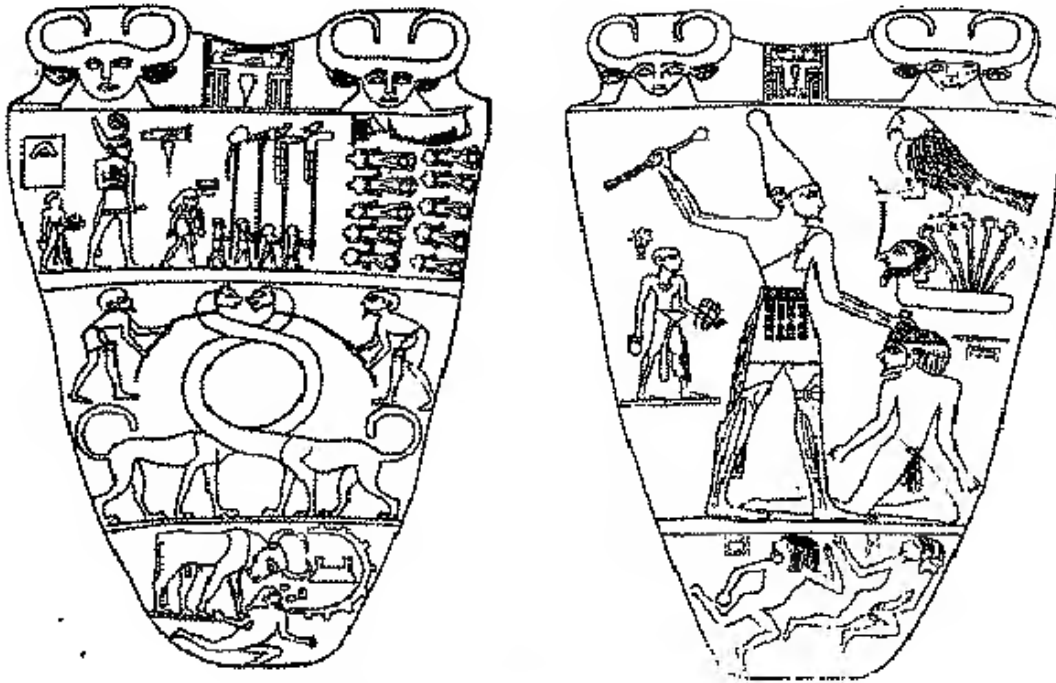


فوزى الاخناوى

مصر الفرعونية

بين الماضى والحاضر



دراسة عن دور الدولة المركزية
فى التكوين الاقتصادى الاجتماعى المصرى

اهداءات ۲۰۰۹

ا.ح. احمد أبو زيد

انثروپولوجی

أستاذ الاقتصاد
مع خالص الود والاحترام
فوزى الأختاوى
١٩٩٤ / ٧ / ٨

مصر الفرعونية

بين الماضى والحاضر

دراسة عن دور الدولة المركزية
فى التكوين الاقتصادى الاجتماعى المصرى

فوزى الأختاوى

مصر الفرعونية
بين الماضي والحاضر

مصر الفرعونية
❖ دراسة عن دور الدولة المركزية
في التكوين الاقتصادي الاجتماعى المصرى

نولى الألفاوى

الطبعة الأولى
١٩٩٣

جميع الحقوق محفوظة

الناشر
دار الثقافة الجديدة

٣٢ شارع صبرى أبو علم - القاهرة

الدور الأول - شقة ٥

ت : ٣٩٢٢٨٨٠

هذه الدراسة مجرد خطوة في طريق الفهم المتعمق
للواقع الخاص للتكوين المصري
بهدف إعادة اكتشافه وإعادة تفسيره

المقدمة

موضوع دراستنا هذه هو بحث العلاقة التاريخية بين الدولة المركزية والتكوين الإقتصادي الإجتماعي المصري، حيث لعبت الدولة المركزية دائماً دوراً بالغ الأهمية شديد الخطورة على طول التاريخ المصري، وكان تدخلها دائماً الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية.. لقد تمثلت خصوصية النمط المصري تاريخياً في طابعه المكتمل، من حيث وجود طبقة حاكمة دولانية، تعمل على مركزة الفائض، من خلال تملكها الأرض، وقيامها كدولة أبوية بإدارة العملية الإنتاجية والتوزيعية، وإعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية القائمة بشكل مباشر.

منهجياً قمنا بتقسيم تاريخ الدولة المصرية إلى مرحلتين:

(أ) مرحلة الدولة الخراجية: تشمل الفترة من بداية الدولة الفرعونية حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، فيها قامت الدولة بمهام تنظيم أعمال الري وإدارة شبكته وصيانتها ومراقبة الفيضان ورد غزوات البدو.. أيضاً حققت تماسك مستويات الوحدة المعقدة للتكوين المصري في مجموعة، وكانت ضابطاً للتوازن الكلي لهذا النسق في إطار جغرافي أيكولوجي محدد، واستندت الدولة في ذلك كله إلى أيديولوجيا حاكمة قوية - دين مركزي - يعمل على إعادة تكوين المجتمع، وبالتالي وجدت صعوبة أمام تخطي علاقات الإنتاج في هذا البلد لآلاف السنين.

المهم أن الدولة برزت دائماً على رأس البناء القروي للتكوين المصري، على اعتبار أنها المقابل الملائم للمشاركات الفلاحية القاعدية، واستمر المشترك القروي قائماً في مصر كوحدة اجتماعية اقتصادية ضرائبية، حتى أوائل القرن التاسع عشر، مصدراً أساسياً لفائض الإنتاج الزراعي وفائض العمل، وحقق إشباع الحاجات الداخلية للبلاد،

وجسد العملية التاريخية للحضارة المصرية الزراعية.

إن دراسة خصوصية البناء الإجماعى الإقتصادى المصرى، والصرف على السياق الخاص الذى تطوّر فيه ذلك النمط طوال ستين قرناً - من خلال الدولة - يستدعى دراسة الحقبة الفرعونية الأم بعناية، لأنها الأرضية التاريخية الأصلية لذلك النمط، فيها تطورت هياكل الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية والثقافية، وتحددت العلاقات والآليات بين الدولة والمؤسسات القاعدية ضمن النمط الخراجى، وخلال ذلك لم يحدث تغيير هيكلى أساسى فى قوى الإنتاج أو علاقات الإنتاج، حتى دخول الرأسمالية مصر فى أوائل القرن التاسع عشر، ضمن هذا الإطار يمكننا أن نضع التاريخ المصرى فى إطاره الصحيح، والنظر إليه فى إستمراريته وسياقه ووحدته المتكاملة، دون تجزئة أو إنتقالية أو تعسف

(ب) مرحلة التنمية المستقلة داخل علاقات السوق العالمية تبدأ من محمد على، الذى أقام هياكل الدولة الحديثة. وبدأ الخطوات الأساسية فى المنحى التكنوقراطى النخبوى، مع تفكيك نمط الإنتاج الخراجى. وما تبع ذلك من تفكيك وإتحلال الجماعة القروية فى الريف المصرى، ودخول الدولة فى علاقات مع السوق الدولية - خلال فترة صعود الرأسمالية العالمية - ويؤدى ذلك إلى إختراق الرأسمالية للتكوين المصرى، وبدء ادماجه وتكيفه وإعادة تشكيله وتمييطه بوسائل عديدة فى هذا النطاق. وهى عملية تاريخية أدت إلى إختلاط وتمفصل وتشابك عدة أنماط من الإنتاج. ودخول مصر فى مرحلة انتقالية، لا هى رأسمالية تماماً ولا هى شرقية تماماً. وبالتالى أدى ذلك إلى إغتراب الدولة وإفصالها عن دورها التاريخى فى التنمية الذى كان يتجه دائماً إلى الداخل، وبدأت تتكون منذ تلك اللحظة الأرضية التاريخية للحركات الشعبوية المناهضة للدولة، على إختلاف أشكالها

وفى الستينات من هذا القرن تقوم الدولة بمحاولة ثانية للتنمية المستقلة ضمن نطاق علاقات السوق العالمية - خلال فترة ملائمة من التوازن الدولى - ولكن تضرب تلك المحاولة عام ١٩٦٧. وتدخل الدولة منذ أوائل السبعينات فى نظام السوق العالمى ضمن علاقات غير متكافئة - خلال فترة الأزمة العامة الهيكلية للإقتصاد الرأسمالى الدولى - ومن ثم يحضغ نشاطها الإقتصادى ومصير الدولة البرجوازية

الحاكمة نظروف التراكم العالمى.

فى هذه الدراسة حاولنا استخدام مفهوم نمط الإنتاج الآسىوى - كأداة فنية - لإستقصاء وتحليل المعطيات، وعرضها فى سياقها التاريخى، وقد ساعدنا هذا المنهج فعلاً على تتبع الخصائص التاريخية المميزة للتاريخ المصرى، أى خصوصية مساره. خلال الفترة السابقة على إلحاق مصر فى التشكيلة الإقتصادية العالمية، فمن خلال هذا المنهج يمكن التوصل إلى أن مصر ظلت دولة حراجية، لم تعرف النظام العبودى ولا النظام الإقطاعى ولا نظام السوق الرأسمالى حتى منتصف القرن التاسع عشر؛ هذا هو إجمال الخط العام للدراسة التى نقدمها.

الفصل الأول:

نتناول فى نشأة التكوين المصرى من خلال تحدى الإنسان المصرى القديم للمتغيرات البيئية، وتحويله اللاند سكيب الطبيعى إلى لاند سكيب حضارى باكتشافه الزراعة فى وادى النيل وبدأً الحقبة الفرعونية، ثم نتكلم عن الخصائص العامة للمجتمع القروى، والملاح الأساسية للإقتصاد الفرعونى.

الفصل الثانى:

نتعرض فى لمراحل نشأة الدولة المصرية وتحليل هياكلها، مع محاولة للرد على سؤال، هل توافرت شروط وجود الأمة فى التكوين المصرى القديم؟

الفصل الثالث:

يهدف إلى بيان أن المصرى القديم استلهم تصوراتهم الدينية الأولى من طبيعة بلده، مع عرض للدور السياسى والإجتماعى الذى قامت به المؤسسة الدينية القديمة، والوصول من ذلك إلى أهمية دور الأيديولوجيا فى تنظيم العلاقات الإجتماعية وإعادة إنتاج هذه العلاقات فى المجتمع.

الفصل الرابع:

يهتم أساساً بوحدة التاريخ المصرى واستمراريته منذ الدولة القديمة، وثراء الحضارة المصرية، وتأثيرها على الحضارات التالية.

الفصل الخامس:

يخصص لدور الدولة المركزية في الإطار الرأسمالي، وإخفاق محاولتها القيام بالتنمية الداخلية في ظل العلاقات غير المتكافئة في السوق العالمية، وضعف سيطرتها الحالية على مواردها وخطط التنمية، وأخيراً نختم الدراسة بلمحة تاريخية عن تحالفات الدولة عبر التاريخ المصري.

المؤلف

١٢ / ٥ / ١٩٩٣

نمو إطار نظري

وجدت محاولات في الفكر الاجتماعي لخلق نظرية للتاريخ تقوم لا على الدراسة الحسية للتكوين الاجتماعي، بل على اعتبارات فلسفية تجريدية. لكنها لم تنجح، لأن دراسة التطور الاجتماعي يجب أن يبدأ بدراسة تاريخ التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية، ولأن المجتمع لا وجود له بصورة عامة، بل في إطار تشكيل اجتماعي واقتصادي حسي، لذلك علينا أن نأخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة لمختلف التشكيلات الاجتماعية، لأنه دون معرفتها لا يمكن حتى فهم آلية عمل القوانين العامة للتطور^(١)؛ بناء عليه أصبح من الضروري الاهتمام بفهم الطابع الخاص لمجتمعنا، وتوجيه الدراسة والبحث نحو الواقع الاجتماعي ذاته، كبديل عن توجيه هذا الواقع بكل خصائصه نحو الإطار النظرية المعده سلفاً.

ويرى د محمود عبد الفضيل أنه يتعين بحث أشكال التحول في بنية وتركيب المجتمع في مرحلة ما قبل الرأسمالية، على امتداد تاريخي طويل - وصولاً إلى الهيكل والتكوينات والعلاقات السائدة خلال الفترة المعاصرة، وأن نضع في الاعتبار جميع تناقضات التاريخ وصراعاته التي تضرب بجدورها في التناقض بين قوى الإنتاج وشكل التوزيع، أيضاً من الضروري تحديد العلاقات بين الطبقات الحاكمة والطبقات المقهورة، والتنظيم الداعي للطبقة الحاكمة ذاتها، والعلاقة بين الدولة والمجتمع إلخ أيضاً علينا أن نتقل من نطاق الوصف إلى التحليل، والفهم المتعمق لكيانات اجتماعية ملموسة، مع تحويل النموذج النظري المستخدم إلى إطار تصوري إجرائي لتفسير العملية التاريخية^(٢).

(١) غ غلرمان، قوانين التطور الاجتماعي، مطبعة النجاح، بيروت ٦٥ ص ١٧-١٩

(٢) د محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، ص ٥١

ويقول إبراهيم عامر - ١٩٥٨ «أما لن نتعلم كثيرا إذا لم نتحد إلى واقعنا التاريخي. لندرسه ولنحلل خصائصه العامة ولنفهم سماته الخاصة» ويصف الذين يعتقدون أن التاريخ في كل بلد يتقدم بشكل ميكانيكي واحد، وتتلو مراحله بعضها بعضا في تناسع لا يتغير بأنهم يتسلفون على الآراء التجريدية، والعقائد الجامدة، والأمثلة المفضلة عن ظروفها^(١).

المفهوم النظري للتكوين الاجتماعي :

بدأ استخدام مقولة التكوين الاجتماعي في بداية الستات من خلال أعمال المفكر الفرنسي لويس التوسير، فقد اعتبر أن العملية التاريخية الاجتماعية لا تعرف إلا التكوينات الاجتماعية والتكوين الاجتماعي المحدد تاريخيا له وجود حقيقي في الواقع العيني، يتميز دائما بالأصالة والتفرد، إذ يكشف عن تركيبة خاصة، أي عن تشابك وتداخل سوعي يسبب أساليب انتاج متعددة في صورتها الحالية، يسيطر فيها أسلوب انتاج معين على أساليب الانتاج الأخرى، التي يتألف منها هذا التكوين ويخصصها لحاجته، ولقوانين حركته. وتحدد طبيعة التكوين الاجتماعي بأسلوب الانتاج المسيطر، ويشكل وفقا لمصروفه^(٢) وتصبح الأساليب الأخرى مجرد انتقالية أو ثانوية

فمفهوم التكوين الاجتماعي الاقتصادية يهتص على التحديد للواقع التاريخي العيني. والعملية التاريخية الاجتماعية لا تعرف إلا التكوينات الاجتماعية الملموسة ونقطة البدء بتعين أن تكون الكل الاجتماعي المحدد تاريخيا. بمعنى مجتمع محدد المكان والزمان، وطريقة الانتاج تتكون من توليفة من عوامل متشابكة تتداخل فيما بينها بطريقة حدلية. تشمل الحواص الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية^(٣)

أما الدولة فتتور على رأس البناء القوي للمجتمع. ومن ثم على رأس التكوين الاجتماعي المحدد وفي كل ثمانية

(١) إبراهيم عامر الارض والصلاص ص ١٨ ٢٠

(٢) بيكوس بولانتراس السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ص ١٢ وما بعدها

(٣) أما سبط الانتاج فهو مفهوم تجريدي يمرر عن درجة تطور قوى الانتاج. وسط علاقات الانتاج السائدة عند لحظة تاريخية معينة

وتقوم الدولة بوظيفة هريدة إء مشكل العامل الءى يحقق مسعريات الوءءة المعقءة للتكوين الإءتماعى فى مجموعة. باعتبار أن الءولة هى العامل الضابط للتوازن الكلى للتكوين الإءتماعى باعتباره سقا وهذا ما يتضح بصفة خاصة فى مراحل الانتقال - وبالتالي نجد أن الءولة ميدانا تتركز فيه تناقضات التكوين الإءتماعى الإقءصاءى ومستوياته المختلفة. فالءولة هى الحلاصة الرسمه للمجتمع والميدان الءى يكشف عن أسرار وءءة التكوين الإءتماعى

ءور الأيءيولوجيا -

وتتميز الأنظمة الإءتماعية الطبقية لمرحلة ما قبل الراسمالية بإستلاب إءتماعى واءء. يسمى سحر أمين إستلابا فى الطيعه. وتتبع الحصائص المميزة لهذا الإستلاب من شفاعه عائلات الاستغلال الإقءصاءية من جهة ^(١) ومن ءرجه السيطرة المحدوءة على الطيعه ولا مفر من أن يرتءى هذا الإستلاب الإءتماعى طابعا مطلقا ءيبا وهذا شرط لأعى عء كما تنبؤ الإيءيولوجيا مكان الصءارة فى إعادة الإنتاج الإءتماعى ^(٢) وهذا هو السبب فى صعوبة تحظى النظام ءى الطابع المكتمل (الءولة الحراحية الشيوقراطية) بإستخراج فائض العمل فى هءه التكوينات بحصص لهيمه السية القويى فى إطار اقصاد تتحكم فيه القيمة الاستعمالية واستخراج الحراح لا يتم ابءا على طريق ممارسة العمل فحسب. فهو يمرض نوعا من الموافقة الإءتماعية. إن إيءيولوجيا الطبقة المسيطرة هى الإيءيولوجيا المسيطوءة على المجتمع وفى النمط الخراحى تجد هءه الإيءيولوجيا تعسرها فى الءيانات الكبرى. وتمتغل الإيءيولوجيا ها لصالح استخراج الفائض

إءن بوءء نعد مهم فى أسلوب الإنتاج الحراحى يتعلق بالبناء القوي (إيءيولوجيا قوسء

(١) فى النظام الإقءصاءى الءى سار بالشهادة بءء أن علاقة الإسغلال وسسته امر واضح بشكل مباشر ولءىفت فا - إعادة إنتاج الطء بطلب بءل عامى غير اقءصاءى والإيءيولوجيا تلعب ها ءورا معركا مباشرا فى إعادة تكوين سبط الإنتاج إء أن البناء القوي (إيءيولوجيا) هو ها العنصر السهيى ولو أنه ليس المحدء فى اءر الأمر

٢. - بر أمين الضمء والامه فى التاريخ ءور الطيعه ص٧

موظفه) ، ليست مجرد إيديولوجيا للطبقة الحاكمة فقط، بل إيديولوجيا حاكمة تعمل على إعادة تكوين المجتمع^(١)

وتعتبر مصر في نظر سمير أمين النموذج الحقيقي للنمط الحراجي، من زمان سابق للإسلام والتعريب، فتتطلب الزراعة السابقة للرأسمالية، أسلوباً فارقاً إقتصادياً لتأمين تملك الفائض، فبأحد ذلك شكل إحصاع المنتجين سياسياً وإيديولوجياً لغير المنتجين، ويتطلب ذلك بى سياسية إيديولوجيا مختلفة لدعم التملك للفائض.

فهذه المجتمعات كانت تتميز بدرجة عالية من التطور والمهارة لمقومات عاصر البناء الفوقى، فمثلاً فكرة اللاهوت وظفت في مصر الفرعونية فى خدمة استقرار الدولة، وتأمين العلاقات الإجتماعية، وفكرة التوحيد وظفت لتثبيت ودعم كيان الدولة، وربط أجزاء الإمبراطورية الفرعونية تحت مظلة الديانة الآتونية.

خصوصية التكوينات الإجتماعية والإقتصادية :

إن أهم المقولات المطروحة حول خصوصية التكوينات الإجتماعية والإقتصادية فى بلدان الشرق عموماً هى تلك المتصلة «بأسلوب الإنتاج الآسيوى»، ويتميز هذا الأسلوب بعدد من الملامح الرئيسية أبرزها: دولة مركزية قوية، مشروعات رى ضخمة، أشكال من العمل الإجبارى، وخضوع الريف البدائى لسلطة بيروقراطية مفروضة عليه، ووحدة التنظيم الإجتماعية الأساسية هى «المشترك الفلاحى» القائم على روابط إقليمية محلية، تشكل فيه العائلة أو العشيرة وحدة العمل الأساسية، ويخضع التنظيم المحلى والعملية الإنتاجية لعلاقة إستغلال من قبل الدولة المركزية

ويتميز هذا الأسلوب بالدور المركزى الذى تلعبه الدولة فى تنظيم مجريات الحياة الإقتصادية، وفى إدارة العملية الإنتاجية والتوزيعية، وإعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية القائمة، إذ عادة ما تحتفظ الدولة بملكية الرقبة للأراضي الزراعية والرعية، بينما تقوم بمنح وتنظيم توزيع حقوق الإنتفاع بها للمشاركات الفلاحية، التى تقوم بدورها بتنظيم تقسيم العمل

(١) سمير أمين أزمة المجتمع العربى دار المستقبل العربى ص ٧٨ ص ٨٠

الإجتماعي، وإعادة توزيع حقوق الإنفاق على العائلات الفلاحية، وفقاً لترتيبات قرابية أو قواعد داخلية محددة سلفاً^(١)، وتقف الدولة فوق المنتجين المباشرين كمالك وسلطان، ويترتب على ذلك حصولها على الربح والضريبة معاً الدولة لها توحيد لإعادة خلق الشروط العامة لتملك الفائض، ولا توجد طبقة حاكمة مفصلة عن بيروقراطيتها

إن معظم معارضي النظره الخطية للتطور التاريخي للمجتمعات يوجد حد أدنى من الاتفاق بينهم على الآتي: لم يعرف الشرق أسلوب الإنتاج العبودي، ولم يكن المجتمع الإقطاعي مرحلة تعقب تاريخياً مرحلة العبودية، ولعبت العلاقات - غير الاقتصادية - الدور الحاسم في تكيف الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية - في المرحلة السابقة على الرأسمالية، والدور الذي تلعبه الدولة المركزية في تأمين إعادة شروط الإنتاج، والشرعية المسيطرة تمثل أساساً في تلك الشريعة المترعة على قمة جهاز الدولة.

وتوجد فرضية ثانية ترى أنه لا وجود لأسلوب إنتاج آسيوي متميز، بل هناك إقطاع شرقي، فأشكال الإستغلال بواسطة الدولة للمنتجين المباشرين ببلدان الشرق القديم لا تخرج عن كونها إستغلالاً إقطاعياً بالضرورة، ويستبدون في ذلك إلى مقولة القنانة، أو ما يمكن تسميته بالرق العمومي، القائم على تجنيد الأيدي العاملة غير الماهرة بشكل تحكيمي، من بين سكان الريف البدائيين، عن طريق سلطة بيروقراطية عليا.

وتوجد فرضية ثالثة ترى أن هناك أسلوب إنتاج خراجي: ويتميز هذا الأسلوب بمركزية الإستحواد على الفائض الإقتصادي، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة سياسية مركزية، أي دولة قوية، أي ريعاً جبائياً يجرى إستخلاصه بأسلوب مركزي^(٢).

إن الذي نريد التأكيد عليه الآن هو أولاً ضرورة التعامل مع النماذج النظرية كفرضيات عند معالجة تاريخنا، والتحقق من أن وقائع تطوره تثبت صحة هذه الفرضيات

ثانياً ضرورة البحث في وقائع التاريخ عن تلك الخصوصيات، التي تطبع عمل القوايين

(١) د محمود عبد الفضيل: التشكيلات الإجتماعية والعسكريات الطبقية في الوطن العربي ص ٥١

مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨

(٢) د محمود عبد الفضيل: المصدر السابق، ص ٥٣ - ٥٥.

العامة في حركة مجتمعا بطابع مختلف عن عملها في مجتمع آخر^(١) وهذا يرجع في النهاية إلى تحديد طريقة الإنتاج السائدة

إن الإهتمام بالتعرف على التكوين الإجتماعي الذي ساد مصر طوال تلك القرون التي تقارب الستين قرنا - منذ قيام الدولة المركزية، وحتى بدأ ظهور الملكية الخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - ليس نرفا فكريا، وإنما هو ضرورة لفهم تاريخ مصر الإقتصادى الإجتماعى السياسى، وعوامل الإستمرار وعوامل التغير فيه، ولفهم الشخصية المصرية، ما هو ثابت وما هو متغير فيها، بل إنه ضرورى لفهم تاريخنا المعاصر^(٢)

الأساس النظرى لمفهوم الخصوصية التاريخية :

ظهر مفهوم الخصوصية التاريخية كرد فعل لما يسمى فى علم الإجتماع بالنظريات الكبرى، التى تقدم تعميمات واسعة النطاق. كما ظهر أيضا كرد فعل لتطبيق هذه النظريات الكبرى بشكل ميكانيكى. على أبنية إجتماعية تختلف عن الأبنية التى تطورت هذه النظريات من خلالها، ومن ناحية أخرى ظهر هذا المفهوم كرد فعل للتعميمات الآنية أو اللاتاريخية وباء على ذلك فإن هذا المفهوم يسعى لتحقيق درجة من الوصف والتحليل النظرى، يمكن من خلالها تحطى مرائق التعميم الواسع النطاق، والتعبير الميكانيكى الناتج عنه، والرؤية الضيقة المحترقة لواقع. التى تقدمها الرعة الأمريقيه اللاتاريخية

إن الأحداث قد تشابه إلى حد يدفع إلى الدهشة، ولكنها تحدث فى سياقات مختلفة، بحيث تؤدى إلى نتائج مختلفة كلية. ولا يستطيع المرء أن يعثر على المحيط الذى يحكم ظاهرة معينة إلا إذا درس كل شكل من أشكال التطور هذه كالا على حده، ولن يستطيع المرء أن يحقق ذلك من خلال نظرية فلسفية - تاريخية عامة، فهى نظرة تسم فى المحل الأول بأنها نظرية متعالية على التاريخ وقد أكد التوسير أنه لا يوجد تاريخ عام، وإنما أبنية خاصة تقوم على وجود أنماط مختلفة للإنتاج، وتصبح هذه الأبنية كليات إجتماعية

(١) د طاهر عبد الحكيم النحوية المصرية، دار الفكر لندراسات والنشر ص ٢٦

(٢) د طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٣٧

طالما ظهرت فيها تكوينات إجتماعية متميزة. وبناء على هذا فإن هذه الأبية ليس لها معنى إلا كدالة على جوهر هذه التكتلات، بمعنى جوهر خصوصيتها وأسلوب تكوينها المميز وفي ضوء هذا الفهم ينظر إلى القوايس التاريخية، والقوايس الفرعية التي إشتقت منها على أنها ترتبط بأبية محددة لها خصوصيتها المميزة^(١)

وهنا ظهر مفهوم الخصوصية التاريخية الذى يؤكد على التعميم فى حدود معينة، بل إن الخصوصية التاريخية أصبحت لدى بعض الباحثين نهجا وطريقا للتظير للواقع الإجتماعى لمجتمع معين، أو نمط من المجتمعات، وأصبح الساق التاريخى الخاص هو المرجع الأساسى لأى دراسة أصيلة، بسبب إختلاف ظروف التطور الإقتصادى الإجتماعى، ولأن لكل مجموعة من المجتمعات خصائص يائية ثقافية

والخصوصية التاريخية بهذا المعنى لا تقلل من شأن النظريات الكبرى، ولا من شأن الدراسات الأمريكية المحدودة، كل ما فى الأمر إنها خصوصية لها تاريخها الخاص، وشكلها البنائى المتميز

ماذا يقصد بالخصوصية :

ويقصد بالخصوصية التاريخية هنا دراسة مجتمع محدد فى مرحلة تاريخية محددة، لتبين طبيعة تركيبه الإجتماعى والإقتصادى والموضوعى عامة، فى تفاعلاتها الجدلية مع العصر المحدد. مع الأخذ فى الاعتبار الظروف العينية المحددة، والخصائص القومية، فى محاولة تحديد السمات الخاصة، عبر العمق التاريخى لهذا المجتمع^(٢)

(١) د. احمد زايد البناء السياسى فى الريف المصرى، دار المعارف، ط ١ سنة ١٩٨٦ ص ٢٠٩
وروى اليوسكو أن الهوية هى فيها شرط تقدم الافراد والمجموعات والأسم وإن سياسة خصوصيتها تظهر باعتبارها الخطوة الأولى نحو إعادة تملكها لقدرتها على الحق والإبداع والمساهمة وإن تمة ضرورة لإعادة تصور التمدد ووضع إستراتيجيات جديدة تعتمد على مراعاة الخصوصية الإجتماعية والثقافية لكل أمة تكون فاعلة على تمنة طاقاتها رأ. ص س. الدين والإقتصاد، ص ١٢٤

(٢) محمود امين العالم الوعى والتوعى الزائف دار الثقافة الجديدة عام ١٩٨٦، ص ٥٨، ٥٩،

إن كل تكوين اجتماعي - إقتصادي له خصوصيته وله أصالته التي تراكمت عبر خبراته التاريخية، وملابساته الموضوعية المختلفة والمتنوعة، المهم هو تحديد نوعية هذه الخصوصية، وهذا يدفع إلى مزيد من الوعي بتاريخها، وبحقيقتنا الماضية والحاضرة ويضدي معركة المواصلة التاريخية بشكل فعال، لأنهم الضرورة معناه أن الناس بعد أن يفهموا القوانين الموضوعية الضرورية يطبقونها بوعي تام، ودراية تامة، وبالتالي يسيطرون عليها وأن يحددوا من دائرة فعلها، وأن يستخدموها في مصلحة التقدم. إن طريقة تحديد الخصوصية هي طريقة الدراسة العيسية الملموسة للتكوين الاجتماعي الإقتصادي، وتحديد علاقاته الداخلية وهياكله ومؤسساته وأدواته وآلياته. وعملياته الداخلية المختلفة وملابساتها التاريخية، وكشف قانونه المحرك الأساسي إستناداً لفهم مصدر الفائض الإقتصادي وطريقة توزيعه.

والخصوصية في الحقيقة ليست ثوابت مطلقة فوق المكان والزمان بل هي سمات مشروطة اجتماعياً وتاريخياً، وحتى الأوضاع الجغرافية محكومة في كثير من الأحيان بالأوضاع السياسية، فهي في الحقيقة أوضاع (جغرافية - سياسية)، ولهذا فهي بالضرورة كذلك مشروطة اجتماعياً وتاريخياً

إن دراسة الظاهرة في خصوصيتها التاريخية يعرض علينا أن نحلل بناء الدولة وبناء الإيديولوجية تحليلاً كلياً وتاريخياً في آن واحد. فالتحليل التاريخي يهدف إلى التعرف على المكونات التاريخية لبناء الدولة والأساق الإيديولوجية وعناصر الإستمرار والإقطاع في هذه المكونات، وهذا التحليل التاريخي يكون فوقياً إذا لم يتم في ضوء المكونات الأشمل للبناء الاجتماعي، والتي تنحصر في الأبنية الإقتصادية والطبقية والثقافية، وبذلك يجتنبنا

ويذكر الأستاذ محمود أمين العالم ملاحظة هامة في هذا الشأن بقوله أنه مع الاعتراف بخصوصية عملية التطور في المجتمعات الشرقية فإن علينا أن نرفض الاعتراف بأن التاريخ يسير في اتجاه خطي متصل بلا إنقطاع أو اختلاف أو تغير في تكوينه أو مساره، وأن نرفض الاعتراف بخصوصية الدولة المركزية كمعيار مطلق لإمقاطها وفرصها على التاريخ الحاضر والمستقبل، أو ربط الخصوصية بالطبيعة الجغرافية لهذا البلد، ومن ثم يكسب مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي طبيعة أبدية أو يصح اتجاهه عتصرياً

التحليل الباثى التاريخى مأزق التحليل الميكانيكى ومأزق تفسير الواقع بالفكر. ومأزق تفسير الفكر بالفكر.

فهذا التحليل يستهدف التعرف على السياقات الخاصة التى تتطور فيها الظواهر السياسية والإيديولوجية فمع التسليم بأن التطور يخصص لقانون عام، إلا أن الظروف المحيطة بالتطور لها طابع خاص يفرض على الباحث أن يبررها وأن يراجع فى صحتها هذا القانون العام. وعدئذ يمكن من التوصل إلى قوانين عامة داخل السياقات الخاصة التى يدرسها^(١).

الدراسات المصرية وثقافة البدايات :

إهتم الدارسون المصريون أخيرا بإبرار الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى وتطوره عبر فترات التاريخية، وينتمى الديق أشاروا إلى خصوصية البناء الإجماعى الإقتصادى المصرى، أو بالأحرى خصوصية التطور فيه إلى فروع عديدة من فروع المعرفة (كالتاريخ والإجتماع والجغرافيا والإقتصاد.. إلخ، وتراوحت وجهات نظرهم بين الإنطباعات، والصياغات العلمية المنظمة.

لقد ساهم د. أنور عبد الملك - بتأثير مبكر من إبراهيم عامر - فى تطوير مفهوم الخصوصية التاريخية فى مصر وتطبيقه على المجتمع المصرى، بقوله أن ما نحتاجه اليوم سواء على مستوى التصور النظرى أو مستوى العمل السياسى هو أداة قادرة على تفسير الأسلوب الذى تتطور به المجتمعات، وتحديد «مجموعة العوامل المشتركة المؤكدة»، التى تؤثر بدرجات مختلفة على شكل هذه المجتمعات فى سياقها الجغرافى - التاريخى الخاص

بدراسة سياق التكوينات الإجتماعية - الإقتصادية، والتوصل من دراستها إلى «نواة مركزية» تجمع حولها التراث التاريخى للمجتمع، أى الخصوصية التاريخية له هذه النواة هى عامل إستمرار وتعير فى نفس الوقت، يمكن للتغيرات التى تحدث فى الإطار السياسى للمجتمع أن تؤثر على النواة نفسها، فكل مجتمع يشكل إستمراره إعادة إنتاجه من خلال نمط متميز، أو نواة متميزة. تصفى تأثيرها على البناء الإجماعى، وإستخرج من دراساته أن

(١) د أحمد رايد المصدر ص ٢٦٥

النواه التي تطور حولها المجتمع المصري تبدي في مركزية القوة السياسية والإقتصادية للدولة، فرصتها طبيعة الأرض ونظام الري وطبيعة السلطة، ورغم دخول الإقتصاد الرأسمالى إلى المجتمع المصرى، إلا أن ذلك لم يبلغ السيطرة المركزية، وحتى التغيرات الأساسية التي تمت بعد عام ١٩٥٢ فإنها تمت أساسا من خلال الدولة المركزية، وبالأسلوب الموقى^(١). (راجع المجتمع المصرى والجيش دار الطليعة عام ١٩٧٤).

ويحاول أنور عبد الملك أن يرد هذه المركزية ويفسرها في ضوء معين قرأ من المركزية غير المحددة بالمجال الإقتصادى فقط، بل شملت الدور المركزى المسيطر والمستمر لدين الدولة بوصفه أيديولوجيا لقد ضبظت الدولة النيل وراقته، كما ظلت حتى النصف الأخير من القرن الماضى تمتلك الأراضي، وكان عليها أن تركز السلطة القوية في أيديها بسبب الموقع الحيولىتيكى لمصر، كما أن النحاس الأيديولوجى الذى يشير غالبا إلى التوقراطية يمكن ملاحظته مد العصور الفرعونية، هنا تكمن النواة المركزية لخصوصية مصر التاريخية

ويطرح د. أحمد زايد تساؤلا هل المركزية لها صفة الحتمية أم أنها كانت ناتجة عن البناء الاجتماعى؟ أى هل هذه المركزية كمط إستمرار ناتجة عن البناء الاجتماعى أم أن المركزية هى التي تحدد البناء الاجتماعى وإطاره العام^٢ ويضيف أن هذا التحليل يقترض مركزية فى السلطة تؤثر على الشكل الذى يتظم حوله البناء الاجتماعى، ونمط التعبير الذى يطرأ على مكوناته الساتية

وإذا ما بدأنا من إفتراض وجود المركزية فإن التحليل لن يستطيع أن يتجاوز أسلوب التحليل الساتى، ذلك أن أنصار التحليل الساتى يبدأون من نفس المسلمة فيفترضون مركزية فى السلطة، تؤثر على الشكل الذى يتظم حوله البناء الاجتماعى، ونمط التعبير الذى يطرأ على مكوناته الساتية

لقد إتصح مثل هذا النوع من التحليل مطقا على المجتمع المصرى من خلال أعمال جرائيل بير، الذى إتخذ من مركزية السلطة وتحكمها فى الأرض وملكيته لها لغزوات طويلة مدخلا إلى دراساته عن المجتمع المصرى^(٣)

(١) ج بير: دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، مكتبة الحرية الحديثة ١٩٧٩

(٢) د أحمد زايد المصدر السابق، ص ٢٢٠ - ٢٢١

الإتجاه البيئى (الإيكولوجى) :

يعرى هذا الإتجاه برور التنظيم الإجتماعى ونشوء الدولة المركزية بشكل رئيسى للنهضة النهرية الفيضية، حيث شرط قيام الزراعة هو السيطرة على ماء النهر عند الفيضان، وتنظيم وصوله إلى كل أنحاء الرقعة الزراعية، كذلك يولى هذا الإتجاه أهمية لعامل بيئى آخر هو ضرورة حماية الواحة الزراعية، التى قامت على أساس الفيضان النهري وسط الصحراء من غارات البدو الرعاة، الذين كانوا إذا أهاروا على الرقعة الزراعية نهبوا الزراعة وحولوا الأرض المزروعة إلى مراعى^(١)

ويستند أنصار هذا الإتجاه إلى حقيقة أن مصر من أعلى حوض عند جبل السلسلة فى أسوان إلى أدنى حقل عند مصب النيل فى البحر المتوسط تشكل سلسلة هيدرولوجية متصلة الحلقات، حيث لايمكن التحفظ لمشاكل الماء والرى فيها تخطيطاً محلياً وإنما لابد من معالجة مشاكل الماء فى مصر كلها كوحدة مائية^(٢) ويرى أصحاب هذا الإتجاه

(١) فى شأن تمرد البدو على الحكومة المركزية والصراع حول الفائض الزراعى والخراج، واجمع لويس عوض تاريخ الفكر المصرى الحديث كتاب الهلال رقم ٢١٥ ص ١٩ - ٥٠ ود ليلى عبد اللطيف أحمد الصعيد فى عهد شيخ العرب همام الهيئة المصرية العامة للكتاب وأحمد صادق سعد ج ٢ ص ٢٩٠

(٢) أصبحت مقولة سمط الإنتاج الأسوى محور نقاش عالمى واسع فى السنوات الأخيرة، وقد يكون من المجد استعادة الخلفية الفكرية التى إنطلقت منها فقد صدرت عن مكينقلى وبوراد وبريه وموتسكيو تأملات متعاقبة وهامة عن أنظمة الحكم فى بلاد الشرق راعيين أنها تقوم على الاستبداد السياسى، واستخلص آدم سميت (١٧٢٣ - ١٧٩٠) لأول مرة ترابطاً بين الطابع الزراعى للمجتمعات الآسيوية والإفريقية ودور المنشآت المائية، بقوله أنه لما كانت الدولة مالكة لجميع الأراضى فى هذه الأقطار، فقد كان لها مصلحة مباشرة فى تحسين الزراعة بوجه عام وفى القرن التاسع عشر تابع خلفاء موتسكيو وسميث الخطوط الفكرية بنسبها تقريباً، وأضاف ريتشارد حور ان الناس فى جميع أركان آسيا هم عموماً مستأجرون لدى الملك الذى هو المالك الوحيد، وان ريع الارض المفروض بشكل إعتباطى يجرى فى حملات عسكرية منظمة بحد الرمح، وأكد حور ستيورت مبل فرصة سميت عن رعاية الدولة الشرقية بوجه عام للمنشآت المائية المستخدمة فى الزراعة وظهرت مقولة سمط الإنتاج الأسوى عند ماركس فى عام ١٨٥٣، وتبنت فى مخطوطة «التشكيلات الاقتصادية التى تسبق الرأسمالية»، وفى كتاب رأس المال بالأجزاء

أن الدويلات التي تشكلت في كل من الوجه البحرى والوجه القبلى قبل عصر الإسرات، كانت وحدات هيدرولوجية نشأت بدوافع الرغبة في تعبئة الجهود لحل مشاكل الفيضان وتوزيع الماء (إشياء السدود وحفر الترع والقنوات)، وأن توحيد تلك الدويلات جاء نتيجة حروب، دافعها أيضاً هو الصراع على مياه النيل

هذا المطلق يعزز الإستنتاج الذى توصل إليه بعض المؤرخين (استناداً إلى بعض ما تم كشفه من آثار) وهو أن عملية توحيد مصر كلها بدأت من الدلتا حيث أن الزراعة في أراضي الدلتا الواطئة كانت أكثر حاجة إلى السيطرة على النيل في أعاليه.

والواقع أن رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) كان أول من عالج موضوع قيام الدولة المركزية في مصر على أساس يبنى، وحدد الوظائف التي تفرضها الظروف البيئية للدولة المركزية قبل فيتموجل بحوالى مائة عام

وفي نفس الوقت تقريباً الذى كان ماركس وإنجلز يتبادلان فيه الرسائل حول المجتمعات الشرقية صاغ رفاعة رافع الطهطاوى نظريته حول نشأة الدولة المركزية، وإن يكس بشكل متأثر نوعاً ما في كتابه «مهاج الألباب المصرية في مهاج الآداب العصرية»^(١)

ويمكن تلخيص نظرية الطهطاوى على النحو التالي

- (١) أن معمارية مصر (أى عمرانها) يعتمد على حسن التصرف في مياه النيل بحفر الترع والأنظمة في تطهيرها وأقامة الجسور والقناطر والأنظمة في ترميمها
- (٢) أن ذلك يتطلب صورة تنظيمية، وقوة إدارية، وأن هذا لا يكون من وظيفة الأفراد والأفراد، ولا من محض وظيفة القصر والبنادر والبلاد سواء كان بالإجماع أو

الثلاثة، وفي كتاب أبى دوهريج سنة ١٨٧٧، ثم تظهر الفكرة واضحة جلية في كتاب بلخانوف المصنوع المادى للتاريخ - الفصل السادس، حيث يتحدث عن دور العوامل الإيكولوجية في مجتمع مصر القديمة، وإن الوظائف والمهام الاقتصادية كان لها دوراً بارزاً في نشأة تلك الدولة وللتفصيل راجع بالعربية إلياس مرقص طبعة ٦٨، د ركريا أحمد نصر ٩٧، يوجين لوجا وموريس جودوليه مترجم ٧٢، د محمود عوده ٧٩، ويسرى أندرسون مترجم ٨٣

(١) د طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٥٠

الأنهراد، بل هي وظيفة القوى الحاكمة العمومية والتي أسماها في مواضع أخرى الحكومة المركزية، وأن مصلحة الري العمومي، أي عملية الإقتصاد في النيل وتدير مياهه، هي من أهم مصالح الحكومة المركزية عند أيام الفراعنة^(١)

(٣) أن قوة الحكومة المركزية هي الضمان لازدهار الأعمال الهندسية الخاصة بحسب الإدارة المالية والضغط والربط في تطهير الترع وبناء الجسور والقناطر كما كان الحال في أيام الفراعنة والرومان، ومن بعدهم الخلفاء والسلاطين وأن ضعف الدولة المركزية أو اختلالها - كما كان الحال أيام المماليك - يؤدي إلى تفهقر الأعمال الهندسية الخاصة بمصلحة الري العمومية، مما يؤدي إلى تدهور الزراعة ومحاولة البعض احتكار مياه النيل للري، وما يترتب على ذلك من عداوة قرية لأخرى، وربما يترتب على ذلك الاقتتال وسفك الدماء.

(٤) أمر الطهطاوي الفرق بين الحكومة المركزية في بلد تعتمد الزراعة فيها على الري الصناعي المدبر من مياه النيل، وتلك التي تعتمد الزراعة فيها على مياه المطر، فيقدر نفوذ الحكومة المركزية على إدارة الزراعة يكون نفوذها على الأهالي، وأما غير مصر من البلاد التي ربما بالمطر فليس للحكومة عليها ولا على قلوب أهلها كبير تسلط^(٢)

وسجد هذه الأركان الأساسية لنظرية الطهطاوي مكررة هي النظرية البيئية لمرور التطعيم الاجتماعي ونشوء الدولة المركزية التي صاغها د. جمال حمدان في كتابه «شخصية مصر»، حيث يقول د. جمال حمدان ما نصه: «أنه بغیر ضبط النهر يتحول النيل إلى شلال

(١) راجع كتاب النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك تأليف د. عباس عبد القاسم، دار المعارف ١٩٧٨، يتناول فيه فيضان النيل وعلاقته بالإزمات الاقتصادية والمجاعات والأوبئة ودور الحكومة في أعمال ضبط النهر وكتاب المقريري (مكتبة القاهرة) إغالة الأمة يكشف الغمة (العدد ٤٧٢ من كتاب الهلال) يتناول فيه العلاقة المباشرة بين تاريخ المجاعات في مصر وقصور النيل وهبوطه وحديثا كتاب النيل والمستقبل لمؤلفه عبد التواب عبد الحى، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٨، د. رشدي سعيد نهر النيل نشأته واستخدام مياهه، ١٩٩٣

(٢) متاحج الإلياب المصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٤٣٧

مدمر جارف، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء إلى عملية دموية، والواقع أن البيئة الفيضية يمكن أن تجعل من المجتمع الهيدرولوجي (المائي) مجموعة من المصالح المتعارضة، فيصبح سلسلة من المتنافسين، وفي ظل هذا الإطار الطبيعي يصبح التنظيم الإجتماعي شرطاً أساسياً للحياة، ويتحكم على الجميع أن يتنازلوا طواعية عن كثير من حريتهم ليخضعوا لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لا تعتمد على نهر فيضى في حياتها ومصيرها وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدها الفلاح، وإنما يضيف الري بين الطبيعة والفلاح سيدها آخر هو الحاكم،

هنا يصبح الحاكم والحكم وسيطاً بين الإنسان والبيئة، أو وصياً على العلاقة بينهما، وهمة الوصل بين الفلاح والنهر، أى أن الفلاح لا يتعامل مع الماء مباشرة وإنما من خلال الحاكم. ويتغير آخر فإن الحكومة جهازاً وفكرة، هي بالضرورة أداة التكامل الأيكولوجي بين البيئة والإنسان

ويضيف جمال حمدان أن الاتجاه الحديث السائد عن مصر الفرعونية هو اعتبارها داخل نمط الإنتاج الآسيوى أو الشرقى، بل أن البعض ليعتد التاريخ المصرى «مثالاً من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوى»؛ ولو أن الكاتب نفسه يعود فيصيف أن النظام الفرعوى كان يحتوى على المشاعية، وعلى بدور العبودية، بل والإقطاع والعمل المأجور، ومع ذلك كله، فالمط السائد للإنتاج كان آسيوياً^(١) ويقرر د حمدان أنه لا أحادية مطلقة أو صارمة في تركيب مصر الإجتماعى، فكل ما يمس الإنسان قبل أن يخضع لبدء العامل الوحيد، والمسلم به في تطور مراحل الإنتاج الإجتماعية أنه لا توجد أبداً أنماط بقية، وإنما أنماط سائدة تتغير داخلياً باستمرار، وتتطوى على نقايا الأنماط السابقة وبدور الأنماط المستقلة والمط السائد تاريخياً في تركيب مصر الإجتماعى عموماً هو نمط الإنتاج الآسيوى أو الشرقى. هنا يقترب د حمدان من معيار البيوية، أيضاً من مفهوم التكوين الإجتماعى الإقتصادى

وبعد محاولة الطهطاوى ١٨٦٩، أعاد إبراهيم عامر إحياء تطبيق الأفكار الأيكولوجية

(١) جمال حمدان - شخصية مصر، ج ٢، ص ٥٥٠ ط ١٩٨١، عالم الكتب

على مصر، ليخرج نتيجة هي أن الزراعة والرى يتطلبان السيطرة على الفيضان، وهذا جهد لا يمكن أن يكون فرديا، وإنما هو عمل جماعي، وبذلك فإن المركزية هي وليدة نظام الرى الموحد، وباختصار فإن أصحاب الاتجاه الأيكولوجى يفسرون قيام الدولة المركزية بالوظائف الاقتصادية والإدارية، والدفاعية، التى تقوم بها الدولة فى ظروف بيئية محددة^(١)

وانتهى د محمود عوده فى كتابه «الفلاحون والدولة»، إلى أنه من خلال المعطيات التاريخية فإن العناصر الأساسية التى شكلت الطابع الجماعى للقرية المصرية لم يطرأ عليها تغير جذرى، قبل منتصف القرن التاسع عشر، ولا يطق ذلك على العناصر الأساسية لجماعة القرية فقط، إنما أيضا على العناصر الأساسية التى تميز الأسلوب الآسيوى أو الشرقى أو الحراجى فى الإنتاج

ويواصل قوله أن ملامح التكوين الحراجى تظل ماثلة بشكل لافت، ليس فى مجتمع القرية وإنما فى المجتمع المصرى بشكل عام طوال هذه الفترة، وذلك من خلال استمرار نفس التنظيم الاجتماعى، لاستمرار فائض الإنتاج الزراعى، وفائض العمل الزراعى واستملاك انصرائب والسحرة بالإضافة إلى الملكية المشتركة للجماعة القروية، التى تحتوى وراء قناع الملكية الإسمية للدولة، وما يترتب على هذه الملكية من طابع جماعى للقرية^(٢)

ويلفت د. عوده نظرا إلى اعتقاده أن أسلوب الإنتاج الحراجى الذى يطرحه د. سمير امين يستند إلى أسلوب الإنتاج الآسيوى بشكل ملحوظ (الفلاحون والدولة ص ١٠٧). وفى منتصف عام ١٩٧٩ أصدرت دار ابن خلدون دراسة هامة لأحمد صادق سعد عن التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لمصر شملت مصر القرعونية - الهيلية - حكم الفاطميين - عهد المماليك وفى عام ١٩٨١ صدر الجزء الثانى بتناول تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى إلى النمط الرأسمالى، وصدرت الدراسة الثالثة له عن دار الحداثة عام ١٩٨٩ وموضوعها نشأة التكوين المصرى وتطوره والدراسات الثلاثة متكاملة، وتمتاز

(١) إبراهيم عامر مصر النهرية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠، أبريل ٦٩

(٢) د محمود عوده الفلاحون والدولة، درا الثقافة للطباعة والنشر، ص ١٢٩-١٣٢ ط ٧٩

بالشمول والتعمق والدقة، في محاولة حادة لاختبار صحة الفرضيات التي يستند إليها والبرهنة عليها

ويبدى أحمد صادق سعد ملاحظة هامة على منهجه في الدراسة بقوله اعتاد أنصار المدرسة الجغرافية والبيئية أن يرجعوا النظام المصرى منذ الفراعنة إلى الظروف الطبيعية الخاصة بالوادي وارتباط الزراعة عندنا بالرى من مياه النيل، مما دفع بالهيكل السياسي في نظرهم إلى المركزية دفعا، ويضيف أنه مع تسليمه بتأثير المحيط المادى على الحياة الاجتماعية - وخاصة في أحوال التحالف القبطي - إلا أنه يعتقد أن الذى تم بهذا العدد عبارة عن: عملية تاريخية كاملة، لعبت فيها التناقضات الاجتماعية الدور الرئيسى في تحديد المسار المصرى^(١)، ويقرر أن هدف الدراسة هو إبراز «الحصائص المصرية» لحظ التطور العام، لتعميق فهم الأرضياع الاجتماعية والفكرية الحالية^(٢).

ويعترف د رفعت السعيد بتأثير المجتمع النهري وحكومته المركزية، ويعترف بأثره الممتد عمقا وارتفاعا على مجرى السلم التاريخي، ثم يبدى تحمضا هاما عندما يقول أنه يختلف مع النظرية في شمول النتائج، وفي قدر التواصل التاريخي لهذه النظرية، وفي ربطها بكل ما يجرى وسيجرى^(٣).

أما د. عواطف عبد الرحمن فترى أن وضع الدولة تميز بخصوصية تاريخية، ترجع إلى سيادة نظام الإنتاج الآسيوى، ومركز نظام الرى والزراعة، مما فرض مركزية دور الحكومات، كضرورة مجتمعية^(٤).

ويتهى د. رزوف عباس حامد من دراسته الهامة عن النظام الاجتماعى في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧-١٩١٤) إلى أن مصر عرفت الأسلوب الآسيوى بمفهومه العلمى - على مر تاريخها الطويل منذ احترق المصريون الزراعة في مصر القديمة

(١) أحمد صادق سعد: تاريخ مصر الاجتماعى، الاقتصادى، ص ٤٧

(٢) أحمد صادق سعد: نفس المصدر السابق، ص ٤٠

(٣) د رفعت السعيد: كتابات في التاريخ، دار الثقافة الجديدة، ط ٨٠ ص ٢٤

(٤) د عواطف عبد الرحمن، الدراسات الإعلامية، عدد ٥٣، ص ٣٥

حتى أوائل القرن التاسع عشر. فكانت الأرض ملكا للدولة يسيطر عليها المحالين على أريكة الحكم سواء كان فرعون أو عاملا للحليفة أو حليفة أو سلطانا أو واليا حيث حتمت الظروف الاقتصادية الاعتماد على نظام الري وضرورة سيطرة الدولة على الاراضي الصالحة للزراعة وتوزيعها بين القرى وتكثيف الفلاحين برعايتها وأداء الضرائب المقررة عليها دون أن يكون لهم حق ملكيتها واقتصر القوى الإنتاجية على قرى متماثلة مكتفية ذاتيا تجمع بين الزراعة والصناعة الحرفية لمواجاة الحاجات الاستهلاكية لسكان الأقاليم. واتسمت السلطة بالمركزية الشديدة. تمثلت في الصفوة الحاكمة شخص الحاكم وعائلته ورجالها التي عاشت على فائض عمل السواد الأعظم من الفلاحين (ص ٢٤٨ ٢٤٩)

ولا يذكر د طاهر عبد الحكيم اثر العوامل الأيكولوجية. حيث أن دورها في مصر بشكل خاص كان بارزا في عملية نسوء الدولة المركزية إلا أنه يرى أن هذا الدور كان ابرز ما يكون في بعض الوظائف التي تقوم بها الدولة المركزية^(١). أما الأساس في بنائها فبراه في العامل الاجتماعي الاقتصادي أي تحصيل الفائض الاقتصادي والانتقاء الطبقي والمحافظة على الإمتدادات وسمات استمرارها

ويشير محمود العالم في كتاباته الى انه يوجد بعض المدارس التي تقف موقفا أيديولوجيا من التكوينات الاجتماعية وعلاقات القوى الاجتماعية. وتنسى الإشراكية كأيديولوجية لا تكلم. كدعوه عامة لا كتطبيق عيني على الواقع العيني. أي دون مراعاة للتراث الثقافي والملاسات الموصورة والسياق الاجتماعي التاريخي. ودون دراسة حادة لمكونات التكوين الاجتماعي الاقتصادي ونوعيته وديناميته وآلياته الحاصدة

ويصف انه ينص مع د امور عبد المثلث في الاطار العام لانجاهه الفكري. من اجل ضرورة تحديد الحصائص النوعية للحركة الاجتماعية والتاريخية. فلا مجال لتغير اجتماعي غير اكتشاف هذه الحصائص. بل وتغير مراعاتها نظريا وعلميا. لكن عندما تناولنا التحليل معولة د عبد الملك عن السلطة المركزية التي تسيطر على الفحتى والأرض والمياه

(١) د طاهر عبد الحكيم، المصدر السابق، ص ٥٥ وهذا المفهوم كان قد احدثه حمورح

بمجاور، ١٨٥٧ - ١٩١٨.

والإقتصاد والأيدولوجيا اعتبر انهما مرحلة أصبحت تاريخيا متحلقة، وليست سمة من السمات القومية التي ينبغي تتيبها واستمرارها. لأن ذلك يعنى اختصار تاريخ مصر كله فى أحسن ومحمد على وعبد الناصر، معقلين دور الثورات الوطنية والشعبية وتمردات الفلاحين^(١).

ويرى أن السلطة المركزية فى مصر كان وراءها عبر التاريخ صراعات وانقطاعات وتحولات إجتماعية مختلفة هى وراء سقوط أسرة أو دولة أو قيام أخرى ولما تعرض لمفهوم «بهضة مصر» اعتبره مفهوما تجريديا غامضا فى ضوء هذه الخصوصية، لأنه عبارة عن مواصلة للإستمرارية التاريخية، بسلطتها المركزية، بجيشها الموحد، وايدولوجيتها التوحيدية، بصرف النظر عن دلالتها الطبقيية، وأكد أن الخصوصية ليست ثوابت مجردة مطلقة فوق الزمان والمكان، يمكن اسقاطها وهزئها على التاريخ فى الحاضر والمستقبل، بل هى سمات مشروطة إجتماعيا وتاريخيا^(٢).

كذلك ناقش مهدي عامل سلطة الدولة المركزية الموحدة فى مصر، فأعتبر أن د. عبد الملك يعزل الدولة كسبه فوقه محدده عن قاعدتها المادية التاريخية المحددة، التى بها وجدت، ويجعل منها ظاهرة فوق التاريخ، أى أنه يعكس منطق الأشياء، فيجعل من الدولة المركزية مبدأ لوجود الواقع الإجتماعى نفسه فى شكله التاريخى المحدد، أى عزل ظاهرة الدولة عن وجودها الإجتماعى، للوصول إلى مفهوم الإستمرارية التاريخية^(٣).

وبناء على ما سبق خلص محمود العالم - ١٩٧٤ - إلى أن دعاة الخصوصية فى حقيقة الأمر يخوضون معركة حول التراث، طلبا للمشروعية والمصداقية، أى أنهم يتمردون على الحاضر ويستجدون بالماضى، ومشروعهم لا يخرج عن أن يكون مجرد دعوة يوتوبية قومية، أو رد فعل لهذه المرحلة المتردية، هى محاولة للبحث عن مخرج جديد بعد فشل المشروعات الليبرالية، هى محاولة لإقامة سلطة دولة مركزية قوية جديدة، هى استمرار تراثى تتسم بالمركزية الأبوية والمهدوية المتأليه^(٤).

(١) محمود أمين العالم الوعى والوعى الزائف، دار الثقافة الجديدة، ص ١٧، ٤٥، ٩١، ٢٠٣.

(٢) محمود أمين العالم ص ٢٠٣.

(٣) مهدي عامل أزمة الحضارة العربية، دار القارنى ١٩٨٥، ص ٢١٠-٢١٨.

(٤) محمود أمين العالم المصدر السابق، ص ٢٢٦، ٢٥٦.

ومع كل ذلك، لا يقلل الأستاذ العالم باب الاجتهاد نهائيا لتحديد استمرارية سمات خاصة عبر تاريخ بعيد، فيعتبره أمرا مقبولا علميا، بشرط أن يكون ذلك ثمرة دراسة متأنية تفصيلية، لاثرة تعميم سريع لبعض مظاهره الخاصة، ودون تثبيت هذه المظاهر والطواهر باعتبارها خصوصية تاريخية سرمدية^(١)

ويطرح د فحى عبد الفتاح القصة من رواية أخرى إيجابية، بقوله إنه إذا كان النيل والمجتمع القبطي والصحراء والحكم المركزي هي الأطار التاريخي الذي شمل المتحجس الزراعي في مصر. وكانت له بصماته القوية عليهم، فإن هؤلاء المتحجس كانوا في نفس الوقت هي صراع مع هذه العوامل الطبيعية، من أجل مريد من السيطرة والتحكم في النيل، لعله بلغ دروته في السد العالي، الذي وضع النيل في يد الإنسان المصري وليس العكس، كما يتمثل أيضا في المحاولات الدؤوبة لقهر الصحراء وكسب أرض جديدة، كما يتمثل في كثير من الانتصارات والضرورات التي قام بها الملاح المصري على مر التاريخ ضد الأنوقراتية والسلط المركزي^(٢)

وسرى عادل غنيم أن الدولة وأجهزتها المختلفة تلعب دورا هاما في شاة الطبقات الاجتماعية وتحددتها (السيط والموسع) وفي تصنيفها. ويصنف أنه في المجتمعات المختلفة حيثما يسود نموذج رأسمالية الدولة الوطية تمارس الدولة وظائف إقتصادية وأيديولوجية إلى جانب وظيفتها السياسية الأصلية. بل ويلاحظ اندماج مواقع السيطرة الطبقة السياسية والإقتصادية والأيديولوجية وتمركزها في الدولة كمؤسسة اجتماعية^(٣)

وبصل د جمال مجدى حسين إلى أن السلطة في المجتمع المصري كانت ومارالت لها دورها التاريخي المتميز. وأن الصراع الطبقي في مصر كان في جوهره صراعا سياسيا بين السلطة والطبقات الاجتماعية ككل، ولم تلور أبدا كصراع بين طبقة مالكة وطبقة معدمة إلا في احوال قليلة استثنائية

(١) محمود امين العالم المصدر السابق، ص ٥٩

(٢) د فحى عبد الفتاح القرية المصريه، ج ١، دار الثقافة الجديدة سنة ٧٣، ص ١٧

(٣) عادل غنيم المردح انصرى لرأسمالية الدولة التابعة، دار المسفل العربي، ص ١٢٤-١٢٥

وأنة نتيجة لدور الدولة الإقتصادى الأساسى فى المجتمع المصرى وترايد هذا الدور فى هذه المرحلة، فإن الصراع الطبقي يتبلور بوصوح فى علاقة الجماهير بالسلطة، فهى فى رأيهم المستغل الأكبر والأهم، ويرى أنه فى ظروف الواقع المصرى لعبت السلطة دورا تاريخيا بارزا ليس فقط فى نشأة الطبقات الإجتماعية، وإنما فى شأة الملكية الخاصة^(١).

ويعمم د. طاهر عبد الحكيم هذا الإسناح الهام بقوله إنه لما كان تاريخ مصر السياسى المواكب لهذا النمط من الإنتاج طوال تلك الحقبة الطويلة هو تاريخ الصراع ضد استبداد الدولة المركزية فى ظروف لم تكن قد توافرت فيها عوامل التطور إلى نمط إنتاج أرقى، لهذا السبب فإن الصراع كان يدور فى حلقة مفرغة، وحتى حينما كان هذا الصراع يجرى بعض أهدافه كإسقاط حاكم واستبداله بآخر، وطرد أسرة حاكمة غريبة واستبدالها بأسرة حاكمة وطنية، فإن هذا لم يكن ليعدو كونه تغيرا فى الشكل، أما من حيث الجوهر فإن الحكم كان يبقى فى أيدي أرستقراطية تملك كل شيء، أدوات الإنتاج وهائض الإنتاج وقوة العمل ويظل السواد الأعظم من المصريين يعانى نفس المعاناة

ويصيف أنه يصعب تصيف الأوليغاركية المالكة الحاكمة معا، بأنها كانت تشكل طبقة إجتماعية، فأفرادها لم يكونوا دوى مصالح متجاسة تماما، بل كان الواحد منهم مديس بموقعه فى الدولة، وبما فى خيارته من أرض، وبما يتمتع به من امتيازات لأرادة الملك أو السلطان، وكانت الأوليغاركية بأكملها تتغير بتغير الأسرة الحاكمة، أما أوليغاركية الدولة المركزية فيمكن وصفها بأنها فئة إجتماعية متميزة تستمد وجودها ليس من ملكيتها لوسائل الإنتاج، ولكن من ارتباطها بالدولة^(٢) عكس الإقطاعيين فى أوروبا

والواقع ان ما يربط التاريخ المصرى هو استمرار وجود التكوين الإقتصادى الإجتماعى المصرى، الذى ساد أكثر من خمسة آلاف سنة حتى منتصف القرن الماصى، دون انقطاع، بحصائص تميزه، وتعطيه الاستمرارية والتماسك طوال هذا التاريخ البعيد

(١) د. جمال مجدى حسيى الساء الطبقي فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠)، دار القاهة للطباعة.

(٢) د. طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٤١-٤٢

فلا شك أن نشاط الإنسان الإنتاجي هو أساس كل حضارة وكل ثقافة، وبالمعنى الدقيق للكلمة يدل مفهوم الحضارة على نتائج هذا النشاط، سواء كانت مادية أو معنوية لذلك فإن البحث الجاد يتطلب الإهتمام بدراسة هذا التكوين.

لقد ظلت المجتمعات القروية في مصر وحتى القرن التاسع عشر بمثابة وحدات مكتفية ذاتيا للإنتاج الزراعي، تنتج القيم الإستعمالية، تتوحد فيها الزراعة والحرف، وتقوم على المصلحة الجماعية. وحيث كان يتم انتزاع الفائض الذي تنتجه بواسطة سلطة الدولة المركزية، التي ظهرت بوصفها المالك الفعلي لكافة الأراضي، وكان استملاك الفائض وانتزاعه يتم في شكل الضرائب والسحرة، من أجل صيانة نظام الري وطرق الاتصال. ومن أجل الإنشاء والتعمير، أي إعادة الإنتاج الإجتماعي، وتظل سلطة الدولة المركزية تمارس نشاطا ودورا اقتصاديا مباشرا، وتؤمن وسائل وأساليب انتزاع الفائض والتوزيع ضمن أشكال ومؤسسات وآليات مختلفة، وتقف الدولة فوق المنتجين المباشرين بوصفها سيدهم المالك، وحاكمهم السياسي في الوقت ذاته^(١).

ويضيف د. فوزي منصور أنه على أساس هذه التجمعات القروية تتعاقب الدول. دولة الفراعنة ودولة البطالمة ودولة الفاطميين ودولة المماليك، وتتابع فترات الحروب والسلام، ويأتى الغزاه ويمضون وتتعير نظم الإدارة أو السياسة العلوية، دون أن يتغير شيء من أساسيات التركيب الإجتماعي لهذا المجتمع، وتبقى هذه الأساسيات ثابتة دون تطور، حتى يأتى الغزو الرأسمالي من خارج هذه المجتمعات، فيحطم الوحدة العضوية التي كانت بين الزراعة والصناعة داخل المشتركات القروية^(٢).

وبذلك تتكامل الدولة في نظام السوق العالمية، وتتكامل الزراعة في إطار السوق الداخلية، وذلك عبر مراحل مختلفة للتطور الإجتماعي، تؤدي في النهاية إلى خضوع المجتمع بصفة عامة، والإنتاج الزراعي والقرية بصفة خاصة لقوانين السوق الرأسمالية

(١) د. محمود عوده الملاحون والدولة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط ٧٩.

(٢) د. فوزي منصور لايتطور للرأسمالية في مصر، مجلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، أكتوبر

هذا على الأقل رصد للواقع كما حدث واستمر مدة طويلة في تاريخ التكوين الإجماعي المصري والدولة المصرية.

أختلاف التكوين المصري عن النظام الإقطاعي الغربي :

كون الدولة تتولى في مصر منذ القديم مهاماً اقتصادية أمر لا يفصل عن التكوين التاريخي الإجماعي الإقتصادي المصري، المعتمد على النمط الخراجي . في حين أن ابتعاد الدولة عن هذه المهام سمة من سمات التكوينات العربية، العبودية والإقطاعية

لقد كانت السلطة في مصر تصدر أوامرها بمسح الأراضي منذ أيام الفراعنة حتى محمد علي، وتملك مصادرة الأراضي المقطعة للأمرأء والملزمين السابقين، أو المعاهد أو الكنائس، وهو أمر متكرر في التاريخ المصري، في عمليات سميت «بالزكوة»^(١)

صحيح أنه في فترات مختلفة من التاريخ المصري نجد أن بعض الفئات تمتعت بحقوق أراء الأرض مشابهة لحقوق الملكية، لكنها كانت فئة تعد من ضمن جهاز الدولة، وهي الكهنة والعسكريين وكبار رجال الدولة، مما لا يخرج العلاقة بالأرض عن طابعها الأساسي بأنها مملوكة للدولة

ولم يكن للمقطع المصري - كقاعدة عامة - أن يتصرف في هذه الأرض. بالبيع أو الهبة أو يورثها لذريته، كان حق أفراد جهاز الدولة قاصراً على ادواتها، لانتمائهم إليه، ويفقدونها إذا انفصلوا عنه

والفلاح في التكوين المصري لم يكن خاضعاً وتابعاً للمقطع، بل للدولة، ويتمتع بحقوقه الشخصية ويملك أدواته ومنزله، وحق السيادة عليه كان للحاكم، باعتباره رمزاً لجهاز الدولة وليس للمقطع أو الضامن أو الأمين أو الملتزم. أما في أوروبا الغربية فالعبيد فيها كانوا كالأشياء ملكاً كاملاً لأسيادهم، والأقنان كانوا تابعين مباشرة للإقطاعي وليس للدولة^(٢)

(١) د إبراهيم علق طرمان النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط، دار الكتاب العربي، ١٩٨٠، ص

٩٥-٩٦

(٢) يرى معظم العلماء أن نظام الرق لم يكن معروفاً في عصر الدولة القديمة، وأنه خلال عصر الإمبراطورية عرفت مصر أعداداً من الرقيق الأجانب، بسبب الأسر في الحروب، وعمر ممدوح

وعلى العموم كانت العلاقة في النمط الشرقى تتخذ صفة الاستغلال بين مشتركين الأديمي (مشترك القرية، وطوائف الحرفيين)، والمشارك الأعلى (جهاز الدولة) وتسدل البرديات والمخطوطات وكتابات الدولة وسجلات الروزنامة (المالية المصرية) أن المحاسبة على سداد الضريبة - الجرية أو الخراج أو الميرى - كانت تتم بالأقاليم من خلال القرية كوحدة إنتاجية، ولم تكن المحاسبة تتم مباشرة مع أفراد القرية إلا في عصر متأخر (نهاية عصر محمد علي).

بمعنى أن القرية أو الطائفة الحرفية كانت الوحدة الإنتاجية المسئولة عن الوفاء بالتزاماتها قبل الدولة، في شكل خراج وسحره وخدمة عسكرية. فالمشارك هو الوحدة الاجتماعية التي تجعل المنتج عبداً عمومياً، حاصصاً لسلطان الدولة، وليس عبداً فردياً لسيده فرد.

وكانت علاقات الإنتاج ذات طابع مزدوج أو ذات وجهين، فمن خلال المشارك كان المنتج يستعيد من إشراف الدولة، وقيامها بالأشغال العامة، وحماية السداد من الغزوات ونهب البدو . وفي المقابل كان المشارك القروى موضع استغلال

وأساس الإنتاج في النمط الآسيوى هو الوحدة الصغيرة داخل كل مشترك، ولم يكن الفلاح يزرع ألا وهو فرد من أفراد مشترك قروى ولم يكن هناك حرفى أو جدى أو كاتب إدارى أو جابى إلى آخره إلا وهو عضو فى طائفة، بل كان للصوص والعاهرات طوائف تجبى منها - لا من أفرادها - الضرائب والفرد^(١)

ولم يختلف المشارك من مصر إلا عند الانتقال الحاسم إلى العصر الرأسمالى حوالى عام ١٨٥٠، وصدر قانون فك الزمام (أى حل المشارك القروى قانوناً) فى مصر عام ١٨٦١، ومن قبل ذلك بقليل أبطلت محاسبة القرى كوحدات على الضرائب، واستبدلت بمحاسبة فردية^(٢)

مصطفى: أصول تاريخ القانون، دار المعارف بمصر ١٩٦٣، ص ١٩٦-١٩٧ وجمال حمدان ص. ٥٤٨، وأحمد صادق سعد، ص. ١٠٧، ونزلة الأيوبي، ص ٦٩.

(١) فى العهد العثمانى كان هناك المشرقات المملوكية، مشركات الجمود العثمانيين، الأرحاقات، والمشرقات الذمية (الملل)، والأوربية ذات الإمتيازات، والمشرقات التجارية والحرفية، الطوائف، والطرق الصوفية، ومشرقات الفلاحين فى أمة القرى ويراجع كتاب صحى وحيدة ص. ٩٤

(٢) أحمد صادق سعد حول أسلوب الإنتاج الآسيوى، دار اس حنون ١٩٧٨

مخلص من ذلك إلى أن ملكية الرقبة للأراضي كانت تاريخيا بشكل عام في يده الدولة^(١) وأن المقطعين والمنتجين كان لهم حق الانتفاع بها فقط، والدولة كانت تصدر بصورة متكررة الأرض كلها، بما فيها الجزء الصغير الذي كان ملكا خاصا، بل أيضا التجارة الداخلية والخارجية والورش الحرفية، وحتى البشر أنفسهم (أجير سليم الأول معات الحرفيين المصريين على الهجرة إلى الولايات العثمانية الأخرى، بنفس الطريقة التي بهب بها الثروات المنقولة).

إذن علام يستند الدين يصورن النظام السائد قبل عهد محمد علي بأنه نظام إقطاعي؟ أنهم يستندون أما على وجود المماليك الذي دام ٥٥٠ سنة، وأما على وجود نظام المتمردين، الذي فرصته الدولة العثمانية بعد إستيلائها على مصر سنة ١٥١٧م.

صحيح أن ظاهرة وجود المماليك (أمراء القضاة) قد تدعو إلى التعميم بأن الإقطاعية بمعناها الأوروبي كانت موجودة في مصر، على الأقل خلال الفترة السابقة مباشرة لحكم محمد علي، لكن الدراسة المستفيضة لظروف وجودهم، ولوضعهم السياسي والاقتصادي، ولسمات الحقبة التاريخية التي ظهروا أثناءها في مصر لا يمكن أن تزيد وجهة النظر القائلة بأنهم كانوا إقطاعيين كأمراء الإقطاع في أوروبا^(٢).

(١) انظر مثلا المؤلفات بالعربية في هذا الشأن بالنسبة لمصر، منها: حسين أفندي الرورنامجي «ترتيب الدمار المصرية في عهد الدولة العثمانية، تحقيق شفيق غربال، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، المجلد الرابع، مايو ١٩٣٦، ص. ١-٧٠. جرجس حبيب (بك) «الأطيان والضرائب في القطر المصري»، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٠٤. إبراهيم عامر، «الأرض والفلاح»، القاهرة، «الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع» ١٩٥٨. فتحي عبد الفتاح «القرية المصري»، «القرية المعاصرة»، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤. ١٩٧٥ على التوالي د محمود عوده «القرية المصرية»، القاهرة، مكتبة سعيد رافق، ١٩٧٢. د محمد كامل مرسى «الملكية العقارية»، القاهرة، مطبعة سورى، ١٩٣٦. صبحي وحيدة: «في أصول المسألة المصرية»، القاهرة، مكتبة مذبولى، ١٩٧٤. هذا إلى جانب الدراسات باللغة الأجنبية، المشهورة منها خاصة مؤلفات يعقوب ارغيس، وجبريل باير، وكلود كاهين، وعلماء الحملة الفرنسية إلخ.

(٢) ساد التكوين الاجتماعي الإقطاعي في أوروبا خلال الفترة من القرن التاسع حتى الخامس عشر، ولد من حانة الفوضى التي خلفها انهيار الامبراطورية الرومانية، والعزلة الجرماني وفي هذا النظام

إد اعتماد مصر على نظام الرى الاصطناعى أقصى دائما وجود سلطة مركزية تتولى الإدارة الاقتصادية والأشغال العامة، وتبقى فى الوقت ذاته المهام العسكرية. وقد نتج عن ذلك نوعا من أنواع المركزية التى تعتمد على الموظفين، لا على الحكام المستقلين وكانت تلك السلطة أعلى وأقوى من سلطة أى مملوك ولقد كان على اماليك دائما أن يستولوا على السلطة المركزية، لكنى يصموا سيطرتهم كما حدث فى سنة ١٧٦٩ عندما استولى على بك الكبير على السلطة. أو كان عليهم أن يدخلوا فى حرب ضد الحكومة، كثيرا ما كانت تنتهى بخضوعهم للسلطة المركزية. أو القضاء عليها

صحيح أن الممالك استطاعوا أن يصموا أيديهم على الاراضى، وأن يورثوا حيازاتهم. ولكنهم لم يستطيعوا أبدا أن يكتسبوا لأنفسهم حقا شرعيا فى ملكية تلك الأرض أو حق ممارسة مالههم من سلطة فعلية ممارسة قانونية^(١) والدليل على ذلك هو أن مصر ظلت دائما وحدة سياسية. ولم تعرف الانقسام الذى عرفته دول أوروبا فى مرحلتها الإقطاعية مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا واحتلها وغيرها

ملكية الارض مشخصة فى الامير، الذى يملك أدوات الإنتاج الرئيسية الارض والطاحوس والمصنعة الخ. ينقسم اراضى الإقطاعية إلى وحدات إنتاجية صغيرة يعمل فيها الاتقان، فى مرحلة أولى سخرة مدة يومين أو ثلاثة اسوعيا فى رضى السريف، ثم يخلو لتسريف عن الارض مقابل حصوله منهم على الربح العيى. الوحدة الاقتصادية الإحصائية تقوم على الإساح الطبيعى، وتهدف إلى الاكتفاء الذاتى. عادة تنضم القرية بعض الحرفيين نظام تتابع فيه علاقات التبعية والولاء والروابط الشخصية، حتى تصل إلى الملك فى قمة الهرم الإقطاعى، المتمتع بسلطة اسمية، الدولة موجودة وجودا عرمرسركر، أى نظام بلا دولة مركزه من طبيعة طريقة الإنتاج الإقطاعية أن يصموا السصص وفقا من اقطاعيات مثل وحدات اقتصادية منه متماثلة منه مستقلة، ومحمرا الإقطاع الواحد إلى وحدات إنتاجية صغيرة رأسيا فى شكل سلسلة من علاقات التبعية تجعل من السصص أن يكون المصنوع مركزى. تمتع الأمر، ملاك الاراضى بذاقيه كبيره فى ممارسة سلطاتهم، يحسمون الضرائب لحسابهم الخاص يشترط اسعاعهم الإقطاعية تحكم باسمهم، ويحفظ كل امير منهم بوحدة الجيش التى يفودها

(د محمد دويدار، الاقتصاد السياسى، المكتب لمصرى الحديث، ط ١٩٧٣، ص ٨٢، ٩١)

(١) د آلان رسارد، التطور الزراعى فى مصر، كتاب الامالى رقم ٣٤، ص ١٩، ٢١

وفيما يتعلق بالملتزمين فإن هؤلاء لم يكونوا ملاكا للأرض، وإنما كانوا محصلي ضرائب، أشبه بموظفي الدولة الماليين والصيارفة - خلال مرحلة ضعف سلطة الدولة المركزية-، كانوا يتولون جمع الحراج أو الميرى والثابت تاريخيا أن جميع حقوقهم كانت تصدر عن السلطة الحاكمة وبموافقتها، وأن الدولة كانت دائما هي صاحبة الحق الأول والأخير في ملكية الأرض وفي ملكية فائض العمل، والفائض النقدي (ضريبة الميرى للسلطان، وضريبة الكشوفية لحاكم المديرية وضريبة الفائض للملتزم) وكانت الدولة دائما صاحبة الحق الأول والأخير في منح الالتزام لمن تشاء، وفي سحب الالتزام ممن تشاء^(١)

أما أراضي الأوسية فكانت تعطى لهم للانتفاع بها، وذلك لمساعدتهم على تأدية واجبات الالتزام وبنفقاته. والصرف على المساجد والمدارس وإيواء الموطنين والمسافرين واستضافتهم في دائرة الالتزام. وكانت الدولة تستردها عندما كانت تسترد صك الالتزام

إذن الأقطاعات التي كان يتم توزيعها على أمراء الممالك كانت مرتبطة بالوظيفة، التي يقوم بها صاحبها، تسقط عنه عند وفاته أو تجريده منها أو تمرده على السلطان.

ويذكر المقرئ أن الولاة كانوا يؤجرون الأراضي إلى آخر أيام الفاطميين صفقات صفقات، إلى آجال لاتزيد في العادة على أربع سنوات، إلى كبار موظفيهم، وكانت السلطة في عهد المماليك تقوم بمسح الأراضي الصالحة للزراعة مسحا دوريا، وتورعها بين الأمراء والجدد. مقابل الخدمة العسكرية أو المدنية، حتى إذا ماتوا انتقلت المساحات إلى من يخلفهم في هذه الوظائف فهو إذن لم يكس إقطاع ملكية، وإنما إقطاع انتفاع، يتحدد شكل الأجر، مقابل خدمات عامة تؤدي للدولة المركزية^(٢)

وحين ضعفت الدولة خلال القريب السابع عشر والثامن عشر اتسع نفوذ المماليك حتى جاء محمد علي، الذي قام بإعادة إحياء لمط الإنتاج الخراجي، وقام بتعيين لجنه إبراهيم حاكما للصبعة، لكي يعيد تأسيس السلطة المركزية وتمت مصادرة جميع أراضي الوقف في الوجهة القبلى بكل أشكالها من السروق أحاسية إلى الوقف الأهلي. وأجرى

(١) إبراهيم عامر الأرض والعلاج، مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨، ص ٦٥، ٦٨.

(٢) صبحي وحيدة في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، ص ١١٣، ١١٢.

مسحا حديدا للأراضي، حيث انتهت عملية تسجيل الأراضي في الوجه القبلى عام ١٨١٢، وحرى مسح الأراضي في الوجه البحرى عام ١٨١٤م

وسحلت الأراضي بحدارة مجتمع القرى ككل، وأصبحت الجماعة القروية مسئولة مسئولة مباشرة عن دفع الضرائب للدولة، دون وساطة المشرم، حيث تستملك الدولة فائض الإنتاج. وقائض العمل الزراعى، يحكم كوبها تملك اسما وشكليا الأراضي الزراعية والمسئولية المشتركة للجماعة القروية في دفع الضرائب والالتزامات، والعاء الأجهزة الوسيطة (المترمين) بين الفلاحين والدولة^(١)

ويوحر جابريل ناير ما سبق بقوله أن مجتمع القرية في مصر كان يتسم في العصور الوسطى والحديثة بطواهر ثلاثة: الملكية المشاعة لأراضي القرية، التي كانت الدولة تقوم باعادة توزيعها دوريا داخل نطاق كل زمام الوحدة المالية للقرية، والمسئولية الجماعية لها عن دفع الضرائب للدولة^(٢)، والمسئولية الجماعية عن صيانة أعمال الري وتقديم العمالة اللازمة للاشغال العامة سحره هذه السمات أحدثت في الروال والأهول منذ بداية القرن العشرين، بفعل عوامل خارجية وداخلية، ولارالت هذه الآلية تفعل فعلها، وتترك أثرها وردود فعلها إلى اليوم^(٣) كذلك يوضح د إبراهيم على طرحا أن الإقطاعات بالشرق الأوسط في العصور الوسطى ولم تكن تملكها وإنما كانت استغلالا، بمعنى لم يملك

(١) د محمود عوده الفلاحون والدولة، دار الثقافة للطباعة، ط ٧٩، ص ١١٦

(٢) راجع

د محمود متولى الاصول التاريخية للراشالية المصرية للهيئة العامة للكتاب، ط ٧٤، ص ١٩ ٢٣.

احمد صادق سعد المصدر السابق، ص ٩٢-٩٦

د طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٢٠

د مريم الايوبى الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٨٩، ص ٤٧.

د جمال حمدان، المصدر السابق، ص ٥٤٧، ٥٦١، ٥٧٧

(٣) د باير دراسات في التاريخ الإجماعى لمصر الحديثة ترجمه عبد الحالى لاتيس ط ٧٦، ص.

المقطع حق الرقبة، ص ٢٢. وأنه ابتداء من أيام صلاح الدين بن أيوب فإن أراضي مصر كلها، صارت تقطع للسلطان وامرائه وأجناده ص ٣٣ الذين تشخص فيهم الدولة، فهم على رأس جهاز الدولة الموحدة المركزية، التي تحكر العائض للعشيرة الحاكمة.

أما الإقطاع العربي الهش فقد أعطى مروية للمجتمع، وبالتالي فتح سبيلاً للتقدم أسرع، من خلال تفكك باكر لعلاقات الإنتاج الإقطاعية، وظهور علاقات إنتاج رأسمالية في باطن المجتمع الإقطاعي. هذه الظاهرة تمر عن قاسون التطور اللامتكافي، حيث أن الرأسمالية ظهرت باكراً في المجتمعات الحراجية الهشة والأقل تقدماً، بينما وقف تقدم المجتمعات الحراجية المتكاملة عقبة في سبيل إنجاز مقلد باكره مماثلة

ووقفت سلطة الدولة القوية عقبة إصاقية في سبيل إدخال إبداعات في القدرة الإنتاجية للمجتمع، فمن المعروف أن التقدم الفني في أدوات العمل - مثل المحراث الثقيل - قد تحقق نتيجة مبادرة قام بها العلاحون الأحرار، فالاستبداد يقف عقبة في سبيل التقدم، والحرية - ولو نسبية - تخلق ظروفاً مواتية^(١)

إن مصر القديمة ودول الشرق عامة قد عالت من تقدمها المبكر، لا من التأخر حيث إندمجت الوظيفة الأيديولوجية مع الوظيفة الاقتصادية للدولة، ليترتب على ذلك مزيداً من المركزية في إدارة الإقتصاد والتعبئة القومية، وكانت عائناً لشأ وتطور الطبقة البرجوازية، بينما أوروبا الإقطاعية المتحللة استمادت من هشاشة النظام وضعف الدولة - التي تصاحب الضعف - لتعلب على تأخرها، وإنجاز بقله كمية فصحت بها عصر الرأسمالية

مصر ظلت تشكيلة فلاحية خراجية.

تحت سيطرة دولة مركزية :

ويرى سمير أمين أن نمط الإنتاج السائد في المنطقة العربية الإسلامية لم يكن نمطاً «إقطاعياً»، على غرار ما كان هذا الأخير عليه في أوروبا، بل نمط خراجي مكتمل الملامح، بسبب تمرکز سلطة الدولة

(١) د سمير أمين أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي ص ٧٨ - ٨٠

ويضيف أنه لفهم العالم العربى يجب أن نعيد وضعه فى إطاره الخاص، باعتبار منطقة
عور برية وبحرية، وملتقى ومشرق مناطق حصارات العالم القديم، فهذه المنطقة العربية
شبه الجافة تفصل بين ثلاث أقاليم حصارية قائمة على الزراعة أوروبا، إفريقيا السوداء،
آسيا الحبيسة. وقد قامت المنطقة العربية بوظائف تجارية، ربطت بين هذه العوالم الزراعية
والفائض الحاسم الذى كانت تعيش منه مدنها حلب ودمشق وأنطاكية وبيضا والصورة
إلخ، كان يأتى من عوائد التجارة البعيدة، باستثناء ذلك ظلت مصر محافظة على كيانها
كشبكة إجتماعية خراجية فلاحية عميقة.

ويتابع قوله أن تاريخ مصر شيء آخر مختلف. لقد رعت هذه الواحة واحدا من أقدم
الشعوب الفلاحية فى العالم، وكان من الممكن أن تقتطع الطبقات السائدة فيها فائضا
عظيما لتأمين قاعدة تطور الحضارة. أن مركزية الدولة المبكرة والمفرطة، فرصت نفسها فى
هذه المنطقة لأسباب طبيعية حاجات تنظيم أعمال الري الكبرى والدفاع عن الواحة
أمام تهديد البدو وابتطوت مصر على ذاتها لتتضمن بقائها، واعتمدت على العدد لصد
محاولات العدو وعندما صمت مناطق خارج الوادى - بعد طردها الهكسوس - لم يكن
ذلك إلا بهدف الدفاع عن حصارتها الفلاحية، فعملت على إقامة حاميات فى قلب بلاد
البدو وسوريا وليبيا

ولم تشهد مصر حتى العصر الهلنستى نشوء مدن تجارية كبرى، والعواصم الفرعونية
كانت تقوم فى وسط الحقول فى أرياف كثيفة السكان، والتشكيلة المصرية ليست الطراز
التجارى - المدينى. ولكن الزراعى الحراجى

وبالرغم من أن مصر تعربت، وتبنى المصريون شيئا فشيئا الإسلام واللغة العربية. لكن
القيطية لم تحتف، واحتفظ الشعب المصرى بشعور قوى بالخصوصية، ليس على الصعيد
اللغوى، ولكن على صعيد الثقافة والقيم، التى تظل هنا فلاحية تظهر أصالة مصر

وأن تاريخ مصر خلال الإثنى عشر قرنا، مد الفتح العربى إلى حملة بونابرت، لا
يمكن أن يحيط به كلية إلا إذا فهمنا الجدلية التى تربط بين استمرار طابطة المصلاحي وبين
إبدماحه العرصى فى محصول اقتصادى أوسع^(١)

(١) سمر أمين الأمة العربية مكتبة مدبولي ٨٨ ص ٣٨ ص ٤٠

خصوصية علاقات الإنتاج في دولة مصر الخراجية :

وبإطلاق من خصوصية دور الدولة المركزية في النمط الخراجي، يعتبر سمير أمين أن مصر هي النموذج الحقيقي للنمط الخراجي، ويقدم تفسيره عن أزمة الرأسمالية في مصر بقوله أن خصوصية الشكل الشرقي لنمط الإنتاج كانت تتمثل بالدات في طابعه المكتمل . مستوى أعلى لنمو قوى الإنتاج - الذي عر عن نفسه في جميع المجالات وحوود طبقة حاكمة دولية خراجية، مركزة القائض من خلال الدولة، تماسك البناء القومي، أيديولوجية قوية موحدة، صهر الدولة والديس في الدولة الشيوقراطية كل ذلك أدى إلى حمود النظام، وعدم الهشاشة أو الصعف اللازمة لتحطى هذا السق

أما الشكل الأوروبي لنمط الإنتاج الخراجي فكان أقل نمواً وأكثر تأخرا بسبب تكويه إطلاق من المجتمعات البربرية البدائية، الطابع العيسى للدولة، وإلتفت في الصائض وصى القمقة، وتفتت الإيديولوجيا المكوبة من أجراء موضوعة جبا إلى حب دون صهرها في وحدة مكاملة

والإيديولوجيا الخراجية المكتملة (الشيوقراطية) تعمل لا كأيديولوجيا للطبقة الحاكمة فقط، بل كأيديولوجيا حاكمة للمجتمع، فهما الإثنان متصلان ويوجهان نحو قوى الإنتاج في إنتاج معين، وتعمل الإيديولوجيا في جميع الأحوال كمعصر فعال في إعادة تكوين المجتمع. وليس مجرد إنعكاس لإحتياجات القاعدة، هذا التداخل الإيحاسى من الوظيفة الإيديولوجية والوظيفة الإقتصادية هو السبب في صعوبة تحطى هذا النظام أو السق دو الطابع المكتمل. وهو الذى جعل ظهور الرأسمالية في النظم الخراجية المكتملة أمرا صعبا، حيث يروع لإستلاب حرية الإنسان، ويحصعها لعمل قوانين تبدو خارجة عنها فتعمل بالسبة لها كتقوانين الطبيعة^(١)

بعبارة أخرى أن النمط الخراجي يتميز بمركزية الدولة، وتمام الإتحاد الشامل بين الطبقة المستغلة والدولة، لدرجة أنه من المستحيل والعبث محاولة الفصل بين عصر السلطة

(١) سمير أمين أزمة المجتمع العربى دار المستقبل العربى، ص ٧٨ ، ص ٨٠ وقصايا فكرية، مايو ٨٧ ، ص ٢٨٣

السياسية وعصر الاستغلال الإقتصادي. فالاستغلال الإقتصادي يتم هنا من خلال الهيمنة السياسية فالنظام الخراجي لم يعرف مبدأ احترام الملكية الخاصة، بل ربط بين الثروة والوضع في هرم السلطة ربطاً وثيقاً، لذلك فالإنتاج الرئيسي للنظام الخراجي هو بالتحديد سيطرة الدولة على الفائض الزراعي وفائض العمل وإحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وإعدام ضمان قانوني أو فعلي يحول دون تكرار عمليات إستيلاء الحكام على الثروات المتراكمة

مناقشة حول المصطلح^(١):

من المعلوم أن مصطلح «نمط الإنتاج الآسيوي» يعود إستخدامه لأول مرة إلى كارل ماركس في إطار لوحته عن المراحل الخمس وقد إسم هذا المصطلح بسمه جغرافية منذ البداية لأن ماركس أطلقه في ماذى الأمر على الحضارات الآسيوية وبصفة خاصة الهند - التي توفر لديه عنها مادة علمية كبيرة تنشرت في كتب الرحالة والمفكرين والإقتصاديين الكلاسيكيين الأوربيين، هذا فضلاً عن التقارير الإنجليزية عن الهند، وقد اتسع المفهوم الإقتصادي الإجتماعي الذي يرتبط بهذا المصطلح ليشعب على حضارات أخرى في الشرق (مثل مصر والعراق) وفي العرب (مثل اليونان قبل الكلاسيكية، والأتروبيين في إيطاليا قبل الرومانية، وفي أمريكا، وفي أفريقيا، لذلك أصبح هذا المصطلح يهيك جغرافياً عن إستيعاب كل هذه الحضارات

ومن هنا برزت الحاجة إلى مصطلح جديد يكون ذا دلالة إجتماعية - إقتصادية وليست جغرافية. ومن هذا المطلق أخذ بعض الدارسين في إستخدام مصطلحات أخرى، نابعة من مفهومهم عن النمط، وعن خصائصه الرئيسية ومن هذه المصطلحات نمط الإنتاج الخراجي، ونمط الإنتاج المشترك، والإمتداد القسري وقبل فحصر هذه المصطلحات، ومدلولاتها على النمط، فإنه من الضروري أن بين أن العناصر الرئيسية التي يحتوى عليها النمط تشمل عنصرين رئيسيين هما

(١) راجع ورقة د. أحمد عبد الباسط حسن في مركز البحوث العربية بتاريخ ٣ مايو ١٩٩٠
والشميل راجع يوري كانتاشسكي عبودية، إقطاعية أم أسلوب إنتاج آسيوي دار الطليعة ٨٠

(أ) وجود عديد من الشركات القروية تمثل الأساس الإقتصادى للنمط

(ب) وجود مشترك أعلى ممثل فى جهاز الدولة، المهيمن على هذه الشركات القروية

والشركات القروية هى وحدات اقتصادية وإجتماعية مغلقة، والملكية فيها ملكية عائلية مشتركة ومشاعة، وتقسيم العمل فيها يقوم على الجمع بين الزراعة والحرف، ويسودها الإكتفاء الذاتى، وهى بالنسبة للدولة وحدات ضرائية وإدارية، والعلاقة بينها وبين الشركات علاقة تبادلية، فتقوم الدولة بالدفاع عن الشركات، والقيام بالأشغال العامة اللازمة للزراعة. وتحصل مقابل هذا على هائض الإنتاج (ممثلاً فى الضرائب، أو الجزية أو الحراج أيا كان)، وعلى فائض العمل (ممثلاً فى السخرة) وأعضاء الشركات القروية هم فلاحون أحرار من الناحية القانونية، وإن كانوا فى مجموعهم عبيدا عموميين لجهاز الدولة القاهر

وفى هذا الخصوص نؤكد على أن الحديث عن النمط الآسيوى لا يقصد به سوى الثبات السبى للإطارات الرئيسة للتكوين المصرى، والخطوط العامة لهيكل هذا التكوين، غير أن محتويات كثيرة داخل هذا الهيكل وتلك الإطارات تتغير فلا يمكن - بطبيعة الحال - مقارنة التكوين المصرى أيام الفرعنة به فى ظل المصطلحين إلا على هذا الأساس

إذن فإن السمة الرئيسة المحورية فى نمط الإنتاج الآسيوى هى «سمة المشتركة» مشتركة الدولة، ومشاركة القرى. وهذه المشتركة هى مشتركة جدلية ومن نوع خاص، ومن طراز إجتماعى وإقتصادى خاص، أى لا يوجد فى أى من الأنماط الإنتاجية الأخرى، بما فى ذلك الأنماط المشتركة الأخرى مثل المشترك الحرمانى، والمشارك السلافى.

ومن المعروف بداية - أن أى تعريف حتى يطبق على موضوعه فإنه يجب أن يكون جامعاً مانعاً، أى جامع لكل خصائص الموضوع، ومانعاً لدخول غيره فى إطاره

(١) مصطلح نمط الإنتاج الخراجى

يعتبر سمير أمين أبزر من إستخدام هذا المصطلح للدلالة على مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى ولكنه يوسع من مجال هذا النمط، ويحمله سارياً على كل المجتمعات ما قبل الرأسمالية (مثل العبودى، والإقطاعى)، كما أنه من ناحية أخرى، وهو المهم، لا يبدل على المفهوم الإقتصادى والإجتماعى الخاص بالنمط، لأن الحراج فى دول نمط الإنتاج الآسيوى

هو مجرد مظهر - وإن كان مظهراً هاماً - للعلاقة الجدلية بين المشترك الأعلى (أى الدولة)، وبين المشتركات القروية. وبذلك يكون هذا المصطلح ليس جامعاً (لأنه يتشارك العاصر الرئيسية للمط خارجة، وليس مانعاً لأنه يدخل فى إطاره أنماط إنتاجية أخرى).

(٢) نمط الإنتاج المشترك

هذا المصطلح، وإن كان يحتوى على عصر هام من عناصر نمط الإنتاج الآسيوى، وهو المشترك، إلا إنه لا يجمع من دخول أنماط مشتركة أخرى - مثل المشترك العرمانى، والمشارك السلافى - فى إطاره. ومن المعلوم إن هذه المشاركات تختلف فى تكوينها عن المشارك القروى فى دول نمط الإنتاج الآسيوى. وبذلك يصح هذا المصطلح جامعاً، ولكنه ليس مانعاً

(٣) الاستبداد القروى والعبودية المعممة

هذا المصطلح هو مصطلح عامض لا يبرر بحلاء عناصر نمط الإنتاج الآسيوى الرئيسية، أو مفاهيمه الاجتماعية الاقتصادية. وبعد أن يسرد أحمد عبد الباسط عدم دقة المصطلحات المطروحة كبدل لمصطلح نمط الإنتاج الآسيوى، وعدم إحتوائها لمفاهيمه وعناصره الرئيسية، يطرح مصطلح "نمط إنتاج المشترك - الدولة" فهذا المصطلح يسم بالآتى:

(١) إنه يعالج العيب الرئيسى فى مصطلح نمط الإنتاج الآسيوى، وهو المحورة الجغرافية لدول النمط على اختلاف مواقعها الجغرافية على آسيا، أو على الأشكال الخاصة من النمط التى سادت فيه

(٢) إنه يبرر الخصيصة الرئيسية للنمط، وهى خصيصة التمشركية، ويبرر العلاقة الجدلية بين المشاركات القروية والدولة (بوصف أنه الدولة هى أيضاً مشترك ولكنه علوى)

هل الطريق الأوروبى هو الطريق الوحيد للتقدم؟ :

بشكل عام يمكن القول أن حياة التكويزات البشرية، والنظم الاقتصادية والاجتماعية يتضمن تاريخها إمكانية التقدم والركود أو التراجع، بل والإحتفاء تماماً والذين نقدوا يوماً المجتمع الشرقى الهندى، على إعتبار أن ركوده يرجع إلى تأثيرات المشاركات القروية،

عادوا في كتابات تالية بخصوص المشترك القروي - مشيرين إجمالاً أن يكون هذا المشترك عصباً إحيائياً لهذا المجتمع بشروط معينة

ويحذر جان سورييه - كانال من الطريقة المتسرعة في استخدام مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي لتفسير التأخر الراهن للبلدان المسماة بالعالم الثالث . فما أصاب إقتصادها من تشوه وجمود وإسترفاف، كان نتيجة مباشرة لإدماجها في التبعية للسوق العالمي

ومن قبل ذلك - على سبيل المثال - قام الفتح العثماني بعملية إستحصاف للمهارات الفنية من المجتمع المصري، حيث فقدت مصر بضربة واحدة القوى الإنتاجية الأصلية المتمثلة في أمهر الصاع والحرفيين الذين استولى عليهم العثمانيون. وقاموا بنقلهم إلى بلادهم.

ومن وجهة نظر ديمامية القوى المنتجة يؤكد جودلييه على أن نمط الإنتاج الآسيوي يشهد على تقدم هائل للقوى المنتجة في النشاط الزراعي وأعمال الري وتربية الحيوان والهندسة المعمارية والطب والحساب والفلك والأديان وفنون الإدارة والحرب إلخ

وعلى هذا فإن نمط الإنتاج الآسيوي يعني في أشكاله الأصلية لا الركود، بل أعظم تقدم للقوى المنتجة تتم تحقيقه على أساس أشكال الإنتاج المشاعية القديمة، في مصر وبلاد ما بين النهرين والهند والمعروف أن الصين كانت حتى مستهل القرن السادس عشر أكثر تقدماً من المجتمع الغربي^(١)

لقد تمثلت الإشكالية التي واجهت نظرية النمط الآسيوي في مقولة الجمود أو الركود، الذي قيل إنه ملازم لهذا النمط من المجتمعات القديمة. وقد استطاع بعض الباحثين المصريين تخطي هذه الصعوبة، أولاً من خلال إلقاء مريد من الضوء على الإنجازات الهامة للحضارة الشرقية، والمصرية على وجه الخصوص^(٢) ثانياً تفسير حالات التراجع التي حدثت في بعض مراحل تاريخ المجتمع المصري بأسباب خارجية، أو ما يسمى

(١) موريس جودلييه مشكلة المجتمعات ما قبل الرأسمالية، دار الحقيقة للطباعة والنشر ١٩٧٢، ص ٢٧٧ ، ٢٧٩

(٢) د نعت أحمد هواند شخصية مصر، وجمال حمدان شخصية مصر، ج ٢، ص ٤١٨ - ٤٤٠

بضربات الإجهاد من الدول الإستعمارية والإمبريالية الحديثة^(١) ثالثاً أطروحة سمير أمين الأخيرة التي تقدم إضافة أصيلة في هذا المجال - وإن لم تكتمل حلقاتها بعد - فهو يرى أن النظم السابقة للرأسمالية هي في أساسها نظم «حراجية» تقوم على الجباية بأساليب متنوعة، وفي رأيه أن الصورة الإقطاعية الأوروبية - لمط الإنتاج الحراجي هي الصورة الأكثر تحلقاً، في حين أن الصورة المدولالية لهذا النمط هي الصورة الأكثر تقدماً لوجود طبقة حاكمة دولانية - أحيى يمكنها مركزة الفائض من خلال الدولة - مقابل تمتع الفائض الإقطاعي وضعف دولته.

أيضاً يرى أن الإيديولوجية المكتملة تعمل كإيديولوجية حاكمة للمجتمع، وتساعد من ثمة على قوة الدولة ومركزية دورها وتكامل سقيها - وهذا سبب لتفسير قوة الدولة كحقيقة واقعة دون بحث النتائج - لكن المهم في الأمر إنه يعتبر أن فتح الطريق للتطور يكون هنا (أسهل) في المجتمعات التي لم تتقدم بعد في التطور الرأسمالي أي في أضعف حلقات النظام وليس في المحور المتقدم القوى.

فكما مبب الرأسمالية تاريخياً في أوروبا التي كانت أضعف حلقات النظام الحراجي وأكثرها تحلقاً، يمكن للإشتركية - في نظر سمير أمين - أن تتطور في بلدان الأطراف التي لم يكتمل فيها النظام الرأسمالي بعد وسواء إتقفا مع هذا الإستخلاص الأخير برمته أو لم تنفق، فلا شك في أن الميزة الكبرى لنظرية سمير أمين هي إدخال عنصر «الحركية» وهو عنصر كان صعباً في نظرية النمط الآسيوي للإنتاج^(٢)

والحال أن الإنتاج الآسيوي شأنه شأن كل نمط إنتاج قابل لأن يتطور بطرق مختلفة وهذا التطور رهى بيته الداخلية وبالوسط التاريخي. وقد أمكن أن يكون طريق التطور المتباطيء هو الطريق الغالب. لأن قدرة الدولة على إقطاع الربح سحرة وعينا من المشاعات القروية كانت كفيه بعرقلة تطور التقنيات. وتطور المبادلات

وعموماً يمكن القول أن الدرجة المتقدمة من التعاون الذي يحرصه المجتمع الآسيوي

(١) د جلال أمين، ود أنور عبد الملك، د فواد مرسي، عادل حسي (مقدمة عام ٨٤)

(٢) د سمير أمين أزمة المجتمع العربي در المستن العربي ط ٨٥ ص ٧٨ - ٨٣

أتاحت في مصر والصين وما بين النهرين، إمكانية استخدام أفضل الموارد الطبيعية، وخصوصية الأرض وطاقت العمل البشري . وعليه فإن المجتمع الآسيوي يتبدى كتكوين بالغ البساطة، مالم تتطور معاً^(١)

ففي استطاعته أن يبلغ درجة متقدمة من التعاون الإجماعي، والتطور التقني، وفي نفس الوقت يظل محتفظاً بمقوماته القومية وخصائصه التاريخية

وفعلاً يطالب عدد من الدراسات باستمرار الاتجاه الذي أقصى إليه هذا النمط، لإدارة المجتمع والنشاط الإقتصادي الوطني، وأنه إذا استخدم بطريقة حية ورشيدة، يمكن أن يولد تطورات إيجابية، فمثلاً الدولة المركزية في مصر استطاعت أكثر من مرة - منذ القراعنة - محمد علي - الدولة الناصرية - مراكمة فائض تاريخي هام، وليس من خلال الطبقة البرجوازية كما حدث في أوروبا^(٢)

وتجربة الصين هي استمرار تاريخي للنظام الآسيوي، وإشغال الناس معاً في الكوميونات هو في جوهره استمرار للتأويل القديم، وقيام الدولة بالتراكم، وقيادة التخطيط والتصنيع يتم في طبعة عصرية، وبقيادة نخبة سياسية محددة وتحت شعارات ورموز مختلفة.

المركزية الأوروبية :

يمكن القول أن مجموعة كبيرة من الكتاب والمؤرخين والباحثين المصريين والعرب قد خضعوا بدرجات وأشكال مختلفة للطروح التي قدمها ممثلو النزعة المركزية الأوروبية حول التاريخ والتراث، وظهر هذا الأمر خصوصاً لدى ممثلي التحديث والعصرية في منحائها العدمي

(١) جاد شيو نمط الإنتاج الآسيوي، دار الحقيقة، ١٩٧٣ بيروت

• انظر دراسة المؤرخ الأمريكي لويس مفرد، العتبة بالإحياءات عن المجتمع الفرعوني ككياد كامل الاندماح، مجلة ديوجين، العدد ٥٥ لسنة ١٩٦٦.

(٢) عادل حسيو وآخرون نمط الإنتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية - دار الكلمة ١٩٨٤.

لقد دفعت الحروب الصليبية التي امتدت سنوات طوال والمطامع التجارية الاقتصادية التي تملك البابوية وسادت المدن التجارية الإيطالية أدالذ إلى أهمية إسحقصاء الشرق، وإستمر الإهتمام بالمجتمعات الآسيوية والشرقية في المراحل التاريخية اللاحقة بأشكال متعددة ووتأثر مختلفة خصوصا مع إتساع الهيمنة الرأسمالية والأمبريالية على أجراء واسعة من العالم

إن الوطيفة التي هيئت لها المركزية الأوروبية وابططت بها هي مهمة تقديم «الإثباتات» التاريخية بأن تاريخ «الحصارة العقلية المصاراة عموما ما هو إلا تاريخ حركة الشعوب الأوروبية. وبأن ماقدمته المجتمعات الشرقية لا يحرح عن كونه تجليات وعواقب دينية خالصة. وهذه لاتدخل مباشرة في الحقل الحصارى، ذلك الذى يفتى حكرا على صانعى الحصاراة الممتارين فى العرب

قبل الحملة الفرنسية كان أكثر الأوروبيين يستمدون أفكارهم عن مصر من مصدرين الكتاب المقدس من جهة. ومن جهة أخرى الذكريات البعيدة عن مواجهات الحروب الصليبية. وكانت مصر الفرعونية عند الأوروبيين هي مصر الطعيان، مصر موسى والحروج، مصر يوسف والسواب السبع العجاف^(١)

ومارس تلك الرعة دورا كبيرا فى القرن التاسع عشر لايمكن أن يفهم بعيدا عن التأثير الإستعمارى والأمبريالى بعد ذلك. وستطيع أن نرى فى «هيجل» (١٧٧٠ - ١٨٣١) ممثلا هاما لذياب المركزية الأوروبية فى التفكير الأوروبى الحديث، فهو قد بنورها خصوصا على صعيد التفكير العلمى

وتصبح أنعاد المركزية الأوروبية لتحول إلى أحد أشكال الرعى الدائى الطبقي والقومى لبحواريات الأوروبية المتطورة بإتحاد الأمبريالية. وقد ظهرت تلك الرعة بصيغ متعددة منها صيغة نظرية عرقية دعا إليها أرنست ريان (مات عام ١٨٩٢) الذى مير بين عرق سامى وآخر أرى معتبرا أن الأول مهما - ويدخل العرب فيه - أقل مرتبة من الثانى على صعيد الفكر العلمى عموما والفلسفى خصوصا. بعيد القدرة على التحليل والتركيب أو

(١) محمد شفيق عرسال تكوين مصر عبر العصور الهيئة العامة للكتاب ص ٢٨ - ٢٩

التفكير في دقائق وتفصيلات الوجود، وقد أسهم في تكريس وتحصيص هذه المصادر
مفقود وباحثون من البلاد العربية

والحقيقة ان من أهداف المركزية الأوروبية تعرية التاريخ والسرث الشرفى عموما من
كل إسهام فكرى ونقدى هام كثيرا أو قليلا، وجعلهما تاريخ وتراث الروحانيات والطرق
الصوفية والقدسيين والخرافات والتصورات الوهمية، أو تاريخ وتراث الملوك والسلاطين
العتاة الأحلاف الجهلة العوام واللصوص والمفلوكيس

ومن جهة ثانية ترى فلسفة شجلر أن الحضارات مستقلة بعضها، تمام الإستقلال
الواحدة عن الأخرى، وأن ما يخل إليها من وجود نسابه يس حضارة وأخرى، إنما هو
تشابه ظاهرى لإيكاد يتجاوز حد اللفظ. وقد أسهمت موضوعة شجلر هذه في توسيع
المركزية الأوروبية في إعدادها السياسية التطبيقية والأيديولوجية العنصرية، وهى بذلك مهدت
وسعت ورافقت بدورها وبصيغة إستشراقية وبصنع أخرى. العرو الإستعماري والأمريالى
الآرى للشعوب الشرقية اللاآرية^{١١}

إشكالية العلاقة بين الغرب المتمدين والشرق المتخلف :

لقد إكست التركة المركزية الأوروبية شخصيتها عبر تأكيد وجود سفين فكريين إثنين
كبيرين فى العالم الإنسانى عامة السق الأول يتمثل بشخصية سامية بالمعنى الأسى العرقى
تحدد إمكانياتها وأفاقها الذهبية فى كونها ذات بعد تركيبي إجمالى، غير قادر على إستيعاب
وناقر التقدم النقى والعلمى والسياسى والإجتماعى، تبحث عن أقرب الطرق لفهم الظواهرات
الإجتماعية والطبقية، التى تستكين للأقدار دون محاولة لمواجهتها عبر عملية تحليلية عقلية
مصطنعة ورصيدة بالإعتبار العلمى، أما السق الآرى فيعصح عن نفسه بصفته ذات طبيعة
تحليلية تحصيصية

إن ما يهمنا فى هذه المتعارضات الذهبية المنهجية هو أحد عناصرها المتمثل بالمعارض

(١) د طيب بربى من التراث إلى الثورة ج١ دار دمشق ١٩٧٩

والتقابل القطعيين بين ذهبيتين، ومن ثمة بين معدين كوين إثنيين، اما الذهبيتان فهما الشرقية والغربية، في حين إن المعدين يتجسدان بالفاصى والحاضر

وكانت النتيجة الضرورية المنطقية رفض العصريون التحديثيون التاريخ والتراث القومي رفضاً قطعياً على الصعيد المهجى والثقافى، والإتجاه إلى ثقافة دول المركز

إدراك الإستشراق يعبر عن مصالح الإستعمار والأمبريالية تجاه بلدان الشرق، وينطلق من موقع الهيمنة الغربية، ومن ثمة من مقولة التخلف التاريخى والدوية المكربة لتلك البلدان، والوصول إلى الإعتراق بإستمرار قيادة دول المركز للحضارة العالمية، وهوامش متعددة لهذه الأخيرة

يبد أنه مع مرور طلائع حركة التحور الوطنى والإحتماعى أخذ يتضح إن المركزية الأوروبية لم تعد قادرة على إستيعاب الموقف الفكرى المستجد على صعيد بعض النتائج التى تترت على هذه الحركة، فكان عليها أن تتساقط تحت وطأة الدراسات المستفيضه فى أوروبا نفسها ودول الشرق^(١)، حول تاريخ الحضارات الشرقية القديمة وفى مقدمتها الحضارة المصرية القديمة

ورغم قيام دول المركز بتصدير النظريات والمناهج والتحليلات والصيغ الحاضرة والبرامج والحبره والتقنيات إلح إلى جامعاتنا ومعاهدنا ومراكز البحوث لدينا، إلا أن ذلك لم يحقق نجاحاً حقيقياً لنا فى الغالب، لأنها لم تراعى الخصائص القومية ولا الظروف المعينة المحددة.

فالمكر وأشكال الممارسة الإحتماعية جزء من حركة الواقع ذاته، يتكونيه الحدى يتمتع لدينا بعمق تاريخى كبير، وأول مثال لذلك هو خصوصية نشأة الدولة فى مصر، وخطورة العامل الإيكولوجى فيها، وغياب الملكية الفردية على طول تاريخنا - على الأقل حتى منتصف القرن التاسع عشر - وعدم تعاقب المراحل التاريخية بالشكل الذى سم فى مجتمعات غرب أوروبا، ولأعلى الدور المركزى للدولة، وإن حصادتنا لم تقم على أكتاف غيرها وسأتى على أمثلة أخرى عديدة خلال فصول الدراسة

(١) د طيب تريبى فى السجال الفكرى الزاهر دار المكر الجديد ط ٨٩ ص ٩١٣ ، ١١٥

إن التفكير بواسطة ثقافة ما معناه التفكير من خلال منظومة مرجعية، تشكل أحد ألياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتها التي لها خصوصيتها، وهكذا فإذا كان الأساس يحمل معه تاريخه - شاء أم كره - فكذلك الفكر يحمل معه آثار مكوناته وبصمات الواقع الحضاري الذي تشكل من خلاله^(١)

إذن المطلوب هو البحث عن الكيفية الخاصة التي تعمل بها القواسم العامة للتطور، في مجتمع محدد وظروف تاريخية ملموسة، لإكتشاف طبيعة هذه الحضارة وملامحها ومضمونها، وأهم خصائصها وإحازاتها، من خلال إلقاء الضوء على التاريخ الاجتماعي الإقتصادي لجمهير المستعمر، في إطار تكوين اجتماعي إقتصادي له طابع تاريخي محدد، ودون إلزام مسبق بمفاهيم أو مطلقات فكرية مجردة تستلهم شكل التطور كما حدث في المجتمع الأوروبي

هل التزعم «بعالمية» علوم الاجتماع الغربي،
يستند إلى مشروعيه معرفية أو تاريخية؟

يرى عادل حسي (١٩٨٥) أن مدارس علوم الاجتماع العربي ليست محايدة فلما، فقد أعيد تحليل وتركيب التاريخ على نحو يصع الحضارة العربية المعاصرة كعابه وحيدته للتقدم العالمي المشهود، تقوم على الترويح (للمسلمة) تصوق العرب، ومشروعيه سيطرته على العالم، وأن مسيرة التقدم هي رسالة العرب التاريخيه، وإن إشكاليات العلوم الاجتماعية هي كيفية تطوير السبيل الاجتماعي واليه السياسية على نحو يمكن العرب من القيام بمهمته التاريخيه في تحديث العالم وتمديه، أي إعادة إنتاج السيطرة العربية، ومطالعة ما حدث ويحدث من تطورات اجتماعية - إقتصادية - سياسية يعيون غريبه، ويصيف أن نظريات العرب وعنومه الاجتماعية تصب دائما في خدمة التعمية الأوروبية العامه للسيطرة على العالم وإقتسامه، وتدمير الثقافة الوطنية للشعوب والحضارات القديمة، مع ترسيخ نظريات تتمحور حول التفوق الأوروبي

(١) د محمد عابد الجابري تكوين العقل العربي ط ٨٥ ص ١٤ ، ٥٩ ، ٩٤

لقد استخدمت المصاحح البحثية والمفاهيم في أساق أو نظريات كلية تصدر اليها جاهرة. باعتبارها علما عالميا قابلا للتفعيل المباشر لدينا. وتحت اشراف حبرائهم او وكلائهم تم اثبتت الدراسات الامريقيه والتناجح العملية ان التركيبات لنظرية العربية تحمل حذلا ما. بدلالة التناجح العملية التي نشأت عن تشغيل هذه المادح. والتي لا تحقق المصالح المستهدفة من مطور وطني^{١١} او لاتوصلا إلى معرفة صحيحة تعين على اتخاذ القرارات الملائمة وبصر مثلا توصيات البنك الدولي والتناجح السطحية لقل التكنولوجيا بشكل مباشر. وانرها في تحريب ينشأ)

ان القسم الغالب من الصفوة المصرية قد إسرعته الحصاره الغريبه. بشكل او باخر فالحصاره الحديثه عندهم هي حضاره عالميه واحده. وهي ككل لايتحرأ ولا يعترفون بان لنا بحار حصارى متراكمه متكامل. أو ابداع حصارى خاص بنا. وإحتلوا تاريخ العالم إلى تاريخ أوروبا. وعارضوا مفهوم التحدد الذاتى للامة

لذلك فإن الامر يتطلب فرر محويات التوسانه العربية. وعزل ما هو خاص عربى عما يصلح لأن يكون عاما عالميا. فمثلا الأمد والدولة المركزية عندما تحددان مصموما خاصا وفيما نظيمه تكونسهما التاريخى فالامة والدولة ليستا إبحارا حديثا شكلته البورجوازية. وارتبط الى حد كبير بمصنعتيها في توحيد السوق الداخليه. وفي المشاوكة في مشروع السيطرة الخارجيه كما حدث في العرب الامه والدولة المركزيه في مصر تشكلتا في بلادنا منذ زمن بعيد. فمثل ان تظهر البورجوازيه على مسرح التاريخ بقرون طويله. والمتزيمون عندما لم يكونوا إقطاعيين على السط العربى ولأرحال الاعمال عندما كان لهم نفس الدور الذى اذنه بورجوازيتههم. ولم يكن للصراع الطبقي بين العمال واصحاب رويس الاموال في مصر نفس الدور الكبير الذى كان لهما داخل السوق الإحتصاعى الأوربى^٢ الح

والسائل المعاصر الذى يمكن إستخدامه بخصوص الممارسات النظرية المستفلة التي

١١. عادل حسين محو فكر عربى جديد دار اسطقس العربى سد ٨٥ ص ٢١ ص ٢٩

٢. عادل حسين المصدر السابق ص ٣٢

تسم بالإبداع بحدود في تحريرة النص فقطة البدء في تحليلاتهم وتركيباتهم الطرية وممارساتهم السياسية كانت الأمة الصبية ذات العصب القومي

لذلك كان مفهوم التنمية والنهضة مشروعا متمحورا حول نفسه، وهو الذي حدد لهم المواقف والعلاقات واتجاه الحركة. واستخدموا اليات الوحدة والصراع والتوازن مبررة عالية. واستخدموا مفاهيم المحبة الوطنية والتنافس الرئيسى والتنافسات القابوية. تم التنمية المستقلة المنحورة حول الذات^(١). وبناء هيكل إقتصادي متكامل داخليا في الأساس، وإن يوجه الجهد التمدى بقرارات من الداخل بهدف إشباع الحاجات الأناسب الإجماعية للمواطنين. وكان ذلك يعنى في النهاية سيطرة السلطة المركزية على مفاتيح الإقتصاد القومي

التواصل التاريخي لا يعنى السلفية :

إن إستمرارية التاريخ تشكل إطارا مرجحيا دائما وظيفته على صعيد الوعي إنه يظم التاريخ، وتفصل فيه بين ما قبل وما بعد، وتمد أصحابها بوعي تاريخي. يجعلهم يتجهون إلى المستقبل دون أن ينكروا للماضي^(٢) أما السلفية فهي رؤية أو ظاهرة منهجية لاحدية. مهجها طوبوى يعتمد على التأمل العقلى، ويتجاهل وقائع التاريخ، ويتنكر لحقائق المجتمع، ويستند إلى أصل مطلق غير خاضع للبحث والنظر العلمى النقدى. تعتمد على تشويش سياق التواصل التاريخي بتصحيح أحد أبعاد الوجود وهو الماضى، ومحاولة إنزاع الحلول والمواقف المطلوبة للمشكلات والأوضاع الإجماعية والإقتصادية والسياسية والإيديولوجية. إلخ من هذا الماضى^(٣)

نظرتها دائرية إنتقائية لا تاريخية. لا تعترف بان جوهر التاريخ هو صراع حول مصالح إجماعية إقتصادية وسياسية، وتغلف ذلك كله غلاف مثالى، وتحول التاريخ الى منظومة

(١) عادل حسين المصدر السابق، ص ٣٤

(٢) د طيب تريبى المصدر السابق، ص ١٢٨ - ١٢٩

(٣) د محمد حافظ دياب سيد قطب الخطاب والإيديولوجيا دار الثقافة.

من الأميات والمثمل المفقودة، وليس إلى علم إستكشاف جوهر ومضمون الحركة التاريخية الاجتماعية القومية. وتحديد سياق حركتها واتجاهاتها. وأسسها المادية والاجتماعية^١.

إنا لاسمكت تجاهل تاريخنا القومي بكل تراثه والمطلوب هو إستيعاب هذا التاريخ إستيعابا عقليا نقديا، فننقشه في إطار ملامسته التاريخية والاجتماعية المعاصرة^٢.

الخصوصية والإبداع .

سبى القول أن المقصود بالخصوصية أن يأخذ الظروف العينية المحددة. والخصائص القومية في الاعتبار، غير التعمق التاريخي لهذا المجتمع، لتحديد سماته الخاصة والمطلوب أن تكون الخصوصية نقطة ارتكاز أو مرجعية لأي إبداع أو تحديد في الحاضر والمستقبل. طالما أننا نتجه إلى نجاح المشروع القومي ونسعى إلى تحقيق التنمية المستقلة كهدف استراتيجي ثالث، لأن البعد عن كل ما هو قومي اغتراب عن الهوية القومية وسقوطا في هوة التبعية^٣. والمطلوب أن يكون امتدادا حلقا للسياق التاريخي القومي بكل محركاته الإيجابية

والسؤال الذي يطرح نفسه هل الهوية ثابتة محردة مطلقة، وفيد على حرية تطورها، وتحميد لكل ما يفتح به الواقع من امكانيات للتعبير والتحديد. أم هي الأنا القومي والاجتماعي في صيرورتنا الاجتماعية والتاريخية. أي في واقعنا الحي. في صراعاتنا، في تطلعاتنا واحتياجاتنا المادية والروحية، في اتجاهاتنا وإبداعاتنا في عصرنا

يقول محمود العالم انه ليس هناك انفصال بين الإبداع والخصوصية، فالإبداع هو

(١) د عبد العليم محمد الفواث بين الاصولية والعلانية الصادر العدد ٥٠

(٢) محمود أمين العالم مفاهيم وقضايا إشكالية دار الثقافة الجديدة ص ٨٥

(٣) توحيد بالفعل ثنية عداية واقصة بين الأنا القومي وبعض تحليلات المستعمر الراسمالي المعصري. كرد فعل عكسي للمركز الأوربي على الداد، في نفس الوقت يمكن أن توجد بشروط معينة. اهداف مشتركة ممكنة تجمعنا مع الآخرين من أجل اهداف إنسانية كإسعاد البيئة وحمايتها من التلوث وهدر الموارد والقضاء على الجفاف والمحارقات والدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق تقرير المصير

تحديد للدات بتحديد الموضوع. فلا انداع خارج نطاق الدات وبها. والدات هي محصلة
 الخصوصية وحاملاتها. ولأن الخصوصية متعددة العناصر والانساق - فهي تنقسم اساقا
 ذاتية وموضوعية وجغرافية وبيئية واجتماعية. ومادية وروحية لأنها محصلة خبرة تاريخية
 متعددة العوامل والآليات. لهذا فإن خصوصية النساء لهذه الانداع مادته والانداع هو
 صياغة لعناصر الخصوصية وتجاوزا لها في أن واحد. بسب العلاقة الجدلية بينهما فلا
 انداع عبر خصوصية كمصدر حي. ولكن الانداع لا يتحقق قيمته بخصوصية مصدره فقط
 وإنما بمقدار ما يحققه الانداع من تحديد واصفاته في الجبرد القومية والاسابية^١

ل ل ل

١. محمود أمسي العالم. مفاهيم وفصايا انكالية. دار الثقافة الحديثة، ص ٩٣ ٩٥

الفصل الاول

خصوصية التكوين الاجتماعي المصري

العصر المطير والصيد .

مقطعه البداية في تطور الحضارة هي ما لحق المناخ من تغيير جوهري في بهانات العصر
البحري القديم. تغيرت معه البيئة الطبيعية تغيراً جذرياً هي الأخرى والصورة العامة السائدة
والمتفق عليها بين أغلب الأركيولوجيين يمكن ان تبسط في أن ما هو البرم نطاق الصحاري
في وسط العالم القديم كان يعيش في ذلك الوقت في ظل عصر مطير

ومن ثم كان وجه الإقليم كالماسا أو الاستس معطيه المحتشاش والاعشاب الغنية
والحيوان الغريز. وعليها عاش الإنسان صياداً عرف القصر دون الاستشاش. وحامها عرف
الحصاد قبل الدر هذا فيما كانت اوديه، الأنهار كثيفة بالمستقعات والاحام أو الأدغال.
والمقدر ان هذا العصر المطير قد غلف الصحراء المصرية لحو ١٢٠ ألف سنة
حوالي ١٣٠ ألف سنة إلى ١٠ آلاف سنة مضت حين حل الحفاف الحالي

وبطبيعة الحال فإن البيئة الطبيعية في مصر تغيرت في ظل العصر المطير تغيراً جذرياً
فقد كانت الصحراء موصفة بحيرات عديدة. ووجدت الأدوات الحجرية القديمة متشرة
في كل جهات الصحراء الكبرى. مما يدل على أن الإنسان كان يغطي وجهها جميعاً.
حيث كان يجتمع ويتركز بصفة خاصة حول مناطق البحيرات في قطاع الداحلة والحارحة
وبير طرهاوي وبير مساحة وجل العربيات إلخ

ومد ٢٥ ألف سنة بدا الإنسان يتسرب إلى وادي النيل. غير انه لم يتقل إليه ويستقر
به بهانا الا مد ١٥ ألف سنة تقريباً^١

(١) د حسن حسنين، صحافة مصر، ج ٢، عالم الكتب ط ٨٦ ص ٣٦٩ ٣٧٤
وسليم حسن مصر القديمة في عصر ما قبل الامرات فيه لعامة للكتاب

عصر الجفاف والانتقال إلى الزراعة

بدأ الجليد في أوروبا بحسر ويتراجع تجاه القطب. فاحد العصر الجليدى في الشمال والعصر المطير في الجنوب في الانتهاء بالتدرج الشديد على شكل ديدانات. بينما احدث الجفاف على العكس بسود بالتدرج هكذا منذ ٧٠٠٠ سنة ق م الى منذ نحو ٩٠٠٠ سنة الان بدأ ما يسمى عصر الجفاف. ومع الوقت تم تصحير المظقة. وتلورت الصحراء كما نعرفها اليوم

هنا نعلم على كلا الحيوان والاسماك مطرودا بالجفاف. ان يهاجر بسرعة لينتجع في الاودية المهيبة التي على العكس تحسنت بالجفاف ظروفها من خلال صرف المستنقعات واختفاء أو تخفيف الأدغال. وكان البيل والرافيس اهم تلك الأودية في المنطقة ولدا كان القطيع او الزرقي الأساسيين اللذين احتشدت فيهما مظاهر الحياة الحديدية. فالزراعة بدأت تحت ضغط أزمة مائية هي الجفاف وتصل الجفاف تحصف الوادي من عطائه الثاني الاستعجى المصمت المشيع القديم

المهم على انه حال أنه لم يعد في السنة الحديدية المحصورة والمحدودة من مجال للحرفة. التقديس الصمد بل لزم الاعتماد على جمع الثمات البرية ثم تنفيذ الطبعه بأسانها. فكان اكتشاف الزراعة ومع اجتماع الاسماك والحيوان تم استئناسه وربما تم دلت اول الأمر بصيد صغار الحيوان المرحع تم تربيتهم في الأسر وربما ازعم هذا امهاتهم من الابات على الحصون للأسر والايلاف في مرحله تاليد. مكنت بدورها من استدراج ذكورهم الكبار الى الوقوع في الأسر في مرحله اخيره. وبذلك سمع عند بؤربه من اقتصاد استهلاك الغذاء الى اقتصاد انتاج الغذاء

فالمصريون حين هبطوا الوادي في فجر التاريخ وحدوا بينه بدائية لاتصلح للسكنى والاسمات المستنقعات والبرك والأدغال والأعشاب والنباتات والحيوانات البرية وكان عليهم ان يعرفوا هذا كله بالجهد الساق والعمل الجماعي المصفي المتصل في تطهير وجو الصرف والبرج ومحاربة حصار الفصا او الجفاف وسط الهم والاسات الأرض

لقد كان على المصري ان يكون حذرا قبل ان يكون راوعا. وكان عليه ان يكون

اللامدسكيب الطبيعي إلى لامدسكيب حصارى بالدم والعرق وفي كلمتين بغير التري، بغير الإنسان المصرى. فإن مصر الوادى هي إما مستنقع هائل أو صحراء قاحلة

ولم يكن هذا الجهد الحارق الحسيم ليعهى مرة واحدة. وإلى الأسد بعد أن تم أول الأمر. فإن طبيعة البيئة المهرية تستدعى استمرار التطهير والتفصيل وحفظ السدود والصرف بانتظام. فلامحل للقعود أو الراحة بعد بدل الجهد الأول. ولعل هذا كله كان أشق في الدلتا منه في الصعيد كذلك كان خطر الفيضان دوريا متجددا. وبذلك عاشت مصر دائما في خطر من الداخل كما عاشت في خطر من الخارج. فكان التحدى متجددا. ولكنه كان بمثابة المهماز الدائم لسكان وحافرا على الابتكار المستمر وبغير هذا كله لظل الوادى كما كان أول مرة منذ عصر الحفاف مستقعا كبيرا مسدودا. وبيئة استيعابية ملابية طاردة تند الحصارا بدلا من أن تلدها

إن الطبيعة البتية لنهر النيل ليست وحدها كل شيء. بدليل أن ثمة في العالم انهارا كثيرة دون أن تعرف وديانها حضارة على الإطلاق أو حضارة ذات قيمة أين مثلا ميسى لهرود الأحمر من نيل مصر حتى انهار الحضارة في العالم القديم لا تقارب بالنيل من حيث الاستجابة الحصارية. إنما هي عظمة الاستجابة التي استجاب بها المصريين لصرامة التحدى

مصر هبة مشتركة من النيل والمصريين :

والإنسان إنما يصنع نفسه ولكن داخل البيئة لا خارجها. فمصر هبة النيل طيعا وهبة المصريين حصاريا النيل خلق اللامدسكيب الطبيعي. والمصريون خلقوا اللامدسكيب الحصارى إن بيئة النيل هي الحامة والمصرى هو الصانع. والمقولتان متكاملتان. لقد وفر النيل والشمس حامات الحياة. ولكن كان لاسد لصعهما من معركة صد الموت صد خطر الفيضانات وصد الرمل والمنح إلخ ولهذا كان الجهد البشرى شرطاً للتقدم^١

(١) جمال حسدان المصدر السابق ص ١٥١

ومحمد تقي عثمان كويى مصر عبر العصور، ص ١١ الجيد المصرية اعامة للكتاب

تطور الحصار الزراعي :

ترتبط لنا كل من العصر الحجري الحديث وما قبل الأسرات في مصر عددا من آثار الحلات الزراعية تصمم محلفات من الحبوب والمحار والمزوس والمناحل الحجرية وقطع السيج والادوات امرلية، إلى جانب الأقواس والسهام وكذلك الحطاف والسارة، مما يدل على أنهم جمعوا إلى حين بين الزراعة وتربية الحيوان والصيد البري وصيد الأسماك يستكملون به غذائهم وتمثل هذه الحلات أو المواقع مراحل متراصة من نمو وتطور الحصار الزراعية. ونصفه محددة مراحل انتقال من اقتصاد الزراعة والجمع إلى اقتصاد الزراعة والتربية والصيد

وأهم حصارات العصر الحجري الحديث أربع هي على الترتيب الرمي دبرناسا، مرعدة، الصوم، البدارى ولم يعثر على الحلات الحفرية في معظم الدلتا، لتأكد الحفريات وصعوبة الحب تحت طميتها الرطب السميت وأيا ما كان، فإن المهم أن ذلك الموقع الهامشي المتواتر قد يشير إلى المرحلة الانتقالية في حركة هجرة السكان من قلب الهضبة لصحرارية في قلب الحجري القديم من قبل. إلى صميم وادي النيل في صميم الحجري الحديث فيما بعد^١

أصل محلي أو مستورد .

يرجح رأي يتجه إلى أن الزراعة واستئناس الحيوان دخلا مصر أثناء عصر ما قبل الأسرات الأوسط على أن هناك كشوفاً حديثة بمصر خلال السبعينات ترجع إلى العصر الحجري القديم. ولكنها تتجاوز كل حصاراته السابقة في القدم، بحيث تسح بساطة كل بطويات أصولها أحياء وأهم هذه الكشوف ثلاثة سيوه، النوبة، جنوب الصحراء الغربية فهي سيوه عثر على نايبا حصاراً زراعية - سم تحديدتها بالكربون المشع ١٤ نحو ٦٢ ألف سنة قبل الميلاد أي على الأقل صمم عمر أقدم الحصارات التي سبق العثور عليها في الوادي

١، ٥ حساب حساب المصدر السابق ص ٣٧٨

في التوبه كسفت الحصار عن ادوات صوابية بوادي الكونايه شمالي اسوان يرجع تاريخها الى اكرم من ٣٠ الف سنة وعثر على رصاصات قديمه في منطقه قوشكي نرجع الى نحو ١١,٥٠٠ سنة وتدل بذلك على طحن العلال ومعرفة زراعه الحبوب وفي غرب ابو سمبل بنحو ١٠٠ كم وجدت منطقه السطه ادله على استئناس الحيوان منذ ٨٩٠٠ سنة

ان الاكتشاف والبحوث الحديثه في السبعينات في ارجاء مصر الصحراء والوادي اعادت تأكيد الاسمريه الاساسيه في الحصاره الزراعيه المصريه.مررد عصر التكامل اليبي الحصارى او الجعراي الأركيولوجي بين الوادي والواحات او بين النيل والصحراء وباسعد بذلك كنه في الهامه فرصد سيراد الحصاره الررعد من خارج مصر

ان المكتشف الأحدث في سيوه رجعت بسنه الصغر الأركيولوجي في الشرق القديم الى ١٤٠٠٠ سنة ق م اي في اقدم كشف اخر معروف حتى الآن في السطه بصفا الاف كامله واعادت مصر الى قلب منطقه السوة بدلا من هامسها. وفي كل الاحوال فان الحصاره المصريه القديمه لا هي ترمه المصدر ولا هي حتى بالساند افرسيه الأصل وانما هي ساطه ولكن بصرامه مصريه الأصل والمصدر والسناد والمهد جميعا^١

حصائص العلاقات الإحتماعية في المرحله البدائية .

طوال عشرات الالوف من السنين ظل تاريخ البشرية هو تاريخ المساعده البدنيه. كان الإنسان خلال هذه المرحله يحب رحمة الطبيعة

وقد برهن الإنسان حقيقة طوال هذا التاريخ انه يمتلك مواهب هذه. مرره عن جمع الكائنات الحيه الاخرى هي قدرته على صنع الادوات التي ساعدته في الحصول على الطعام وبالأدوات المصنوعه من الحجر والفضوس الحجرية وعصى الحمر والحراير والسهام استطاع ان يشي مصالا فعلا ضد عالم الحيوان المحيط به. وهذا ادى تدريجيا

١. حسن حمدان قصير الا. من ص ٤١١

الى ظهور الصيد. وقيام الرعى التى اشتغلت بتربية الماشية. وبدأ يستقر بحوار اماكن التربة والحيوان وممارس الزراعة البدائية

ان استخدام ادوات العمل التى اوجدها من الطبيعة ساعد النشاط العملى للإنسان القديم وسهل البدء فى أحداث تحويلات فى الطبيعة نفسها، ساعده على اشباع بعض حاجاته. وظهرت تكويبه البيولوجى. نتجته التحسن فى التغذية. وممارسات العمل. وبالتدريج أخذ جهده ونشاطه العملى يتحول أكثر فأكثر من شىء عبرى إلى عملية واعية^{١١}

ومع زيادة قدرة الإنسان على العمل. زادت أدواته التى يستعملها تقانيا. وهذا جعله أقل اعتمادا على قوى الطبيعة. وثب سيطرته وسلطانه عليها وعبر حياته بمرتها

لقد أحدثت صنع الأدوات الحجرية واستخدام النار والسهم والفرس. واكتشاف فن تربية الماشية. ثم اكتشاف الزراعة البدائية تغييرا له وربه فى أسلوب حياة اسلاف ما قبل التاريخ

ان استخدام الادوات الحديدية أدى إلى نمو انتاجية العمل. فقد بدأ الاسلاف المصري بنج أكثر بقليل مما يفرم لاستهلاكه الفورى وأن يحزن ويترك هذا الفائض تحسبا للطوارئ. الأمر الذى سمح للجماعات بالمكوث مدة أطول فى مكان واحد وبدات تكتب عن حياة الرحال وتنتقل بالتدريج الى اسكان من الإنتاج بطلب وقتا أطول. الى الزراعة وبرومة الماشية

أدى ذلك الى ارتفاع انتاجية العمل بآطراد. وساعد على ترقية التجارة والمهارات الاساحية وعادات العمل الجماعية. وإلى تخصيص أدوات الإنتاج واستيعاب تطور القوى المسخرة تعمر فى تنظيم المجتمع البشرى. فحلت محل القطيع البشرى البدائى جماعة انتاجية أكثر مناد هى الساعة العشرية. يربط اعضائها فيما بينهم العمل المشترك والتقسيم القطيعى للمعيش بين الرجال والنساء. والزواجات المشتركة داخل الجماعات

وانقسمت علاقات الإنتاج بسمة علاقات اناس يعملون معا. على فئدة المساواة حسب كثافتهم. من اجل بعضهم لبعض والأرض بما فيها من سرور تسجده بصورة مشتركة

١١) ماركسولسكى التواء لساعى البدائى

لأنها كانت ملك للجماعة كلها، وذلك حتى التوزيع المتساوي في المجتمع البدائي، لأن متوجات العمل كانت بالكاد تكفي لسد حاجات المجتمع الحيوية، والمحافظة على حياتهم. وكان أعضاء المشاعة يمتلكون بصورة جماعية جميع وسائل الإنتاج. لذلك نجد أن المجتمع البدائي حالي من الطبقات والصراع الاجتماعي

ويظهر الزراعة اكتسب الإنسان المصري عادات في العمل، وتحارب جديدة. وأحد يعرف بمريد من العمق سن تطور الطبيعة، ويصنع أدوات جديدة للإنتاج

أن التغييرات التي طرأت على الإنتاج، أصبحت تغييرات لاحقة في تنظيم جماعات الناس، فأخذت الصلات بين العشائر المتجاورة تتوطد وتتوحد، بهدف الدفاع عن النفس ضد الوحوش والكوارث الطبيعية، وحماية احتياطات المؤن والمساكن من غارات الأعداء، وهكذا أدى تكوين شكل أوسع للاتحاد إلى توسيع الملكية الجماعية، وأدى السروح الحارحي إلى تعزيز الصلات بين العشائر المترابطة، وتقارب لغات العشائر التي يجمعها أصل مشترك، واقتصاد مشترك، وحولها إلى مجتمع عشائري مستقر نسبياً، وتكوين لغة للعشيرة بأسرها، وإشاع أفكار عامة مشتركة أيضاً تكوين فكرة صحيحة عن الشكل الحارحي لمختلف الأشياء والطواهر في الطبيعة

وساهم كل فرد في العشيرة في إنتاج الثروة المادية بكافة أدوات الإنتاج بصفتها ملكية مشتركة وكان الناتج يقسم بينهم بالتساوي، ويتمتع جميع الأفراد بحقوق متساوية، وكان يعود أي فرد ومركزه يوقف على دوره في العملية الإنتاجية، وشجاعته وخبرته ومهاراته وجميع شئون العشيرة والقبيلة كان يقودها الرعماء ومحاسن الرعماء المسعيس من أفراد الجماعة وكان يعود الرعماء مشروطاً بصفاتهم الشخصية التحرة والمهارة في الصيد واليسالة الحرة والحكمة، ولم تكن سلطتهم وراثية ولم تكن تؤحد أي مؤسسات على شاكلة الدولة

في المرحلة التي تلب التحول من الجوال إلى الاستقرار، انتقلوا من مجرد الصيد والقص والجمع إلى الأشكال الأولى لتحويل الطبيعة إلى الزراعة، وفي هذه المرحلة انفصلت الزراعة عن الرعي، وأصبح الاسرراع الجماعي هو الشرط لتحقيق الانتفاع بالأرض، باعتباره ملكية جماعية، وتوقفت معيشة الأفراد على امائهم إلى العشيرة التي وضعت يدها على الأرض التي تروغها

وفي مناطق معينة ارتبط هذا التحول بظهور النمط الأسوي البدوي اكتشف في تلك أدوات الزراعة. وتربية الحيوانات وهن التثنية وعلوم الحساب والكتابة كما ظهرت الأديان. أي أن التحول إلى الزراعة المستقرة. بواسطة الري الصناعي أطلق هوى إنتاج جديدة. فعبير النمط الأسوي مرحله أكثر تقدماً من المصاعبة البدائية المعتمدة على الالتقاط ثم الزراعة المتجولة^١

غير أن طبيعة الإنتاج في أحواض الأنهار استوحيت التنسيق بين المشتركات القروية. وبالتالي أوجدت الاحتياج إلى وظيفة اجتماعية أعلى. في الوقت نفسه الذي فيه فائض إنتاج يعطى لصاحب تلك الوظيفة فوجه التمتع بامتيازات مادية أكثر وفي أحسن أخرى لم يكن ذلك التنسيق الإنتاجي هو القصص الأولى. بل ضرورات الدفاع والحماية من غارات الرعاة المحيطين بالوادي

لذلك وجدت الدولة باعتبارها الممثلة الأعلى للمصلحة الجامعة بين المشتركات القروية فهي التي تملك الأرض من الناحية الشرعية. وتستولي على فائض العمل في صورة الضريبة أو الحرية الجماعية

الثورة الزراعية الأولى

تبدأ ٧٠٠٠ ق م وتنتهي ٣٢٠٠ ق م فتعني أن الاستقرار الزراعي في مصر بدأ منذ ٩٠٠٠ سنة على الأقل واستمر بعدها في توطئ رادو دون انقطاع

وتتسار ثورة الزراعة الأولى بمركب حضاري أساسي يتألف من ثلاثية الري شبه الطبيعي الزراعة البسيطة القرية فالزراعة هنا تعتمد بعد إزالة الأحام والأدغال وتصريف المسفحات وتطهير البردي. على الحد الأدنى من الري الصناعي والأقصى من الري الطبيعي

بمعنى أن الحسور والترع كانت أولية بسيطة ومحلية. ولم تكن الزراعة تعطى كل أرجاء الوادي أما مركب الزراعة البسيطة فيعني الزراعة والصاعات المرتبطة. ويتألف

١. أحمد صادق سعد تاريخ مصر الاقتصادية الإجتماعية من حدود ص ١٢

أساساً من تلافية الحبوب، الفحار السيج والسبح هـا يعى الكتان، والفحار يدوى الصع يستخدم فى تحرس الغذاء والمحوب حاصد لاسيما أن الزراعة كانت حولية والإنتاج قاصراً على موسم واحد^١ والقرية هى الشكل الأساسى للاستقرار الزراعى. فما اشترعت من اللاندسكيب الطبيعى البدائى إلا بالجهد الجماعى الشاق المصى والإنتاج محدود نوعاً فوامد الإكتفاء البدائى

الثورة الزراعية الثانية الحقبة الفرعونية

بدأت مع توحيد مصر السياسى. أى مع بديه عصر الاسرات ٣٢٠٠ ق م. انها هى المركب الحصارى الفرعونى بالمعنى المعروف فى أدهاننا. وهى القمة الاصهارية المطورة لتطور طويل وبيد طوال الثورة الزراعية الأولى ويمكن تميرا لها عن الثورة الأولى أن يوحدها فى ثلاثية الرى الصاعى، الزراعة المركبة، المدينة فقد سدا ميما بالتوحيد. ثم كان هو الذى وضع هكل نظام الحياض المعروف بحسوره الطولية و لعربية وترعة وفوامه الشبكة على الصمة اليسرى بينما ستمده الأسرة الـ ١٢ فيما بعد على الصمة اليمنى

اصح الرى الصاعى محكما أكثر منه طبعيا أو بدائيا. وكان معنى هذا تمام الاستقرار. وشمول الزراعة لكل الوادى وبهاية المستنقعات والساتات البرية أما الزراعة المركبة فتتمثل تصدما كبيرا على الزراعة البسيطة. فمحل القاس الحشبي البدوى حل المحراث الذى يحره الحيوان. وحتى ١٥٠٠ ق م كانوا يحصدون الحوب بالمحل الصوامى. ولكن بعد ذلك التاريخ عرف المحل البرورى. كذلك عرفت عجلة الفحار منذ الألف الثالث ق م وحلب محل الفحار البدوى

وفى السيجة فلقد ببحرت ثورة اخرى مترابطة فى الإقتصاد والإنتاج وتقسيم العمل الإجماعى ورااد الفائض الإنتاجى. وبدأ تراكم الفائض بعكس فى ظهور نحة مالكة حاكمة متميزة عن المنتجين المباشرين^٢

(١) د حسن حسدان المصدر السابق، ص ٤١٣

(٢) د حسن حسدان المصدر السابق، ص ٤١٣، ٤١٦

تلك بإيجاز شديد هي أهم معالم مرحلة ما قبل الأسرات. ومنظرة عامة نستطيع أن ندرك أنها تمثل مرحلة انتقالية من الناحية التكنولوجية، وواضح أنها هي المرحلة التكوينية الشاقة التي تسد معظم الثغرة أو الفجوة الواسعة بين سنة ٧٠٠٠ ق م وسنة ٣٢٠٠ ق م وتمثل الحلقة الصلبة من المجتمع الحجري الحديث بمستواه المحدود بالضرورة. ويسمى مستوى الحضارة الفرعونية

تشكيل التكوين الاجتماعى الاقتصادى المصرى

فى محاولة تتبع التكوين الاقتصادى المصرى علي أن يسجل شوء بعض سماته. وبعض خصائص النمط الآسيوى فيه كما تبينه المعلومات المتاحة لتتمكّن من إيجاد تفسير يلقى صوءاً على آلياته وعلاقاته المتبادلة

عهد تثبيت النمط واستقراره :

لقد استغرقت هذه العملية حقب طويلة. امتدت من قبل قيام الأسرة الأولى حتى الدولة الحديثة. أى ما يقرب من ٢٠٠٠ سنة ولذلك بدأت العملية نفسها فى أدهان معاصريها - أمراً لا نعرف له بداية لأنها غارقة فى ظلام الأرمسة السحيقة. ولذلك أيضاً اتحدت قوانين النظام الاجتماعى شكل التقاليد والعادات ونسامت إلى المعتقدات الدينية

وتشكل الأسرات الفرعونية الأولى ما يسمى بالدولة القديمة. وبها نحد السمات الأساسية للحضارة الفرعونية قد تبلورت إلى حد بعيد وبالأحرى أيضاً نحد اللسان الحوهرية لنمط الآسيوى للإنتاج قد وصعت. أى أن عصر ما قبل الأسرات مقدمة منطقية من الناحية التاريخية - لوحود النمط الآسيوى فى مصر. كما كان أيضاً مقدمة اجتماعية اقتصادية له

لقد مرت العملية خلال مرحلتين قيام «المدد الدول» ذات سمات انتقالية. ثم هدمها هدماً لم يكن تاماً. أبقى على طبيعته إنتقاله معيه فى التكوين المصرى

واربط التقدم التقنى - وخاصة التقدم فى الرى ثم بداية الرى الاصطناعى بإيجاد تقسيم أوسع للعمل داخل العشيرة. وتمتع متابعيها بامتيازات وظيفية فى أول الامر ثم موروثه بعد ذلك (النباة العشائرية). كما ارتبط بظهور تخصصات اجتماعية اقتصادية «حرفيون. تجار. كهنة» أى أحة غير متطورة للتمايرات الطبقية وهى أمور وصعت فى أيدى المجتمع وسائل فعالة لصرص نوع من الانصساط على سكان راد عددهم فى نفس الوقت الذى كانت ترداد الفوائد الناحمة من الإنتاج الأكثر كثافة واستقراراً

وأن الصراعات المحلية أو الأوسع نطاقاً. وما صاحبها من جمع العائتم وفشرت مصدر

حر للمواثيق وبالتالي لتراكمه في نفس الوقت الذي كانت ترتبط بتكوين أجهزة فهدفة وعسكرية. أي مؤسسات الدولة^{١١}

ويدور أن تطورات مناهة وقعت في مصر العليا. ولكنها على مستوى المرحلة الوسطى للبربرية. إذ أن فيها الملكية الخاصة أقل ظهوراً، والتقدم الاقتصادي التقني والإجماعي أقل تطوراً ونشأ الحرب بين الشمال والجنوب بالقضاء على «المدن الدول» والتوحيد تحت سيادة الجنوب

وعت سيادة الجنوب أن تكون اليد العليا لبربرية في طورها الأوسط. وأن تتوقف عملية التطور التقني التي بدأت في «المدن الدول» بالذات وشرعت تؤدي إلى ظهور الملكية الفردية. وإلى خطوة أو خطوات في تقسيم العمل الاجتماعي وفي تشكيل المؤسسات السياسية والعليا (الدولة) متميزة عن الهياكل العشائرية والقبلية غير أن العملية لم تكن عودة سيطرة إلى الأسبق التاريخي من الساحة الاجتماعية الاقتصادية. بل أعطت نتيجة مختلفة عن الطرفين اللذين تصارعا. إذ كانت جميعاً انصهرت فيهما واحتفظت سمات من كل منهما مدمجة في الملكية الخاصة (الأسرية) لأدوات العمل ومستقرات الحياة المباشرة كما بقي توزيع أرض الرماة إلى حيازات أسرية في إطار «مشاركة الرماة». وهدمت أسوار المدن وحصونها التي تحمي استقلالها. ولكنها بقيت كمراكز إدارية وحربية وصربية

وقضى على الصيغة السياسية لمجالات المايح العشرة ولكنها ظلت كحقيقة تمسك المستركة القروى وتسيطر على الرماة بانه عن الدولة المركزية وهذه الحجاب الكبر للأنشطة السلبية «المدن الدول». ولكن هذه الأنشطة تركت في أجهزة الدولة حول الملك وتعطلت أو انطقت الخطى في اتحاد الانتقال السريع إلى عصر المعادن وخاصة الحديد ولكن الدولة تولت أهم المهام الاقتصادية وهي تلك المتعلقة بالإنفاق على الري الاصطناعي والتحكم فيه وتمييع التباينات الطائفية الناشئة داخل «المدينة الدولة».

١١. أحمد صادق سعد ساء الكون مصرى ونظرة دار الحدائق. ص ٩٤ وب بعدها

ولكن جاءت في مقابلها القروق الواضحة بين طبقة المنتجين من جهة وبين الطبقة الحاكمة والمالكة في آن واحد

وأحتمت المراكز الوليدة المستترة لأجهزة الدولة، ولكن هذه الأجهزة قويت مرة أخرى بتمركزها في يد الدولة المركزية الموحدة، إلح وهي جملة، كانت نتيجة الجمعية هجيا خاصا - هو النمط الآسيوى - في شكله المتطور، كأساس للتكوين المصرى^(١) أدخل مصر عصر الحصار - عصر الدولة - بصورة مكررة عن شعوب أخرى

وتوفر الأوضاع الجديدة موارد أعظم وأحوال أكثر رقا إذا تخرج مصر من عصور البربرية إلى وحد الدولة، أى عصور الحضارة، في نفس الوقت الذى تضع حدودا على الملكية الخاصة وتشرع في تحويل مؤسسات الشركات القروية إلى حلقات إتصال بين الدولة والمنتجين

وثمة من الدلائل على أن عملية التحويل هذه إلى النمط الآسيوى لم تتم بكاملها في عصر ما قبل الاسرات وإن كانت قد حطت فيها خطوط كبرى، فقد استغرق تبلورها مرحلة الدولة القديمة ونعلم أن فترة من الثورة الاجتماعية والفرصى - «المرحلة الإنتقالية الأولى» جاءت بعدها، أنهاها ملوك الحبوب بفتحهم للشمال مرة ثانية، وأرسو تحويلات أشد عمقا وثبتا للنمط الآسيوى

وتساءل هل كان انتصار الجنوب في نهاية الامر نتيجة الصدفة؟ أن التطور الذى أصابه الشمال إلى الأمام قد أحدث نوعا من التفريد فى المجتمع (الملكية الخاصة البدائية، استقلال المدن والأقاليم عن بعضها)، دون أن يصل هذا التفريد إلى مدى النصح أو الاكتمال الكافى الذى يجمع الارادات المصصلة فى قوة موحدة جديدة وبمعنى آخر كان الشمال يمر بمرحلة ضعف وبفترة عتد بىة حروب التوحيد، ونشئت للقوى الإقليبية، وأعمال الشركات بعضها عن بعض، فى وجه التماسك الذى تمتع به البيت المالك فى

(١) أصبحت طريقة الإنتاج تتكون من تشكيلة أو توليفة من عوامل متشابكة تتداخل وتتعايش فيما بينها، وتتمثل جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتتفصل حول نمط الإنتاج المسيطر

الحروب وخاصة أن العرش وراثي، ويرتكز على هيكل عشائري كان أكثر قوة، الأمر الذي أعطاه بأساً غالباً في تلك اللحظة التاريخية

من الإقتصاد الافتراضي إلى الغنيمه وإلى الجزية :

لقد إحتاج تحقيق الثروة الحضرية - في صورة إقامة المدن الدول - إلى شكل من أشكال تراكم الأصول اللازمة لتوفير أدوات العمل والحامات لتشييد المصارف والحصون والصوامع إلخ، وكذلك الأغذية وغيرها من المتطلبات لتشغيل عمالة كبيرة نوعاً ومركزة في مكان واحد وأوقات معينة ووفرت بداية الانتقال إلى الزراعة الإنتاجية المنظمة جزءاً من العناصر اللازمة لذلك - كما كانت أحسن الدولة الأداة التي ركزت هذه

ولكن يبدو أن هذا الفايض الدائم لم يحس كل التراكم اللازم لانتقال المجتمع إلى مشارف الحضارة، وأن الباقي أتى نتيجة «الفتوحات الحربية» بما إستجمع منها من غنائم ومهوبات، فسلسلة الحروب والراعات العسكرية التي شهدتها فترة ما قبل الأسر أطلقت أيدي المحاربين ومشايخهم على الأراضي المستروعة والمستصلحة المتجة للحيرات، وعلى ما في الصوامع والمحارن والحصون من محروون الطعام الموسمي ومنتجات الحرفيين ومعادن وأسدة، وما هي الحظائر والمراعي والمصارف من قطعان المواشي، وأخصعت للفاتحين مجموعات سكانية - قوى بشرية - كانت قد تربت على بداية الإنضباط الإجتماعي بواسطة سلطة مشايخها.

وقد يكون المصدر الثالث (فيما أمكن تجميعه من نتائج) تجارة المقايضة التي أعطت مزايا للجانب الأقوى ههنا، كما أن التحالفات والإتحادات التي تكونت في تلك الفترة تحت قيادة أحد الملوك أو الأمراء إرتبطت على الأغلب بحق الطرف الأعلى فيها في تلقي هدايا وعوائد أو قتل جرية من الأطراف الأدنى قوة التي باصرتة

ومع توحيد مصر ووضع القرى والأقاليم في محل التبعية المستمرة إزاء الملك ودولته المركزية، أصبحت الغنيمه أمراً جارياً بعد أن كانت عابرة ومقطعة فحسب، وصار خضوع المتخمين للمشارك الأعلى شيئاً راسياً بعد أن كان كل مرة مجرد نتيجة لحظ الإنتصار في

معركة محددة أى أصبحت الدولة صاحبة حق «فرض الحرية على السكان» وهى من السمات المميزة للنمط الآسيوى للإنتاج^(١)

وسيقت الإشارة إلى أن هذه المدن الدول عرفت، إزدواجاً فى الملكية الخاصة والمشاركة، والثانية مستمدة حدودها من المشاعة العشائرية السابقة. ويعود هذا الإزدواج إلى أن لصيد والقبض وتربية المواشى كانت لا تزال تشكل حائلاً هاماً من وسائل الحصول على لوازم المعيشة، وإلى أن الأرض البرر والصالحة للإستزراع لم تكن تزال بمساحات شاسعة حول المشاركات، الأمر الذى يقى على إمكانيات الزراعة العابرة والموسمية والإستصلاح، فلا يثار - بعد - إمكان إحتكار الأرض فى أيدي محدودة أى تملكها فى شكل فردى

الآسيوية والعشائرية (إلى جانب الملكية الخاصة للمقولات)، ووجه مشتركى فى تبعية الزمام

(١) يوجد ارتباط منطقي بين الإقتصاد المعتمد على القصد والصيد والإلتقاط - الإقتصاد الإصراي إزاء الطبيعة - وبين ذلك المعتمد على علاقة الحرية الناجمة عن التبعية الإحصاعية وكعلامة عليها فمثلاً كانت تؤخذ ثمار الطبيعة البرية عوة. أصبحت تغتم الحيرت التى اتجهها المهروم أو الخاصع كحق ناتج عن العنف (حق الحرب) ومظلماً كان يمارس القصد أو الجمع فى نفس المنطقة محدداً مع حلول الموسم السوى لمرور القطعان البرية مثلاً، أصبحت تفرص التجربة على الأرض المروعة بعد أن يأتى موسم القصد فىقوم بأحصائها فكانت هذه العلاقة الجديدة تفرص إستمرار العلاقة القديمة بين الإنسان المغضم وبين الطبيعة. إذ تنصص أن محصول الحفول ليس ثمرة الجهد الذى بذله المزارع، بل هبة من خيرات الطبيعة الخاف، هبة القصد والنيل الذى يتفجر بعد من الحجة وليس المنتج، الصلاح، سوى وسيطاً فى هذا، يكفى عليه أن يجد قوته، ودوره التحقيقى أن يسلم هبة الطبيعة إلى صاحبها، فريس الطبيعة الواهبة، المثلث الآله

لقد أصبحت الارضية الفكرية ممهدة للصهر بين قوى الطبيعة الحارقة - التى تغطى المحصورة - وبين قوة المثلث العصفية والقيادية بإلتصاده وفوجائه. وصارت الطبيعة الآلهية لفرعون الأرضية العقلانية لحق الدولة فى أن تعود إليها ثمار الطبيعة لأنها صادرة عنها أصلاً ومنحة منها، أى أن الدين الفرعوى أرسى الدعائم الفكرية والشرعية للصيرمة الحرية

كله للقرية، وإعادة تقسيم حيازاته بين الحيس والآحر، وإضمم الوجهان أيضاً، أو إصهرا معا، فى ملكية الدولة لرقبة الأرض والموارد. فببدو كأنها خاصة بالملك ولكنه - فى الحقيقة - لا يتصرف فيها على الأعقب إلا باعتبارها رماً للمشرك الأعلى، الذى تكون له السيادة النهائية على الموارد. وطلت تتأرجح الملكية بين هذين القطبين، ووضعها القانونى أو الشرعى يتخذ ظلالاً إنتقالية هيا النوبس مدة طويلة جداً^(١)

غير أن الانتشار التالى للرى الإصطاعى وما يستلزمه من تجميع القوى الثرية المحلية فى مواسم معينة، وصرورات أخرى تتعلق بالإدارة الضرائية والدواعى العسكرية (التعبئة المحلية المحدودة أو الرعبة فى السيطرة القهرية على القرى) إلح، قد عادت وقوت الجانب المحلى للمشتركية المصرية، رغم إنها لم تقض على الجانب العشائرى.

وكان هذا الجانب الأول الرمام القروى الإطار الذى تطور داخله التماير الطبقي بين الملاحين المزارعين والحالريين وبين المشايخ الأعلى والذين يتألون جزءاً من القانص لإلتمائهم إلى الهيئة الإدارية، كما كانت حصائص الرمام كهيكل إجتماعى إقتصادى - تضع حدوداً على ذلك التطور.

ملكية الأرض :

بدو أن بقايا النظام السابق ظلت قائمة فى الدولة القديمة، وأن وضع ملكية الأرض كان غير واضح أو ثابت خلالها، وإن الحدود بين حق الإستغلال - أى حق الإستمرار وإستهلاك المحصول والنواقج الأخرى لصرورات المعيشة - وبين حق السيادة - أى حق عرض الصرية الحزية والتمتع بإمتيازات خاصة على المحاصيل والموارد - لم تكن حدوداً قاطعة ولم تكن ثمة حاجة إلى أن تكون قاطعة، فكانت الحقول أمراً مشتركاً لأهالى القرية بقدر المساحة التى يقوون على العمل عليها، وما بعد الرمام بور أو موات أو يدخل فى رمام القرية المجاورة، ويتولى سدوبى الملك مهاماً إدارية وإقتصادية وسياسية ودينية، أى

(١) مربية يصف نظام مصر قبل التوحيد كمجتمع على الشيوع، وجمال حمدان يؤكد إنه فى تطور مراحل الإنتاج الإجماعية لا توجد أبداً امباطقية، وأن النمط السائد تاريخياً فى تركيب مصر الإجماعى عموماً هو نمط الإنتاج الأسبوى ص ٥٥٠

أقرب إلى ما يصمم إستخراج كم من المنتجات جرية على القرية ومع ذلك فقد تكون الشخصيات المحلية أو المركزية الكبرى وصعت أيديها على منتجات مساحات واسعة نسبياً من الأراضي، وقد يكون أفراداً من بقايا النبالة الإقليمية السابقة كانوا يبن هؤلاء، فظهروا أيضاً كمنافسين للملكية

ومع طرد الهكسوس وإسترداد الشمال، والقيام بالحروب الخارجية في الدولة الحديثة، أكد الملك بصورة أقوى حقوقه السيادية على الأرض الزراعية وسائل موارد البلاد، بأن نحي الكبراء السابقين أو أغلبهم، وقد يكون أن طبقة الكهنة إستضيت من هذا، وإستعمل تسوية العلاقات الإجتماعية ليضع الملكية العقارية كلها تحت «إدارته المباشرة»

وتترواح الروايات التي تحدد الفترة التي أصبحت فيها الملكية السيادية (حق الرقبة) في يد الملك نهائياً بين نهاية الدولة الوسطى وفترة الهكسوس وبداية الدولة الحديثة ولكن يمكن القول على أي حال أن إعتبار أرض مصر الزراعية جميعاً «حقول الفراعة» كان أمراً متأخراً في الزمن، عبر أنه متوافق مع كونه فرعون إبن الشمس الإله ووكيله وبات الحياة في كل شيء

ورغم أن هذا الحال رسم الإطار العام لملكية الأرض، وتقسيمها بين حق الإستثمار في يد الملاحين من خلال المشترك، وبين حق الرقبة المبدئي في يد الدولة، إلا أن الملكية لم تثبت مدداً طويلة على مثل هذه الأرضية المحددة والواضحة تماماً، بل قامت على أساس فيه تداخل والتباس بين أمور واقعية متباينة ومفاهيم شتى، أو قل أنها تراوحت وإهترت بين القطب السائد المسيطر - حق الرقبة للدولة - والقطب المسود - حق الإنتفاع للأفراد

ووجدت بين القطبين أشكال من الأوصاف الإنتقالية مثل الأوقاف الأهلية والدينية، والإيجار أو الرهن الطويل المدى إلخ

فالفترة الأخيرة للدولة الحديثة مثلاً شهدت صدور قوانين خاصة بالعقود تسمح لأصحاب الحيازات بالتنازل عن الممتلكات التي يحق لهم إستخدامها، ثم جاء حكم الأحباش فوضع حدوداً لهذا الحق، ثم أعاد أمارييس توسيعه إلخ. ويسدو كذلك أنه وجدت في الدولة

الحديثة أراض تم تحديدها مساحياً بشكل مفرد - أى لا تنتمى بشكل مباشر إلى رمام المشترك القروى - بحيث أعطيت رراعتها لشخص بعينه وتحت إشراف شخص آخر

ومهما تكن الأحوال فإننا نجد فى ملكية الأرض، ذلك التركيب الهجس الذى يتصف به التكوين المصرى كله منذ الأسرة الفرعونية الأولى، كان مظهره التداخل بين شكلى الملكية - الخاصة والعامة - مع سيطرة ملكية الدولة بشكل عام

واستمر الحق القانونى فى ملكية الأرض تعاديه القوى التصورية وقوى التمريد عشرات القرون، الأمر الذى أدى دوما إلى ظهور أشكال إنتقاله بين لوني الطرفين مثل أنواع الإقطاعات والأوقاف والتنظيم والقبالة والإلزام، وتباين المعاملات إزاء المقولات والمقارنات إلخ

ولكن المحور بقى أن الملكية السيادة - حق الرقبة - فى يد الدولة، ويتأكد مبدأه عند كل روك حتى أيام محمد على ولم يعترف بالحق الكامل فى الملكية الخاصة للأرض إلا فى أواخر عام ١٨٩٦، أى منذ أقل من قرن.

ويمكن أن يقال بالتالى أن تراث الملكية الخاصة فى مصر غير طويل فى الحقيقة، ولعل هذا يصبر ولو جزئياً السهولة السبة التى تم بها فرض قيود شديدة فى ظل الباصرة على هذا الحق والإصلاحات الرراعية الثلاثة، التأميمات والحراسات، إلغاء الوقف إلخ، وفى الوقت نفسه بعد أن حرر من الأرض - بل والرأسمال أيضا - لا يقع تماما فى دائرة النشاط السلمى لاستمراره مشاعا يس ورثة فى أكثر من جيل، بالإضافة إلى أسباب أخرى

ومن الحصائص المميزة للتكوين المصرى وأحد آلياته القيام بعملية جرد الموارد من قوى بشرية وممتلكات ومواش وأراض رراعية فالأسرة الأولى تنظم إحصاء السكان فى أقاليم العرب والشمال والشرق وفى الأسرة الثانية يتضمن الإحصاء جردا عاما لجميع أمتعة البلاد، ويطلق عليه اسم «حساب الذهب والحقول»، ويتم قياس لإرتفاع الفيضان فيحدد أساسا لحساب الضريبة الحرية وإن صغر المدة التى تنقضى بين عمليات الإحصاء ليوحى بأن الأملاك كثيرا ما تنتقل من يد إلى يد وفى المتن الذى يسجل هذا الإحصاء، يذكر الملوك الطيبون كيف قاموا بواجبهم إزاء الآلهة ببناء المعابد وإقامة الشعائر. وكيف

وفروا الرعد لرعاياهم بتوسيع الرى وباء الدود وريادة السكان والمواشى بضم أسرى الحرب وغاتم القطعان إلى ما تحويه البلاد

ومد الأسرة الحامسة كان يحرق تعداد الحيوان، وأصبح بضم سورياً فى ظل الدولة الوسطى. وفى الدولة الحديثة - بعد طرد الهكسوس - ترتبط عملية التعداد ومسح الأراضي بإعادة توزيع الحيازات على الملاحين لكل حسب قوته مع مراعاة التعبير الذى وقع صد المرة السابقة والدورة كلها وثيقة السبب بإستخراج الحرية من السكان^(١)

الطبيعة المشتركة للتكوين المصرى :

المشترك غير المشاعه البدائية، فى المشاعة البدائية لم يوحد بعد تمايز إجتماعى. ولا تقسيم للعمل بين الأفراد، فيعملون كفريق واحد، والقدرة الإنتاجية ضئيلة، إذ تعيش الجماعة يوماً بيوم، والمجتمع غير متحضر أو غير سياسى لأنه لم توحد الدولة بعد.

(١) يقول هيرودوت أن الملك سيروستريس ورع أرض البلاد بين المصريين جميعاً فأعطى كل منهم قطعة مساوية للأخرى وكانت عملية تقسيم الأرض تسمى «روح» بالديموطيقية، وأصبحت «روح» بالقبطية بمعنى قياس بالجل، ثم أطلق عليها بعد ذلك «روكاه» من فجر الإسلام، أو ذلك الرمام فى العصور القريية، والذى يهنا من الرقائع الخاصة بهذه النقطة هو أن جرد الموارد، وقياس ارتفاع الفيضان كانا ضروريين معاً لتقدير مبلغ الحرية الكلى على البلاد فهما إستكمال وإن كان على مستوى أعلى - للمفهوم دى الأصل الإلتراسى الذى يعتبر خيارت البلاد صادره عن الفيضان وهذه حرية من الطبيعة، وليس للمتح المباشر يد فيها، فهذه الحيزات غيمية مستباحة بالتالى ليس فى يده القوة، الدولة؛ ثم هناك صلة بين التعداد والحرية من جهة، وبين إعادة توزيع أراضي الرمام حيازات على الفلاحين طبقاً لمبادئ واضحة الصورية، أو قبل إيهب إعادة توزيع كانت - لمدة معينة على الأقل - تعمل على أن تتلافى ما قد يكون بحم بفعل المدة من عدم المساواة بين الحائزين، أى من تمايزات طبقية ويمكننا اعتبار هذا الوجه من العملية «إصلاحاً» رراعياً دورياً، متعيرات العصر وعلى أى حال، قدورية التقسيم هذه تعمل على أن تبقى حياة الطبيعة المشتركة للقرية كوحدة إقتصادية، وهى القطب الآخر - فى آلية الإقتصاد السياسى للنسب الأسوى - لحق الدولة فى الحرية أى القطب التبريى وبالأحرى، لمشتركيه الرمام، وإستخراج الدولة للحرية مد وجهان متلازمان لعملية واحدة

أما في المشترك فإن دورة الإنتاج موجودة، وتوفر الاحتياجات على مدى طويل، ويسم توزيع الحيازات دورياً بين الأسر، ويوجد فائض يسمح بأن تتمتع قلة بالإمكانيات، فالمشترك جزء من مجتمع سياسي توجد فيه الدولة، ودخل طور الحضارة وفي إطار ذلك التكوين كان الفلاحون يرون في المشترك الهيكل الاجتماعي الإقتصادي الذي يوفر لهم حداً أدنى من ضمانات المعيشة المادية والمعنوية لقد كانوا في الماضي السحيق يحاربون محله عن طريق شكل من أشكال التبعة على الأغلب، وإذا كانت هذه الأشكال من الديمقراطية الأولية قد ألبت في النظام الجديد بعد استقراره ووضوحه، إلا أن المشايخ ظلوا أناساً مرتبطين بشتى أنواع العلاقات العشائرية الإقتصادية والإجتماعية والدينية بأهالي القرية، ويعطى شبه التوارث لمناصبهم أو تجددتها في محيطهم القريب نوعاً من الاستقرار لقنوات الإتصال والتأثير المتبادل بينهم وبين الفلاحين

وكان على هؤلاء المشايخ أن يشرفوا على إعادة توزيع الحيازات مسوياً، وعلى تقسيم الحجم الإجمالي من الجزية المفروضة على القرية بين الأسر والعشائر. وإستضافة الغريب ومندوبي الحكومة، والحيولة بقدر الإمكان دون أن يريد الظلم عن حدود محتملة، وأن يتوسطوا لدى المسؤولين والآلهة لصالح القرية أو بعض الأفراد منها ومن هذه الناحية، فالمشايخ وجه الفلاحين إزاء الدولة ومستوياتها الإدارية القاهرة المحنمة، وإزاء قوى الطبقة المجهولة أيضاً فالسوء المشتركى بأكمله - في الحقيقة - وعاء التقاليد الموروثة منذ الأزل، والتي يتحرك الناس بمقتضاها فيشعرون بالماخ الآمن

ولذلك تبقى المشتركات أو يتكرر تكوينها بشكل يبدو تلقائياً، أى نتيجة رد الفعل الطبيعي لدى الفلاحين أيضاً، وتحمى الهيكل الاجتماعي الأساسي المصري في أشد الكوارث من التدهور الكامل أو حتى من الإنمحاء التام وبواسطتها يتمكس المجتمع من إستيعاب العناصر الغريبة عنه أئماً أو طقياً أو ديباً التي تستقر في الوادي، وبواسطة المشتركات أيضاً وتمفصلاتها العديدة الداخلية والخارجية، يتمكن المجتمع كذلك من رد الصغوط العدائية وإلزامها حدوداً عندما تصدر عن بيئة أجنبية تختلف تماماً عن المصرية

كان المشترك وحدة إقتصادية وإجتماعية وإداوية وصربية لاعى عنها للطبقة الحاكمة المالكة نفسها، بحيث أن أهالي القرية يجبرون على العودة إليها إذا هجروها، وتنقل

الحكومة إليها أسرى حرب أو مرتقة أو قبائل من أصل بدوى لتملاً بهم فراغاً تحدثه المجاعات أو الحروب أو بوزر الأرض

ولأن الزراعة محور الحياة الاقتصادية كلها، يصير المشترك القروى النموذج الذى تقلده وتدخل فى قباله الغالية العظمى من نشاطات المجتمع فأجهزة الدولة تشكل المشترك الأعلى، والأغلب أن كلا منها مشترك، وكذلك المدن وأحيائها، والفرق العسكرية، وطوائف التجار والحرفيين إلخ أى أن الطابع العام مشتركى. وبطبيعة الحال يكون هذا الطابع العام من العوامل المحافظة على تجانس الأجراء المركبة معه، وعلى الحيلولة دون النشار أو فرص الحدود عليه ويمر هذا جريئاً صعوبة حدوث التطورات الفحائية، وبسطء التغيرات السلعية بشكل خاص

أيضاً الدولة المركزية هى المقابل والملازم للمشاركات القاعدية، فيقدر ما تقوم الدولة بمهام التنسيق بين المشاركات، وتوجيهها حسب إمكانيات الفيضان ومتطلبات الجرية، كانت الدولة بهذا القدر رمزا للوحدة المرغوبة لأن المشاركات معزولة بعضها عن بعض. وعلى هذا الأساس يمكن أن يقال أن الدولة المركزية تتوالد هى الأخرى المرة بعد المرة، ليس فقط بالفعل المباشر لمؤامرات القصور والأعمال العسكرية، بل وأيضا نتيجة لرصى المنتجين وإن كان بالسكوت

تلك هى العوامل الأساسية التى جعلت النمط الآسوى يعمل بصورة منتظمة فى التكوين المصرى بعد عهد تشكيله، وهى كلها تدور حول المشترك القروى، وقد ساعدت عوامل أخرى فى نفس الإتجاه، ومنها العلاقة بالبدو والتجارة الخارجية

جماعات البدو:

شكلت جماعات البدو عوامل ذات تداخل وتأثير شديدين على استمرار النمط الآسوى فى التكوين المصرى فالذى يجب ملاحظته أولاً هو أن الحدود بين الأرض المروعة والصحراء أو البرارى لم تكن ثابتة لتقلب الفيضان، فعندما يخفص سنوات متتالية، تحذب الأرض الحدية، ويتركها الفلاحون إلى الأراضى القابلة للزراعة أو يتحولون إلى أشباه بدو وقد يحدث العكس عندما يغلب الفيضان بشكل متكرر فيحصب أواصى قاحلة وتستقر

عشائر بدوية عبيها، أو يأتي إليها فلاحون من منطقة أخرى. فكانت ثمة حدود احتلاط جغرافى وإجتماعى بين الفلاحين والبدو والرعاة، فصلاً عن الإتصال بين الفتيين للتجارة أو الحرب أو الإلتئيم معاً

ويمكن القول أن الهيكل الإجتماعى البدوى يعطى وربما أكبر للنواحي العشائرية والقبلية، وأن سبته الفكرية تتضمن نظوة مشاعية وتسووية لملكية الأرض خاصة فتداحل العصر البدوى والرعى فى حياة البلاد بمختلف مجالاتها عدى التكوين المصرى بمصدر مستمر لتجديد المشتركة وهى الوقت نفسه، فقد ظلت البطون البدوية فى المرحلة الأولى لظهور التمايز الطبقي على صورة المركز الممتاز لعشيرة من الأشراف تتحد القوة البدوية تحت زعامتها، الأمر الذى يعدى عملية إعادة بناء الدولة المركزية وتقويتها بحيوية متجددة ولذا يعتبر التأثير البدوى إحدى مركبات النمط الآسيوى للإنتاج فى مصر لافى منشأه فحسب بل فى إنتظام حركات آلياته

التجارة الخارجية والغنائم الحربية :

ومن الناحية الأخرى، كانت التجارة الخارجية والغنائم الحربية توفر للحكام موارد لاتصل مباشرة بالزراعة أى بالوضع الإنتاجى. فعطى لأجهزة الدولة إمكانية أكبر للإستقلال والإرتفاع عن البية السفلى للمجتمع ومنح هذا للدولة نوعاً من الحصانة السبية، والإستقرار إزاء الإضطرابات التى يمكن أن سببها طبقة، وساعد على إيجاد ما يبدو فاصلاً بين التاريخ الشعبى - بدوام المشتركات والإدارات المحلية - وبين التاريخ السياسى بتقلبات العروات المأسوية وسقوط الأسرات أو شونها

العبودية المعممة .

يمتق الباحث المتخصصون فى المصريات - وخاصة فى الدراسات الحديثة الأخيرة على أن العبودية على الطريقة الإغريقية الرومانية - لم تكن نمط الإنتاج السائد فى مصر، وخاصة فى الزراعة التى كانت تشكل محور الحياة الإقتصادية وأساسها بل هناك بعض

الدارسين الذين يظهرون من الوثائق أدجائيا مما كان يفهم منه سابقا أنه دليل على وجود العبيد ليس كذلك وإنما أقرب إلى نوع من الأجراء والخدم^(١)

وتساءل هل كانت العبودية ضرورية أو ممكنة - كمنط إنتاج سائد - في ظل الكويز الاجتماعي الذي نتج عن عملية توحيد شطري البلاد^٢ إن استخدام العبيد في الإنتاج يتضمن أن ثمة فائضا في يد سيدهم يفوق ما يلزم لإعاشتهم. هذا من جهة، وإن جزءا متبقيا من هذا الفائض يجد السيل لكي يتداول فيتحول إلى سلع لشراء العبيد، والأمران متفحيان تقريبا في النظام الذي تكون العلاقة الطبقية فيه متحده شكل الحرية والحررة

وفي المشتركات القروية يبدو الفلاح بداخلها يمارس حريات واسعة في المعاملات الاقتصادية. فالقصاص تروى قيامه بأعمال المقايضة والتجارة ونقل البضائع لحسابه. وتسجل الوثائق قدرته على التعاقد مع التاج أو مع أصحاب الصياع لاستثمار الأرض

ويبدو أن الطبقات الشعبية تمتعت بحقوق سياسية معينة في فترات، ففي العهود الأولى إشركت بشكل ما في بيعه الملوك، وبعد ذلك إبحصر هذا الدور في المساهمة في إختيار الأسرة الجديدة عند إقطاع الدرية في الأسرة الملكية السابقة، ثم جردت الطبقات الشعبية من هذا أيضا ولم يترك لها إلا حق الطوق بالحكم على ذكرى الملوك بعد مماتهم هذا في نفس الوقت الذي يكون على الفلاح سهم في حرية القرية، وفي السخرة المحلية أو العامة. أي علاقة تبعية إزاء الدولة نفسها

ويبدو أن الفلاحين كانوا على درجات من ناحية التبعية الاجتماعية، ولعل هذا إرتبط بمركزهم من حيث المقدرة المادية أو علاقات المروالة والمحسوبية، فمنهم من كانوا قابليين للنقل من مكان إلى آخر، ويشكلون ما يمكن إعتباره « فرقا فلاحية » . يقومون بنوع من الخدمة الإحارية، ويأتمرون بأشخاص تستخدمهم إحدى المؤسسات ومن

(١) يرى معظم العلماء أن نظام الرق - كمنط إنتاج - لم يكن معروفا في مصر الفرعونية، أما أسرى

الحروب فقد عملوا كخدم في المنازل وأحيانا في الماحم راحع عمر مسدوح ص ١٩٩ . د

جمال حمدان ص ٥٤٨ ، صادق سعد ص ١٠٧ د بره الايوي ص ٦٩

الفلاحين أيضاً فئة تدور سفلَى فصحضع لأوامر أشد حرمأ فيما يتعلق بأعمال الزراعة، وإذا هربوا كان من الممكن القبض عليهم ومحاكمتهم والحكم عليهم

وفى ظل البطالمة كان على الفلاحين النطق بقسم خدمة المرووعات، وكان فرض السخرة حقاً ملكياً هي أول الأمر، ثم امتد إلى الكاهن والموظف الحكومى أيضاً وتبعى الملاحظة أن إرتداء السخرة ثوب القدسية وإبطائها تحت مظلة الطقوس الدينية يؤكدان وضع علاقات الإنتاج على شكل التقاليد العريقة وتصعبها إلى مرتبة المثل العليا والأخلاقية وإن هذا ليتوافق مع تأليه لاهرعون فحسب يل الليل والشمس والخصوبة أيضاً.

وصريه الجريه كانت تحتسب بناء على حالة القصاص - أى الخصوبة الدورية الممنوحة من السماء - وأن كان ما يستخرج من الفلاحين جرءاً عنبأ من المحصول وفى هذا المفهوم ليس لعمل الراوع من دور فى تغير الحساب الضريبى، إذ أن هذا الحساب مبى على الطبيعة الدينية لسلطة الملك، وتبدو هذه السلطة دون حدود، ما دام ليس هناك قانون ثابت لتقدير مبلغ الجريه المقروضة على البلاد

غير أن توارى القوى الاجتماعية يجبر الهيئه الحاكمة على الإلتزام بجانب الاعتدال فى تحديد حجم الجريه، وذلك لأنه إذا زاد عن مستوى ما بحيث تصبح المعيشة غير محتملة لدى المنتجين، تعرضت الإمكانيات الضريبية التالية لخطر القصاص، بل الإنعدام، وتناقض الرصع مع الواحات المقدسة المقروضة على الملك نفسه، وأولها المحافظة على خصوبة مصر وخيراتها

فالعبودية المعممة هي الشكل المشتركى لعلاقات الإنتاج^(١) لأنها علاقة تبعية المشتركة

(١) د. جمال حمدان المصدر السابق، جزء ٢ ص ٥٤٨ - ٥٩٤ ومصطلح العبودية المعممة: تعبير يلخص العلاقة المباشرة بين عامة الناس من المنتجين والدولة، ويحتل هذه العلاقة خلال جميع مراحل الدولة المصرية حتى حكم محمد على، والمعطيات الوثائقية تبين صالة حجم الرقيق الأفراد والاحاقب فى مصر، وهامشية دورهم فى الإنتاج الرئيسى السائد (الزراعة والحرف)، ثم صالة دورهم الاجتماعى وإنعدام دورهم السياسى، وبذلك فإن مقولة الإقتصاد العبودى لم تنطبق على مصر فى تاريخها القديم ويمكن القول أن مصر لم تشهد مرحلة بصل عبودى كما كان عليه الحال فى بلاد اليونان والإمبراطورية الرومانية رد احمد عبد الباسط حسن إشكاليات التكوير الاجتماعى فى مصر، مركز البحوث العربية، ١٩٩٠

القروية للمشارك الأعلى (الدولة)، وكانت العلامة عليها سداد الضريبة والحرية والقيام بالسخره فى الأشغال العامة.

ورغم أن هذه الصمىة لاندل تماماً على المعنى المقصود - إذ يتمتع المنتج بهامش من الحريات أوسع كثيراً مما للعبد فى التكوين العربى السابق على الإقطاع - إلا أنها تسعمل بسبب إنتشارها فى مختلف الكتابات عن النمط الأسوى

الملامح الأساسية للإقتصاد الفرعونى :

يمكن القول أن التكوين المصرى كان خلال تلك المرحلة متمحوراً على ذاته، ويتجه نالياته نحو الداخل وليس الخارج، وكانت هياكله الإنتاجية على درجه من التبرع النسبى، بحيث تنتج ما يكفى لمواجهة متطلبات الإستهلاك والإنتاج وإعادة الإنتاج، بعرض إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان أساساً عمليات إعادة الإنتاج السبى فيه تعتمد على التلاحم القائم بين أدوات الإنتاج وقوة العمل، والصلة القائمة بين الزراعة والصناعات الحرفية والممرلية فى إطار الشكل السطيمى القائم حيث كان الوضع يتميز بوحود نوع من التوارى بين السكان والموارد المادية^(١)

أن مصر الفرعونية لم تعرف إقتصاد المادلة، ولم تعرف النقود كأداة للتبادل، إنما عرف المصرىون القدماء النقود كمقياس للقيمة، أى عرفوا الأموال ولم يعرفوا السلع، وعرفوا المقايضة المباشرة بين الأفراد ولكن لم يعرفوا التبادل السلى من خلال السوق، وإتصت بذلك مفاهيم الربح القدى، والإنتاج من أجل أحداث تراكم رأسمالى، الذى لا يقوم لأسلوب الإنتاج الرأسمالى قائمة بدونه، بل إنتفى أيضاً الإنتاج السلى الصمىر الذى يعتبر التمهيد الصرورى لهذا الأسلوب^(٢)

والإكهاء الداتى للمشاركات يعطى للقيمة الإستعمالية ثباتاً ورسوخاً، وأقام بالتالى عرافيل

فى وجه تحويل الإنتاج إلى الإنتاج السلى

(١) د محمد ذوبدار الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ص ١٥١

(٢) د فوى مصور مجلة قضايا فكرية أكتوبر ٨٦ ص ٣٠

أما تقسيم العمل إلى دعى وزراعة وحرف وأشغال عامة فكان يعتمد على الإكتفاء الذاتى، والمنحصر الإنتاجية بشكل عام، وصيق التبادل الداخلى جعل استعمال العملة (الشائعة) أمراً محصوراً فى المدن التجارية على الحدود والموانىء، ولم تتحول إلى رأسمال، وإذا كان الملوك والفراعنة وكبار رجال الدولة يكترون الذهب والفضة، فلم يكن ذلك طريقة لتجميع رأس المال، بل لإثبات مكانتهم الاجتماعية وشهادة على سلطانهم وفى ذلك المجتمع الدولة المركزية - تملك وسائل الإنتاج الرئيسية وخاصة الأرض وتقوم سهام إقتصادية عدا مستغلة الفلاحين المصميين إلى الشركات القروية - وليس لحاكم الإقليم حق التصرف فى الأرض، بل تظل ملكاً للدولة وتسحب منه فى أى وقت والفلاح يدفع الحرية للدولة، والسخرة حق للدولة والحاكم يصله نصيب من فائض العمل من خلال إلتزامه إلى حيا الدولة واعتماد الشركات القروية على الاقتصاد الدا

-

وحدة صربية، ويحدد حراحتها جماعيا، ونورع على صريتها على سكان القرية بشكل تضامى، والمشاركات الدنيا تورد فانصها للمشارك الأعلى وفائض الإنتاج تنقسم مركزته من قبل الفئة الحاكمة. ليستخدم على نحو جماعى، أو لعاد توريده وفق مقتضيات إعادة الإنتاج

والعلاقة بين المشارك الأعلى ممثلا فى جهاز الدولة المهيمن وبين الشركات القروية علاقة جدلية تبادلية، فتقوم الدولة بالدفاع عن الشركات، والقيام بالأشغال العامة اللازمة للزراعة، وتحصل مقابل هذا على فائض الإنتاج (مثلاً فى الضرائب، أو الحرية، أو الخراج أيا كان) وعلى فائض العمل (مثلاً فى السخرة) وأعضاء الشركات القروية هم فلاحون أحرار من الناحية القانونية، وإن كانوا فى مجموعهم عبيدا عموميين لجهاز الدولة القاهر. وكان على الدولة أن تؤدى فى الوقت نفسه وظائف إقتصادية ذات طابع سياسى، ويوجه حاص الأشغال العامة الكسرى الرى، مراقبة المباحم، مراقبة التجارة الخارجية وضمان تنظيم الإنتاج، وجمع المحروقات الغذائية وتصريفها والإنتاج يسم أساسا فى إطار

القرى، وأعضاء هذه القرى يحضرون جماعياً للسحرة، والتجديد لحساب الملك، والأراضي يعاد توزيعها دورياً على الأسر القادوة على الزراعة^(١)

والفائض يجمع بين الريع العقاري وبين الجزية الحكومية وهو أقرب إلى ضريبة سرية مفروضة على كل مشترك قروي في مجموعة، ويتولى رعيم القرية توزيع أعبائها على كل أسرة من الأسر المتتمة وتصرف الدولة جزءاً من فائض العمل على الأشغال العامة، وآخر على إمتيازات الملك والموظفين، وعلى تنمية المدن والتجارة الخارجية لتوفير إحتياجات الطبقة الحاكمة، وأيضاً على الجيش والمرققة أو العيد الأجانب

وظلت للدولة المركزية طوال التاريخ المصري القول الحاسم في الشؤون الاقتصادية،

الاعلى في نفس الوقت، وهذا يندس ريع مع الضريبة وإستراغ الريع ، الضريبة يصرص الخضرع السباسب الأيدبولوجى من جانب المتتجين المباشرين، ويتم ذلك بآلية لإقتصادية أو من خارج الإقتصاد، فلا بد من آلية سياسية لإستراغ الريع

واستمر المشترك القروي قائما في مصر كوحدة إقتصادية وإقتصادية وضرائية حتى بدء يتحلل في الدنيا في عهد المماليك الشراكسة، وإختفى من مصر العليا في حوالي سنة ١٨٥٠ . وصدر قانون بحله رسمياً عام ١٨٦٧ (قانون فك الزمام)، وتكررت - في مناسبات أغلبها سياسي - عمليات مسح الأرض مع فك أزمة القرى، وإعادة ربطها، وتوزيع الأراضي حيازات على الفلاحين

المستوى الفنى لأدوات العمل :

لقد إرتفع هذا المستوى شيئاً فشيئاً، ولكنه لم يعرف القفزة الحقيقية إلى الأمام، إلا

(١) موريس جودليه وآخرين ص ١٢١ وما بعدها

مع الثورة التقنية الثاية التي أحدثها حكم محمد على بنظام الرى الدائم فى بداية القرن التاسع عشر، وقبلها بإدخال المحراث الحشبي والساقية فى العصر الإغريقى الرومانى.

أما السبب الموضوعى فهو الثبات الذى بقيت عليه أدوات العمل المتصلة بالإنتاج الزراعى، وربما أدوات العمل عموماً عبر آلاف السنين، والذى يثير الإعجاب والدهشة فى فنون الإنتاج المادى لدى قدماء المصريين هو روعة التصميم ودقته فى الأعمال الكبرى (كالمقابر والمعابد والأهرامات) ودقة وجمال الأدوات المنزلية والمنسوجات وأدوات الزينة. والقادرة على تنفيذ المشروعات الكبرى بما فى ذلك مشروعات الرى، ثم فى العصور الأخيرة أدوات الحرب، مما يدل عليه ذلك جميعه من سيطرة على عدد كبير من العمليات الفنية، وعلى أصولها العلمية فى مجالات التعدين والكيمائيات والقل، ومن مقدرة على تنظيم العمل وتعبئه بكميات كبيرة، لكس أدوات العمل نفسها المستخدمة بقيت بسيطة، ورغم ذلك حققوا بها أنشطة هامة^(١)

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن القواعد العلمية التى توصل إليها المصريون القدماء كانت كلها تجريبية، لاتبى على نظريات أو تنطوى على تحريد، ويستدلون على ذلك بأن العمليات الحسابية أو الهندسية التى عثروا عليها فى أوراق البردى تأخذ كلها شكل توجيهات عملية (لكى تقيس حفلاً أفعل كذا وكذا)

والسبب الذى يرجع إليه فى النهاية ثبات أدوات العمل فى مصر هو الإنصاف الكامل

(١) عرفت مصر القديمة فى مجال الإنتاج الزراعى، الفاس الحجرى والخشبى والمعدنى والمحراث الذى تحره الحيوانات والمحل الحجرى والمعدنى والمدرة والمصارب لفصل الحبوب، والجاروف والنط والحيال ذات المقد لعمليات مسح الأراضى وقياسها، والصادوف والجرار لسقى الأراضى، وقام المصريون القدماء بحفر الترع والقنوات وإقامة الحسور والسدود وإشياء مقياس النهر، وتطوير وسائل حرك الحبوب بالتحميص والكمز وورعوا القبول والكنال والقطن وحاصلات الساتس والهور والنباتات الطبية والعطرية، وإستأسوا الحيوانات ومارسوا تهجيس الماشية وحيد الأسماك والطيور، واهتموا بالطب البيطرى، وعرفوا الحمة وصناعة السبد والجفيف العاكهة، وإستخرج أنواع الرسوت واستخدموها فى الطعام والطيور والإضاءة، وإستخدام ورق البردى سحلوا عليه علوم الطب والفلك الرياضيات والأدب إلخ، راجع كتاب الزراعة المصرى لسيد صرعى طعة ١٩٧٠ ص ٤٣ - ٦٨ - أيضاً مشاهدة المتحف الزراعى المصرى بالدقى

للبيروقراطية (رجال الدين ورجال العلم والإدارة) في ذلك العهد عن عمليات الإنتاج، إلا في جانبها المتصل بالتصميم والإشراف والإدارة

وإرتباط العلم بالكهانة أكسبه طابعاً سحرياً سريعاً، أدى إلى العزوف عن تعميمه والعزوف عن تدوينه، إلا فيما يلزم توصيله إلى مباشرى العمل من خلال تعليمات مكتوبة^(١)

أيضاً بسبب بساطة تقسيم العمل بين أعضاء المجتمعات الفلاحية، وقيامه على التعامل المباشر مع الطبيعة، إضافة إلى عدم تطور التجارة والإنتاج السلعي بسبب الإنتاج المشترك

استخدام التقنية الملائمة :

المعرفة في نشأتها كانت نبت الواقع المحيط بها، والتكنولوجيا هي تطبيق مجتمع محدد لعلوم الطبيعة، بحثاً عن حلول لمشكلات واقعية محددة يواجهها، معتمداً على الإمكانيات المتاحة له، مستلهماً قيمة الحضارية

وهكذا فإن كل منتج من منتجات التكنولوجيا ظاهرة اجتماعية، يحمل في ثناياه طابع المجتمع الذي أفرره، أو كما يقول البعض يحمل رمزه الوراثي، وقدراته الذاتية، ولذلك فإن فعاليته واستمراريته تقتزن بتوافر البيئة التي نشأ فيها.

فالشعوب السامية المجاورة لمصر القديمة اكتشفت «العجلة» قبل المصريين بعدة قرون، لا لأنها كانت أكثر تقدماً منهم، ولكن لأن امتداد العمران في مصر على شاطئ النيل وفروعه وفر لهم وسيلة نقل ملائمة تكفي بإحتياجاتهم، وحتى حين عرف المصريون العجلة استخدموها أساساً في الحروب وليس في النقل المدني^(٢)

وعلى ذلك عاش الكويز المصري تاريخه الطويل في تكامل بينى وبشرى، أفرز ما يأسه من وسائل الإنتاج والحياة، والفظ على امتداد تاريخه ما لا يأسبه، مما ألت به العروات المتتالية، ويمكن القول أن استمرارية تكنولوجيتهم الزراعية فترة طويلة يرجع إلى

(١) د فوزى منصور مجلة قضايا فكرية، أغسطس ١٩٨٦، ص ٣٠، ٣١

(٢) د إسماعيل عيسى عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا، ص ١٤، ١٥، سنة ١٩٧٧

أن كثيرا منها كانت صالحة للبقاء فبقيت، كما يرجع ذلك إلى أن حياة السكان ووسائلهم المادية قد بلاءمت والظروف الطبيعية، فاستمرت في بيتها دون تغيير ظاهر^(١)

في الرى استلزمت طبيعة مصر الفيضية شق القنوات وإقامة السدود والجسور وشبكات الصرف لأن ينعما لاتعتمد على المطر، ويجد أن كل قرة مصر وحياتها وكيانها تحتشد وتركز بكل كثافة في خط واحد محدد هو النيل

وفي السك كانت القرية التقليدية تقوم دائما على ربوة مرتفعة - بسبب الفيضانات - والمباني فيها مملومة في كتلة واحدة متلاحمة، فضلا عن أن هذا التجمع كان يضمن الأمن والحماية ضد أخطار النهب والعدوان في عصر المواصلات البدائية وجسم القرية مضغوط متحوصل بعامل اقتصاد المكان وحللا للظل، ومجاعة الأرض تفرص التكديس على كل الاستعمالات والخدمات (الجرن والقبور نفسها .) والأبنية متوامة ومتكاملة تماما مع ظروف البيئة الزراعية المصرية، أما على أطراف الوادى وهوامشه الصحراوية فتصبح رقعة - اقرية وتوسع طرقها، وفي النوبة بالضرورة يحل الحجر لوفرته محل الطين كثخامة للبناء^(٢)

والنتيجة أن المصرى القديم نجح نجاحا كبيرا - بمقاييس عصره - في صنع أدواته وتطوير قدراته في اتجاهات عديدة، لأنه عرف كيف يستخدم التقنية الملائمة، وكان لقوة العمل وسط تكنولوجيا نتاج لكل تاريخ المجتمع، تجد فيه القوة العاملة نفسها، وتسيطر فيه على الفنون الإنتاجية، متمكة من تطويرها ولو ببطء^(٣)

ويؤكد التاريخ على أن مصر تعرفت في تاريخها الطويل على العديد من أدوات الإنتاج والمحاصيل والصاعات^(٤)، وربما لم يحتمى بعض المحاصيل والأدوات عبر تاريخ مصر كله، ابتداء من الدولة الفرعونية حتى الآن، والاتجاهات التى حققها البطالسة في مصر في استصلاح الأراضي - بمنخفض اليوم مثلا - كانت مجرد استخدام لخبرات المصريين

(١) د على بشار، محاذير أمام توجه مصر التكنولوجى، ص ١٢، ١٣، سنة ١٩٨٢

(٢) د جمال حمدان، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١١-٢١٨

(٣) د محمد دويدار، استراتيجية الاقتصاد على الذات، ص ١٤٩

(٤) ألفريد لوكاس المواد والصاعات عند قدماء المصريين، مكتبة مديولى ١٩٩١

القدماء من قبل، ونقرأ بدهشة أن غلة القدام من القمح في مصر الفرعونية كانت تقارب غلته في المرحلة الحديثة إلى حد كبير^(١)

علاقة المصري القديم مع بيئته :

توافق الإنسان المصري مع بيئته بشكل جيد، وكانت توجد علاقة متوارية وحميمة بينه وبين بيئته الطبيعية على مدى آلاف السنين تأمل مثلاً علاقة الفلاح المصري القديم مع حيواناته وطيوره بيئته ورعايته لها، وفي الموروث الشعبي القديم يرى النيل إليها عند المراجعة، وكأننا مباركاً طاهراً نستحق أن يقسم بطهارته الإنسان

الريف مصدر الثروة :

كانت ثروة التكوين الإجتماعي المصري تتمثل في المنتجات اللازمة لإعاشة افراده، وضمان استمرار الإنتاج للفترات التالية، كانت هذه الثروة تنتج أساساً في مجال الإنتاج المادى الزراعى، وليس في مجال التبادل أو السوق

ولذلك انفرد النشاط الزراعى بكونه أساس الثروة ومصدر الفائض والناتج الصافى الذى تحصله الدولة أدارياً، بحكم كونها المالك القاسوى لأدوات الإنتاج وتحصص جزء منه للأعمال اللازمة لتحديد الإنتاج، خصوصاً عمليات الري والصرف وتقوية الجسور وضمان الأمن الداخلى والخارجى، وأداء الخدمات العامة عن طريق المعاييد

وظل الريف المصرى دائماً مصدراً للقوة العاملة والمواد الأولية والحبوب والفائض أو الناتج الإجتماعى، تستحوذ عليه الدولة المركزية وجهازها البيروقراطى بوسائل مادية ومعنوية، تضمن استمرارية هذا الأداء، وانتظام عملية تحديد شروط الإنتاج والناتج الإجتماعى

هذا هو الدور التاريخى الذى قامت به الدولة الأبوية في مصر ضماناً لاستمرار العملية الإنتاجية على نطاق المجتمع القومى بشموله، ضمن علاقة جدلية مع المشتركات القاعدية في الريف

(١) د على نصار المصدر السابق، ص ١٣

والتاريخ الجنسى فى الريف المصرى عبارة عن نمو وتجنيس داخلى، فلم تتعرض القرى لهجرات بشرية تعطل فيها، فالغزاة أمسكوا بالسلطة من المدن، ورفضوا بشكل عام مباشرة الزراعة والعيش فى القرى والمدن أحدثت من الناحية التاريخية طابع المراكز الإدارية أكثر منها مراكز تجارية وإنتاجية وكانت فى الغالب مجرد مجمع إدارى للحكام والموظفين ومقر دائم للسلطة الحاكمة^(١)

أخيراً أهم خصائص هذا التكوين قدرته على أن يكرر نفسه لأمد طويل - شغى مساحة تاريخية امتدت آلاف السنين - غير قابل لأن يجاور ذاته من داخله، مما ساعد على هضم الغزاه الخارجيين، وبلغ الباحثين على المتانة الخارقة، والمقاومة الفائقة الحد، اللتين يمتاز بهما هذا الإقتصاد شبه الطبيعى، التى لا تستطيع لا التعسرة ولا البلى أن يخلّلا تنظيمه. ولا يتحلل هذا النمط إلا عندما تبدأ الحرف والصناعة المنزلية فى الإنهيار، وغالبا ما يكون ذلك بالعنف الخارجى، كما حدث ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر

تحلل المشترك القروى :

استمر المشترك القروى من الناحية القانونية إلى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر، غير أن قاسون فك الزمام الذى صدر فى ذلك الوقت لم يأت إلا بإقرار عملية تحلل المشترك، التى بدأت تظهر قبلها بقرون ذلك لأن الإرتفاع البطيء لمستوى قوى الإنتاج كان يؤدى شيئا فشيئا أيضا إلى التفكك المطرد لروابط التضامن المشتركى، واشتداد فواصل الصائز الإجتماعى

وقد زاد تفكك المشترك مع محمد على، عندما أعاد توزيع أراضي الأرملة على الفلاحين، وحدد لحيازاتهم حدوداً ثابتة، ثم انتزاع الأراضي بآلاف الفدادين لكى يشكل منها العرب الرأسمالية، أو لينقل الأهالى إلى الأبعاديات ليستصلحوها، أصف إلى ذلك سحب أعداد كبيرة من الفلاحين للتجنيد الإجبارى، أو للعمل فى المصانع الحكومية لمدد طويلة، الأمر

(١) د. فتحى عبد الفتاح القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، ص ٢٠٨

الذى أضعف العلاقة بينهم وبين قراهم الأصلية، ثم ألغيت المسؤولية التضامنية أزاء الضرائب فأصبحت الجباية فردية

ومع الإقتراب من شيوخ الملكية الخاصة، وتزايد الفوارق الاجتماعية فقد المشترك القروى مهامه الإقتصادية والضريبية، ومع تنمية المواصلات، وانتشار الحاصلات النقدية والتصديرية زال عن الزمام الكثير من اكتفائيه

أيضا جرى للأشكال المشتركة الأخرى ما أصابه من التفكك والتحلل ومها خاصة الطوائف الحرفية، وطوائف التجار، وصدر تشريع إلغاء الطوائف عام ١٨٩٠ .

أيضا يمكن القول أن الدولة فقدت الكثير من سمات المشترك الأعلى السابقة، عندما اتخذت خصائص الدولة الرأسمالية الحديثة. فقد أحلت نظم الضرائب العصرية محل المخرج والمثور، وألغت الامتيازات الرسمية التى كانت تتمتع بها الصفوة الحاكمة، وتمايزت النخبة المالكة عن الأجهزة الإدارية، وأن بقيت بين هذه وتلك وشائج قوية^(١)

عدد سكان مصر القديمة :

تتركز الأبحاث الديموجرافية القليلة عن مصر الفرعونية، فى أساسها، على تقديرات المحاصيل الزراعية، فممكننا اقتراض عدد تقريبي للسكان، الأمر الذى يترك باب الإحتجاج مفتوحا للخصوص فى دراسة منهجية تعتمد على الأرقام التى تتيحها لنا النصوص المصرية القديمة ذاتها. جدول عدد سكان مصر الإقتراضى .

المنطقة	العصر النيبى	الدولة القديمة	الدولة الوسطى	الدولة الحديثة
وادي النيل	٦٠٠,٠٠٠	١,٠٤٠,٠٠٠	١,١٢٠,٠٠٠	١,٦٢٠,٠٠٠
الفيوم	٦,٠٠٠	٩,٠٠٠	٦١,٠٠٠	٧٢,٠٠٠
الدلتا	٢٩٠,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	١,١٧٠,٠٠٠
الصحارى	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
الجملة	٨٩٦,٠٠٠	١,٦٦٤,٠٠٠	١,٩٦٦,٠٠٠	٢,٨٨٧,٠٠٠

المصدر : K.W.Butzer, Early Hydraulic Civilization in Egypt, Chicago, 1976, P 83.

(١) أحمد صادق سعيد. المصدر السابق، ص ١٠٣

ويقدر ديدور الصقنى عدد سكان مصر أيام البطالسة بسبعة ملايين نسمة، ويقوم تقديره على أساس عدد المدن والقرى^(١)، ويقدر تيودور مومس عدد سكان مصر فى العصر المسيحى بنمائية ونصف مليون نسمة^(٢)، وأخيراً قدر ابن عبد الحكيم عدد المصريين عند الفتح العربى بأثنى عشر مليون نسمة، على أساس اجمالى مبلغ الجزية، أى ضريبة الرأس، وقدرها دينارين على كل رجل، فكان مبلغ الجزية أثنى عشر ألف ألف دينار فى السنة، ليس بينهم امرأة ولاشيخ ولاصبى.

الخلاصة :

كان النشاط الرئيسى للسكان قائماً على العمل فى الزراعة، ضمن المشتركات القروية، والموارد والمنتجات تغطى فى الغالب حاجاتهم الأساسية، والتكوين الاجتماعى الإقتصادى كان يعتمد على داته فى اشباع الحاجات الأساسية، والنحبة الحاكمة - المالكة كانت تتولى الإشراف على شبكة الرى الصناعى الواسعة، وتوزيع الإنفاق بالأرض، وضمان الأمن الداخلى، والقيام بالإشغال العامة ضماناً لتجديد الإنتاج البسيط، مقابل ذلك تقوم الدولة بتعبئة الفائض الإقتصادى وتوزيعه - حسب التوازنات القائمة - بين أقسام النحبة الحاكمة.

مصر بشكل عام كان لها بيئة إقتصادية إجتماعية متماسكة ومتكاملة ومستقلة، تتمحور حول نفسها، وسط استهلاكها ومعيشتها يوافق مع بيئة انتاجها الداخلية، وطبيعتها الزراعية، ونمط حياتها التقليدية، يغلف ذلك كله نسق ايدىولوجى سياسى يعيد تجديد هذه الوضعية باستمرار

وتتفق مع د جمال حمدان فى أن سمة أساسية ودائمة فى النظام الاجتماعى العلفى فى مصر القديمة إتصلت حتى وقت قريب، لقد كان حكم طبقة الملاك عادة إمتداداً وتابعاً للحاكم المركزى، وليس إنتفاضاً عليه أو انتفاضاً منه. وكانت طبقة ملاك الأراضى تنطوى

(١) هيرودوت يتحدث عن مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٨٧، ص ٣٠٩

(٢) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٦٢١.

تقليديا، يعكس الإقطاع الأوروبي، تحت جناح الحكم الأوتوقراطي المركزى الذى تسمد منه قانونيا وفعليا وجودها ومروره

لقد كانت الملكية المركزية المطلقة المهيمنة بلا إقطاع ولا إرستقراطية ولا بورجوازية، وليس فى المجتمع حقيقة سوى طبقتين: الحاكم والمحكوم، دون طبقة وسطى تستحق الذكر (ص ٥٦٣) فكانت طبقة التجار دائما ضامرة ضعيفة، وورث التجارة الداخلية والصناعة محدودا، وقوتها الاجتماعية ضعيفة نظراً لسيادة الإكتفاء الذاتى؛ أما التجارة الخارجية البعدة والتعدين اعلى فكانت مزدهرة وصحمة، كما كانت إحتكارات حكومية بحتاً (ص ٥٥٦ - ٥٦١).

ويمكن القول أن علاقة المصرى القديم بيته كانت علاقة تعاون وتوافق وتناغم، بل وصل به الأمر إلى تقديس الطبيعة وبعض مظاهرها (اليل والشمس)، والبيئة المصرية بكل عناصرها كانت معكسة تماما فى الديانة المصرية القديمة، بل كان تلويث النهر خطيئة دنيية، ولم تشهد هذه المرحلة الطويلة فى تاريخ مصر أقل قدر من تبيد الموارد

وبعد المرحلة المرعونية وعضوع «نظام الدولة المركزى» للإحتلال الأجنبى، بدأ الفائض يتسرب إلى روما فيربطه فالمدينة ثم دمشق إلخ بإحتلاف العراة، رغم ذلك لم تدخل مصر مع هذه العواصم فى علاقة تحلف أو تبعية حضارية، لأن مصر آنذاك لم تفقد طوال تلك المراحل قدرتها على إعادة الإنتاج الذاتية، واحتفظت بنظامها الإنتاجى، وتكامل هيكلها الإقتصادى التقليدى ونمط حياتها الاجتماعى وإلى حد كبير نسقها القيمى، والأهم من ذلك لم يتغير نمط إستهلاكها تغيرا جوهريا، وكانت تستطيع فى بعض فترات الاستقلال أن تستعيد نشاطها وقدراتها، لكن استمرار سرح واستنزاف الفائض الإقتصادى إلى خارج البلاد قرونا طويلة وإهمال تجديد شكاات الرى والطرق، وتأثير الغفلم الثقافى الأجنبى، وسيطرة الاثبات الحاكمة، أدى إلى إضعاف قوة التكوين الاجتماعى المصرى ككل والدولة خاصة على الفعل المباشر إلى حد كبير

ل ل ل

الدولة المصرية القديمة

(أ) مراحل نشأة الدولة المصرية القديمة

التصور السائد أنه قبل التحول إلى الزراعة والاستقرار سادت مصر مرحلة «المتشعبة البدائية»، فكانت كل جماعة من الجماعات الصغيرة العديدة التي تقطن الوادي من الصيادين والجامعين، تملك أرضها ملكية عامة على الشيوع. وبالتالي كانت حياة الفرد تتوقف على انتمائه إلى العشيرة وكان هذا الانتماء يتحدد من خلال الطوطم أو الإله - الرب المشترك لأفراد الجماعة

أما رؤساء هذه الجماعات أو العشائر الطوطمية فكانوا يختارون لأنفسهم أو لعلمهم السحري الخاص. ولأن الإنتاج بدائي جداً، والثروة محدودة للغاية لانتزاع فائض عمل، والملكية متشعبة على الجميع، فإن التمايز الاجتماعي لم يكند يظهر أو لم يبرح إلا بالكاد، فلم يكن لرؤساء هذه الجماعات امتيازات تذكر، ولم يريدوا أن يكونوا أوائل يس أكفاء أو انداد

ومع الزراعة والاستقرار بدأ الأمر يحتلض فبالى هؤلاء الرؤساء آلت بجانب الحماية والدفاع الخارجى وظائف الإدارة الجديدة الداخلية، من إزالة مستنقعات واستصلاح أرض وإقامة قرى وحمايتها من الفيضان، وضبط وتوزيع الماء، وإعادة توزيع الأرض دورياً على القرى المختلفة، مع الاحتفاظ بوظائفهم الدينية - السحرية القديمة

وقد كان اجتماع هذه الوظائف والسلطات معاً لأول مرة في يد هذه القيادات مصدر نفوذ خاص جديد لأول مرة، فكانت فيه بدور الدولة

ومع تقدم الإنتاج وتكاثر الثروة ظهر فائض عمل محسوس لأول مرة. فبدأ التمايز الاجتماعي، وأخذت تلك القيادات تتحول إلى نوع من الإرسطراطية، أو السالة البدائية،

التي تستولى على فائض العمل، وتتمتع بامتيازات كبيرة. أى تحولت إلى صموة ليست حاكمة فقط، وإنما حاكمة ومستغلة معاً.

وقد ساعد على هذا التحول المكاسب الإضافية والنصود المضاف كنتيجة لانتصارات بعض القيادات فى حروبها القبلية على البعض الآخر، وتوسع حكمها وملكها، ومن ثم بدأ الرئيس أو الحاكم يصبح رمزاً تجسد فيه الجماعة كلها وبالتالي ليس كاهناً أعظم فقط، ولكن الإله المحلى أيضاً.

تلك الحروب القبلية نفسها كانت أداة تطوير الهيكل الجديد إلى قمته، فمن خلالها تحولت بعض تلك الجماعات بالغلبة والقهر إلى إتحادات فيدرالية أوسع وعلى مراحل متعاقبة، إلى أن امتصت كلها فى كيان واحد شامل هو الدولة الموحدة، تحت زعامة حاكم واحد هو فرعون.

إن هذا التطور الاجتماعى مصاحب ومواز لعملية التوحيد السياسى الأساسية، حين إنقى والتحم التطوران الاجتماعى والسياسى فى نقطة واحدة

ومفهوم أن المحرك الأساسى خلف هذه السلسلة من الإتحادات التوسعية هو ضرورة تنسيق ضبط النهر وأعمال الرى فى حوض الوادى برمنه ككل وكوحدة، ولضخامة العملية فإنها تحتاج إلى تعبئة عمالة ضخمة، وهذه تحتاج إلى قدرة خاصة على تقسيم العمل الجيد، والكل يستدعى سلطة مركزية قوية.

والمهم فى هذه العملية أن كل حاكم منتصر أقوى كان يخترق القيادات السابقة المناوئة بعد أن يخضعها، وذلك يبرقبتها، أى يجمعها حوله كموظفين كبار تابعين، محولاً إياها بذلك من أروستقراطية إقليمية إلى بيروقراطية عليا أو بناله بيروقراطية تابعة.

وفيما بعد، استغنى الحاكم المنتصر عنها كلية، وأحل محلها قيادة وموظفين كبار سواء فى بلاطه أو فى الحكومات الإقليمية، وإكتمل بذلك هيكل دولة الرى الصناعى الموحدة المركزية^(١) وكما أصبحت مصر أقدم نظام عرف تدخل الدولة فى تنظيم الإنتاج، أصبحت أيضاً أول وأقدم دولة شمولية فى التاريخ، وإستمراراً للتقليد القديم من تجسيد

(١) د. جمال حمدان المصدر السابق، ص ٥٥٠ - ٥٥٢

حق الجماعة والمجتمع في ملكية الأرض وتحسينها في شخص الرعيم الطوطمي، أصبح فرعون شرعياً أو نظرياً بصورة تلقائية المالك الأوحد للأرض، وصار البلد كله ملكاً للدولة، وبات فرعون مالك الأرض بما عيها ومن عليها، وذلك بصمته أيضاً الإله، والكل يحصص له خضوعاً مطلقاً كاملاً.

ورغم مسحه من الأبوية ينظر بها فرعون إلى رعاياه كأبنائه القصر - وإن كانت النظرة لاختلوا أيضاً من مفهوم التملك - فلقد كانت الفرعونية دولة مركزية مطلقة.

الأمة والدولة أيهما أسبق؟

ثمة سؤال يتور من الأسبق الأمة المصرية أم الدولة المصرية؟ الأصل في الدولة أنها نتاج الأمة، بمعنى أن الأمة سابقة على الدولة، هي سبب والدولة نتيجة، هي الأساس القومي والدولة هي الصرح السياسي الذي يشاد عليه، فالأمة جماعة واقعية، موجودة موضوعياً، ومؤلفة خلال التطور التاريخي للمجتمع، ولها لغة مشتركة، وأرض مشتركة، وحياة اقتصادية مشتركة وتكوين نفسي مشترك.

تلك هي النظرية الكلاسيكية في قيام الدولة، والأساس الجوهرى فيها هو أن الدولة قد تتحلل وتسقط ولكن الأمة تظل باقية كالنواة الصلبة الدفينة التي قد تقصر من جديد بقوة ديناميتها الدائية الكامنة فتنبعث الدولة من جديد إلى الوجود، وهكذا دوليك، قيام وسقوط للدولة ثم بعث وإعادة خلق بمفصل قانون بقاء الأمة.

ومن الواضح أن تاريخ الدولة المصرية مفعم بهذه الظاهرة من قيام وسقوط، أما لأسباب خارجية كالغزو الأجنبي وأما لأسباب داخلية كفترات الانحطاط الوطني.

غير أن الأمة المصرية ظلت باقية منذ فجر تاريخها حتى اليوم كأقوى الأمثلة التي تضرب، والأدلة التي تساق في النظرية السياسية على صحة قانون بقاء الأمة^(١).

ومع ذلك فثمة نظرية جديدة تنقض النظرية الكلاسيكية وتناقضها على طول المحط فالأمة عند جويليه لا يمكن أن تسبق الدولة إلى الوجود، وإنما الدولة كتنظيم سياسى تقوم

(١) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٤٧٤

أولاً، ثم في داخل هذا الإطار الهيكلي تتكون الأمة من أشعات قد تكون متنافرة ومختلطة ولكنها تنمو وتتوحد وتتجانس بالتدريج الوليد عبر الأزمنة حتى تصبح كائناً عضوياً موحداً حقيقياً، بحيث حين تتعرض الدولة للتحلل والإنهيار كما يحدث كثيراً فتعمل الأمة على إعادة قيامها، يبدو لنا كما لو أن الأمة هي السابقة عليها في الوجود وهي الأصل في قيامها، ومن هنا يأتينا الوهم بصدد خلود الأمة

غير أن الحقيقة هي أن في البدء كانت الدولة، أما الأمة فنمو تاريخي وعملية تراكمية ولا تظهر إلى الوجود كاملة أو فجأة، والدولة هي خالقها الأولى وسببها الأصلي ولذا فليس غريباً أن يدعى جويليه أن المرء لا يمكن أن يحلم بأن يتكلم عن أمة مصرية، هذا في الوقت الذي لا يمانع في إطلاق صفة الأمة على دول مدن اليونان

غير أن قليلاً من التفكير جدير بأن يجعلنا نساءل أيضاً: أكان من المحتمل حقاً أن تظهر الأمة المصرية بفضل قيام الدولة (أو حتى بفعل سلطة الدولة) ما لم تكن خامتها الطبيعية الصالحة قائمة وموجودة من قبل؟

إن حل التناقض يكمن في أنه، كما أن الأمة لا تستحدث من العدم، فإن الدولة لا تعمل في فراغ أو على لا شيء، وإنما على خامة وطنية أو قومية صالحة من قبل وقائمة من قبل، هي خامة الأمة تصنعها الجغرافية والتاريخ والاقتصاد ثم تشكلها الدولة والسياسة ولولا أن «الأمة بالقوة» موجودة خامتها وإمكانياتها أصلاً، لما تحولت على يد الدولة إلى «أمة بالفعل»

معنى هذا أن دور الدولة هو بلورة، ولكن مجرد بلورة لكيان الأمة الموجود^(١).

هل توافرت شروط وجود الأمة في التكوين الاجتماعي المصري القديم؟

إن القصص على التجزئة الإقليمية مهمة أنجزتها الدولة المركزية في مصر منذ آلاف السنين، حينما توحدت دويلات مصر السفلى ومصر العليا في دولتين، توحدتا بدورهما

(١) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٤٧٤ - ٤٧٦

في دولة واحدة فالنهر الذي جعل من مصر وحدة هيدرولوجية هو أيضاً عنصر وحدة طبيعية من زاوية دوره كوسيلة مواصلات ونقل، ومن أدوات الربط بين أجزاء مصر، ومن وسائل توحيدها سياسياً، أي صنع الوحدة الطبيعية وحافظ على الوحدة السياسية.

إن وجود الصحراء على جانبي الوادي والبحر المتوسط من الشمال ومنطقة الشلالات في الجنوب تعطي مصر حدوداً طبيعية صارمة، وتؤدي العزلة الجغرافية والطبيعية إلى نمو الشعور بالذات، وقوة لائحة بلورت الشعور بالذات قومياً وعشرات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا يحشدون من مختلف أنحاء البلاد سواء في مشاوير السيطرة على النهر أو الرى أو في جيوش الدفاع عن الوادي والذات كانوا يعرفون من بعضهم البعض على النواحي المختلفة لهذا الوطن الذي يجمعهم

لقد كان هناك طابع وطني عام تمثل في وحدة الديانة، والطقوس، والمراسيم، والعادات، والملابس والسكن، وأساليب الزراعة ووحدة مواسمها، ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية، وهو ما يعنى أنه كانت هناك حياة قومية يشارك فيها عامة الشعب

لكل ما تقدم، فإن هناك ما يبرر الحكم بأن تلك الجماعة من الناس التي تشكلت تاريخياً في أرض مشتركة هي مصر، وتحت دولة مركزية قومية، وكان لها عبر العصور لغة مشتركة وثقافة مشتركة، وطابعها القومي المشترك اللذان كانا يعطيان تكوينها النفسي والذهني سمات مشتركة، وكانت تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية، هذه الجماعة كانت تشكل أمة، بدليل أن العامل القومي كان يعبر عن نفسه في صورة نضال من أجل علاقات إحصائية وسياسية أرقى، كما كان الحال في الهيئات الفلاحية، التي بدأت في الأسرة السادسة، أو النضال في مواجهة سلطة أجنبية وثقافات أجنبية^(١) أيضاً كان للإقتصاد الفرعوني تقسيماً اجتماعياً للعمل له خصائصه العامة التي يتسم بها. فهو أسلوب إنتاج

(١) د. طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٦٤

وهنا يقول فؤاد مرسى إننا نعرف بقدرة الظاهرة القومية الضاربة في التاريخ، لكنها لا تلتصق بـ تجلياتها المختلفة التي تطورت على طول التاريخ، وليس الأمة كمنقولة تاريخية تنتمى إلى عصر محدد هو عصر الرأسمالية، حيث تكون وحدة الحياة الاقتصادية سمة رئيسية للأمة (نظرة ثانية إلى القومية العربية ص ٢٧ - ٣٤)

حراحي متسيد، الدولة المركزية تستملك شائض الإنتاج، وتمتلك عمل أعضاء الجماعة القومية، كما تقوم بالأشغال العامة، وحماية الوادى من العارات والعروات.

الأساس النظرى لنشأة الدولة فى مصر:

الدولة ليست مفهوما مجرداً، مقطوع الصلة بالتاريخ، إنها واقع تاريخية نشأت عندما توفرت ظروف تاريخية معينة، أيضاً تشكلت فى ضوء معطيات تكوين إجتماعى معين^(١) ونقدم الآن أقرب مفهومين عن نشأة الدولة فى مصر إستناداً للواقع التاريخى المحدد الدولة الهيدروليكية الوظيفية .

إن نشأة التكوين الإجتماعى الإقتصادى فى الوادى والدلتا جاءت نتيجة للجهد المباشر للإنسان المصرى، حيث كان الوادى فى الأصل مجرد مستقع أسفجى ملأرى مشبع وأدعال فأعاد هذا الإنسان بجهد الجماعة الدائم والمنظم خلق الطبيعة والسيطرة على النهر

كانت حياة الفرد تتوقف على إلتئامه للعشيرة ثم الإقليم، والإلتئام المعنوى يتجسد فى الطوطم أو الآلهة، وروساء الجماعة يختارون لسهم وخبرتهم، فى هذا المجتمع النهري الفيضى - الهيدرولىكى - كانت الرعامة أو القيادة مجرد أداة للتكامل الإيكولوجى بين البيئة والإنسان، من خلال ما يسمى بالعمل الجماعى، التعبئة العامة، السحرة، التجييد الإخبارى بهدف الإيقاد العام من خطر الفيضان، صبط النهر، بناء الجسور والواظم والقناطر، حفر القنوات والمصارف، رد المدون وحصد العروات عن الوادى إستدعى ذلك وجود فئات من التكنوقراط والكهنة والإداريين والعسكريين، وجود حصار ونظام وقانون

والرعامة جماعية من خلال وحدات إدارية، والماء والأرض وسائل إنتاج مؤممة. ولم توجد تبعة شخصية لسيّد إقطاعى كما فى مجتمع المطر، والمتحون المباشرون أعضاء المشتركات القروية ليسوا عبيدا لفرد ما

(١) د احمد رابند الدولة فى العالم الثالث، دار الثقافة لنشر ص ٥٠ ط ٨٥

كان الحاكم تاريخياً حلقة الوصل بين النهر والإنسان، وسط بين الإنسان والبيئة، عن طريق إشرافه على نظام الري، وبالتالي على عملية الضخيم بما تضمنته من استمرار الحياة الاقتصادية، والأمن السياسي

والمحرك الأساسي خلف سلسلة الاتحادات التوسعية بين الأقاليم كانت ضرورة تسبيق ضبط النهر والإشراف على أعمال الري برمتها ككل وكوحدة، من خلال سلطة مركزية أبوية، وأجهزة إدارية لينة وعسكرية والإقتصاد الهيدروليكي بطبيعته إداري وسياسي معاً، والدولة تزيد من قوتها بإزديادها بعقيدة المجتمع كان نظاماً مركزياً بلا إقطاع ولا بورجوازية، إنما قيادة مركزية لم تعرف في تاريخها انفتحت الإقطاعي، بالعكس كانت الدولة الفرعونية قمة المركزية والتوحيد والتنميط. انفتحت حولها شرقه كثيفة من البيروقراط والتكنوقراط حتى إكتمل هيكل ودولة الري الصاعى الموحدة المركزية^(١)

وهناك حلقة شبه مفقودة بين المستوى الحضارى للمشاركات القروية (الوحدة القاعدية للمجتمع الآسيوي) وبين المستوى الحضارى الذى رافق بداية عصر الأسرات فى مصر، حيث أن كثيراً من آثار تلك الحقب دفن تحت روابب النيل. فهناك فروق هامة لا يمكن إغفالها بين التنظيم الإدارى والإقتصادى والإجتماعى فى القرية المصرية القديمة، وبين المشترك البدائى الآسيوى

كان هناك تقسيم عمل إجتماعى أرقى بكثير، كما كانت الدولة وتنظيماتها الإدارية والقانونية أكثر تطوراً بمراحل من تلك التى نشأت فى المجتمعات الآسيوية على قاعدة المشتركات البدائية

فالباحثون فى تاريخ مصر القديمة يجمعون - إستناداً إلى ما تم الكشف عنه من آثار - على أن هذه المشتركات الزراعية الأولى كانت هى البداية والقاعدة التى ربطت بينها الحاجة إلى الجهد المشترك للسيطرة على الفيضان، فتجمعت فيما يشبه الإمارات أو الدويلات، ثم تجمعت إمارات ودويلات الدلتا لتتوحد فى دولة واحدة فى شمال الوادى، وبدأت إمارات أو دويلات الصعيد تتجمع فى دولة واحدة فى الوجه القبلى^(٢)

(١) د جمال حمدان، المصدر السابق، ص ٥٥٢

(٢) د طاهر عبد الحكيم المصدر السابق ص ١٩ ، ص ٤٨

الأساس الإجتماعى لنشأة الدولة المصرية القديمة :

ويشرح جورج طومسون كيف نشأت الدولة المركزية فى مصر القديمة من خلال عملية تاريخية محورها تقسيم العمل الإجتماعى إلى عمل ذهى وعمل يدوى عضلى، ومن ثم ظهور فائض إنتاج تستولى عليه نخبة مهيمنة.

يقول طومسون: إن وادى النيل أصبح صالحاً للسكنى فقط بعد أن بدأ العمل لتحفيز المستنقعات والسيطرة على الفيضانات، وقد أمكن إنحار ذلك بواسطة قوة عمل كبرى تم تعبئتها من القرى المجاورة، وبظمت طبقاً لخطة عامة، وعلى هذا النحو ذات المشتركات القروية البدائية، فى وحدات أكبر طبقاً لأحواض الري، وقد أصبحت هذه التطورات ممكنة فقط بفضل تقسيم جديد للعمل بين عمل ذهى وعمل يدوى، كان بداية لمرحلة من التقدم الإقتصادى والإجتماعى والثقافى هو أعظم ما شهده العالم حتى ذلك الوقت

وبمرور الزمن تطور تقسيم العمل فالعمال الذهبيون، المنحدرون من رؤساء القبائل والسحرة نصوا أنفسهم نخبة حاكمة، كانت تصادر الفائض، وكان المتحورون الماخرون يخضعون للخراج والسحرة والتوحيد، وبذلك كانوا يشكلون قوة العمل البشرى اللازمة لتطور المجتمع والدولة^(١)

وتشكل الأسرات الفرعونية الأولى ما يسمى بالدولة القديمة، وبها نجد السمات الأساسية للحضارة الفرعونية قد تبلورت إلى حد بعيد، لذلك فإن عصر ما قبل الأسرات مقدمة منطقية من الناحية التاريخية لوجود النمط الأسوى فى مصر، كما كان أيضاً مقدمة إجتماعية إقتصادية للتطور اللاحق للدولة.

ويبدو أن مصر قبل التاريخ كانت مقسمة إلى عشائر، وكل عشيرة فى قرية أو حراء من مدينة، وتختلف حول رمز فتشكل مجموعة طوطمية وكان النفوذ والهيمنة والسلطة المعنوية فى يد كبار العشيرة أو مشايحها لقد إرتبط التقدم التكنولوجى - خاصة التقدم فى الري الصناعى فى الدلتا - بإيجاد تقسيم أوسع للعمل داخل العشيرة، وتمتع مشايحها بإمكانيات وظيفية فى أول الأمر، ثم موروثية بعد ذلك، كما إرتبطت بظهور تخصصات

(١) د طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ٥٣

إجتماعية إقتصادية (رجال إدارة، كهنة، حرفيون إلخ) أى أحسة غير متطورة للتمايزات الإجتماعية، وهى أمور وصعت فى أيدى المجتمع وسائل فعالة لفرص نوع من الإنصاف على السكان، فى نفس الوقت الذى كانت ترداد الفوائد الناجمة عن الإصاح

أيضا كان للصراعات المحلية وما صاحبها من جمع العائث مصدرا آخر للفوائض وبالتالى للتراكم. فى نفس الوقت الذى بدأ فيه تكوين أحهرة قهرية وعسكرية أى مؤسسات الدولة

وترابطت المدن والقرى فى دويلات صغيرة هى الأقاليم المنظمة - فى مصر السفلى والعليا - وهذا هو فجر العهد الأسرى، فى نقطة التلاقى بين العصر الحجرى الحديث وعصر المعادن، التى تى فيها المدن المحصنة والقلاع، ويبدو سكانها ذوى حضارة تكاد تكون مكتملة. وفيها وصلت صناعة الادوات الحجرية إلى رقى كبير، وتخصص الحرفيون

وتشير كتابات الأهرام الدييه إلى أنه كان للأقاليم مجالس من المشايخ فى الفترة السابقة للتاريخ، والأغلب أن هذه المجالس كانت تحكم القرى، وقادت عمديات تجفيف المستقعات، وتنظيم حماية القرى من الفيضان ومن الأعداء. ويمثل القروش صيادى الحيوانات صفوفاً يتقدمها حاملوا العلم الذى يمثل الطوطم، وهو يرمز إلى أصل أفراد المشترك الذى يسط حمايته عليهم. وقد إحتضنت الأقاليم المختلفة ودويلاتها بعد ذلك بهذه الرموز على أعلامها وقواربها.

ومع تحول هؤلاء الشيوخ إلى سالة أرسقراطية فى الأقاليم، إلتفت إمتيازاتهم الوظيفية إلى إستغلال إجتماعى، بإستيلائهم على فائض الإنتاج، أيضا تحول الطوطم (الرمز المجدد لأصل القبيلة) إلى إله محلى، وأصبح حاملوا الألوية كهنة هذه الإله.

وهكذا اتحدت الوظيفتان (الإقتصادية والدينية) فى وحدة واحدة حاكمة وأصبح على تلك النبالة المحلية أن تجد عددا من رجال الأقاليم لتكوين الجيش الملكى عند الحاجة، وبالت جميع الأعمال القيادية الإقتصادية والدينية والعسكرية فى أيدى قادة الأقاليم

وقد أعطى تركيب تلك المهام الحيوية الثلاث فى أيدى جهاز الدولة السلطة المطلقة مد الدولة القديمة، وتم إستيعاب الوحدات العشائرية والمحلية بالحرب^(١) والعف من جهة، والسيطرة الدينية الفكرية من جهة أخرى

(١) أحمد صادق سعد سالة التكوين المصرى وتطوره، دار الحداثه، ص ٣٨ - ٥١

والنتيجة العامة التي يبينها تاريخ العلاقات بين النخبة الحاكمة وبين عامة الشعب هي أن العبودية المعممة جعلت النظام الفرعوي يستطيع أن يولد نفسه بنفسه المرة بعد الأخرى، ذلك أن التناقض بين أفراد جهاز الدولة والمنتجين المباشرين لم يكن يحتوى على العوامل التي تقوى على نقل المجتمع بظفرة كمية إلى أسلوب إنتاجي وإنتاجي في مستوى أعلى.

وقد أصبح هذه المجموعة الحاكمة محور الدولة المركزية، وملقاة عليها مهام حيوية: اقتصادية وسياسية وعسكرية ودينية، تحصر مصر كلها «العشائرية» كانت الإطار الرئيسي الذي تطورت بداخله مشتركية أجهزة الدولة في مصر، بما وقعت فيها من تمايزات اجتماعية، أو صدر عنها من قوى نازعة إلى الملكية الخاصة وتفتت المركزية

وحادث سيطرة الحبوب بالعناصر الأولى للبيروقراطية التي اشتهرت بها مصر الفرعونية، وكانت لواء البيروقراطية من أفراد البيت المالك، وهذا مطلق باعتبارها تطورا من الوظيفة الاجتماعية التي يتولاها هذا البيت إلى المركز السياسي ذي الإمتيازات الاجتماعية بعد ذلك

ويبدو أن الشبكة الإدارية الصادرة من العائلة المالكة تم تركيبها فوق مراكز إمارات الأقاليم القديمة. إلى أن أصبح ممكنا وماسبا أن تحل الأولى محل الثانية، ومما سهل إجراء هذه العملية - على الأغلب - نشأت القوى الإقليمية القديمة، وإبراز المشتركات بعضها عن بعض، في وجه التماسك الذي تمتع به البيت المالك، خاصة أن العرش كان وراثيا

حروب التوحيد .

سبق القول أنه في عهد الأقاليم المستقلة بدأ سكان الوادي الأول يستقرون ارتباطا بالأرض، زرعاً وتقليحا، فكان أن نتج عن ذلك إستقرار سكاني، تبعه بالضرورة قيام المدن المستقلة، تلك المدن التي إتحدت كل منها إليها تبعده (آله طوطمية)

وواصلت العوامل الجغرافية والإقتصادية مع دفع مكثف من العوامل السياسية عملها في توحيد الأقاليم. في حكومات كبيرة قوية ونحو إدماج الأقاليم - سلما أو حربا -

فكان لابد أن يحدث إدماج للأرباب حتى يقف من بينها إله واحد لمجموعة من الأقاليم المتعددة، هو في الأصل إله الإقليم القوى أو الأكبر أو الظاهر في المعركة

وإنتهى الأمر في هذا العصر إلى تجمع أقاليم الدلتا تحت رعامة الإله حور، الذي إعتقد له رعامة الدلتا كلها بعد توحيدها، بينما كان الصعيد قد خطى نحو الوحدة خطوات حثيثة، إنتهت بتوحيد أقاليمه تحت رعامة ربه الأكبر «ست»

ويحدث التاريخ بأنه على الحدود بين مملكتي الشمال والجنوب قامت نزاعات، تطورت إلى حروب كبرى، تصورها المصريون آنذاك حرباً بين الإلهين العظيمين حور إله الشمال وست إله الجنوب، ليسجل الرمان إنتصار الإله حور على غريمه الصعيدى ست

وتقوم بين الإقليمين وحدة لا يكتسب لها البقاء طويلاً، ولا يلبث الصعيد أن يفصل، كما لو كان مقدرًا لهذه الوحدة القهرية المفروضة بالقوة العسكرية أن تفشل في الإستمرار لكن الأحوال لم تهدأ فعاد طموح الشمال بدفع حيوشه ثانية نحو الجنوب في محاولة أخرى للسيادة، ولكن الراية هذه المرة كانت معقودة لإله جديد بدت سيادته واضحة في هذا العهد، هو الإله «أتوم رع» إله مدينة أون

وفي مرحلة تالية تمرد الصعيد، وتعدى ذلك إلى دحر الشمال ثم غرو أراضيه، بقيادة نارمر «مينا» الذي إستطاع أن يسيطر على الشمال تماماً رافعاً راية حور - رع

لقد رأى الحنوبيون أن حير وسيلة للسيطرة ليست القهر بسلاح المسكر، بقدر ما هو التوصل إلى إستغلال العوطف الدينية لتحقيق وحدة طوعية، الأمر الذي يكشف العلاقة الدائمة بين الدين والسياسة والمجتمع

ويبدأ الملك مينا تأسيس أولى الأمرات الحاكمة (عام ٣٢٠٠ ق م) ويبدأ عصر إرساء الأسس السياسية والدينية والإجتماعية التي قامت عليها شوايح الدولة والحضارة المصرية القديمة، وظلت وحدة البلاد متماسكة دون ضعف ظاهر، حتى إستولى كهنة رع على الدولة وأسروا الأسرة الخامسة، وصعدوا البلاد بصعقة دينية واضحة، وإعتبروا أنفسهم من سلالة الآله «رع»^(١).

(١) د سيد محمود القسى أورريسي عقيدة الحنود في مصر القديمة، كتاب فكر ص ٢٠ - ٢٤

ويبدو أن الحروب أتت بالحكومة المطلقة المركزية، وبالنظم الإدارية البيروقراطية، التي مكنت من تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية في أداة قوية رغم انخفاض مستواها العام في ذلك الوقت الممكر، وأخيراً فإن إقامة الأهرامات في ظل المملكة القديمة تبيّن أن توحيد مصر على الحال الذي تم به إنما قد أطلق موارد هائلة من القوى البشرية .

لقد نشأت الدولة المركزية الفرعونية على أساس التقدم الذي أحرزته القوى الإنتاجية في ظل الأسلوب الآسيوي للإنتاج، لكن هذه الدولة بدورها كانت عاملاً من العوامل الأساسية في تشكيل الهيكل المصري الإقتصادي والاجتماعي والفكري، والمحافظة على نفس الأسس التي إلتفتت منه فصمت إستمراره

الأساطير تعكس الجمعية الاجتماعية الإقتصادية التي تمت في ظل حروب التوحيد :

وسجلت الأساطير - التي دخلت التراث الفرعوني - أحداث هذا العصر الذي تكون فيه المدن الأولى، ثم قصى عليها بالحروب التوحيدية، فهي تروى الصراعات بين الآلهة السابقين وتعكس بها وإن كانت بشكل مهول ومحرف الصدامات التي وقعت فعلاً بين الملوك والشعوب التي واجهت بعضها بعضاً، وتوحى صفات الآلهة الطيبة أو الشريرة بما كان يتصوره الناس لازماً لحماية الحيراث الطبيعية من أخطار الغزوات الإغتراسية للعشائر التي لها أسلوب معيشي مختلف عن الزراعة الصبورة وأسطورة أوروريس وست

فالأوصاف التي إلتفتت منها المشترك المصري بمؤسساته وتقاليده وآلهته تضمنت دائماً صراعاً ما، أما صد الصعوبات المادية (القيصان المدمر أو الجفاف) أو صد قوى سياسية أخرى مثل ما وقع في الحروب بين الشمال والجنوب، ويمثل هذا في بعض الطقوس، وخاصة القتال الطقسي في حفلة تتويج الملوك المحدد، كما تمثل في الروايات الأسطورية عن المصال بين الآلهة

ويلاحظ أن قلب الأدوار أو إنتقالها من اله إلى آخر كثيراً ما يحدث في هذه الأساطير،

وهو يعكس أحيانا تردد الأحوال، وإختلاطها بين الأطراف التي تتصارع، وقد تتحالف
أيضا، وتستقل الرعامة من هذا إلى ذلك^(١)

(ب) هيكل نظام الدولة الفرعونى :

لم تتشكل الدولة وأجهرتها الأعلى من المجتمع إلا عبر مراحل طويلة من التحولات،
وكانت الخطوة الأولى عندما أقام ميسا على إنتصاره العسكرى حقا أسريا موروثا وتراثا
قوميا، واتخذ حورس طوطما فى نفس الوقت الذى إستوعب الطواطم الأخرى

ومع ذلك، فلم تسر الدولة الواحدة نحو المركزية الحقة إلا شيئا فشيئا، خلال الدولة
القديمة، وعبر سلسلة من التطورات لتشكل دائما خطا مستقيما

وسقت الإشارة إلى تقلد أمراء الأسرة المالكة المناصب الإدارية العليا، جنسا إلى حب
إستيعاب أمراء الأقاليم السابقة فى الوصع الجديد، وقسمت البلاد إلى دوائر عديدة صغيرة،
لكل منها محاكمها ومحاربها للغلل وجيشها والرباط الأساسى بينها وبين البيت المالئ
علاقة الجزية التى تصب جريئاتها فى الخزينة العامة

وفى الأسرة الثالثة يظهر الوريث ذو علاقة قريى لصيقة بالملك، ومع ذلك، فهناك وزراء
وموظفون لم يكونوا أقارب فرعون، مما يدل على أن أجهرة الدولة كانت لاتزال تقدم
فى العشائرية، ويقدم أخرى فى الإرتفاع البيروقراطى المستقل

ويمكن القول أن التنظيم الإقليمى المحلى حامعا إعتباره تقسيما قطاعيا للإستغلال
الزراعى، وتقسيما إداريا سلطته الأكبر فى بد إله عاصمة الإقليم، وتقسيما سكنيا شبه إثنى
لعشائر ذات قريى، أو مدمجة فى بعضها مند رمى بعيد فالتحول من التنظيم القبلى للدولة
إلى التنظيم الإدارى المركزى يمر عبر هذه الطبيعة التعددية، ويفصل تلافى قوة الهيمنة
الإقتصادية، ودوام الهياكل المشتركة وترداد القوانين الموضوعية مقابل قوة التقاليد
البحثية - فى ظل الدولتين الوسطى والحديثة، الأمر الذى يقيم صرح البيروقراطية بوصف
أكبر^(٢)

(١) أحمد صادق سعد نشأة لكويس المصرى وتطوره، ص ٤٥

(٢) أحمد صادق سعد المصدر السابق، ص ٧٨.

وتمثل الدولة افرعوية سلطة مركزية، ذات شمول إقتصادي وسياسي وفكري وديني كلى على المنتجين المباشرين، ويتمتع الحاكمون بهذه السلطة إستاداً إلى إبتماؤهم لجهاز الدولة

وتسيطر الدولة على الأدوات الأساسية للإنتاج (الأرض، اليد العاملة، الموارد الطبيعية) وهي مواجهة الدولة يكون أفراد الرعية خاضعين لها تماماً، أى عبيد للدولة للشخص معين. هم عبيد فرعون لأنه رمز هذه الدولة، وهم ملزمون بالعمل في الحرف المختلفة وخاصة الزراعة وأعمال الري. إلخ^(١)

وبعض أفراد البيروقراطية من الأعمال البدنية، والمتاعب التي يتعرض لها غيرهم، ويمارسون الأعمال الفكرية، لتفوقهم على الشعب بفصل تعليمهم وثقافتهم، ولكنهم أيضاً يحضنون للمركزية الإدارية ذات التنظيم الهرمي، ويكونون هيئة معلقة متماسكة وصلبة، ويربطهم معاً بالتسلسل نفس الإنصاط الذي يقلبونه على المحكومين

ومن الناحية الأخرى يرتبط الملاحون بالمشتركات القروية إرتباطاً لا يقيدهم بعض فقط. بل يقيدهم أساساً بالطبقة الحاكمة التي تستغلهم ككتلة وقد إستطاع النظام الفرعوي أن يستحدم عشرات الآلاف من الأفراد، وأن يعي، جيوشاً حراؤه، إستخدمت لأهداف إدارية وتعددية إلى جانب التأديبية أو للدفاع والعرو

وكانت هذه الجيوش مورعة على حاميات داخلية في صورة فرق محلية، تحت إمرة حكام الأقاليم، تساند عمليات جمع الضرائب، وتقدم الحراسة للمشرفين على أعمال السحرة وبعثات التعدين والرحلات التجارية، وتقمع إضطرابات الفلاحين

فرعون :

ومند الأسرة الرابعة يرمز إلى الملك بلفظ بر - ع أى البيت الكبير، وهو اللفظ الذي تحول إلى فرعون في العربية، ولم يعد زعيماً لقبيلة متصرة أو رئيساً لمجلس شيوخ أو

(١) للإطلاع على الأنشطة المختلفة للمصريين القدماء، ومستوى معيشتهم وحياتهم اليومية الخاصة راجع كتاب دوميك غاليل هانس واحة في مصر القديمة، من سلسلة كتاب الفكر رقم ١٤ ط ١٩٨٩

مدبرا لهيئة من الموظفين، بل لم بعد إسبانيا، إذ أصبح إليها يجمع بين رئاسة الكهانة والقضاء والقيادة العسكرية ورعاية السحرة، وتصرف كما يشاء في موارد البلاد كلها من مياه وأرض ومعادن ونبات وحيوان وبشر

وصم ملوك الدولة القديمة النبالة الإقليمية إلى البلاط المركزي. وامتدسوا أفراد الأرستقراطية حكاما ومديرين من طرفهم، أي بقرطوهم، لكنهم أقاموا في الوقت نفسه إدارات مركزية لصيقة بهم كانوا يضعونها في الاعلب تحت إمرة أفراد من البيت الملكي مباشرة

أي ان القراعة امسكوا في قوة بالمقاليد الرئيسية وهي اذاره الحرية، وأصحت خدمة الفرعون شعارا شاملا. وتكاثر عدد الموظفين في شبكة إدارية واسعة لظنام محكم

وإذا كان علي صغار الموظفين أن يكتسوا بالرواتب العينية وبالإنصهار بالإنتماء إلى الجهاز الحاكم، فقد منح القراعة لكبارهم حقوقا وإماتارات سحية، جعلتهم يتحولون إلى سلطة جديدة من اصل إداري، أي نبالة بيروهراطية^(١)

وكانت الاراضى الرراعية تصح للبحه الحاكمه للإنتفاع بها دون إنتعاض من حقوق الدولة الاصلية. بما في ذلك حق استرحاعها وقتما تشاء، لذا فلم تكن تبعية فلاحى هذه الاراضى لكبار المالك هذه مباشرة، ولكن لفرعون نمه وحده. لذا كان على هذه النحية - وقابه وتحوطا أن تحصص لفرعون حصوعا مطلقا. وكثيرا ما تعرض كبار الموظفين للمصادرة بالجملة أيضا كان فرعون (الذى يشحص الدولة المركزيه) حريصا على أن يصح تلك القوى موضع المصاربة. وأن يستعل تناقصاتها الداحلية ليوارن بعضها البعض. وذلك حتى لا تهدد إحداها أو كلها مكاتته وسلطاته^(٢) أى مكانة وسلطان ووحدة الدولة الممركره

ولعلد لهذه الاسباب محتمة لم نسا أو تصال لم تبلور في مصر طبقة أرستقراطية وراثيه، أى من سالة الدم بالمعنى المفهوم في أوروبا زمن الإقطاع

(١) احمد صادق سعد تاريخ مصر الإحصاعى الإقتصادى، ص ٥٣ ٥٥

(٢) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٥٥٨

ولم تعرف مصر قلاع الإقطاع في الريف على النحو المنتشر في أقاليم أوروبا قفيمًا
عدا قلاع الدفاع الحارحي في الموائى والتغور لم تكن هناك سوى قلعة كبرى وحاكمة
في العاصمة أما البريد الملكي بين العواصم والممتد حتى الحدود، فكان عبارة عن شبكة
مخابرات ورقابة على البلاد بأكملها، حكمًا صغارًا ومحكومين على السواء

ولا يقصد بالفرعونية في ذلك البناء فرعون وحده، إنما هو والديس معه، أى هيكلي
النظام ككل، تلك الشريقة الكثيفة من كبار الموظفين ورجال الدين والحيش وإتباع هؤلاء
جميعاً^(١)

إن الملكية المصرية القديمة كانت ملكية مقدسة، ولاشك في أن كافة المظاهر والألقاب
وأوحد النشاط وكل مكونات شخصية فرعون قد قست وروصت أسسها، ونظمت شعائرها
على أعلى مستوى والوظيفة الأساسية التي يقوم بها الفرعون هي المحافظة على النظام
الذى أرساه «الخالق»، وهذا النظام هو «ماعت» أى تكرار المودح الأصلي الذى جاء إلى
الوجود عند بدء الخلق، وهو سيد الأرض والأعمال والبشر، ومن مهامه توسيع حدود
أراضيه وحماية مصر من هجمات وغزوات البلاد المجاورة، ويقوم وريره بتنفيذ قراراته
عادة بعد استشارة كبار معاونيه.

ومن أسس شرعية الفرعون إعتباره سليل الآلهة، وليس هناك قاعدة موضوعية تحدد
شرعية الفرعون في تولى الحكم، ونكاد نلمح أن كل عملية إوتفاء بالعرش قد تضمنت
في طياتها قدراً ما من الطموحات والدماس والتناحرات

والذى يحمل صفة التأليه هي الوظيفة، والذى يشغل هذه الوظيفة يقوم الخالق بإختياره
كناقل لإرادته، أى أن الفرعون ليس سوى وسيط يتم عن طريقه نرول القرارات الإلهية
لتنظيم العالم، أو يتم تنظيم أوحه النشاط البشرى عن طريقه بحيث تتطابق وتتوافق مع
النظام الذى أرساه الآلهة^(٢)

(١) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٥٥٥

(٢) باسكال فيربوس وآخرون موسوعة المراجعة، دار الفكر، ص ٢٠٣ - ٢٠٩ ط ١٩٩١

ماعت مصدر الشرعنة :

كانت عصور ما قبل التاريخ الموعنة فى القدم، تبدو أمام المصريين القدماء عالم أسطورى، جسد المساواة والجهد الإنسانى المشترك والعدالة وإنطلاقاً من تأثيرات ميثولوجيا ذلك العصر، يمكن فهم وتفسير النص القديم الذى يقول: « فى زمن الآلهة الأولس هبطت العدالة «ماعت» من السماء إلى الأرض . وإستخرجت بصوس الناس الذين يعيشون عليها . لذلك فقد فاصت الأرض بالحيرات . وإمتلأت البطون الجائعة ولم تكن هناك سنوات عجاف فى عهد الآلهة الأولس. (١)

إن «ماعت» كانت تعنى الصدق والشجاعة والعدالة والحق والمفضيلة، كانت بمثابة دستور أخلاقى غير مكتوب يهتدى به الناس فى معاملاتهم، كأنها تقول للإنسان قل الصدق إفعل الخير التزم جادة الصواب إلمح وهذه الفضائل لم تكن تع أصلاً من الدين، وإنما نعت من المحتشم الواقعى وصميم إحتياجاته فى وقت كان الدين لايراثل يحتلق فى السماء بحثاً عن الآلهة فى قوى الطبيعة وما وراء الطبيعة

وعندما تقدمت الدولة تقدماً كبيراً نحو المركزية لم يجد (الحكماء) أفضل من كلمة «ماعت» للتعبير عن النظام الأخلاقى الإجتماعى الذى يتعين أن تقوم عليه الدولة، وهو ما يسمى بالنظام العام فى المفهوم الحديث، وبعد أن كانت «ماعت» فصيلة فردية أصبحت دستوراً عاماً للفضائل الجماعية التى لايستقيم بدونها الحكم، فصارت تعنى النظام الذى هو ضد القوضى، والعدل الذى هو ضد الظلم، والصالح الذى هو ضد الفساد، وأصبحت من الألقاب الرسمية للملك بوصفه تجسيدا لفكرة الآلهة على الأرض، وربة للقضاة يرتدون شعارها عندما يجلسون للحكم بين الناس

وعلى جدران المعابد شاهد صور الملك وهو يقدم مختلف القرابين للآلهة، ولكن صورته فى قدس الأقداس بالذات تبيته وهو يقدم للآلهة مودجاً صغيراً لماعت، فهذا هو القران الذى يرضى الإله أكثر من أى قران آخر مهما كان ثمياً ووفيراً

إن تقديم الملك لرمز «ماعت» إلى الإله فى قدس الأقداس يعتبر بمثابة «مادة دستورية»

(١) د أحمد قندى المؤسسة العسكرية المصرية وزارة الثقافة ص ١١٧

أساسية في الحكم، وهي أن الملك ملتزم أمام الإله بالعدالة بين الناس، وببعضهم من ذلك منعاً لأن الملك الظالم الذي لا يلتزم بالعدل بين الرعية يكون مطروداً من قدس الأقداس، أي مطروداً من رحمة الإله، وبالتالي ليس له سند في الحكم^(١)

والواقع أن هيكل النظام الفوقي يتكون من ثلاثة أعمدة أساسية هي البيروقراطية، والبيروقراطية، والأوستقراطية العسكرية.

البيروقراطية :

هي الأساس الصلب الراسخ للفرعونية، والقوة الضاربة الرئيسية لنظامها الداخلي، إذ تجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، أي إدارة الدولة والحكم على العموم، فأليها تنهى مهام صبط النهر والرى وتوزيع المياه وتنفيذ المشاريع الهامة ومواجهة الفيضانات، وإدارة تنظيم السخرة ومسح الأرض وحصر الحيازات، وتوزيع وإعادة توزيع الأرض للزراعة سنوياً أو دورياً، وفرص وجاية الصرائب، وتنظيم التجارة الخارجية، وإستخراج المعادن، ثم تفنيس وتنفيذ هذا كله

حتى النقل الداخلي أو الرى والبريد هي وظيفة مركزية تحتكرها الدولة، لأنها أساساً تحمل شبكة محاوراتها اللازمة للضبط والربط وإحكام السيطرة على البلاد، الجهاز كله بإختصار يعمل لحساب النظام^(٢)

لقد لعبت البيروقراطية المركزية دوراً مردوحاً قص جهة كانت عامل التوحيد الأعلى، وعامل صبط موحد بين المشتركات الفلاحية المبعثرة، وبين البالة والكهانة وجهاز الدولة، وعامل الإبقاء على تماسك الباء الفرعوسى في وجه القوى الداخلية والخارجية المتمزقة له وكان لهذا التوحيد الدور الأساسى في نقل القوى الإنتاجية إلى مستوى أعلى مما كانت عليه في المشاعية البدائية، كذلك لعبت الدولة المركزية دوراً تقديمياً من الناحية

(١) محمد العرب موسى حكماء وادى النيل كتاب اليوم ط ٩٠ ص ١٩ - ٢١

حميس برستيد حجر الصمير، مكتبة مصر، ص ١٥٥ - ١٦٤.

(٢) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٥٥٦

التاريخية في الفترات التي تولت فيها قيادة الحركة بطرد الغزاة. لكس هذه النخبة لعبت في الوقت نفسه دور إعاقة النمو للقوى الإنتاجية، بسبب إعتصارها الملاحين الذي لم يترك لهم فرصة حقيقية لتراكم الثروة

ومن المميزات اللصيقة بالبيروقراطية المصرية القديمة إنعزالها عن الشعب، إلى درجة الاعتماد على جيش المرتقة، واستعانة بوكوريس بالتحالف مع الآشوريين لمحاربة الدويلات المستقلة الداخلية، وإنضمام بعض حكام الأقاليم إلى التهكسوس قبل الدولة الحديثة

إذن فقد وصلت البيروقراطية الفرعونية إلى حد الحياة الوطنية، في فترات مختلفة من تاريخها وإن الأسلوب التأمري الذي إتبعته البيروقراطية لحل منازعاتها الحلقية الضيقة راد من إنعزالها عن الشعب لدرجة أن أصبحت هناك لغتان للتخاطب تختلفان تماما، لغة للحكام ولغة للشعب، ولم تتحول اللغة الشعبية إلى اللغة الرسمية إلا في العصر البطلمي^(١)

رجال الدين :

الكهنة هم القوة المموية للفرعونية، وأكبر جهاز للتقدير الشعبي لصناد الحصص للنظام وكان النظام يعقد عليهم بلا حساب لتقوية سيطرته الدينية على الملاحين وسائر الشعب، بالأراضي الزراعية الواسعة وأملالك المعابد وأوقافها وحصصها، من عائل الحروب والأسرى الخ^(٢)

كان دور الكهنة خلق ملاطأ أيديولوجيا يخلق للمجتمع تماسكه ويعيد إنتاج علاقات الإنتاج وعلاقات السلطة داخله، لخدمة مصالح الطبقة المسيطرة، ويتخلق هذا الملاطأ الفكري عندما تستدمج المشاعر الشعبية والدينية والأحاسيس الوطنية داخل السق السائد، فتلذ هي الآلة الإيديولوجية التي تستخدمها الدولة بحجاب جهازها القمعي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي

أيضا يمكن القول بأن هؤلاء الكهنة كانوا علماء عصرهم، إنكروا هسوس المعرفة

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق، ص ٦٣

(٢) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٥٥٧

ووصلوا فيها إلى درجة عالية من الإتقان والشهرة. دفعت كثيراً من علماء اليونان القديمة للقيام برحلات دراسية للإتصال بهم في هرليوبليس ومنف وطيه، ليأخذوا عنهم في علوم الهندسة والعمارة والطب والصيدلة والفلك والجغرافيا والكيمياء واللاهوت

ومن هؤلاء صولون وفثاغورث وديموقريط وهيرادوت وسترابون وأفلاطون وغيرهم^(١) بل وجدت دلائل على سبق المصريين في الوصول إلى أهم المبادئ التي إعتبر اليونان سببها أول المتفلسفين، وإعترف أرسطو أن المصريين قد وصلوا إلى البحث النظري المحرد، وهو مقياس التفلسف عنده^(٢)

وفي محاولة من كهنة آمون للحفاظ على مصالحهم وإمثاراتهم تحالفوا مع الإسكندر والبطالمة والرومان من بعد صد المقاومة الوطنية وقيادتها المتمثلة في أمراء طيه، وجاء سقراط كهنة آمون السياسي والأدبي عندما حاولوا ترويض جماهير الشعب على طاعة الحكام والمستغلين الأجانب^(٣)

المؤسسة العسكرية المصرية في عصر الإمبراطورية :

تاريخياً كان الجيش هو السند الرئيسي للطام كله، حيث كانت الفرق العسكرية هي المكلفة بالدفاع عن البلاد، والقيام بالحملات ضد المتسللين ومطاردتهم خارج الحدود، أيضاً المساعدة في عمليات جباية الضرائب وتجهيز السفرة، فصلا عن قمع كل انتفاضة شعبية للملاحين، لذلك نالت الاستقرارية العسكرية كثيراً من الامتيازات والأوصى، وكان معظم قادتها حكاماً للاقليم ويمثلون فروعاً مباشرة

وبعد حرب التحرير ضد الهكسوس بدأ ملوك الأسرة الثامنة عشر في إنشاء مؤسسة عسكرية قوية من الضباط والجنود المحترفين، لتوفير الأمن الإستراتيجي لمصر ولم يعد

(١) سرج سويرون كهنة مصر القديمة، الهيئة المصرية للكتاب، ص ١٢٣ - ١٨٥

(٢) د سيد عمود القمى المصدر السابق، ص ٩٢ ٩٤

(٣) د طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٨٥

هناك أى تسامح إزاء السرعات الإقليمية، كذلك التى كانت سائدة من قبل فى هسرتى الإضمحلال الأولى والثانية

وبسبب الدور السياسى القوى للعسكريين فى مواجهة كهنة آمون، وانحياز قيادة الفرق إلى العرش الفرعوى خلال أزمة العمارة، منحوا مريداً من الأراضي الزراعية للإنتفاع بها، وتولوا إدارة معظم المرافق وشئون الدولة الإدارية والمعمارية، والإشراف على المناجم والمحاجر، أيضاً تولوا المناصب الدينية ووظائف الكهائن، وبذلك أصبحت الإستقرارية العسكرية صاحبة السيادة والنموذ على مصر كلها^(١)

وبعد وفاة توت عنخ آمون أصبح القائد «آى» هو الرجل القوى صاحب النموذ الأعلى، سواء فى الجيش أو بداخل البلاط الملكى، وبعد «ستيلائد» على السلطة استطاع امتصاص الآثار السياسية السلبية التى تركتها أزمة العمارة، وقام بتقديم تنازلات محسوبة بشكل حقق التوازن السياسى للدولة والنظام الحاكم، أيضاً أمكنه تحقيق نوع من التعايش بين جميع الديانات والمعتقدات الرئيسية فى البلاد، وإرضاء جميع الأئمة المصرية، حتى تصرع البلاد لمواجهة التهديدات الخارجية، وفى هذه الفترة تعاقب على العرش ثلاثة من العسكريين (آى، حور محب، رمسيس الأول)^(٢)

ووصل قادة الجماعة العسكرية منذ عهد «آى» إلى قناعة مفادها أن السيطرة الكاملة على الأنشطة الكهوتية أمر لاغى عنه لدوام سيادتهم على البلاد، وبالتالي نشأ ارتباط قوى بين كل من المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية، وظهر صباط فى وظائف الكهنة، وعائلات يرتبط فيها العسكريون والكهنة برباط الدم^(٣) هذه العائلات المحتلطة القرية كانت الإرهاصة الإجتماعية والسياسية للدولة الدينية، التى أقامت الأسرة الحادية والعشرون فى طيبة، التى أسسها القائد الكاهن حريحور^(٤) هكذا تبدلت أشكال التحالفات بين فئات المشترك الأعلى، فى نطاق هذه المرحلة، مماثلاً لإستقرار التوازن لصالحها إلى حين

(١) د أحمد قدرى المؤسسة العسكرية المصرية فى عصر الإمبراطورية، ص ١٧٥

(٢) د أحمد قدرى المصدر السابق، ص ١٦٤، ٢٦١

(٣) د أحمد قدرى المصدر السابق، ص ٢٩٥، ٢٩٦

(٤) د أحمد قدرى المصدر السابق، ص ٣٠٤

ولا شك أن تسرب الأجانب الآسيويين وتعلمهم بكثرة في المؤسسة العسكرية والمجتمع المصري في تلك المرحلة - وهم يحملون ثقافات أقل تطوراً، وولاءات ومصالح مختلفة - كانت من العوامل الرئيسية التي أدت إلى الإحطاط التدريجي للدولة^(١)

إذن الأزمة التي حدثت داخل الجهاز الحاكم - بين الملك والمؤسسة الدينية - استندعت مريداً من المركزية والحسم من خلال مرجع المؤسسات العسكرية والدينية ضمن الدولة الثيوقراطية، وهو أمر يتسق بشكل عام مع العطف التاريخي للدولة الفرعونية

فرحال الجيش أو النبالة العسكرية كانت السند الأساسي والمباشر للنظام كله، كانت تساعد عمليات جباية الضرائب وتجييش السخرة فصلاً عن قمع كل انتفاضة شعبية للملاحين والنبالة العسكرية تال من الأراضي والإمتيازات ما يجعلها دائماً في طليعة كبار المتفيعين، كما أن منها معظم حكام الأقاليم الذين يمثلون فرعون مباشرة

مضاعفات ساعدت على إحكام سيطرة الدولة المركزية :

البلد المعمور صير المساحة صارم الحدود، ليس فيه من معاقلي الإلتحاء أو دروب الهرب ما تعرفه البيئات الجبلية أو الصحراوية مثلاً، فلا يمكن لهارب أو ثائر متمرد أن يتعد كثيراً عن يد الفرعون وقبضته إلا إذا أقر النفي الداتي تقريباً في مستنقعات وبراري الشمال المنعزلة أو مزارات النوبة المهجورة كما فعل المماليك الهارون من محمد على ومذبحة القلعة

وكانت عزلة الوادي الجغرافية داخل شرنقة واسعة من أشد الصحراوات حفاة وصراوة، أشد إرغاماً للفلاح على البقاء والاستقرار^(٢)

(١) يشير في هذا الصدد إلى الأومة الاقتصادية التي حدثت في أواخر الدولة الحديثة، ونقص الفصح، وإنخفاض الإنتاج المحلي من الذهب، وإضرابات العمال في عهد الأسرة العشرين بسبب قللة محاصيلهم الشهيرة من المؤن، وإكتشاف مؤامرة داخل حريم رمسيس الثالث لإغتياله إشترك فيها عدد من كبار الدولة، وسقوط الإمبراطورية المصرية في شمال سوريا، وإنهيار مركزية ووحدة الديانة والثقافة في الدولة، وسرقة مقابر الملوك

(٢) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٥٩٥

وأكد أثر طبيعة الأقاليم العامة عامل آخر داخلي هو نمط السكنى التووية المجمعة السائدة، مجتمع يلغى الفردية ويفرض التمييط الجمعى، أبعاً يركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة فى الإمتثال

ونظراً لأحادية البيئة الية، غلبت الزراعة بشدة على الإقتصاد دائماً، الأمر الذى حد كثيراً من نمو طبقة بورجوارية قوية مشغلة بالتجارة أو الصناعة، بدرجة يمكن أن تنافس إقتصاد الدولة المركزى المتسبد أى أن الإنطواء الزراعى القابع داخل قوقعة الموضوع، كان من عوامل إستمرارية الأوتقراطية^(١)

تناقضات المجتمع الفرعونى :

إن قيام تلك المركزية كان رمزاً وشاهداً على قيام التناقضات الإجتماعية الجدرية بين المستغليس وبين الفلاحين، بسبب إعتصار قوة العمل، لصالح الأرستقراطية الفرعونية وبيروقراطيتها

كما إبدلت النزاعات المحلية بصورة متالية بين الأقاليم المختلفة، والتناقضات الحلقية بين مجموعات البلاط، وبين فرق البيروقراطية، وبين الكهنة والقادة العسكريين إلخ ولم يستطع الفراعة المختلفون المحافظة على حكمهم إلا بمريخ من العنف، والتظاهر بالإلوهية المصلحة

والمعروف أن أمراء طيبة طردوا الهكسوس، معتمدين على حركة وطنية شعبية، تغلبوا بها أيضاً على البالة البيروقراطية السابقة، ويبدو أن السيطرة الملكية على الفلاحين أصبحت أمراً صعباً بعد أن حقق الفلاحين إنتصاراً على المحتلين الأحانب، والبالة الإقليمية الحائنة، ولعل الرعامسة إرتانوا أيضاً فى إمكان حصولهم على الولاء التام من الجنود المصريين فى عمليات القمع الموجهة ضد الفلاحين، لذلك إتجه الفراعة شيئاً فشيئاً بعد ذلك إلى إستبعاد الفرق المصرية عن داخلية البلاد، فأرسلوها كحاميات على الحدود، فى حين توسعوا فى إستخدام المرتقة الأحانب بالجيش الدائم

(١) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٥٦٦

الصراع الإجتماعى العلوى .

لأرب أن مظاهر الأبهة والفحامة والسلطة المرتبطة بوظيفة المرعون كانت تستثير حتما برعات الطموح عند البعض، كما أن أهمية وعلو شأن الأسرة المالكة، مع ترايد تعدد الروجات أدى إلى ترايد تلك المشاعر الطموحة أحيانا، بالإضافة إلى أجواء البلاط الشرقى كانت تعمل على اردهار تلك المشاعر مع جو الدسائس والمؤامرات، وغالبا كانت تظل دائما فى طى الكتمان، غير أن هاك مؤامرات شهيرة، وصلت أحوارها بعض التفاصيل، وحيكت كلها فى أحواء الحريم نذكر ثلاثة منها

غين «أولى» قاضيا فى محكمة غير عادية، لمحاكمة إحدى الملكات - لم تفصح الصوص عن اسمها - خلال عهد الملك سبي الأول فى الأسرة السادسة

وواجه الملك أممحات الأول بإعتاوه أول منوك الأسرة الثانية عشر معارضة شديدة، وإنتهت آخر المعامرات التى دبرت صده بمقتله، فى الوقت الذى كان فيه ابنه وشريكه فى العرش فى طريق عودته من أحد مطارداته للبدو، وكان خير مصروع ذلك الملك هو الذى دفع سوهى إلى الهرب إلى فلسطين فى القصة التى تحمل اسمه

ويعود الحريم مرة أخرى لمركز المؤامرة التى دبرتها «تى» إحدى روحات الملك رمسيس الثالث لقتل فرعون، لكى يأخذ إياها «بتاؤور» مكانه على العرش لذلك نجدها قد تأمرت من أجل تحقيق هذا الهدف مع عدد كبير من سادة القوم ومهم أميس القصر الملكى وكبير الكهنة المتطهرين سحميس، وقائد الجيش الذى كان يقود الفرق العسكرية فى بلاد النوبة وكانت عقوبة المتآمرين عنيفة للغاية، وحكم عليهم بأن ينهوا حياتهم بأنفسهم، وعوقب بعض مهم بحدع أنفه أو بتر أذنيه، أو تغيير أسمائهم بحيث تعطى معان غير طيبة^(١)

ولعل أحد امثلة الصراع داخل الأسر الحاكمة صراع حثشسوت من أجل أن تستأثر بالحكم وتستبعد تحتس الثالث، وصغت حثشسوت كل ما تستطيع لكى تعطى لنفسها

(١) - باسكال فيروس موسوعة القراعة دار فكر ط ١٩٩١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ ولل تفصيل راجع د احمد فخرى مصر الفرعونية مكتبة الانجلو ص ٣٩٦ وما بعدها

صفة الشرعية فقد إرتدت ملابس الرجال وروجت لكونها إنة آمون لتصبح واحدة من نسل الآلهة، ولجأ تحتمس الثالث إلى محور إسمها من عالم المعابد حتى يساهم التاريخ كصورة من صور الإنتقام.

ولانسى صراع أمنتحتب الرابع (أختاتون) ضد كهنة آمون والآلهة التقليدية والشعبية، وإستعاضه في ذلك الصراع بالمؤسسة العسكرية، ولم يكر هذا الصراع محرد صراع أيديولوجي بحت، إنما توجده لأزمة العمارة حدور إقتصادية وإجتماعية، أقررت التساقضات وحركت الحلفاء وقسمت القوى الإحتماعية وأشعلت الصراعات. لم تترك آثارها السلبية طوال عصر الإمبراطورية وإنتهت بتسلط مجموعة العسكريين ورجال الدين برعامة حرحور وإضعاف السلطة المركزية، وصاحب هذا الإقلاّب في الساء العلوى تغيرا في الفن، فلم يعد الفن تصويرا للأروع والأعظم والأقوى، بل أقرب إلى واقع الحياة، وأصاب اللعة نفسها التغير، ودخلت ألفاظ وتركيبات لغوية جديدة، ولقد فسر المؤرخون أختاتون على أكثر من معنى وتصاربوا إلى حد التساقض

وفي نهاية الأسرة العشرين نجد إنقساماً واضحاً في السلطة، فلم يعد الملوك أصحاب النمود الأوحده. بل وحدها بحاب ملوك الأسرة الحادية والعشرين الذى يحكمون من تاييس في الشمال كبار الكهنة الذين إلتخدوا لأنفسهم مراسيم الملوك في طيبة وحكموا بإعتبارهم ملوكا ولاشك أن هذا التعدد المؤقت في مراكز السلطة يعكس صراعا إجتماعيا واصحا على مستوى القوى الحاكمة

الصراع الإحتماعي بين السلطة والشعب .

لعل أكثر هذه الصراعات حده ما كان بين عمال القور من جانب والملوك من جانب آخر. وقد بلغت إلى حد اللجوء إلى الإصراسات ولعلها أول إصراسات يشهدها التاريخ الإنسانى لقد كان هذا العمل يحتاج إلى حشد من العمال والصابين الذين يقومون بالأعمال المختلفة من بناء ورسوم وتمائيل وأدوات جئانية تصاحب الملك المتوفى، وكان العمل في مقبرة واحدة يستغرق سنين طويلة، وحدث أن أحد التبرم والصيق أشكال إحتجاج عليه ضد أيام رمسيس الثالث وما بعد ذلك

وربما يكون من الأشياء الملفتة للنظر أن يحدث هذا أيام رمسيس الثالث - منذ ثلاثة آلاف سنة تقريبا - أحد الملوك القلائل الذين يحاط إسمهم بالمجد والعار، لأنه خاص حروبا وحقق إنتصارات وعاش فترة طويلة سمحت له بثبت أركان حكمه

إن هذا الفرعون وأجهته جموع العاملين وتصدت له مظالبة بلقمة العيش والحق في الحياة، هذه الصورة لتوقف عن العمل ومظاهرة العمال تحت شعار «نحن جوعى» وتحركاتهم لملاقاة المسؤولين وتحديثهم لهم وقولهم لأحدهم «لأننا نحن مستحقنا». ثم عن درجة من الوعي الإجتماعى أيضا المواجهة المتدفقة من سرقة مقابر الملوك والأفراد في الفترة التي تشمل الأسرة التاسعة عشر والعشرين تمثل لونا من التمرد وتعكس عداوة للأسرة الحاكمة ورغبة في الإستيلاء على كورهم وثرواتهم

ومن الأشياء ذات الدلالة في الصراع الإجتماعى ظاهرة المقيمين السياسيين، سواء فى مناطق بعيدة فى مصر كالوحدات، أو خارج حدود مصر. ولعل فى حرب سرحى إلى فلسطين على أثر مصرع أممحات الأول مثل على ذلك، هناك فى المعاهدة الثاقبة بين رمسيس الثانى والحيثيين نصا صريحا على تسليمهم. وهناك من الدلائل ما يشير إلى أنه مد الدولة الوسطى كان هناك هارون فى الواحات يطاردهم رجال الملك من أجل القبض عليهم. أيضا توجد رسائل تصف معاناة الجنود والرؤساء وحياة الفلاحين. تعكس التفاوت الإجتماعى بين الفئات المختلفة من الشعب^١ أيضا هناك لونا آخر من التعبير غير المباشر يعكس الصراع الإجتماعى وهى رسوم وقصص الحيوانات الكاريكاتيرية المسجلة على أوراق الردى وبقايا ألواح الأستراكا

إن هذه الامثلة المتعددة من الصراع الاجتماعى المباشر وغير المباشر فى مراحل التاريخ المصرى القديم المختلفة تريبا أنه يوحى إلى حد ما بالتناقض والحركة والصراع. ولابد أن يرد فى المقدمة دور القطاعات المختلفة (حكام الأقاليم والعسكريين والكهنة) ومساهماتها المتباينة فى صناعة هذا التاريخ. والدقة تستدعى مريدا من التقيب

١) راجع بردية إستاسى كتاب سليم حسن، ص ٢٧ وما بعدها

وتجميع كل التفاصيل في المجال الاقتصادي والاجتماعي والفكري ، واعادة النظر والتحليل والتركيب. لشاهد ونتابع السياق الحقيقي المتماسك لهذه الاحداث^(١)

وإذ لم يكف القهر المسمى لصمان خضوع الشعب، جعل ملوك الدولة الحديثة يقومون جاسب الكهنة، واختيرت غير مرة شخصية كهوتية هامة لمصبب الوريث، فتولت الاشراف على الامن الداخلي والمضوع الروحي في وقت واحد

وبهذا صعدت قوتان جديدتان مؤقتا - في نطاق الحجة الحاكمة الى جانب الملكية المركزية هما القادة المرتزقة العسكريون، والكهنة

واحتمالا يرى أن التناقضات الداخلية للنخبة الحاكمة في النظام المصري لم تؤد الا الى استمراره على نفس الاسس الاقتصادية والاجتماعية. رغم التميعات البطيئة أو الصيقة التي طرأت على القمة السياسية

الثورات والفترات الانتقالية :

ويبدو أن ملوك الدولة القديمة شددوا قسوتهم على الدولة فاداروها مباشرة أو عن طريق الاقربين اليهم، وانهم استمروا بها أغلب القوة الثرية الهائلة لباء الهياكل والمعابد. ولم يتم هذا دون مقاومة، واتحد بعضها شكل المعارضة لعبادة الآلهة ترغ عند أواسط الاسره الرابعه. عر أن هذه العبادة انتشرت رغم ذلك وسادت الاسره الحامسة. وحل ر ع محل حورس لها للدولة ومسيطر على البلاد

وتوحي بعض الوثائق بأن محاربة أصابت السكان في الاسره الحامسة، وان الارياف ومدن الدلتا تمردت ضد السلاء في الاسره السادسة وأقامت نظام حكم شيها بالساق للاسرات (المشايخ الذين يتحهم السكان)، ثم امتدت الاضطرابات وعمت مدة من ٢٢٥٠ - ٢٠٤٠ ق م تقريبا، وهي التي سميت بالفتره الانتقالية الاولى وفيها أصبحت المصريه ثقيلة لا محتمل. وحارب الفقراء الاعياء، وطردت المدن حكامها. وعازت البلاد مفككه العوى يغروها ويحرب فيها البدو والنصوص^(٢)

(١) فوبن بقطر مجلة فكر عدد ١٦٥

(٢) أحمد صادق سعد المصدر السابق، ص ٥١ ٥٦

أما الصعيد فقد كانت حالته أهلاً بسياء، إذ استقل كل حاكم باقليمه وفرص سيطرته عليه، وقد انقد حاكم اقليم أسيوط الملك الذى استطاع بعد ذلك استرداد الدلتا، واستغل آثار الثورة التى نحت مسافه من كبار الامراء والكهنة وحكام الاقاليم، لكى يقيم سلطة الفرعونية مرة أخرى على أرض من التسوية القاعدية المجددة^(١)

الثورة الاجتماعية الاولى فى مصر الفرعونية :

بدأت الثورة نظرياً إبان بناء الاهرامات الكبرى، ثم ظهرت ندرها العملية عداة تمرد البلاء على الحكم الملكى فى الاسرة الخامسة، بالتحالف مع الجماهير المعذمة، حتى تفجرت شعبياً تفجراً شاملاً فى عهد آخر ملوك الاسرة السادسة، واتخذ التمرد الشعبى مظهر اعتناق عقيدة تحالف العقيدة الحكومية، لتصبح الاوريرية هى التعبير الايديولوجى عن الثورة الشعبية

كان تمرد البلاء اعتماداً على ثورة الشعب وعقيدته الاوريرية، مجرد مرحلة انتقالية من الحكم الثيوقراطى المطلق، الى التمرد الشعبى الشامل، فبعد أن استتب الامر للبلاء فى اقليمهم بدأوا يمارسون الضغط على الجماهير الشعبية والاثراء على حسابهم، بعسف وازهاب تجاوز ما لحقهم من قبل، فاشتعلت الثورة وتحولت الى تدمير لا محدود، وفى الغالب ارتبط بهذه التطورات حدوث فشل فى النيل وعجز الفيضان، وما ترتب على ذلك من مجاعة وهلاك، ثم فرضى صارية^(٢)

فأطلقت الجماهير تحطم بلا تمييز لثقال من البلاء والملكية على حد سواء، أى ضد كل أنواع السلطة، حتى قطعت الجماهير الجائعة الطرق على الاثرياء فى كل مكان، واقتحمت عصاباتهم المسلحة أقدس الاماكن، حتى الاهرام لم بمعها قداسها من التمرد، فاقحموا على الموت مكوبة، وسلبوا الراقيدين فى سبات الابدية ثروات أصبح الاحياء

(١) احمد صادق بعد المصدر السابق، ص ٥٩ - ٦٠

(٢) جمال حمدان ج ١، ص ٩٠٣

الجياح أولى بها من أموات ماتوا تحمة وشعاع، وشجع ذلك على ظهور اتجاهات وميول فكرية أحدثت جانب التشكيك ثم التمرد فالهجر الصام لكل المقدسات^(١)

ومع تطور أحداث الثورة انهارت الحكومة بكل أجهزتها ودواوينها ومحاكمها، ونهت ما فيها من سجلات ووثائق، وديست مجموعات القوايس بالاقدام، أيضا هاجمت الثورة رجال الادارة وتعرضت مكانهم للتدمير والسلب، وأحرق القصر الملكي بصره

وعجرت الدولة عن حفظ النظام وتركزت الاقاليم بها للصوص وقطاع الطرق، وهجمات بدو الصحراء. وهجرت أعمال الزراعة وانهار الوضع الاقتصادي وتوقفت حياية الضرائب. وأعلنت الحرية العامة، ونهت المخازن الملكية، وانتشرت المجاعة، ونشت الحفائر الاترية المتعلقة بهذه الفترة - التحلى عن الاهتمام بالمداين والحيوانات وشيوع السلب لها، بل ونهت قنور الملوك وحطمت رموزهم وأشار المؤرخ ماييرون الى أن الاسرة التابعة تكونت من سبعين ملكا هي سبعين يوما ويقيم من ذلك أنه تتابع على رأس السلطة في فترة وحيرة سلسلة من المقتضيين قصار العمر من المصريين الشماليين أو من قادة الاقاليم^(٢)

لقد رفضت الثورة نظام الحكم ورموزه وهياكله وألياته، التي شملت تسلط البلاء والآلهة القديمة، وأثرت الثورة على المفاهيم الاجتماعية، ومناهج التفكير وأديبات الفترة التالية. وشاعت في الناس موجة من الشك والالحاد وعدم الخوف من الآله^(٣)

لكن لم تستطع الثورة التحول الى نظام اجتماعي اقتصادي جديد، أو سوسي علاقات

(١) القمى ص ١٥١

(٢) محمد العرب موسى اول ثورة على الإقطاع، كتاب الملائ، رقم ١٨٢، ص ٩١

(٣) حفظ لنا الرمن وثقتير تصفات الثورة الشعبية الهائلة التي انخرت سقوط الدولة القديمة في نهاية الاسرة السادسة ولكن آثارها امتدت حتى قيام الدولة الوسطى، الوثيقة الاولى سوات الحكيم ايور محفوظة بمتحف ليدل بهولندا اكتشفها لعالم الاثرى الهولندى لانجا ودرسها جاردسر دراسة شاملة عام ١٩٠٩ . وحللها برستيد بعد ذلك تحليلًا قيمًا دقيقًا في كتابه فجر الصمير الوثيقة الثانية تعرف برديه نصر وهو اكتشفها العالم الروسى جوليشيف، وهي محفوظة في متحف لينجر د بالاححاد السوفيتى، وترجمها جاردسر وأرمك وترجمها برستيد في كتاب فجر الصمير

اجتماعية متقدمة تاريخيا، بل اقتضت على هدم الجهار الحاكم القديم، مما أدى بها الى أكل نفسها، بعد أن قضت على كل شيء، ولم يبق أمامها ما تأكله^(١) ورغم أن هذا الحدث الهائل رزّل أركان المجتمع المصرى القديم، وأسقط الحكومة المركزية فقد استطاع الهيكل الاقتصادى الاجتماعى بشكل عام ان يصمد ويستمر قرون أخرى من الزمان، وان تفرص حقائق الجغرافيا السياسية والاقتصادية فى البيئة المصرية نفسها فترات طويلة.

لكن يمكن القول أن الإرادة الشعبية انتصرت على المستوى العقائدى، بجلوس اوزير على عرش رع، وأصبح معيار المصلحة هو مدى التعامل مع الجماهير وفق الحق والصدق والعدل وأصبح هذا هو مقياس الحصول على الحلول من عدمه

ولعل ذلك هو الخطر وأهم ما انتهت اليه أحداث الثورة من نتائج ايجابية، فأصبح الجميع يعترف - نظريا - على قدم المساواة أمام المحاكم الالهية، ليثبت كل أحقيته للحلول^(٢)

وكان لتراقى الصعود الاوريرى كايديولوجيا مصاحبة للحعطوات الثورية آثارا بعيدة المدى، فقد بدأ رع يتراجع أمام رحف أورير حتى باتت محاربة العقيدة الاوزيرية معركة حاسرة، وبدأت متون الاهرام خطتها لاحتوائه، نادراح أورير وأسرتة فى المجمع المقدس وانتشر الاعتقاد بعودة أورير من السماء لتحيى البلاد من البلاء فى هيئة ملك عادل، وأخذت المتون تؤكد لشعبها عن كل ملك يرحل عن الدنيا أنه لم يكن سوى أورير بذاته وشخصه وعيه، كان متحسدا على الارض وأنه جاء من السماء ليخلص الناس ويحكمهم بالمحبة والسلام

وكان تعرض مقابر الملك والنساء للنسب والتهب والتدمير هو السبب الخفى لفكرة حساب أفراد الشعب بعد موتهم عن خطاياهم فى حق الآلهة والموثى، كذلك كان ما

(١)، بحث محاسن ص ٢٥٥

(٢)، القسى ص ١٧٤ ١٧٦

تعرضت له المقدسات من نهب هو سر ظهور فكرة الخطيئة، وما تستدعيه من حساب
ثم جراء في الأخرى^(١)

والمهم أن الدولة وكهنتها تمكنت بهذا التحريج من احتواء الديانة الاويزيرية، كما
تمكنت في مرحلة لاحقة من تصفية الاصلاح الديني لاحتاتون، ليقى دين الدولة الرسمي
هو المهيمن على الحياة الفكرية والروحية لجماهير الشعب

(١) د سيد محمود الفتى، مرجع سابق، ص ١٧٠

اغتصاب الدولة

إستخدام المرتقة الأجانب

مد أباه الدولة القديمة إستخدمت مصر الجنود النوبيين فى العمليات شبه العسكرية الخاصة بالأمن الداخلى. وإزداد بحدهم فى عهد آمراء الأسرة السابعة عشر حيث لعبوا دورا هاما فى الجيش الذى قاده كاموسى فى حرب التحرير^(١)

ونسب ان الأمراء الذين تجمعوا حول احسن ١٥٨٠ ق م وقادوا جيوش الفلاحين المصريين لطرد الهكسوس تراند بمودهم. وحصلوا على مريد من الإمتيازات السياسية والإجتماعية. نبحه لدورهم فى معركة التحرير. ولأن الفلاحين الذين قاتلوا دفاعا عن أرض الوطن قد أصبحوا هم الآخرون قوة يحشى حائنها. لذلك بدأ الفراعنة يبرحون فرق الجيش المشككة أساسا من الفلاحين. أو يرسلونها الى الحدود أو كحاميات فى البلاد المحاذرة. وبدأوا يستعينون كمدل عنهم بفرق من المرتقة الأجانب يحلويهم من خارج البلاد^(٢)

وبالتدريج أخذ الجيش المصرى يعتمد ابتداء من الأسرة الثامنة عشر على تحديد وإستخدام الجنود والضباط الآسيويين. ورجال السفن الصفيين. أيضا أسرى الحرب من الأجانب. وذى ذلك فى النهاية إلى نتائج عابدة فى الخطورة أثرت على محرى تاريخ الأحداث^(٣) التالية لفرون عديده

وبدا فراعنة تلك المرحلة بشكون فى ولاء أقاربهم وأفراد حاشيتهم من المصريين. فأحاطوا انفسهم بعبد مستوردين كانوا يسمون المدرس وفى عهد رمسيس الثالث مولى احاب وطاسف الدولة العائمة حتى صار من سن الإحدى عشر اميا فى القصر الملكى حمسة غير مصريين. فعلا عن المحطيات من شعوب البحر والآسيويات وفى مؤامرة

(١) د احمد قندرى المصدر السابق ص ٢٩

(٢) د طاهر عبد الحكيم المصدر السابق ص ٧٩

(٣) د احمد قندرى المصدر السابق ص ٣٠

إغتيال هذا الملك مفاجأ بأن هيئة المحكمة كان من بين أعضائها الأربعة عشر أربعة أجانب^(١) وقد مهد هؤلاء الأعراب الطريق لأبناء حداثتهم في الحضور والإقامة في مصر. واستتبع ذلك تسلل الآلهة الآسيوية إلى مصر، ويمكن القول أنه منذ بداية عصر الدولة الحديثة والآلهة الآسيوية عشتار وعنت وفادش كان لها كهنتها المحتصون يقيمون بمنف، وظهر بالمدينة حيا يسمى حي الحيتيس. واعتبرت الآلهة عات إبه للآلهة رع وروحة للآله ست وعبدت في تانيس، ويبدو أن رمسيس الثاني كان متحمسا لهذه الآلهة، فاطلق إسمها على فرسة وكذلك على ابنته المفضلة. ومن ثمة بدأ يظهر تأثير الميثولوجيا الكنعانية على بعض المصريين^(٢) في تلك الفترة

وهكذا وبدافع من الصراع للمحافظة على السلطة دخل العصر الأحسي طرفا في الصراع الداخلي. وشكل أحد عوامل أزمة الضال القومي قديما وحديثا. وراد من إغتراب الطبقة الحاكمة المالكة عن الشعب ككل^٣

ونزارح ٦٧١ ق م يتمكن الآشوريين من احتراق الدلتا والإستيلاء على صف ويهرصون الحرية على الحكام. أيضا توحد الهجمات الفارسية بين مصالح المدن اليونانية والملوك الصاويين. ويعقد بسماتيك تحالفا مع الإغريق. الذين يمدونه بالحدود المرتفعة يظرد بمساعدتهم الآشوريين من مصر

واستتبع ذلك السباح للتجار الإغريق تأسيس نقرطيس في غرب الدلتا. في أوائل القرن السابع ق م كانت سثانة نقطة ارتكاز وسطى للدور العسكري والاقتصادى لهم. وانتشر للإغريق ثلاث حاميات رئيسية كبيرة الأولى في ماريا بوليس على شاطئ بحيرة مريوط. والثانية في دفة في شرق البلاد والحامية الثالثة استقرت في الصغيس في أقصى الصعيد. وكانت تعيم في هذه المدينة أيضا حالة يونانية تعتمد على التجارة^(٤)

(١) د احمد فخرى المصدر السابق ص ٣٩٤ ص ٣٩٦

(٢) د احمد فخرى المصدر السابق ص ٣٢

(٣) د احمد صادق سعد المصدر السابق ص ٥٦

(٤) د احمد فخرى المصدر السابق ص ٤٤٩

وأدى ترايد التواجد الإغريقى فى البلاد إلى حدوث رد فعل لدى المواطنين المصريين أدى إلى خلع الملك إبريس عام ٥٦٧ ق م فى لحظة تاريخية كانت فيها منطقة غربي آسيا تمنح بالأحداث بسب طبيعة التركيبة الجغرافية السياسية المتمثلة فى ترايد قوة دولة الفرس والتناقضات والصراعات بين بابل وآشور ومملكة أورشليم، والمناخية بين الفرس والإغريق للسيطرة على منطقة شرق المتوسط، الأمر الذى قيد حركة خليته الملك أماريس، وصيق دوره إلى حد كبير فى المناورة وراى من إرتباطه بالإغريق

وفى عام ٥٢٥ ق م يهرم الفرس الجيش المصرى - اليوناني فى تل الفرما، وفى عام ٤١٠ ق م قامت ثورة ضد الفرس إنتهت بتحرير مصر، ثم عادت مصر ودخلت ثانية تحت سيطرة الفرس عام ٣٤١ ق م الذين قاموا بترحيل جزء هام من التراث المصرى ورموه إلى فارس وفى عام ٣٣٢ ق م تسفل الطبقة الحاكمة الإسكندر كمقد من الإحتلال الفارسى^{١١}

إذن يمكن القول إن غزوات وهجرات شعوب آسيا الهند أوروبية وشعوب البحر شكلت ضغطا قويا على مناطق الشرق الأوسط ومنها فلسطين ومصر، وعرضت البلاد للغارات والتسلل ومحاولات الغزو المستمرة طمعا فى أراضي الدلتا أدخلت مصر فى حروب إستراف طويلة ضد البدو والهكسوس والحيثيين والآشورين والفرس وهذه أمور دفعت تخصص الثالث للقيام بحوالى ١٥ حملة فى الشمال، وحولت منف إلى نقطة مراقبة لآسيا وقاعدة عسكرية وبحرية، ونقلت العاصمة إلى شرق الدلتا وأدخلت مصر فى تحالفات مع المدن الإغريقية وإستجار المقاتلين المرتقة من اليونان وفيقيا وزاد تغلغل العنصر الأجنبي فى العاصمة والبلاط الملكى والمؤسسة العسكرية، ودخلت المعبودات الآسيوية مجمع الألهة المصرى، وصحت البلاد أنوابها للتجار الأجانب أفريقيين ولم تعد مصر ومرايطيس، وحدهما مراكز الحاليات اليونانية بل إن منف والقائمين ومدن الدلتا الكبرى أحتوت على أحياء إغريقية كاملة، وانتقلت مراكز الحكم من الجيوب إلى الشمال لتكون قرب منطقة المواجهة مع غرب آسيا، كل هذه الأسباب والمتغيرات مكنت من هزيمة الطبقة الحاكمة أمام الآشوريين والفرس وتغلغل المظالمة الذين تمكوا من فرض الحرية ونجح الفالض خارج البلاد، الأمر الذى أدى إلى إستراف وإفسار الأمة لغزوات طويلة

ودخول مصر في التبعية المباشرة، وزيادة إغتراب الحكام عن جماهير الشعب لأكثر من عشرين قرناً

نزع فائض مصر للخارج :

ويقدر عمر طوسون إن المحتلون الفرس كانوا يستخرجون من مصر ما يقرب من ٣٢ ألف إردب قمح، ورفع البطالسة الضريبة العينية المفروضة على المصريين إلى ثلاثمائة ألف إردب، أما الرومان والبيزنطيون فقد وصلوا بالجرية إلى ثمانمائة ألف إردب سنوياً، وعلاوة على هذا كانت الصرية القندية على بعض الأراضي تصل إلى ٨٠٠.٠٠٠ جيه سنوياً تقريباً في ظل البطالسة، فوصلت الصرية إلى ٤٥٠٠.٠٠٠ جيه في الحكم الروماني، وحوالي مليون في الفترة البيزنطية وهذا دون ذكر عشرات الضرائب، والأسعار المرتفعة للبضائع التي تحتكر الحكومة إنتاجها، وتكاليف استضافة الجنود في القرى.

ومنذ عام ٣٠ ق م زاد ثقل هذا الاستغلال المظيع لقوى الشعب المصري الفلاحين خاصة إن الحرية العينية والحصيلة القندية للضرائب كانت تخرج من مصر إلى روما ثم بيزنطة. وكان هذا معاً عرقلة التراكم العام للارز لسوء القوى الإنتاجية، وعجز الدولة عن القيام بالمهام والوظائف التقليدية، وإهمالها حيانة وتميز الشبكة الصناعية للرى، ومن ثمة تدهور النشاط الزراعي وهجر الفلاحون الأرض هرباً من فداحة الضرائب وتكررت تمرداتهم^١

الخيانة الوطنية للكهنة :

يرى طاهر عبد الحكيم أن كهنة آمون قد سقطوا وطنياً ودينياً وإجتماعياً بقبولهم أن يكونوا ركيزة محلية لحكم الإغريق ثم الرومان من بعدهم، ومحاولتهم الحفاظ على مصالحهم وإمتيازاتهم، بتحالفهم مع الإسكندر والبطالمة والرومان من بعد صد المقامة الوطنية وقيادتها المتمثلة في أمراء طيبة، وجاء سقوط كهنة آمون السياسى والأدبى عندما

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ٧٩

حاولوا ترويض جماهير الشعب المصرى على طاعة الحكام والمستغلين الأجانب وهكذا تحول الكهوت إلى أرستقراطية موصومة يبيع الوطن والدين للعدو الأجنبي^(١)

ويقول أحمد صادق سعد إنه كان بين الكهنة والسلطة تبادل مافع، فأولئك يجتهدون لكسب النتائج إلى جانبهم حتى يحتفظوا بامتيازاتهم وموارد معابدهم، فصلاً عن الاعتراف الرسمى بالطقوس التى يمارسونها وهذه ترى ضرورة فى أن يصبح السلطان الدينى ونموده على الشعب أداة روحية تكامل بها سيطرتها المادية القاهرة.

ولذلك رحبت الكهانة المصرية بالتحاق البطالمة بكونية الآلهة الفرعونية القديمة، وقام الملوك المقدوسين بتشييد المعابد الحديدية وتجميل القديمة، وإنشاء قبلة كهنوتية خاصة بعبادتهم.

وإحتفظ رجال الدين المرعونى بامتيازاتهم، وبلغت المساحة التى تنتفع بها المعابد ثلث الأرض الزراعية. كما كان لقراواتها قوة القانون فى الريف، وانتشر بينها حق الحماية لمس يلقأ إليها، وأصبح الكهنة سلطة هائلة فى الدولة فى أواخر الحكم البطلمى، لأن الملوك قدموا لها تنازلات كثيرة بعد الثورة الشعبية (عام ٨٠ ق م) وخاصة حق توريث الحيارات الزراعية لأبنائهم، وإحتكر الرهبان تجارة الملح، وكان للأسقفيات رجال مسلحون وشرطة وممرضون وسلطة قضائية وهكذا بدا إن السلطة السياسية البطلمية واثقة من ولاء رجال الدين. وقد إستطاعوا أن يجعلوا الكهنة المصريين يصرون لحكمهم وسندا أفادهم فى مقاومة الثورة الشعبية

ويضيف صادق سعد أن الكهانة المصرية كانت لها مصالح تدفعها إلى الإستقلال السى عن العرش، وإن إتصالها الوثيق بالملاحين يجعلها تستقبل سخطهم، خاصة وإن فى صصرفها عدداً معريداً من أبنائهم وأخيرا فليعضهم مستوى من الثقافة والتعليم يضمهم فى مكان الناقد للمساوىء، لذلك فإن الأمور لم تستمر نفس السهولة فى ظل أباطرة روما،

(١) د طاهر عبد الحكيم المصدر السابق ص ٨٥

ثم إنقلبت تماماً في العهد البيزنطي، وإردادت المقاومة في القرن الثالث، إذ تلاقت
المعارضة الشعبية في حضن الكنيسة المصرية، آخذة صورة الإستشهاد في عهد دقلديانوس
عام ٢٨٤ م^(١)

ل ل ل

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ١٢٤

الحصل الثالث

البناء الأيديولوجي في النظام الفرعوني

الإنطاعات الأيديولوجية والأساطير

مقدمة للأديان في الفكر المصري القديم

تمهيد

الأيديولوجيا سبق من الآراء والأفكار والنظريات السياسية والحقوقية والدينية والأخلاقية والجمالية والفلسفية، وكونها جزءاً من الوعي الاجتماعي تتحدد بظروف حياة المجتمع المادية وتعكس العلاقات الاجتماعية فيه. وقد سبق التأكيد في الفصل التمهيدي على الأهمية التاريخية للأيديولوجيا في التكوين الاجتماعي الفرعوني. ودورها الهام في إعادة الإنتاج الاجتماعي. والآن نقصر الكلام في هذا الفصل على الأسطورة والأيديولوجيا الدينية في مصر القديمة

في البدايه لا نستطيع أن نتكلم عن العقيدة بمعناها الحقيقي باعتبارها دعامة أيديولوجية في المجتمع في العصر الحجري، فالحقيقة أنه قبل الحصار لم يكن هناك عصر السحر وما صاحبه من طقوس كانت تعبيراً عن عجز الإنسان إزاء الطبيعة الجامحة. ومحاولة منه لإعرائها بالعمل في الاتجاه الذي يريده. ويحقق له مطالبه الدنيوية. والسحر في مشاة محاولة من الإنسان لتطويع الطبيعة وتفسيرها بأساليب وهمية. أي مساعدته في إكتساب المحصول وإستغلال المطر وصمان فيضان النهر، ومساعدته في مواجهة مشكلة الموت إذا فالسحر في مشاة محاولة من الإنسان لسد الثغرات الناجمة عن فقر التكيف ومحدوديته وإذا إستقر لكل عشيرة طوطمها الخاص كان من الطبيعي أن يتحول هذا الطوطم شيئاً

فشيئا إلى إله بعدد، وطقوس وشعائر وقواعد بضمن عن طريقها تكاثر العشيرة وريادة إنتاجها القذافي، ما ظلت هذه القواعد مرعية

ولقد صحت هذه الطقوس في الغالب أناشيد تحاول أن تعطي تصيرا عن أصل العالم وتطوره في تعبير طوطمي واضح، إن أولى محاولات تفسير العالم الخارجي قد تمت من خلال نشأة السحر وذلك ما يعرف اليوم بإسم الأسطورة

هذه المعتقدات الأسطورية مرتبطة بالطقوس، التي كانت تجري وتعتبر ضرورية للمحافظة على حياة العشيرة، هذه الأساطير كانت في الواقع تعبيراً عن مستوى معين في التكيف والتنظيم الاجتماعي، وهي ككل الأبنية العلوية الفكرية تتغير في ببطء بالقياس إلى سرعة التغير الاجتماعي. ومن الطبيعي أن تتحلف الأساطير ويبقى بعضها، بينما تغيرت الظروف التي أوجدتها

وفي عصر الحضارة القديمة والأديان البدائية لم تكن مهمة الكهنة إبتكار أساطير جديدة بقدر ما كانت «تنظيم» أساطير ما قبل الحضارة التي ورثوها ولبنوها ولذا لم يقدم هؤلاء الكهنة فلسفة، إنما قدموا ما يسمونه «لاهوتاً»، أي أعطوا الأساطير البربرية المائعة شكل العقيدة اللاهوتية الجامدة المسودة بمؤسسات دينية بدائية، ذات مصالح دنيوية واضحة مرتبطة بالصورة الحاكمة^(١)

الأسطورة في الفكر المصري القديم

لعبت الأساطير في الفترة الأولى من تاريخ البشرية دوراً هاماً في الحياة الفكرية، لقد كانت الوسيلة المبكرة في محاولة فهم العالم وتحديد معالمه، إنها البداية لرحلة طويلة يصارع الإنسان فيها ليقوم علاقة مفهومه بينه وبين الطبيعة وقواها المحيطة القاسية أحياناً، الرحيمة أحياناً

والإنسان المصري شأنه شأن كل البشر في أنحاء العالم في فجر التاريخ، كان مشغولاً بقصة الخلق، كيف جاء إلى الوجود، من صنع هذا العالم، ما القوى التي تتحكم في

(١) د عبد العظيم أنيس العلم والحضارة، دار الكتاب العربي، ص ٨٢ - ٨٧

حركته، كيف يرضيها ويتجنب خطرهما، ومن مكونات البيئة المحيطة الطبيعة، الحيوانات، الطيور، الأشجار، الشمس، القمر، النجوم، الماء، الأرض، بدأ الإنسان يصنع لفته الأولى لغة الأساطير، لغة نسجها من الخيال والواقع حيث الحدود الفاصلة بينهما غير محددة، لغة تتسم بالتلقائية والإتقال السريع من فكرة إلى أخرى، والرغبة المتجددة في الوصول إلى شيء جديد يحل هذه الألغاز التي يحاصره من كل جانب^(١)

وليس عريفا أن تصبح قضية الخلق المحور الأساسي في البناء الأسطوري المصري القديم، فمصر هبة النيل تُخلق كل عام من جديد، ياتي الفيضان ويغطيها فتقف الحياة، ثم يحصر الفيضان ضرر إلى الوحود الأرض ومعها الحياة إن هذه الظاهرة استرعت إنباه المصري القديم، ومن هنا جاء تصووه للخلق نوعي أو غير نوعي الأرض الأولى التي تطل برأسها من الماء الأزل وتصبح نقطة الحياة ولكن الحياة لا تكون بغير النور والدفء ومن هنا جاءت الشمس لتكون المحيط البارز في النسيج الأسطوري

وتتردد هذه المكرة في أساطير الخلق المختلفة التي صاغها العقل المصري سواء في عين شمس أو الحيرة أو الأشمويين أو الأقصر، فتحكي أسطورة عين شمس أنه كان في البدء الماء الأزل وإسمه «نون» ومنه خرج أنوم (الشمس) لتبدأ بعد ذلك قصة الخلق وتحكي أسطورة الحيرة نفس القصة، ولكن «نون» الماء الأزل يصبح «بتاح» كبير آلهة الحيرة، ومنه ومن زوجته «سويت» يخرج أنوم وتصبح الحيرة الصورة المصغرة لمصر كلها التي تموت وتولد مع الفيضان، كما يموت فيها أوزيريس عرقا ويعت وتحكي الأسطورة الثالثة أن الأشمويين نشأت فوق النيل الأول، بقعة الأرض التي بررت برأسها من الماء، وعينه بيضة العالم التي منها خرج طائر السور «رع» الشمس، وتحكي الإسطورة الرابعة أن مدينة الأقصر نشأت أيضا على النيل الأول الذي أطل برأسه من الماء ومنه بدأت الحياة الأولى

وإذا كانت أسطورة الخلق المصرية إرتكرت على الماء الأزل، الذي حرحت منه الحياة، في إتحاد مع الشمس، فإن لكل أسطورة قسماتها الخاصة في وسيلة الخلق وتسلسل

(١) لويس بقطر مجلة فكر، عدد ١٥، ص ٩٧

الحياة والأبطال المميزين الذين لعبوا دوراً في عملية الخلق وبناء الكون، فتحكى أسطورة الخلق في عين شمس نشأة أتوم من الماء ولكنه ليس من صنع أحد، فقد خلق نفسه بنفسه فهو الإله الواحد، ومنه خرجت الآلة الأخرى ومن ثعابه جاء الإله «شوء» إله الهواء أو النفس الذي بدوره لا تكون حياة. وجاءت «تفوت» وهي رمز النظام الكوني ومن «شوء» و«تفوت» جاءت «نوت» آلهة السماء و«جب» إله الأرض، ومعهما جاءت الآلهة «إيريس» «أوزيريس»، «نفتيس» و«ست» وتحكى الأسطورة أن انفصال السماء عن الأرض تم عندما فصل «شوء» «نوت» عن «جب» وكانا في عناق دائم ومن هنا أصبحت «توت» آلهة السماء و«جب» آله الأرض.

والملاحظ في هذه الأسطورة التدرج في عناصر الخلق فهي تبدأ بعناصر الطبيعة، الماء والشمس ثم الهواء والسماء والأرض، ثم تنتقل إلى آلهة بشرية، إيريس، أوزيريس، ونفتيس وست وهذا يشرح محاولة الإنسان أن يخلق أرضاً مشتركة بين الطبيعة وقواها وعالم البشر والشئ الثاني أن أتوم وحده مصدر الخلق ومنه جاءت الآلهة المختلفة. ويعتبر «حورس» بن أوزيريس الإمداد الأخير لهذه المجموعة من الآلهة وأصبح كل ملك هو حورس أي ابن أوزيريس ومن هنا جاءت فكرة تأليه الملك

إن آلهة الخلق حسب هذه الأسطورة تسعة ولذلك لقبوا بالتاسوع ولكل إله من هذه الآلهة أساطيره الخاصة التي كانت تعبيراً بشكل أو آخر عن تطور الفكر الأسطوري، سواء ليصر أو يعلم أو يمتنع أو يحمي الشر خلال تجاربهم المختلفة، فهناك الكثير من الأساطير حول الإله الشمس، لقد كان له أسماء مختلفة. فهو «أتون» قرص الشمس وهو «خبرى» الشمس المشوكة، و«رع» في غلباء سمائه. وأتوم عندما يغيب.

ويروى عن رع أنه بعد أن صعد من المياه الأزلية كانت رهرة اللوتس تحميه بين أوراقها بعد رحلته في قارب السماء. وهناك رواية أخرى أنه ظهر على صورة طائر وهبط على قمة مسلة تمثل شعاع الشمس

وهناك أكثر من رواية عن خلق البشر تقول أحدها أن أتوم بكى ومن دموعه جاء البشر، وتقول أخرى أن البشر جاءوا من دموع العيس التي انفصلت عن إله الشمس وقاومت العودة وفي مقاومتها نكت ومن هذه الدموع جاء البشر، هذه صورة سريعة لإسطورة الخلق في عين شمس وبطلها الإله الشمس

أما قصة الخلق في الجيزة فطلها بتاح، وهو في نفس الوقت إله الماء الأزلي ومعه «مويته»، وهي الآلهة الأنتى المقابلة للإله بتاح، ومهما جاء أتوم والشئ الممير في بتاح أن وسيلة الخلق عنده هي القلب واللسان، القلب مركز الفكر واللسان أداة التفيد. وقد خلق بتاح كل شئ، الآلهة ومظاهر الحياة المختلفة، ويظهر بتاح في صورة إنسية وهو أيضاً الإله الأروحد.

أما قصة الخلق في الأشمونين فهي شئ آخر وتمسط جديد من التفكير، فليس هناك إله واحد منه تصدر الحياة بل هناك ثمانية آلهة، أربعة ذكور وأربعة إناث، هم المسئولون عن نشأة الحياة، والشئ الغريب أن هذه الإلهة حكمت يوماً العالم ثم تركته بعد أن أصبح فيه النيل الذي يفيض والشمس التي تشرق وعناصر الطبيعة جزء أساسى في تشكيل هذه الآلهة، فالذكور رؤوسهم رؤوس ضفادع والإناث رؤوسهن رؤوس حيات

وتدور أسطورة الخلق في الأقصر حول آمون وهو إله خلق نفسه بمعه وهو أيضاً خالق الآلهة الآخرين، وكان أحياناً يظهر في صورة كبش على رأسه بتاح ثلاثى.

هذه هي ملامح أساطير الخلق الأساسية، ولكن هذا لم يمنع من نشأة أساطير خلق مختلفة تدور حول آلهة آخرين في أجزاء أخرى من مصر، فهناك في اسوان الإله «خنوم» الذى خلق البشر من الصلصال على عجلته الفخارية.

ولاتختلف أساطير الخلق المصرية كثيراً عن المنحى العام لأسطورة الخلق في أماكن أخرى من العالم، فالماء كمصدر للحياة والبيئة الكوبية وآلهة الماء والأرض والخلق من خلال الكلمة (اللسان عند قدماء المصريين) كلها عناصر شائعة في الأسطورة على نطاق العالم، ولكن الملمح المصرى يبدو في القدرة على تجسيد هذه الرموز كأنها تابعة من مكان معين هو مصر متبلها وشمسها وأرضها وسمائها^(١).

ومن الضرورى توضيح أن أهداف الديانات الشرقية الاولى كانت «مادية» في جوهرها، إذ لم يكن العرص منها الحصول على الطهارة والعذاسة والسلام، إنما الحصول على مواسم زراعية جيدة، وأمطار في الفصل المناسب، ونصر في الحروب، ونجاح في الحب.

(١) لويس بقطر مجلة فكر، عدد ١٥، ص ٩٧ - ١٠١

والأعمال، والتمتع بالحيوات والسير والصحة وطول العمر ومن هناك كان الحلود بالسنة للمصريين بالدرجة الأولى إستمراراً على الحياة في الأرض

لقد تعددت الآلهة بالمشات معطما مستمد من عناصر ومعالن الينة المحيطة، ولكن الملاحظة الهامة هي أنه على كل هذه الآلهة جميعاً كانت تسيطر في الدرجة الأولى الشمس (رع) والنهر (حابي) وكما كان طبعها أن تولد الشمس والنهر مانعا الحياة. وبعدا، كان طبعها أيضا أن تضطبع الديانة المصرية عموما بدورية الحصوية والماء والحياة والموت، المستمدة من دورة الفيضان وعلاقته بالأرض فلقد كان المصري القديم يرى في هذه العلاقة السنوية نوعاً من الروح المقدس، من الولادة ثم الوفاة ثم البعث والمرحج أن ملحمة أوزير وأوروريس ليست إلا تجسداً لهذه الفكرة، فهي رعم إسطورتها لاتنفصم عن الأرض والنهر والرياعة المصرية، حتى فكرة البعث ربطوها بالبل^(١)

لقد كان من الطبيعي أن تعدد الآلهة في ظل الحضارة الأولى، فكل مدينة لها إلهها الخاص المعبر عن كيانها ووجودها، والراع بين المدن المحتلطة كان له مظهر الصراع بين الآلهة المحليين المحليين

إن تعدد الآلهة كان مرتبطاً بتعدد العشائر أولاً فيما قبل الحضارة، ثم تعدد المدن والإمارات والأقاليم بعد ذلك وعندما سم التوحيد السياسي بين المدن كان من الطبيعي أن يكون لأحد الآلهة المحليين مركز الصدارة الأولى، وإن لم يقض هذا على وجود الآلهة الآخرين فمثلا كان ميا في مبدأ الأمر رعيم قبيلة كان طوطمها العقاب (المسمى حورس) وعندما فتح ميا بقية وادي النيل وضم القرى والقبائل المستقلة وجعلها دولة واحدة، كان من الطبيعي أن تقول نصوص هذه المرحلة أن العقاب قد ابتلع الطواطم المحلية التي كانت تحتل الأحيال السالمة

وحينما نشأت مدينة هليوبوليس (أون) كان (أتوم) إلهها المحلي، ثم تحول بعد ذلك إلى إله الشمس (رع) وفي مرحلة أخرى من تاريخ مصر كان امون هو إله طية، بدأ

(١) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٤٢٦ ٤٢٧

كألة محلى، ثم وصل إلى مركزه السامى كالأله الأعظم عندما أصبحت طيبة هى المدينة الأولى فى مصر.

وتركت المركبة الجديدة للإمارات والأقاليم نوعاً من الإستقلالية أنقى على الآلهة المحليين، أيضاً عاق التوحيد المركز الإقتصادى الذى إحتلته المعابد الخاصة بكل إله، ومقدمة كهنة هذه المعابد لإتجاه توحيد الآلهة بإعتباره صاراً بمصالحهم الإقتصادية. فلقد تكونت المعابد كمراكز إقتصادية ضخمة تملك الصباغ والأراضى، وهكذا تأخرت فكرة توحيد الآلهة، إذ أنها كانت فى حاجة إلى ظروف إجتماعية متقدمة

وكان الكهان يفصلون بين الناس ويفسرون الاحلام ويعالجون المرضى. وتسحاً إليهم العامة لإستشارتهم فى جميع الأمور. كانت كلماتهم مسموعة وأمرهم مطاع وحكمهم قانون^(١)

يقول حمدان أن جماعة الكهنة ورجال الدين قد تكون الأقرب شكلاً وموضوعاً إلى الصفوة البيروقراطية، هى القوة المعوية للفرعونية، إنها «علائف السكر» الذى تحيط هذه نفسها به، لصناد الحضور للنظام كان النظام يعدق عليها بلا حساب لتقوية سيطرته الدينية على الفلاحين وسائر الشعب: بالأراضى الزراعية الواسعة وأمالك المعابد ووقفاتها. وحصصها من غنائم الحروب والأمرى النح^(٢)

السمات الخاصة التى تميز الإيديولوجية الدينية المصرية

إتسمت الفكرية السائدة فى التكوين المصرى القديم بعناصر مميزة إندماج العلم بالدين والسحر، تأليه قوى الطبيعة والإحساس بالمعمر أمامها كذلك فإن للأساس الزراعى للإقتصاد تأثيره، فى إعطاء إنعكاسات ذات «طابع فلاحى على المعتقدات» تصفى الإستمرار والإستقرار والثبات والنمطية خلال التغيرات المستظمة الموسمية فمنها تبع الثقة فى الحصار القديمة الجذور وقواها الطويل، والأصالة التاريخية، والقدرة العجيبة على إستيعاب

(١) د عبد العظيم أنيس المصدر السابق ص ٩١

(٢) د حمدان المصدر السابق ص ٥٥٧

الغزاة ووضع خاتمها عليهم فرغم كل شيء أصبح الأحياء والحييون والإعريق والرومان والأتراك إلخ الدين جاؤا ليحكموا مصر أصبحوا مصريين^(١)

وهي الفكرية الفرعونية يوحد «مفهوم موحد للعدالة والحقيقة والاستقامة الحلقية، في لفظ «ماعت»، وهو يمثل النظام الصالح الذي لبث أركانه في الأزمنة الأولى، والذي يظل صالحاً دون شروط، وتحسد إنتصاره في أسطورة حورس (ابن أوريس الذي غلب ست الشرير رب القحط والجذب والصحراء)، والتفت معاني هذه الأسطورة حول فرعون تقوى هيئته وتغذى سيطرته بالقيم الحلقية والمعنوية لفكرة ماعت التي تعنى عدل واستقامة النظام، والادارة الصالحة بشكل ابدى لا يغير، امتدت الحكومة بالإستقرار والسلطان^(٢)

كان الإنسان في العصور القديمة صعباً أمام الطبيعة، لذلك كان مضطراً أن يتوجه إلى قوى ما فوق الطبيعة يستثيرها ويسترضيها لكي تؤثر في الطبيعة لصالحه، هذا التفسير يمكن قبوله بشكل عام، لكن ظاهر عبد الحكيم يرى أن هناك خصوصية يجب أن توضع في الاعتبار فيما يتعلق بالإنسان المصري القديم، والكيفية التي صاغ بها دينه.

من المؤكد أن الإنسان المصري الأول - منه مثل غيره من البشر في أماكن أخرى من العالم - كان يرى في الكون من حوله أشياء غامضة يشعر إزاءها بالرهبة والحيرة والدهشة فالسماء المكشوفة أمامه بنجومها وكواكبها كانت ولايد موضوعاً دائماً لتأملاته، والشمس التي تلازمه طوال اليوم، وبخاصة قدرتها على إنضاج محاصيله، ليس من شك في أنها جعلته ينظر إليها نظرة إمتنان وتقديس، ثم ما لبثت هذه النظرة أن تطورت إلى التأليه

إلا أن بيئة الإنسان المصري لم تكن فيها تلك العاصر التي تهددها أو تهدد محاصيله، فليست هناك عواصف أو أعاصير، وليست هناك غابات أو جبال مليئة بالأسرار وهو لا يعتمد في زراعته على مطر تأتي به قدرات عيية، إنما على النيل. وعلاقة السببية

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ٢٩

(٢) جون ولسون الحصار المصرية مجموعة الألف كتاب مكتبة النهضة المصرية ص ١٠٠

الواضحة القائمة بين مياه النيل والأرض والشمس وعمل الفلاح، التي كان نتاجها محصولاً،
أُكسبت الفلاح مد البداية «نظرة مادية» لقضايا المعيشة والحياء

لذلك لم يكن الفلاح المصرى القديم بحاجة ماسة إلى قوى فوق طبيعية، يطلب تدخلها
لحمايته من خطر محيط به، أو لتوفير أسباب محصول جيد، وحتى الفيضان كان الفلاح
يعرف أنه يمكنه السيطرة عليه، والحد من آثاره السلبية بعمله المادى، وليس بالدعاء
لقوى فوق طبيعية^(١)

تلك هي أسباب «النزوع المادى»، الذى بدأ يظهر فى الفكر المصرى بعد ثورة عام
٢٢٨٠ ق م ومع العقلاية القائمة على وصوح علاقة السببية فى البيئة المحيطة بالفلاح
المصرى.

المصرى القديم إستلهم تصوراته الدينية الأولى من طبيعة بلده :

إستلهم الفلاح المصرى القديم تصوراته الدينية من دورة الإنبات، فالفيضان يمد إلى
بلده حاملاً الماء فتحضر الأرض، ثم ينحسر فى فصل من السنة فتعود الأرض إلى إمحالها
السابق كالصحراء التي تحيط بالوادي من كل جانب.

وجميع المظاهر المتعددة للطبيعة المادية تولدت أمامه عن ظاهرتين أساسيتين ما برحا
تؤثران أبلغ التأثير فى نفوس سكان مصر هما: الشمس ويمثلها إله الشمس «رع»، والنيل
ويتجلى فى رب الخضرة «أوزيريس»، وقد أصبحا أعظم آله المصرين القدماء، وظل
التنافس بينهما قائماً حتى عمت المسيحية فى مصر

والحياة العائلية نشأت بمصر بفضل ما شاهده المصرى القديم من ترابط وثيق بين
النيل (الأب) وأرض مصر (الأم) والبنات (الأبناء)، وإلى هذه الحياة العائلية يرجع إنبعاث
عواطف الود والسماحة والرحمة، وإبسى على هذا كله الإحساس بالجمال والصبغ والصواب
والخطأ، أعى بررت فكرة الضمير لأول مرة. فى تاريخ الإنسانية الإحتماعى والحلقى

(١) د. طاهر عبد الحكيم المصدر السابق ص ٧٨

ومذ خمسة آلاف سنة على الأقل عرفوا نظاماً خلقياً تحكمه كلمة القسط أو الحقيقة أو العدالة أو القصاص التي يعبر عنا بلفظ «ماعت»^(١)

والإهتمام الفائق بفكرة الحياة في عالم الآخرة إما نعيم مقيم أو حليم دائم، هذه الفكرة أوحثها إليه بيئة الطبيعة خضرة الوادي وجذب الصحراء، الميضان والعيسان وشروق الشمس وغروبها وعين الفلاح الأول بداية ظهور الزرع ثم حصده وإرداهار الأشجار ثم سقوط أوراقها بعد إصفرارها، ثم ظهور البرع مرة أخرى

وهذه هي نفس دورة حياة الإنسان الذي يموت ليعث من جديد في صورة ولده، فلا يقطع تدفق أي مظهر للحياة بموته الظاهري، لأنه يعث من جديد، ومصداقاً لهذا الرأي أنجب أورير ولده حورس من إيريس بالروح

إن عقيدة أوريريس وأشباهها في كل زمان ومكان هي صدى لانتقال الإنسان من مرحلة الصيد والرعى إلى مرحلة الزراعة، وقد إندمجت تلك العقيدة في مصر في كافة المعتقدات التي تادى بالجراء والمقاب في عالم آخر

المصريون أقدم سفر للتكوين يفسر الوجود ونشأته :

علقت قلوب المصريين وأحبتهم بطبيعة بلادهم فرأوا في الشمس والأرض والسواء والهواء آلهة أساسية، وكان لكهنة أون^(٢) السبق في عملية التفسير الكومي بعد أن عقدوا الصلة بين إلههم أتوم وبين الشمس رع، فأصغوا عليه صفة كوية ليصبح أتوم رع.

(١) فهم المصريون منذ عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد إصطلاح «ماعت» على هدى المشكلات والخصارب التي تجتارها بلادهم، إذ تجاوز هذا الفهم العلاقات الإنسانية الخاصة إلى الجواب القومية، فلم يعد الإصطلاح يقتصر على معنى العدالة والصدق والحق، بل عدا لها مدلول واقعي إجتماعي يعبر عن نظام الأمة الوطني الخلقى والإداري، هذا التطور كان حصيلة تطور إجتماعي إستمر بضع آلاف من السنين في كشف حياة قومية منظمة (فؤاد شلل)

(٢) جامعة أون كان يعلم فيها كهنتها علوم الدين والدنيا ويؤمها طلاب الحكمة من مختلف البلاد، وقد رارها المشرع صولون والعالم فيثاغورس والمؤرخ هرودوت، كما رارها من بعدهم أفلاطون وبوتودرك وديودور والصفلي وقسرايو

وقد إصطبح تفسيرهم بصفة مادية ظاهرة، حيث أرجعوا أصل وجود هذا العالم إلى عناصر أساسية الماء والشمس (النار)، وإن هذا الماء إنما يعنى إتلاف التفاضل في كيونة الوجود الأولى

لذلك حمل الوجود المتشكل منهما هذه الصفة، فجاء جامعاً الليل والنهار والسلام مع الدمار والحير مع الشر. ولما كان المصريون يرون في النيل سر الحياة لكل الموجودات، نباتاً أو حيواناً أو إنساناً، فقد أصبح أورير تفسيراً سهلاً لوجود هذه الموجودات^(١).

أيضاً وجدت مدرسة الإله فتاح التي قدمت تفسيراً للوجود إصطبح بصفة مثالية، حيث ردوا خلق الوجود وما إحتواه إلى قدرة عاقلة مدبرة آمرة (أسبقية الفكر للوجود) ورغم أن الأيام مالت عن الفتاح مبكراً، فقد ظل رع قوياً حتى قيام الدولة الوسطى، ونزع إله محلي هو آم، الذي دعم مركزه بالإندماج في رع القوى، ليصبح آم رع، إله الدولة الرسمي حتى نهاية العصور الوسطى

أخيراً يمكن القول أن آتون لم يكن في حقيقته سوى إله الشمس رع الأولى، وكل ما في الأمر أن أحفاد آتون جرده من الآلهة المنتسبة به، واستبدل بالإسم رع الإسم آتون، وإعتبروه مرهاً عن الشريك والعدو، أو بعبير بوسيد. منفرداً بوحداية مطلقة مع صيغة عالمية، نتجت تلقائياً عن تحول مصر إلى إمبراطورية، فأصبح آتون إلهاً للإمبراطورية كلها.

تبلور الأيديولوجية الدينية :

الواقع أنه طوال عهد الدولة الوسطى في مصر القديمة (٢١٠٠ - ١٦٠٠ ق.م) كانت تبلور أيديولوجيتان ديتان الأولى هي الأيديولوجية الرسمية الحاكمة وهي تكسر تسخير مجمل الشعب في خدمة الأرستقراطية الحاكمة وعلى رأسها فرعون - والثانية هي الأيديولوجية الدينية الشعبية، وتنطلق أساساً من مبدأ أن مهمة الحاكم أو الدولة هي تحقيق مصالح الشعب، وأن ذلك هو المقياس لكل شيء

وفي الصراع من أجل تحقيق مكان متميز في الأرستقراطية الحاكمة عمد كهنة آمون

(١) د. سيد محمود القمى، أوريريس، دار الفكر للدراسات، ط ٨٨، ص ٧٨ - ٨٩

إلى تكريس الأيديولوجية الدينية الرسمية وتعزيزها، مما عمق هذا الانقسام في الإيديولوجية الدينية، وعمق التعارض بين الإيديولوجيتين الرسمية والشعبية.

إن الأيديولوجية الدينية الشعبية تتبلور فيها النظرة النفعية للقيم ولقوانين السلوك الخلقى فالصالح المؤمن - كما يقول الفلاح - هو من يهتم بأرزاق الناس ويحميهم من المعتدين على أرواقهم، والمصير في الآخرة لن يتوقف على ما بينه ملك من أهرامات ومعابد ولكن على ما يقدمه للشعب من حماية وعدل، وإن على الحاكم أن يحمل صفات النيل النيل الذى ما إنفك المصريون يعتبرونه والدهم الأعظم

ولا يخفى أن توزيع مياه النيل هو الذى ألهم المصريون فكرة العدالة الاجتماعية، وإنها أقدس شيء فى الوجود، ويجب أن تكون قطب الرحى فى سياسة الحكم، إذ نجد أن فكرة الحاكم العادل قد استمدت جذورها من واقع ماضى، وإن هذا المفهوم الماضى قد تحول إلى معنى تجريدى، غداً علماً على الحكم الذى يتفیه المصريون

ومن إستقراء نصوص شكوى الفلاح الفصيح وتحديات الحكيم أيور، ونوأت الكاهن نمر - وهو، نجد أنه توجد علاقة وثيقة بين موقف الإنسان المصرى من الدين، وبين مصالحه الاجتماعية الاقتصادية، بإعتبار هذه العلاقة إحدى السمات الأساسية لعملية تشكيل البنية القومية فى مصر^(١)

ومن المهم هنا أن نسجل أن عباس محمود العقاد كان من أوائل المفكرين المصريين الذين عالجوا موقف الإنسان المصرى القديم من دينه معالجة عقلانية وعلمية، ففى رأى العقاد أن الدهن المصرى ذهن عملى واقعى، وأن الأرض والنيل والفيضان والغلة كلها بالنسبة للدهن المصرى وقائع محسوسة مطردة فى قياس العقل، لا تتصل بعالم الغيب إلا اتصالاً بسيطاً لا يحوج المرء إلى خيال جامح، وهذا - كما يرى العقاد - كان السر فى أن الإنسان المصرى الأول خلق عالمه السماوى على نمط عالمه الأرضى، يأكل فيه الإنسان ويشرب ويستعد له بالطعام ويمتاع هذا العالم الأرضى، ويعمل على أن يحفظ جسده من العطش، لأنه الجسد الذى سيعيش به بعد الموت^(٢)

(١) د. طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٧٣ - ٧٩

(٢) عباس محمود العقاد سيره ونحيبه - سعد زغلول، دار الشروق (د ت) ص ٢٦ و ٢٧

ويرى جالك بيرك أن موقف الفلاح المصرى من الدين يتم بطابع نفعي، فهو حينما يزدى الشعائر ويتقرب إلى الله فإنما يهدف إلى أن يبارك له الله في محصوله وأمواله وماشيتة ويستند بعض الناحين لتعريف هذا الرأي بما يرصدونه لدى الفلاح المصرى من موقف إبتغادى من «القدر». فالإنسان يبذل الجهد الصحيح ولكن القدر يصر على نتائج سيئة معاكسة لهذا الجهد الإنسانى، إن هذا الميل لدى الفلاح لتبرئة الإنسان، وتخطئه القدر قد يبدو مستغرباً من فلاح مؤمن، ولكن الأمر يبدو واضحاً إذا ما وضعنا في الاعتبار أن القدر تاريخياً كان يعنى مشيئة آلهة الأرستقراطية الحاكمة، التى كانت مصدر المظالم والشرور التى عاينها الفلاح^(١)

وإذا كان تحالف كهنة آمون مع البطالمة ثم مع الرومانيس من أجل الحفاظ على إمتيازاتهم ومصالحهم، من أسباب تحلى المصريين عنهم وعن ديانتهم وتحولهم إلى المسيحية، فإنه بالمثل حينما تعايشت الكنيسة مع المحتلين البيزنطيس - بعد أن تحولت إلى أرستقراطية صاحبة مصالح وإمتيازات - ثم تحالفها مع الفاتحين العرب تأمناً لمصالحها، وليس تأمناً للمصالح القومية أو لمصالح عامة الشعب، كان ذلك أيضاً من العوامل التى بررت للمصريين أن يتخلوا عن المسيحية ويعتقوا الإسلام.

فإذا كانت الكنيسة قد أخذت تهتم بمصالحها هى، ولا تقدم للملاح تلك الحماية التى كانت تقدمها له فى ظل الإحتلال الرومانى، فإن الفلاح أصبح فى حل من أن يبحث عن مصالحه بنفسه، وأن يسعى لتوفير الحماية لنفسه بنفسه. فدخل المصرى إلى الإسلام كان يعصيه من الحجاج المفروض على الذمى، ولا يلزمه إلا بدفع ضريبة العشر فقط.

وعندما فرص الحجاج على المصريين جميعاً مسلمين أو ذميين فإن إعتناق الإسلام كان يعفى المصرى من حرية الرأس الباهظة، التى كانت تجبى من الذميين، كذلك كان دخول التاجر المصرى فى الإسلام يزدى إلى إخفاص الضريبة التى يدفعها إلى النصف ويضمن له وصفاً إجتماعياً أفضل من حيث أنه كان يتحرر من الموارق الإجتماعية والقانونية

(١) طاهر عبد الحكيم، المصدر السابق، ص ٧٧

المصري القديم إعتبر الدين مسألة شخصية تتعلق بضميره :

فى أواخر الأسرة السادسة شهدت مصر ثورة فلاحية شاملة ضد المظالم التى توقعها بهم الدولة المركزية وأجهرتها - بسبب زيادة الخراج - ولعب أمراء الأقاليم دوراً هاماً فى تلك الثورة بهدف تقوية سلطتهم على حساب السلطة المركزية أو محاولة الانفصال عنها

وكان من نتائج هذه الثورة أن العلاقة الفردية الخاصة بين الفلاح وقوى ما وراء الطبيعة حققت بعض المكاسب فى اتجاه الإستقلال عن المؤسسة الدينية الرسمية. فصار من حقهم أن يسوا المقابر لموتاهم، وممارسة الطقوس الدينية دون وصاية من الملك وبالتالي من كهنته

هذا الخروج للإستقلال فى العلاقة الدينية بقوى ما فوق الطبيعة عن المؤسسة الدينية الرسمية، التى كانت ترفع الملوك إلى مستوى الآلهة، كان مقروناً دائماً بالموقف من المؤسسة السياسية - الإدارية القائمة، فى ذلك الوقت، والتى كان الملك أيضاً على قمته

وبما أن مسألة البحث هذه مسألة فردية، فإن الوساطة بشأنها لم تكن ذات أهمية جوهرية بالنسبة للفلاح. خاصة وأن الوجه الآخر لتلك الوساطة هو المساس بنتائج عمله وجهده، أى تكريس حق الدولة المركزية فى الإستيلاء على هذا الجهد ونتائجه

وعندما تكون هذه الوساطة - أى المؤسسة الدينية أو الصفة الدينية للديس - ذات أثر سلبي على الفلاح وعلى نتائج جهده وعمله، فإنه كان يجد المبرر الحلقى والمنطقي للتخلي عن هذه الوساطة، دون أى يرى فى ذلك إنقاصاً من إيمانه، الذى يشكل علاقته الخاصة بقوى ما فوق الطبيعة أى بالآلهة، وهذا يعسر

(١) لماذا إقتربت بعض ثورات المصريين القدامى بموقف متمرد ضد بعض رموزهم الدينية

(٢) ولماذا سعوا من خلال بعض هذه الثورات، للحصول على حقوقهم فى ممارسة بعض التعاثر الدينية مستقلين عن الفرع، وعن المؤسسة الدينية التابعة له

(٣) لماذا غير المصريون ديانتهم بعد ذلك أكثر من مرة، حينما تركوا دياناتهم القديمة واعتنقوا المسيحية، ثم تركوا المسيحية واعتنقوا الإسلام^(١)

ووقائع تاريخ مصر الحديث تأتي دليلاً على أن الإنسان المصري يعتبر موقفه الديني علاقة خاصة وفردية بينه وبين الله، وأنه كما يرفض الوساطة في هذه العلاقة، فإنه على استعداد لتقبل مواقف سياسية وإجتماعية، حتى وإن كانت على أسس غير دينية، طالما أن ذلك يحقق له مصالحه الاقتصادية والاجتماعية^(٢)

وتحول المصريين إلى الإسلام كان يشكل إستمرارية لبعض المكونات الأساسية للشخصية الوطنية المصرية، فعدم وجود مؤسسة دينية ديوية في الإسلام، كان يتلاءم تماماً مع شروع الفلاح المصري للإستقلال بإيمانه، عن أية جهة وسيطة بينه وبين إلهه الذي يعبد. كما أن هذه الإستقلالية والفردية في الدين أزالَت أية شرعية دينية عن عملية إستغلاله، وألغت أية قداسة للعلاقة الأستقلالية بين الحاكم وبينه، وبذلك أصبحت ثورته عليهم أو تهريبه من أداء إلتزاماته إزاءهم عملاً مشروعاً

وهذه الإستقلالية والفردية في الدين سمحت للمصري أيضاً أن يقلب معه إلى الإسلام كل ما ورثه من عادات وطقوس عن دياناته القديمة، كانت قد عاشت معه بالمثل خلال المسيحية^(٣).

وطوال تاريخ مصر لايمكس فصل الفكر الديني عن الحياة الإجتماعية والسياسية، فالأيدولوجية التي سادت المجتمع طوال ذلك التاريخ هي أيدولوجية نيولوجية، بلعب الفكر الديني فيها دوراً رئيسياً حاكماً في صياغة القوانين الأخلاقية للمجتمع، وفي تشكيل النظرة الفلسفية للعالم، وفي تحديد شكل العلاقات الإجتماعية، وبخاصة العلاقة بين المحكومين والحاكمين، حتى الثورات والإنتفاضات ومحاولات الخلاص من المظالم

(١) د طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٧٨

(٢) إلتف المصريون بقوة حول القيادة العلمانية للثورة العربية، ثم حول حرب الوحد، ثم حول القيادة الناصرية (ط ع)

(٣) طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٩٦

الإجتماعية - التي كانت تمارسها السلطة المركزية وأجهزتها - كانت تنعكس بدرجة أو أخرى في صيغ فكرية دينية

الديانة الشعبية :

بدأت إوهاصات الثورة أبان بناء الأهرامات الكبرى في عهد الأسرة الرابعة، وتفجرت شعبياً في نهاية الأسرة السادسة وفي غمرة تلك الأحداث ظهرت العقيدة الأوزيرية، تعبيراً عن علاقات التماثل والجدل بين واقع المجتمع والسياسة والفكر الديني، كنوع من التمرد السلبي. بإعتناق عقيدة تخالف وتعارض العقيدة الرسمية، كنتيجة لإعتصار قوة العمل لصالح الأرستقراطية الفرعونية وبيروقراطيتها

ولأن الدولة القديمة كانت لا تزال في عنفوان قوتها، فقد إنحد الرفض والإحتجاج مطهر الانفصال عن العقيدة الرسمية للدولة، والتحول إلى عقيدة أخرى، حيث قدم خيال الحكماء الشعبيين إلهاً يشاركونهم محتهم، فيموت ظلماً وجوراً، كما يموت المسخرون حول الأهرامات العتيقة ورسحت الأسطورة وحفرت في الوجدان، تعكس آمال الضعفاء وطموحاتهم في حياة أفضل، وتصور الحل الأمثل لهذا الوضع الإجتماعي المحصل، لتصبح الأوزيرية هي التعبير الأيديولوجي عن الثورة الشعبية^(١).

ويلخص سليم حسن ما حدث خلال تلك الفترة الحاسمة من تاريخ الدولة القديمة بقوله: «عندما حدث الصدم العظيم عند نهاية الدولة القديمة، وجدنا المذهب الأوزيرى الذى لاشك مذهب عامة الشعب، أخذ يمو ويتشر، على أن الشعب لم يكتف بحرية التعبير عن معتقداته وصلواته الخاصة، بل طالب بحق التمتع بالجنة السماوية التى وعد بها المفلوك، فأجيب مطلبه بعد حرب شعواء، قلبت خلالها كل الأنظمة الإجتماعية رأساً على عقب»

لقد سلبت الأسطورة الأوزيرية صفات النبل الحقيقى والرقى الخلقى من الطبقة الغنية المتميزة، وإعادةتها إلى أصلها بنسبتها إلى الفقراء، وفي ثانياً أسفار الأسطورة الطويلة أحداث

(١) د سيد القمنى المصدر السابق، ص ١٤٣ - ١٤٤

تزايدت وتراكمت بمرور الزمن، وبإختلاف تطور الأحداث، لكنها بشكل عام تظهر الإتجاه
الشعبي بشكل يوضح تدريجياً لكن بإصرار وتأصيلاً للإله الجديد فقد عادوا به إلى الماضي
السحيق، وأكدوا أن ولده حورس هو إله التوحيد القديم، وبدأت ترى بين الجماهير
عقيدة ملغصها، أنه جاء ليصلح كل شيء، وعليه، يسجل المطلق المستجيب من الأحداث،
ظهور عقيدة المخلص لأول مرة.

إبتق أوزير متعالياً أبان لهيب الثورة الكبير الذي أسقط الأسرة السادسة، وقضى على
الدولة القديمة نهائياً، وصعد كأيديولوجيا مصاحبة للهووس الشعبي ، وبدأ «دع» يراجع
أمام رحف أوزير

وإبتداء من الأسرة الثامنة عشر ظهر «آمون» وإستمر إله دوله ودينه فقط، بينما إستمر
أوزير حتى النهاية إلهاً للعالم الآخر، رباً للحساب للجميع دون إستثناء. ومنذ عهد البطالمة
بدأ الإنتشار الأوزيري عالمياً، فمعهم غرا أركان المعصودة آنذاك. بعد تلافى الكهنوت
المصري واليوناني حول الإله الثلاثي (أوزير، أيس، زيوس).

لقد تراكمت في هذه الأسطورة جملة من التصورات والرموز الدينية لها دلالتها الهامة
تشكل الصامح الأولى عن ظهور المخلص والفداء والتعميد والقربان والثاوث المقدس
والحنطة والأم العذراء وطفلها الإلهي حورس، وعيد القيامة، والبعث والفردوس، وعالم
الخلود والتعيم السماوي في العالم الآخر، وعودة أوزير من السماء لتحلص البلاد في
هيئة ملك عادل، وتمديب المخاطئين يوم الحساب^(١).

وفعلاً عاشت هذه الأسطورة في الذاكرة الشعبية، أحقاباً طويلة عزيزة لدى الشعب،
تحمل في ذاتها تفسيراً لكل التولات وتسمح بكل الآمال

تلك هي الحذور الإجتماعية التي أنتجت هذه الديانة الشعبية - والتربة التي إيجت
منها - والمسار الطويل والمتوى في عملية تشكيلها، تعبر مباشرة عن الإنسان المصري

(١) تم تأصيل هذه الأفكار وإعادة صياغتها - فيما بعد - بتأثير الفلسفة الرواقية والأفلاطونية، وباقي
التأثيرات الطوبائية، لتشكل الأفكار العامة عند المسيحية، يراجع كتاب عصام الدين حفي ناصف
«المسيح في مفهوم معاصر» دار الطليعة ١٩٧٩

المقهور المغترب، الذى إنقسم على نفسه، وأسقط خير ما عنده من صفات إيجابية على معبوده، كصورة نقية للكمال الإنسانى، حيث هجر عالمه المادى البائس وقذف بنفسه فى تأمل لامتناهى يتأمل فقره الحقيقى وغناه المفقود. ووضعت الجماهير فى عالمها الآخر كل مشتيتها التى حرمت منها قبلاً، ولم تنسى التأكيد على أهمية الطعام بأنواعه مثل القول لسوف آكل سائر أطعمة سيد الأندية، وأتلقى غدائي من اللحم الذى على مائدة الآلة العظيم وتقول النصوص أن الميت فى مقر الحلد يلبس من الثياب ما لا يقص، وله من الخبز والجمعة ما يبقى أبداً، وتكون له ساء حساسات يتمتع بهن

وهكذا أصبح عالم الحلد متنصفاً لكل الرغبات وبدا خلماً جميلاً، وأمثلاً مقلداً، كان له دور كبير فى إنكاسة الثورة وتحول التغيير والتمرد إلى فتاعة بالعالم الآتى^(١)

الديانة الرسمية :

لقد إنشق الدين الفرعونى من المعتقدات الروحية والتقاليد الطوطمية للظنون القليلة التى استقرت على ضفاف النيل، فقد نشأت منها الفكرة بأن الطوطم يعاشر امرأة من المشترك هى روجة الشيخ على الأغلب، وولد الملك من هذا الاتحاد الجسدى بين الملكة والإله الحامى للأسرة الملكية، ومع الانقسام الاجتماعى ابتعد الطوطم عن فناء القرية وإنعزل فى البناء الداخلى للمعبد فأصبح إلهاً لا يتصل بعبادة إلا عن طريق الملك كاهنه.

وانضمت إلى الملك القدوات السحرية الطوطمية، فأصبح يأمر الطبيعة حسب مشيئته، وفى إمكانه أن يضمن لرعيته الغذاء والحصوة، وفى ظل رمس الثانى كان الشعب يعتقد أن فرعوناً يستطيع أن يخرج الماء من بطن الصحراء

ومع توحيد الدولة أصبح إله الأسرة الحاكمة أكبر الإله، وسد مينا إستوعب الصقر وحورس أهم الطوطم المافسة، ثم ظهر رع مكانه فى الدولة القديمة وآمون فى الوسطى، وظلت سيادتهما تعبر عن وحدة الكون وتعكس وحدة الدولة وتصوبها، وحاء إحياتون

(١) د سيد القصى المصدر السابق، ص ١٥٩ - ١٦٠

ولجأ إلى التوحيد الديني التام باسم آتون كمحاولة من رأس الدولة للقضاء على خطر الكهانة كقوة منافسة وإنقسامية.

وظيفة الدين الرسمي :

والدين المركزي - أو دين الدولة - ليس فقط في هذه الحالة مجرد انعكاس للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، بل أصبح مؤسسة ذات فكرة سائدة متغلغلة حتى الأعماق لعبت دوراً هاماً في توحيد المجتمعات الريفية المبتر في كيان واحد، وقدمت للسكان المدروع الفكرية التي حافظت على وجود البلاد وسماتها المميزة، وتقاليدها وتراثها في وجه الغزوات الخارجية المتتالية

بمسير آخر لعب دين الدولة هنا دور الصيانة والإبقاء على ذلك التكوين الذي إنصرد بقدرة عجيبة على إستيعاب مختلف الشعوب التي غزته وصهرها في بحر الأدمى.

والدليل على هذا القول أنه إذا ما نبحث حركة اجتماعية في صراعها السياسي، وأقامت دولة جديدة براها تجعل من مذهبها الديني دين الدولة، وتبذل جهدها الأقصى لهرض طقوسها على السكان، أما بالإقناع أو بالإرهاب أو بمزيج من الاثنين معاً

وفي هذا التكوين الاجتماعي تمثل الدولة المركزية المستعزلة الأعلى، الذي يربط المجتمعات القروية الدنيا المبتر والمتاعدة، ويوحدها لتحقيق أهداف الأحكام الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبالتالي يتصور ذلك التكوين بوجود دين مركزي، هو الدين الرسمي وبأن إعطاء السكان الواقعين تحت العبودية المعممة لهذا الدين لهو من أهم الدلائل على خضوعهم للدولة^(١)

فالدين المركزي - في الدولة الفرعونية - فكرية شاملة، وليس مجرد دين بالمعنى الدقيق، هو علاقة قهر فوق إقتصادي، إستخدم تاريخياً للترويج لإيديولوجية الطبقة الحاكمة، وتوظيف الرعب المقدس في عمليات التعبئة القومية والحشد الجماهيري، والتبرير السياسي لإكتساب الشرعية وتثبيت السلطة، هذه الإيديولوجية الخراجية عملت كعنصر فعال في

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق، ص ٢١٨

إعادة تكوين المجتمع، بسبب اندماج الوظيفة الإيديولوجية مع الوظيفة الاقتصادية للدولة، الأمر الذى سبب صعوبة فى تخطى هذا التكوين التاريخى لآلاف السنين.

وبالاحرى فالهرطقة فى هذه الحالة لا تمثل مجرد إختلاف فى الرأى، بل خروجاً على الطاعة السياسية، وبالتالي الاقتصادية بالنسبة للدولة

وحيث أن اختبار الموضوع الفكرى صعب التحقيق إذا إكتفى المجتمع بالبحث عما يجرى فى القلوب، فلا بد من التشديد على المظاهر الخارجية للإيمان بدين الدولة ويقصد (الطقوس)، ولذلك تتخذ ممارسة الطقوس تلك الأهمية البالغة فى الشرق، خاصة أنها أيضاً تكون جماعية فى أغلب الأحيان. وتمثل هذه الجماعية الوجه الطبقى لنشاط المشترك الأدنى، وهى نفس الوقت توفر وسيلة سهلة لمراقبه أفرادهم بإعلانهم الولاء للمشارك الأعلى - الدولة - وعليه يعنى الإيمان بالدين الرسمى للدولة قبولاً لنظامها السياسى والاجتماعى^(١)

وبالمثل فأيّة حركة إجتماعية معارضة للدولة المركزية أو حتى مختلفة معها فقط فى بعض الأهداف، لابد من أن تتخذ تعبيراتها الفكرية شكلاً دينياً، على صورة هرطقة كاملة، أو شيعة منفصلة، أو مجرد مذهب أو خروج فعلى

فهى ظل هذه الشروط لابد للحركة المعارضة نفسها من أن ترفع لواء دينياً حتى توجد الشكل المدهى الذى يستجيب لمشاعر أنصارها الدفينة، ويمكن فى الوقت نفسه من الإشراف السياسى المتبادل بين القيادة والقاعدة

وتعبير آخر فهى تشكل المشترك المصاد لذلك المشترك الأعلى القائم، ومثالاً لذلك الديانات الشعبية فى دولة مصر القديمة، والحلها السرية للشعبة والقرامطة والحشاشين فى القرون الوسطى.

المؤسسة الدينية فى مصر القديمة :

إن حذر المتريعين على قمة السلطة من الشعب كان منذ زمن بعيد أحد الخصائص

(١) أحمد صادق محمد. المصدر السابق، ص ٢١٨

الرئيسية لسياسة الدولة المركزية في مصر ودخل كهنة آمون طرفاً في الصراع الإجماعي، مستغلين حاجة الملوك إليهم لضمان خضوع الشعب

وبدأ الكهنة^(١) يجمعون الثروات ويتوسعون في حيازة الأراضي حتى أصبحوا فئة إجماعية مألوفة، أكثر منهم خدماً للمعابد. وقد أورد كل من أدولف أرماني وهرمان رنكة أرقاماً تفيد أن ممتلكات معابد طيبة وسف وهليوبوليس بلغت ٢٨٦٢ كيلو متراً مربعاً من الأراضي الزراعية، و ١٦٩ قرية، ٩٧٣٦٤ من البشر، ٤٧٦٩٦٣ رأساً من الماشية و ٨٨ سفينة و ٣٠٢ حديقة، ١٠٤ كيلوجراماً من الذهب

ولتكريس موقعهم كطرف في الأرستقراطية الحاكمة أدخل الكهنة إبعاداً من الدولة الحديثة تعديلاً على النظرية الدينية الرسمية، إنتقلت بمقتضاه مقار الآلهة من الأرض إلى السماء، حتى يصبحوا هم ممثلو الآلهة على الأرض ويصبح لهم بذلك حق مراقبة أعمال الملوك وتوجيه النصائح أو النقد له والوقوف منه أحياناً موقف البد

وبهذا فتح الطريق أمام الكهنة في مراقبة تصرفات الملك بشكل أو بآخر، وتوجيه النقد إليه أو الوقوف موقف النقد منه، ولاشك أن هذه النظرية الدينية كانت تقنن المستوى العسكري المقابل لما وصلت إليه الكهنة في مصر من قراء ديوى وسلطة سياسية^(٢).

وكان تورع النفوذ في الدولة الحديثة بين الملك والأمراء والكهنة وإبهماك كل طرف وبخاصة الكهنة في تجميع الثروة على حساب الفلاحين وعامة الشعب سبباً في تعميق الشعور بالمظالم، ومن ثم الشعور بالإغتراب لدى الفلاحين وعامة الشعب عن المؤسسة الحاكمة، سواء الملك أو الأمراء أو الكهنة

وأدى سلوك الكهنة هذا إلى تعزيز المرور لدى الفلاحين وعامة الشعب للإلتجاء أكثر فأكثر للإستقلال عن المؤسسة الحاكمة بما في ذلك المؤسسة الدينية، وعمق الشعور لدى

(١) للإطلاع على النظام الداخلي لكهنة مصر القديمة راجع: كهنة مصر القديمة، تأليف سيرج سوبرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥

(٢) أحمد صادق محمد ص ٦٤ وطاهر عبد الحكيم ص ٧٩

الإنسان المصري بأن الدين مسألة تحصد هو، ويستطيع أن يغيره بعد ذلك وفقاً لمصالحه، طالما أن المسألة لا تتعلق بعلاقة بالآلهة أو بالآله وإنما بشكل ممارسة هذه العلاقة

في عبارة موجزة لقد ظلت الإيديولوجية التكنولوجية هي السائدة، تستهدف في المحل الأول تكريس النظام الاجتماعي القائم عبر الصيغ الدينية التي كانت تجعل من الحاكم إما إلهاً أو ممثلاً للإله في الأرض، متمماً بصويعه إلهي بإعتباره ولي الأمر، وشبكة من المؤسسات الدينية ورجال الدين يقومون على تثبيت ذلك المفهوم السماوي للحكم وللنظام الاجتماعي. وظلت السلطة السياسية احتكاراً مطلقاً لرأس الدولة. مستنداً من الناحية المادية على احتكاكه ملكية وسائل الإنتاج وخاصة الأرض، ومصادر الثروة الطبيعية والتجارة والعرف، ومستنداً من الناحية الفكرية على علاقته بالسماء حسب الصيغ الدينية المختلفة كما بقيت الدولة جهازاً بيروقراطياً ذا ذراعين أحدهما إداري والآخر عسكري. كلاهما مهمته الأساسية تأمين استمرار هذا النظام الاجتماعي وإستحلال الخراج^(١)

أزمة العمارنة :

أمنحيب الرابع (١٣٧٥ - ١٣٥٠ ق.م) من فرعون الأسرة الثامنة عشر، من يتأمل صورته يجد أنها تسفر عن جسد رقيق ضعيف، وصحة غير مؤكدة، يوحى وجهه بالكتابة المحزنة. أما روحه فيتملكها الهام مقدس لذلك لم يكن معداً لمستقبل عسكري، وربما كان ذلك سبباً في تركيزه على عالم الفكر، والتخليق في عالم ما فوق الطبيعة^(٢)

ترك طيبة، وابتغل إلى عاصمة أخرى، ثم إيسرل في تأملاته، مستغرقاً تماماً في صرب من التبت، والتأمل الباطني لذات إلهه، والإفتقاد بأفراد عائلته^(٣) دون أن يبذل أي جهد أو إهتمام بالتطورات العسكرية، التي تعاقمت، وهددت البلاد من جهة الشمال، وعاش في عزلة مع أحلامه، تاركاً عامة الناس لأقدارهم

(١) طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ١٣٠

(٢) ياروسلاف تشري: الديانة المصرية القديمة، وزارة الثقافة، ص ٨١، ط ١٩٨٧

(٣) ياروسلاف تشري: المصدر السابق، ص ٨٨

حرم هذا التملك إسم آمون، وأغلق معابده، ثم أطلق على نفسه إسم أختاتون، - أى الحائز على رضاء قرص الشمس - وهاجر إلى إقليم هرموبوليس حيث أقام مدينة أختاتون مكان تل العمارة الحالية^(١).

إستطاعت بعض القصص أن تجعل منه مصلحاً يحارب الشر، وداعياً للسلام، ومتاضلاً شعباً ضد الكهنة، ووصفت مبادرته بأنها إستهدفت تشييد ديانه عالمية تعطى بالقبول من كل الشعوب، بتجريبها من الملامح المصرية البحتة (وكلها مراعى كذبها المصادر وتطوى على مغالطات تاريخية)^(٢).

أختاتون يخرج على تقاليد مجمع الآله المصرية :

يعتبر إعلان الملك لعقيدة التوحيد الآتونية بشكل مفاجئ، ومواجهته الحادة لكهنة آمون والديانة الأوزيرية الشعبية، إنقطاعاً تاريخياً - حدث لفترة قصيرة - فى الإتجاه العام الذى ساد خلال التاريخ المصرى القديم فالديانة الرسمية قبل أختاتون وبعده عبارة عن تصنيف وتجميع يوحد صفات الآله الكبار مثل آمون فى طيبة، ورع فى هليوبوليس، ونجاح فى منف، والتسامح مع الديانات المحلية فى الأقاليم المختلفة، مع أحدها فى الاعتبار^(٣).

نعم لقد وصل المصريون إلى مفهوم الإله المركزى، ورغم ذلك لم يتخلوا عن الآلهة الأخرى التى توارثوها عن الماضى، فالآله الأكبر تتلبس مكائنه - فى ظروف معينة تحت العديد من الأسماء، طبقاً للأقاليم أو المؤسسات المسيطرة لفترة ما، بينما تعتبر المعبودات الأخرى مجرد صفات أو أقاليم مختلفة للذات الإلهية تلك، وكان يظن إلى الإله القديم على أنه مجرد مظهر آخر أو أقنوم للإله الصاعد، أو على أنه قد تم إحتواؤه فى جوهر جديد^(٤).

(١) جان بويوت مصر الفرعونية، الألف كتاب، ص ١٢٨، ط ١٩٦٦

(٢) ناسكال هيربوس موسوعة المراجعة، دار الفكر، ط ٩١، ص ٦٧

(٣) جان بويوت: المصدر السابق، ص ١٢٨ - ١٢٩

(٤) ياروملاف تشرنى مصدر سابق، ص ٤٨

والديانة المصرية عبرت عن تسامحها دوماً إزاء المعبودات الأخرى في مجمع الآله المصرية^(١) ثم جاءت عقيدة الملك أختاتون تكسر هذا المنهج التوفيقى، ولا تسلم إلا بشريعة توحيدية مطلقة^(٢).

تلك المحاولة لتقديم مفهوم توحيدى كامل مع إنهاء دور كل الآلهة العديدة الأخرى وعقائدها المقدسة، مرة واحدة وإلى الأبد، لم يكن مقدراً لها أن تال أى فرصة للنجاح، حتى ولو فرصة مؤقتة، عالم تكن قد تمت بمبادرة من الملك نفسه (أمنحتب الرابع) الذى إكتسب شهرته بصفته المصلح، أيضاً المهرطق الأوحى فى تاريخ الديانة المصرية^(٣).

والواقع أن إنقلابه الدينى جاء لحسم النزاع بين العرش وبين ما يسمى بجماعات الضغط فى العاصمة^(٤) (كهنة آمون وبلاء طيبة)، ذلك الصراع الذى تكتشفت مظاهره أساساً فى الباء العلوى، كان إنعكاساً لمتناقضات ومصالح اجتماعية، داخل تشكيلات الجهاز الحاكم، نتيجة مصادرة ممتلكات كهنة آمون، وتسريح مستخدميهما لمصلحة البيت الحاكم، ومحاولة التعبير الجذرى للتصورات الدينية والطقوس واللغة والفنون التشكيلية، تمت دون المساس بالمؤسسات الإدارية مثل البيروقراطية والجيش والشرطة^(٥) بل بدعم وعسائفة منها

إن بوادر الأزمة الدينية ظهرت منذ عهد تحوتمس الثالث، حيث بدأ كهنة آمون يباشرون إحتصاصهم تحت إشراف من الدولة، ووضعت القواعد لتقيد سلطتهم والحد من نفوذهم، وأصبحوا معلولى الأيدى حتى بالنسبة لحقهم التقليدى فى إدارة ممتلكات المعابد، إذ إنتقل هذا الإحتصاص إلى الوزراء، وإستعان الملك بالصباط المسكرين فى إدارة ممتلكاته الخاصة والمعابد

(١) ياروسلاف تشرنى مصدر سابق، ص ٤٩

(٢) جاك يويوت مصدر سابق، ص ٢٢٩

(٣) ياروسلاف تشرنى مصدر سابق، ص ٨١

(٤) باسكال فيرنوس مرسوعة المراجعة، دار الفكر ص ٦٧، ط ١٩٩١

(٥) باسكال فيرنوس مصدر سابق، ص ٦٨

أيضاً كانت الإمبراطورية المصرية خلال تلك الفترة مهداً لعدد من العبارات القفاية والسياسية والدينية، التي أخذت تظهر تباعاً، والتي تتنافس مع العقيدة المستقرة في طيه (مثلاً كان يمتف مركز لعبادة الآله الآسيوية - تشرني ص ١٨٦)

ويؤكد كثير من المؤرخين أن هولوبليس - في محاولة لاستعادة نفوذها - لعبت دوراً تحريضياً، وكانت هي المصدر الذي إستقى منه أمحوتب الرابع عناصر عقيدته^(١) وإن كان قد قام بإعادة صياغتها من جديد مع إدماجها في مضامين الديانة الآتوية^(٢)

ماذا قدمت عقيدته :

دعت الآتوية إلى تحويل إله الشمس من الارتباط أو الإقتران بأى إله من الآلهه المصرية الأخرى، خصوصاً الارتباط الذي سبق أن قام بيه وبين الآله آمون^(٣) في شكل الإله «آمون رع» أيضاً أحييت الديانة الحديدية الصراع الدينى القديم بين عقيدة الشمس في صورتها الجديدة وبين العبادة الشعبية التي شاعت في مصر على أثر سقوط الدولة القديمة^(٤) فأعلنت عدم إعترافها بالدور الذي كان يؤديه الإله الشعبي أوزوريس^(٥) رب البعث والحساب في العالم الآخر حيث كان يكافئ المحسن بأحسانه ويعاقب المسيء بإساءته.

(١) ياروسلاف تشري مصدر سابق، ص ٨٣

(٢) د أحمد قندى المؤسسة العسكرية في عصر الإمبراطورية، وزارة الثقافة، ص، ١١٠ ، ٢٠٣

(٣) آمون كان رمزا وشعاراً بارك الجيوش المصرية التي كانت تطارد الهكسوس أثناء حرب التحرير، وكان حامياً لقلع الجيوش أثناء حروبها لتأمين حدود الوطن من تهديد وغارات الآسيويين المتلاحقة

(٤) د أحمد قندى المصدر السابق، ص ٥٢

(٥) أوزوريس: سبق له أن دخل وأمرته المجمع المقدس (التاسوع) بقوة الضغط الشعبي، نتيجة الثورة الشعبية الكبرى في نهاية الأسرة السادسة، وهذا كان يشير إلى هزيمة سياسية وعقائدية منيت بها الملكية وديانتها الرسمية أمام شعبها، ثم تلا ذلك تنازل آخر بإعتراف الديانة الملكية بعالم موتى يذهب إليه أفراد الشعب في محاكمة أوزوريس (راجع سيد القمنى أوزوريس ص ١٤٨ ، وفرنس السواح ص ١٠٦)

دون إعتبار لحاء و نفوذ وبذلك إصطدمت الآتونية بالمشاعر الدينية لجماهير الشعب المصرى فى تلك الفترة^(١)

ولجأ الملك فى عزله إلى الصفوة العسكرية الجديدة، فكانت هى ترسانته التى أعدته بكل المساعدة لإستقرار نظامه وتثبيت دعائمه^(٢)، أما الشعب المصرى فلم يتأثر كثيراً بتعاليم إحتاتون ودعوته إلى الدين الجديد وأصبحت العاصمة الجديدة محاطة بالعسكريين ومعرضة للمؤامرات^(٣)

كانت العقيدة الجديدة توحيداً مطلقاً، للقضاء على تعدد الآلهة، ووساطة المؤسسة الدينية، الهدف السياسى منها مريد من المركزية وإستجماع القوة، ولم الشمل، وتثبيت وتدعيم كيان الدولة، وربط أجراء الإمبراطورية تحت مظلة الديانة الجديدة

إذا كان سلطان فرعون قد بات يمتد وراء حدود مصر إلى النوبة وسوريا، فقد أصبح على التبروية نفسها أن تزل عن تحديداتها الوطنى فيغدو إله المصريين الحديد السيد الواحد، ذا السلطان المطلق على العالم الذى إتسعت آفاقه، دون حاجة إلى إستخدام القوة المجردة وإقامة جيش دائم، وخصوص حروب دامية لتوطيد وتثبيت دعائم الإمبراطورية^(٤)

لذلك أبرر آتون فى صورة تجريدية، وبشر بأنه هو الخالق والمظم والحاكم للعالم أجمع لامصر وحدهاء فالعالمية هى الدعامة الأساسية لعقيدته. تلك المحاولة لم تنقر فى عقول الناس العاديين، وفشل تلك العقيدة يرجع إلى إنعائها من أعلى أى من الحاكم، أما البيروقراطية التقليدية فقد إعتبرته حائناً للمصالح القومية، لأنه لم يلتفت للأخطاء التى كانت تهدد الإمبراطورية، بالإضافة إلى أن مبادرته كانت تهدد مصالحهم الإجتماعية

أخيراً إفتقرت عقيدة إحتاتون إلى فكرة الثواب والعقاب فى حياة أخرى (البعث)، ومحاربتها عقيدة أوروريس الشعبية التى عاشت مد ما قبل الأسرات، والتى أضفى عليها

(١) د أحمد قديرى المصدر السابق، ص ٢٠٦

(٢) د أحمد قديرى المصدر السابق، ص ١٤٥ ، ١٥٩

(٣) د أحمد قديرى المصدر السابق، ص ١٤٥ ، ١٥٢

(٤) فواد شبل إحتاتون رائد الثورة الثقافية، هيئة الكتاب، ص ١١٧

المصريون كل الفصائل والصفاء الطيبة لأنها ترمز إلى إنتصار الخير على الشر أيا كان الأمر في ذلك الملك، فأنا نرى أنه إستخدم سلطاته السياسية والإدارية كلها في محاولة لفرض التوحيد الإيديولوجي والديني التام، ضمن عقيدة شاملة، كمحاولة من رأس الدولة للقضاء على نفوذ كهنة آمون، كقوة إجتماعية وسياسية منافسة، بتأثير ودعم كهنة رع والصفوة العسكرية في منف وهو إتجاه يتسق بشكل عام مع الحط الرئيسى المميز لتاريخ التكوين المصرى فى عمومه، الذى يتجه إلى المركزية والتوحيد والتنميط من أعنى لكهنة إستخدم فى ذلك أسلوباً يتفق مع قدراته وخبراته وملابسات الظروف والتواريات التى كان يعيشها، وعلى العموم لأراى الأمل كبيراً فى إجراء المزيد من الدراسات والتحليلات، حتى نعرف بشكل أكمل وأدق على طبيعة هذه الأزمة وظروفها وعناصرها وأثارها

سقوط كهنة آمون :

المعروف أن أمراء طيبة الذين تجمعوا حول أحمس ٩٥٨٠ ق م وقادوا جيوش الفلاحين المصريين لطرد الهكسوس، إعتدوا على حركة وطنية شعبية ودعم كهنة آمون، وإستطاعوا بذلك أن يتغلبوا على النائلة النيروقراطية السابقة، ليستولوا على أراضيههم بإعتبارهم فتحوها بقوة السلاح. وحصلت القوى الجديدة على مزيد من الإمتيازات السياسية والإجتماعية نتيجة لدورهم فى معركة التحرير من الهكسوس

وطبعى أن يتطلع كهنة آمون للسيطرة على مقادير الأمور مستترس وراء الأساطير التى لحقت بمعبودهم، فإبصرفت جهودهم لتوطيد سلطانهم وتكديس الثروات وإراحة نفوذ الأرباب المحلية الأخرى، عن طريق إدماجها فى آمون أو إبتلاعها لها

وأخيراً سقط كهنة آمون وطيا ودينياً وإجتماعياً بقبولهم أن يكونوا ركيزة محلية لحكم الإغريق ثم الرومان من بعدهم. ، وبمحاولتهم الحفاظ على مصالحهم وإمتيازاتهم بحالهم مع الإسكندر والبطالمة والرومان من بعد، ضد المقاومة الوطنية وقيادتها المعتمدة فى أمراء طيبة، وجاء سقوط كهنة آمون السياسى والأدبى عندما حاولوا ترويض جماهير الشعب على طاعة الحكام والمستغلين الأجانب، ونصوا أوكثافيوس فرعوماً من نسل الآله، وبذلك بدأ عهد الولاة الرومان، وتحولت مصر إلى مزرعة قمح لروما

وكانت القيادة الوطنية التقليدية أى قيادة أمراء طيبة والأقاليم - قد صفت، أما القيادة الدينية التقليدية - كهنة آمون - فقد تحولت إلى أرستقراطية موصومة ببيع الوطن والدين للعدو الأجنبي حفاظاً على مصالحها الخاصة، بالإضافة إلى أنها بحكم ما تحت يدها من أرض تبلغ مساحتها ثلث مساحة الأراضي الزراعية فى كل مصر تحولت إلى طرف رئيسى فى عملية إستغلال الفلاح والمواطن العادى

وكان طبعاً أن يلفظ المصريون هذه القيادة، وما تمثله وما يمت إليها، وجاءت المسيحية لتقدم بأساقفتها ورجالها القيادة الوطنية المتقدمة، وتقدم ديناً آخى كإطار إيديولوجى للصراع الوطنى بدلاً عن الإيديولوجية الدينية القديمة التى سقطت مع كهنة آمون^(١) وبصرف النظر عن التفاصيل، فإن المسيحية كانت من الناحية الموضوعية تشكل صياغة أرقى وأكثر تكاملاً للإيديولوجية الدينية الشعبية، التى كانت قد بدأت تشكل فى إسمال عن المؤسسة الدينية الرسمية وفى تناقض معها^(٢).

تصعيد العدالة إلى الحياة الأبدية - المهدوية :

مع اندلاع الصراع الاجتماعى بين الحكام والمحكومين بشكل سافر فى نهاية الأسرة السادسة بدأ ينتشر الاعتقاد بعدم إمكان سيادة العدالة فى هذه الدنيا، وظهر الاهتمام شديداً بالعالم الآخر، وأنه لا بد من أن يأتى العدل من السماء، وأن ترسل الآلهة من ينقذ البشرية ويقيم النظام الحق مرة أخرى.

ومن هنا جاءت الأفكار المهدية التى إزدادت قوه فى أواخر المرحلة، وعبدت الطريق لإنتشار المسيحية بعد ذلك، فبعد سقوط أخاتون وإنتصار الكهنة على الملك، أيقن الناس بأنهم فى يد الآله، وانشطرت القوى الشخصية بعد أن كانت جماعية، وتحولت الطقوس

(١) ردد أحمد صادق بعد بكتابه صفحة ٦٥ مقولة أن الكهنة المصرية تولت طليعة المقاومة والتحرر ضد الاحتلال الأجنبى. وإن الكهنة المصريين إستمروا يلعبوا هذا الدور فى العهد الهلنى ضد الرومان، وورث وحيان الأديرة القبطية قرائهم فى الوقوف ضد الإضطهاد البيزنطى. هذا الإستجاج يعارضة تماماً ظاهر عبد الحكيم فى كتابه بالصفحات ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٦ ، ١٣٠

(٢) ظاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٨٦

الدينية إلى تقاليد آليّة، لم تعد تعبر عن حقيقة الحياة الداخلية للأفراد، وبرز إلى المقدمة الثالث المخلص^(١)

برديات الإحتجاج :

عبرت عن معاناة الشعب ومقاومته^(٢) وفي مقدمة الأمثلة على ذلك أسطورة أوروريس، التي عاشت منذ ما قبل الأسرات حتى إعتق المصريون المسيحية، ست الملك الإله الذي يحافظ الناس ولا ينجو، الذي يكرهه المصريون والذي لا يأتي إلا أفعالاً شريرة، يقتل بالخدعة والمكر أخاه أوروريس طمعاً في عرشه أوروريس. هو الملك - الإله أضفى عليه المصريون كل الفضائل والصفات الطيبة، فهو الذي يثبت دعائم العدل والحقيقة في كل الأماكن، وهو الذي صنع هذه الأرض بيديه، وهو الذي يرويه، وهو صانع الحياة كلها، العشب والقطعان والطيور وهو الذي يبدد الظلمة بالضيء، وهو الذي يجرى النيل من عرق أصابعه ويهب الناس الحياة من أنفاسه، وتنمو فوقه الأشجار والنباتات والحبوب وجميع الثمار

ان قراءة اجتماعية لهذه الأسطورة كفيلة بأن تعطينا مغراها ومعانيها الحقيقية، والتي جعلتها أهم الأساطير المصرية القديمة، وحولت الأسطورة إلى ديانة انتشرت حتى في البلاد المجاورة، وإلى كل مكان كان الناس يعانون فيه وطأة الاستبداد من حكومات ذلك العصر (فرعونية كانت أو فينيقية أو رومانية). وقد ذهب أدولف أرمان إلى أن العامل الأول الذي أكسبها قوة هو الاعتقاد بأن الاستبداد والتعسف ليسا هما القوتان اللتان تسودان العالم، بل الحق والإخلاص. ويضيف طاهر عبد الحكيم أن المسألة تبدو مختلفة حينما نضع في الاعتبار كل تلك الصفات الشريرة التي أضفتها الأسطورة على الملك - الإله ست، وكل تلك الكراهية له التي تعبر عن كل الكتابات والأناشيد المتعلقة بهذه الأسطورة إن كل تلك الصفات الشريرة، وكل تلك الكراهية لم تأت من فراغ، فهي لابد نابعة من

(١) أحمد صادق محمد المصدر السابق، ص ٦٨ - ٦٩

(٢) راجع شكوى الفلاح الفصح، بردية نفري، أنشودة عازف القيثارة، حوار بين إنسان سم الحياة وبين روحه، سؤة نفروهو، تحذيرات أبور (بيرسيد) فجر الضمير

أشياء ملموسة كان الناس يعانونها في ذلك الزمان. وفي هذا الاطار فإن أوريريس يكون هو ماء النيل وهو الأرض وحصادها وثمارها وهو جهد الناس، الذى يستولى عليه الملك الإله الشرير ست.

وعندما تسعى أيريس إلى أن تنجب من أوريريس الميت «مخلصاء لمصر والمصريين من الملك الإله الشرير، فلا تكون متصفين إذا ما فسرنا ذلك اجتماعيا أنه تعبير عن أمل الناس فى أن يولد منهم من أوريريس الذى وهبهم الحياة، ومن إيزيس حامته، من يخلصهم من السلطة الجائرة ولقد نشب الصراع بين المخلص حورس الذى أحبته إيريس وبين ست قاتل أبيه، وانتهى بانتصار حورس واسترد عرش أبيه، لكن الشعبية المترايدة للأسطورة والأهمية التى تكسبها بشكل مطرد عصراً بعد عصر، حتى صارت أهم تعبير عن الوجدان والضمير المصريين طوال تاريخ مصر القديمة، كل ذلك يعنى أن ست الملك - الإله الشرير كان دائما هناك، وأن المصريين كانوا على الدوام يعانون الشرور المسبوبة لست، أو لمن يرمز إليه ست وأن أوزيريس واهب الخضرة والماء والحياة كان دائما مقتولا مغدورا وأشلأه ممزقة على يد ست، وأن ميلاد المخلص حورس كان على الدوام أملا لدى المصريين^(١)

لمحة عن الأدب المصرى القديم :

تدل إشارات متون الأهرام على أنه كانت هناك أساطير وأقاصيص عن الآلهة يرجع عهدها إلى ما قبل التاريخ والقصص التى وصلت إلينا فى عهد الدولة الوسطى قصص ناضجة تدل على أن هذا الفن قد بلغ فى عهد هذه الدولة ذروته، على أثر الانهيار الشامل والثورة الشعبية وتراوح النماذج القصصية المعروفة - فى التاريخ المصرى القديم - بين المنحى الأسطورى والمحى الواقعى، بين السرد واستخدام الحوار، وبين استخدام شخص اسانية ورموز تحسد القيم المختلفة كالصدق والكذب، وتراوح بين التسلية والدعوة إلى التمرد على أوضاع خاطئة والتغيير الاجتماعى فالقصة المصرية القديمة تعكس مرونة فى

(١) طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٧٠ - ٧١

التعبير وخصيصاً في التصور إلى درجة امتزاج الحلم بالحقيقة والرمز بالواقع. ومازالتنا في حاجة إلى دراسات حديثة عنها في الشكل والمضمون

ورغم أننا حتى الآن لا نستطيع أن نزعم أننا نفهم بدقة بقايا اللغة المصرية القديمة في أعمال قصصية، إلا أننا في أحيان كثيرة نستطيع أن نلمس وتذوق التعبير المصري القديم، بل نسمع صدهاء على طول التاريخ المصري، في أعمال رائعة مثل:

□ شكاوى الفلاح الفصيح. (الأسرة العاشرة ٨٠ شكايات في ٤٣٠ سطراً) وتعتبر تقنيا لكل الأفكار التي تحض على العدل ودفع الظلم عن الضعفاء وأبناء الشعب، وأقوى صيحة في سبيل العدالة الاجتماعية في ذلك العهد البعيد وتتميز بدقة اللغة ومهارة الأسلوب

□ بردية الحكيم أيور: (الأسرة الحادية عشر ١٤١ صفحة تصف آثار الثورة وتشمل مقدمة وستة أشعار وخاتمة، محفوظة بمتحف لندن بهولندا، اكتشفها لجن، وحللها برستيد في كتاب فجر الضمير، أسلوبها يمتاز بالبلاغة والجمال حتى لقد اتخذت نموذجاً للدراسات الأدبية في العصور اللاحقة

□ نبوة نهر روهو: (الأسرة الحادية عشر) تعرض لآثار الفكرية والسياسية والاجتماعية للثورة وتمهد الأدهان لظهور البطل المحلص.

□ أنشودة عازف القيثارة: (الأسرة الحادية عشر) تعد أول ظهور واضح للفكر المادي في التاريخ، وتعرض حالة الشك العميق في عهد ما بعد الثورة، حيث وصل العقل إلى مرحلة من الوعي تتيح له التساؤل والتمرد، ويقول برستيد أن هذا التفكير المادي إذا لم تخدمه نظرية شاملة تفسر الحياة تفسيراً هادفاً فإنه يصبح مجرد محاولة للهروب من معضلات الحياة واغراقها في الترف المادي الدنيوي

□ حوار بين إنسان سئم الحياة وبين روجه. حللها برستيد تحليلاً دقيقاً في كتاب فجر الضمير، وتحمل أعنف استنكار للفساد الاجتماعي وتبع من نظرة مادية، بعد انهزام الصرح المثالي الذي كان قائماً.

□ قصة اللاجئ السياسي سنوحى: حوالي سنة ٢٠٠٠ ق.م الذي فر إلى فلسطين بعد احتلال أممحات الأول على أثر إحدى المؤامرات التي دبرتها في جنات الحرير

□ أناشيد اخناتون. (الأسرة الثامنة عشر) دليل المؤرخان برستيد وتويسى وغيرهما أن أناشيد اخناتون لآلهة هي أصل مزامير داود الفقرات من ٢٠ إلى ٣٠ من المزمور ١٠٤ من التوراه.

□ تعاليم أمنموبى: (الأسرة الحادية والعشرين) محفوظة بالمتحف البريطانى، قام بترجمة هذه الوثيقة الأستاذ جرفت فى مجلة الآثار المصرية، ووازن بينها وبين أمثال سليمان.

أيضا عرفت مصر الشعر والوزن والإيقاع وصاغت مه متون الأهرام قبل الميلاد بنحو ٢٦٢٥ سنة مما نقله العبرانيون إلى أدبهم بعد ذلك فى المرامير ومن مصر نعت حكمة «بتاح حتب» الذى تمدنا حكمه كما يقول برستيد بأقدم نصوص موجودة فى أدب العالم كله للتعبير عن السلوك القويم

لقد بلغت مصر أعلى مراحل التعبير اللغوى حين استطاعت أن تعطى اللفظ الواحد شحنات من معان ومعنويات متعددة. والدليل أن لفظة «ماعت» التى عبرت بها مصر عن الحق والعدل والصدق وكلها واسعة المضمون كبيرة الدلالة، حتى ليعدها برستيد من أقدم العباير المعنوية ذات المعانى المتعددة التى وصلت إليها من كلام بنى الإنسان منذ الأزمان الغابرة

وسبق مصر فى المسرحية يرويه حجر الطاحون الذى يحتفظ به المتحف البريطانى فعلى هذا الحجر نقشت مصر أقدم مسرحية فى العالم وأول بحث فلسفى وصل إلينا من العالم القديم، بل أن برستيد يقابل يسر ما قالته مصر قبل الميلاد بآلاف السنين بأقوال مماثلة لشاولس مرجان فى كتابه اليسوع سنة ١٩٣٢ ورجيل وسنسر.

وجملة القول أن مصر كان لها أدب قومى مد ٢٠٠٠ قبل الميلاد، وأن هذا الأدب هو وليد حيويتها، ولم تأخذه عن غيرها أو تتأثر فيه بغيرها. وأنه كان له فضل الحلق والسبق والتأصيل، واشتمل على القصص والحكم والأمثال والرسائل والدراما والشعر^(١)

— — —

(١) سليم حسن الأدب المصرى القديم، مطبوعات كتاب اليوم، ديسمبر ٩٠، جريش

حضارة مصر الزراعية

بدأ مينا بالتوحيد، ثم كان هو الذى وضع هيكل نظام الحياض المعروف بجسوره الطويلة والعرضة وتروعة وقنواته، وعندما أصبح الري صناعيا محكما تم الاستقرار وشملت الزراعة كل الوادى، وبدأت الزراعة المركبة وزاد الفائض الاساحى إلى حد نسخ الكفاية الدائية القديمة، وبدأ التراكم ينعكس في ظهور التمايزات الاجتماعية، إلى جانب فائض وقت المراع فى ظل نظام الحياض - لذا أمكن توجيه طاقة بشرية كبيرة نحو التخصص فى فنون الحضارة الراقية، وهذا هو الذى مكّن الأوليغاركية الحاكمة من تشغيل ألوف العمال فى بناء الأهرامات والمعابد بكل تحفها وملحقاتها دون أن يتأثر الإنتاج أو سير الحياة.

ومن هنا وهناك جميعا كوكبة متألفة من الانجازات المترابطة إتخذت من البيئة اليلية عامة ووحيا فى آد واحد، فالزراعة المرتبطة فصولها بالتميزان تستدعى التو بمواقفته التى ربطوها بسهم الشعري اليمانية، والفلك والمراسد من ثم ضرورة شرطية.

ومن هنا وضع المصريون التقويم الشمسى لأول مرة فى التاريخ، وليس غريبا أن يكون تقويم عالما اليوم هو التقويم المصري مباشرة وبلا تعديل ومع الأرض الزراعية وتقسيم المحصول والمحاصيل والضرائب والبناء وتوزيع المياه أتى علم الحساب والمساحة وابتكار المقاييس والاطوال والمكاييل، بل والنظام العشري، فضلا عن الكتابة بالطبع وفى الصناعة اختراع النسيج واختراع الزجاج والتعدين والحلى والأثاث والملابس والصباغة والدباغة والأسلحة والألات. كذلك دفع التحنيط والتطور عامة بالطب والكيمياء كثيرا، وكلمة الكيمياء نفسها مشتقة أصلا من كيمي أسم موطنها الاول مصر أما هندسة

الرى فكل انقلاب اللامسكيب الطيعى فى مصر ، بل كل الثورة المدية إما تدفق منه وظلت فنونه وأشكاله الأساسية قائمة معنا حتى العصر الحديث^(١)

مرحلة بناء الحضارة:

يقول جمال حمدان أن مرحلة صنع الحضارة فى مصر تتفق مع مرحلة التاريخ النهري، حين كانت مصر مشتلا ممتازا لتأصيل حضارة مبكرة سبقة ، مادتها الحام هي فيض الثروة الفيضية ، وصوبتها الزجاجة التي تحمي طفولتها هي الغلاف الصحراوي . فالعزلة النسبية كانت لازمة فى المرحلة الأولى لضمان الطمأنينة والاستمرار حتى تنضج البادرة بعد ان تعرجت ، وحتى تتحول فى النهاية إلى عود صلب مع العلم أن دور العزلة يقل ويضعف كاتجاه عام على مدى التاريخ؛ بينما يزداد دور الاحتكاك ويتضاعف وهكذا حين بدأت الحضارة المصرية الفرعوية تخرج من مشتلها، نامية متطورة كان لها طابعها الخاص المتفرد، بالنسبة للشعوب المجاورة - فى فينيقيا والحيثين وبابل وآشور الخ ، دون أن تصل إلى حد الاستعلاء والعنصرية .

مرحلة التأثير الحضارى:

ومن المعروف أن حالات مصرية كانت توجد بالشام من فترة إلى أخرى فى العصور الفرعونية ، كما كانت «جيل» قاعدة أمامية للتبادل والنفوذ المصرى، وقد قدمت اللغة المصرية القديمة إحدى الحوامل القاعدية للأبجدية التي تفاعلت مع الفينيقية ، حتى تحولت إلى الأبجدية السيائية ، التي ستكون عنصرا أساسيا فى تطوير الكتابة فى أوروبا - فعلى سبيل تحولت الهيروغليفية لأول مرة حوالى ١٨٠٠ ق.م من أبجدية تصويرية إلى أبجدية صوتية - وعموما كان الشام كله مشبعا بالمكر المصرى على أيام الصوارة والمهد القديم. وبالمثل كان نفوذ مصر الحضارى على يهود العهد القديم ، الذين كانوا تابعين لمصر سياسيا أغلب تاريخهم، فالحضارة المصرية دمجت كل وجودهم المادى والأدبى بل والدينى

(١) أ د جمال حمدان المصدر السابق ص ٤١٥ - ٤٢٠

نفسه ، المشيع بتأثيرات مصرية عميقة، ابتداء من معمار سليمان إلى مزامير داود ، وكان نشئت اليهود وانتشارهم فيما بعد عامل نشر وتمديد غير مباشر للمؤثرات المصرية على نطاق العالم الأوربي بدرجات مختلفة أو مختلطة^(١)

كذلك فمن الثابت أن رأس مال كريت الحضارى مشق معظمه من مصر وغرب آسيا أما عن اليونان فقد كانت الرياح الآتية هي التي حملتهم منذ وقت مبكر إلى مصر ، ثم بدأ الاحتكاك الحضارى الكبير، ويقدر ماسيرو أن العلاقات المصرية اليونانية تعود إلى القرن إلى ١٦ ق م على الأقل. وكما يقول فيدايى كانت رسالة اليونان أن تعكف على مهمة جمع وتلوين وتجويد هبات مصر وكريت والشرق

كذلك فلقد إمتدت المؤثرات الحضارية المصرية غربا إلى ليبيا ، كما تسربت جنوبا حتى بونت الصومال والسودان فمصر الفرعونية كانت في الجزء الأكبر من تاريخ الأسرات بمثابة مواة وقلب لمنطقة حضارية بالمعنى الأنثروبولوجى منها تتوزع التجديدات والعناصر الحضارية المادية واللامادية، وكانت تلك المنطقة هي الأولى والعظمى والمهيمنة في العالم

مرحلة الانكفاء الذاتى:

والحصارة الهلالية الإغريقية لم تصع في العالم الإيجى وحده؛ وإنما كانت الاسكندرية المصرية وظهيرها المصرى كله أحد أركانها ، واقطانها الاساسية والفعالة والدور نفسه يتكرر بقوة أكبر مع العرب ثم الأتراك، فالحصارة المصرية العربية ثم الإسلامية التركية صغت حرنيا علي أرض مصر وبقوة الدفع المصرى ، وعلى رصيد من الرأسمال الحضارى المصرى، وإذا كانت القوة الاجبية القديمة قد فرصت نفسها عليها سياسيا من أعلى. فقد فرصت هي نفسها عليهم حصاريا من أسفل والأبعد من هذا أن الحكام الأجانب لم يحترموا فقط طريقة الحياة المصرية ابتداء من الزراعة حتى الدين بل تطعموا بها وقلدوها.

(١) د جمال حمدان المصدر السابق ، ص ٢٩ وما بعدها

ولقد كان المغلوب عسكرياً أرقى حضارياً من الغالب، وهو أمر شائع كالقاعدة في صراع الزداع والرعاة .

دور مصر المسيحية:

وبعد حين دخلت المسيحية مصر، ومصرت مصر المسيحية فكانت القبطية، وقال البعض أن تاريخ المسيحية في القرون الخمسة الأولى ليس إلا تاريخ الكنيسة القبطية^(١). وكانت مصر قاسماً مشتركاً بل قطباً أعظم في كل حركات ومناقشات ومجامع المسيحية المسكونية في أوروبا ابتداء من مجمع نيقيا حتى مجمع خالقيدونيا، وكانت الحجة لا تفصل عن كنيسة الإسكندرية.

عذا هذا فكثير من نظم ومراسم وتقاليده الكنيسة في أوروبا اليوم، بما في ذلك النظام الرعوى نفسه ومراتب الهيراركية الدينية، مقبوس من الكنيسة القبطية مثلما اقتبست جامعات أوروبا الجديدة نمط جامعة الإسكندرية القديمة، ومن المؤثرات الجلية الباقية للديانة الفرعونية المصرية على المسيحية العالمية الفناء الديني والموسيقى الكنسية والبحور، بل وعلامة الصليب نفسها التي تشبه علامة الحياة عند القدماء المصريين^(٢).

وحين تعرضت مصر للإضطهاد الروماني الوثني، خلقت مصر إضافة جديدة للمسيحية هي الرهبنة وتجسيدها المادى الدير (ولعل طبيعة مصر الجغرافية، حيث يتجاور المعمور والصحراء، وحيث تتوافر العزلة الهامشية قد مكنت لهذا النمط للحياة). وكما خلقت مصر الرهبنة في المسيحية وأشاعتها من قبل، كانت هي أيضاً التي خلقت التصوف في الإسلام ونهجته، ولم يكن دور ذى النون المصري الرائد في الحالة الثانية بأقل من دور باخوم وأنطوان في الحالة الأولى.

ومهما يكن، فإن دور العرب عمومًا في مصر وفي غيرها لابد أن يدعو إلى التفكير، فالعرب لم يأتوا إلى مصر ومعهم حضارة ذات بال، فأغلب نظم الإدارة وشئون الحكم

(١) صبحي وحيدة. في أصول المسألة المصرية، مكتبة مذبولى، ص ٥٤، وما بعدها

(٢) د. سمات أحمد فوزاد شخصية مصر، عالم الكتب، ط ٩٨، ص ١٣ وما بعدها

وفنون الري والزراعة إلخ التي صنعتها من قبل ضرورات البيئة الفيضية، ورثها العرب بقليل من تغير، فلقد ظلت السنة الزراعية، مثلاً، هي السنة القبطية أى القرونية أصلاً بفصولها وأسماء شهورها وأمثالها وفولكلورها...، بساطة لأنها هي السنة البلية، هي التقويم السيئ الطيعي، حتى الأعياد والاحتفالات وطقوسها المتوارثة لم تتغير، لأنها هي الأخرى نتاج البيئة الزراعية والحياة اليومية الطيعية^(١)

استمرارية التاريخ المصرى:

إذا كانت وحدة التاريخ العام للبشرية حقيقة علمية قائمة، بمعنى أن ثمة روابط تاريخية وحضارية وروحية ونفسية مختلفة تربط أجزاء التاريخ البشرى على نحو أو آخر، فمن باب أولى يتحقق هذا الأمر فى التاريخ المصرى العام.

ولاشك أن موقع مصر الجغرافى لعب دوراً هاماً فى تاريخ مصر، وكان بمثابة وعاء لاستمراريتها، فالصحراء التى تحدها الوادى المروغ من الشرق والغرب، والبحر المتوسط الذى يحده شمالاً، وشلالات النوبة جنوباً أعطت الحياة الاجتماعية التى نشأت فى مصر حدوداً مكانية واضحة صارمة، على عكس «ميسوبوتاميا»

إن تاريخ مصر يمتد إلى عصور سحيقة تصل إلى أكثر من ستمين قرناً، وهى مسافة رمنية قياسية بالمقارنة مع تاريخ أى بلد من بلدان العالم، بل وحتى بالمقارنة مع بعض المناطق الأخرى التى ظهرت فيها حياة اجتماعية مكثرة، مثل أراضي ما بين النهرين (ميسوبوتاميا). فالظروف المحلية، الجغرافية والطبيعية أعطت تاريخ مصر الاجتماعى استمرارية، ضمن إطار اجتماعى - تاريخى واضح الملامح لم تتوفر للحياة الاجتماعية فى أراضي ما بين النهرين، التى لم تكن هناك أية حدود واضحة تفصل بينها وبين الأراضي التى تمتد من حولها سواء إلى الشمال أو إلى الغرب أو حتى إلى الشرق. وبينما النيل منظم الفيضان، فإن دجلة لم يكن كذلك، ولذا فإنه ربما كان من الممكن زراعة وادى النيل داخل حدود مصر - ضمن نظام رى واحد، فإن المساحات التى كان يمكن رعايتها

(١) د جمال حمدان: المصدر السابق، ص ٤٤٠

صمم نظام رى واحد فى ميسوبوتاميا كانت محدودة جدا، وبينما النيل نهر سهيل الملاحة فى الاتجاهين إلى الشمال أو إلى الجنوب فإن نهر دجلة على العكس نهر مضطرب

ولذلك فإن الدولة المركزية التى قامت فى مصر كان فى إمكانها أن تستمر، وأن تحافظ على الوحدة السياسية للبلاد بصرف النظر عن الأسر التى تعاقبت على قمة تلك الدولة المركزية

أما فى ميسوبوتاميا فإن الوحدة القاعدية كانت هى «المدينة - الدولة»، وكانت هذه المدن فى حروب مستمرة، ورغم أنها كانت تتوحد بقوة السلاح تحت قيادة المدينة المنتصرة، إلا أن تلك الوحدة لم تكن تدوم، فقامت وسقطت امبراطوريات عديدة مثل امبراطورية أور، وبابلونيا، ونيوى

إن النقطة المركزية لدوام التكوين المصرى واستمراره تكمن فى المشترك القروى، ذلك أن القانون الذى نظم تقسيم العمل فى المشترك فعل فعله بقوة لا تقاوم فسادا التنظيم من أجل الإنتاج فى هذه المجتمعات المكثفة ذاتيا، تتوالد باستمرار على نفس الشكل، وإذا ما هدمت عفوا انبثقت فى نفس المكان ونفس الاسم، فيبقى هيكل العناصر الاقتصادية للمجتمع دون أن تمسه سحب العواصف فى السماء السياسية

ويصيف جمال حمدان أن الظاهرة اللافتة هى أن كل الحكام، ابتداء من البطالسة حتى الإثراك، ركزوا نظم الإنتاج والحياة المادية والحياة اليومية كما هى دون تدخل، وتركوا إدارة الزراعة والرى للمصريين، بل عجزوا عن تغيير المركب الحضارى القاعدى أو تعديله أو حتى الإضافة إليه إضافة تذكر، فلقد كانت هذه كلها هى مجموعها هى الحضارة النيلية الأصلية التى صنعتها اليئة من قبل وكان المصريون سادتها إلى الأبد^(١) أما العرب والبدو كلاهما أتاها بلا حصار مادية تقريبا كبدو ورعاة

إذا استمرارية الحياة فى مصر مرتبطة أساسا بنمط الإنتاج السائد طوال آلاف السنين، حتى منتصف القرن التاسع عشر - الذى قام أساسا على انشراط الزراعة ونظام مركزى ودور الدولة الشامل والمهيمن على الحياة العامة.

(١) د جمال حمدان المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٣٤

أيضا يمكن القول أن العناصر الأساسية التي شكلت الطابع الجماعي للقوية المصرية لم يطرأ عليها تغير جدرى طوال هذا التاريخ. والآن نلق نظرة عن كتب على مراحل الإنقطاع الظاهري في تاريخ مصر، لنرى إلى أى حد تعبر انقطاعا حقيقيا^(١)

العصر البطلمي:

كان العصر البطلمي إمتدادا فعليا لكل احوال المصريين السابقة عليه، ورغم استيلاء البطالسة على السلطة السياسية ظلوا يحشون دواين العصر الاغريقى وسط جموع الشعب المصرى الغالب، وفى خارج العاصمة استمرت سمات الحضارة المصرية القديمة كما هى، فيما يتعلق بحياة الشعب اليومية، ولعته ومعتقداته، ربما يتغير طفيف ينحصر فى كتابة اللغة المصرية بالابجدية الاغريقية.

ورغم ظهور عبادة سيراميس فإن المصريين لم يقبلوا الديانة الاغريقية على الاطلاق، ولم يستميعوا أساطير حيال الاولمب، ومن الامور ذات الدلالة إقبال الاغريق على الآله المصرية، بل وغرت عبادة ايزيس المصرية المحالصة كل انحاء العالم الهلنسى، وكانت نسبة كبيرة من كتب وسجلات الفكر المصرى والتراث الفرعونى المتميز فى مكتبة الاسكندرية وحرص البطالسة على عدم المساس بالعادات والتقاليد والقوانين المصرية - فالمرأة فى القانون المصرى القديم كاملة الاهلية وجوبا وأداة عكس المرأة الاغريقية - أيضا حافظ فن العمارة المصرية على مقوماته

ولم يفقد المصريون طيلة ثلاثة قرون من الحكم البطلىسى إحساسهم القومى وقدرتهم

(١) لنعرض مثلا أن كائنا بشرنا استطاع أن يغير اسمه وعقيدته وعلاقته الاجتماعية، بل وملامحه الحسدية، وأصبحت كل هذه السمات بالنسبة له شيئا يموت إلى الماضى، واكتسب بدلا منها ملامح وسمات وعلاقات جديدة، فهل يكفى هذا لأن نحبره شخصا آخر؟ هل نحن أمام رجلين أم مازلنا أما رجل واحد؟ ان هذا الرجل حتى لو شاء أن ينسى ماضيه وود أن يساه الأخرى، فإن هذا الماضى سيظل يطارد له ولن يجد له فكاكا، بل سيظل دائما فى أعين الآخرين على الأقل نفس الرجل (محمد عرب موسى وحدة تاريخ مصر، ص. ٧٥)

على الثورة والرفض- ثورات ٢١٣ ق م، ١٨٩-١٨٤ ق م، ثورة طيبة ٨٥ ق م التي لم تحمد إلا بعد أن خرب البطالسة المدينة العتيقة ذات المائة باب

وبوجه عام كانت سيطرة البطالسة سيطرة سياسية في المحل الأول، وظل المصريون طيلة ذلك العصر يعيشون كما كان يعيش أجدادهم، محتفظين بعاداتهم وتقاليدهم ولعنتهم وآلهتهم، ويخضعون لقوانينهم، ولم يحدث انقسام عن تاريخهم، واستمر ظهور الزعامات المصرية الوطنية التي تقود نضالهم وفي الاقتصاد لم يحدث تغير في نمط الإنتاج، وظل المشترك القسري المصري هو المصدر الأساسي للفائض الإقتصادي، وعندما انفصل المصريون عن كنيسة القسطنطينية، وكتبوا كنيسة مصرية هي الكنيسة القبطية ومقرها الإسكندرية، استبدلوا اليونانية التي كانت لغة الثقافة ولغة الكنيسة أيضا باللغة القبطية^(١)

العصر الروماني:

بدأت سيطرة روما في عام ٣٠ ق.م، ولم يمض الرومان مصالح الجماعات العليا المسيطرة - التي هي مريج إغريقى مصرى، ذات ثقافة هيلينية - وبالعالي لم ترفع هذه الجماعات صوتا بالمعارضة ضد الإلحاق الروماني، أما الشعب المصري فقد ثار أكثر من مرة ضد الهب الأجنبي والسيطرة الرومانية، مما يشد استمرار احساس المصريين بميرهم القومي، الذي لم يجمع في طمسة الاستبداد السياسى، وغلبة المشاعر العالمية في عالم ذلك اليوم، (حضور هديران إلى مصر ٩٣٦ م للإشراف على اعتماد المقاومة، وثورات الإسكندرية ١٥٣ - ١٦١ - ١٨٠ م).

وبحكم الوزن الحصارى لمصر وتراثها الروحي انتشرت عبادة إيزيس في جميع أنحاء الامبراطورية الرومانية -أنشئت لها المعابد في قبرص وصقلية وانطاكية وأثينا وروما- وكان إشتار هذه العبادة من العوامل التي هيأت الأذهان لتقبل المسيحية، ولما اعترفت الدولة الرومانية بالمسيحية أصبح المصريون من أشد المكربين لمذهب الدولة الرسمي (الملكائى) الذى يقول بوجود طبيعتين للسيد المسيح (الهيئة وناسوته)، لأنه يحمل

(١) د هزاد مرسى نظرة ثانية إلى القومية العربية، ص ٣٦

معنى الخلط بين الطبيعة الإلهية والطبيعة الإنسانية، وهو قول يناسب المعتاديين على عبادة الإمبراطور^(١)

وهكذا كان الصراع المذهبي يتصمم بعدد من سياسى واجتماعى، هدفه الحفاظ على الكيان المصرى، وحمايته من الذوبان فى الكيان الليبرطى. واتخذت المقاومة فى هذه المرحلة شكل الرهينة الفردية والجماعية

وفى الإقتصاد لم يحدث تغيير فى التكوين الإقتصادى وظل الريف المصرى نسق إقتصادى اجتماعى ثقافى متميز، وهو المصدر للفائض الإقتصادى والثروة.

وخلاصة القول أن مصر فى العصر الرومانى حافظت على شخصيتها الوطنية، وساهمت فى ثقافة ذلك العصر وتياراته الفكرية والدينية والسياسية، ولم تذب هى محتليها الرومان والبيزنطيين الذين ظلوا بمثابة جماعات قائمة بذاتها تضم الحكام وكبار الموظفين والعسكريين، الذين يعيشون فى المدن الكبرى أو مدن خاصة بهم، دون أن يجبروا على التغلغل فى أعماق الريف المصرى خاصة فى مصر العليا، الذى ظل يحيا حياته الخاصة التى سار عليها منذ آلاف السنين، ويتحدث لغته الوطنية.

ومن ثم يمكن القول بوجود الاستمرارية التى تنظم التاريخ المصرى منذ أقدم عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية العصر البيزنطى دون انقطاع

فتح العرب لأرض مصر:

كانت الحصار المصرية القديمة المبع لكل مراحل التطور الحضارى للبشرية كلها، فالحصارة المصرية القديمة كانت خلف حصار الشرق الأدنى التى كانت هى بدورها خلف حصار أوروبا.

يقول برستيد أن الذى يعرف قصة تحول صيادى عصر ما قبل التاريخ فى غابات النيل إلى ملوك ورجال سياسة وعمارة ومهندسين وصناع وحكام وأنبياء اجتماعيين فى جماعة منظمة عظيمة، مشيدين تلك العجائب على ضفاف النيل، فى وقت كانت أوروبا لا تزال

(١) محمد العرب موسى المصدر السابق، ص ٨٦

تعيش في همجية العصر الحجري، ولم يكن فيها من نعمها مدنية الماضي، من يعرف كل هذا يعرف قصة ظهور أول مدنية على وجه الأرض تحمل في ثناياها صوراً خلقية ذات بال^(١).

في ذات الوقت كانت الشعوب والقبائل المجاورة لمصر لا تزال في طور الترحال، تتحرك وراء قطعانها واعتمادها الأساسي قائماً على الرعي، وهي وسيلة لا تندر سوى عائداً هرباً غير منتظم، التزمهم مستوى مادي من الضرورة

وكان طبعاً أن ينشأ صراع طويل المدى عميق التعارض بين المزارع والرعاة، بين المتحصنين والأدنى حضارة - سواء إتحد هؤلاء وأولئك عرقياً أو اختلقوا - ولهذا أخذ هذا الصراع أحياناً شكل القزو وأحياناً شكل التسلل وأحياناً ثالثة شكل الهجرة، وارتدى أحياناً أخرى شكل المطاردة - إلا أن هذا الصراع اكتسب بصفة عامة طابع الدفاع من جانب المزارع الذين قنعوا بما تحت أيديهم، والهجوم شبه الدائم من جانب الرعاة الذين طعموا فيما يعوزهم، بل وحلموا به أحلاماً غلاماً انعكست في أساطيرهم ومعتقداتهم قبل أن يصلوا إليه^(٢)، كانت مصر في عين البدو كبراً كبيراً وسراً كبيراً، فكانوا في يقطتهم يحلمون بالدقائق، وهو اسم أطلقه البدو على كنوز المراعاة، حتى انعكس هذا في مقدمة أساطيرهم فعد له فصلاً^(٣).

لقد كان البدو في مستوى أدنى حضارياً من المصريين لدى تسليحهم ثم غزوهم أرض إيرييس، دون أن يفي ما كانوا عليه من حسرة قتالية وتنظيم أدق وروح معوية أعلى، فالعرب لدى وصولهم إلى مصر عام ٦٤١ م كهزاة لم يكونوا قد تحولوا إلى شعب بالمعنى الذي نفهمه كجماعة قومية موحدة، ولم يكونوا قد غادروا بصفة نهائية صيق الانتماءات القبلية، إلى رحابه الانتماء القومي والأمة^(٤).

(١) جيمس برستد فجر الضمير، مكتبة مصر، ص ٣٢

(٢) يومي قديبل حاصر الثقافة في مصر، ص ٢ - ٣

(٣) د نعمات فواد شخصية مصر، عالم الكتب، ط ٨٧.

(٤) يومي قديبل المصدر السابق، ص ١٩

وتذكر د. ميدة إسماعيل كاشف أن الشعوب المختلفة التي توالت على مصر قبل العرب لم تستطع القضاء على لغة المصريين، وهذه الظاهرة تستحق امعان النظر، لأن تآكل شعب عريق في المدنية كالشعب المصري عن لفته، وإتباعه لغة شعب لا يوازيه في الحضارة أمر غير عادي وبينما لم تستطع ألف سنة من السيطرة اليونانية الرومانية المصحوبة بانتشار الثقافة الهلنسية والدين المسيحي «رومنة مصر»^(١)، نجد أن الفتح العربي استطاع بممارساته أن يحترق البنية الثقافية لمصر.

ففي مقابل تعهد عمرو بن العاص بتأمين الكنيسة القبطية على مصالحها وأملاكها وحقوقها الدينية قرر كبار رجال الكنيسة وكبار رجال الجيش من المصريين الإنساق مع العرب، وعاد البطريرك بنيامين من محبته في الصحراء وأصبحت الكنيسة المصرية والأديرة تمتلك الأراضي الكثيرة، مثلما كانت المعابد المصرية القديمة، ولم يفرض العرب الحراج على أملاك الكنائس والأديرة أو الجرية على الرهبان^(٢).

وبسبب ثقل أعباء الجرية والحراج وسائر صنوف السخرة والضريبة القسرية والارتباع الجبري، إنتفض فقراء الأقباط المصريين على الحكم العربي، وقاموا بعدة ثورات أعوام ١٠٧هـ، ١٢١هـ، ١٣٢هـ، ١٤٢هـ، ١٥٠هـ، ١٥٦هـ، ثم هبوا هبتهم الكبرى عام ٢١٦هـ، (ثورة الشموريين في شمال الدلتا بزعامة مينا بن بقرة)^(٣)، التي أخذها الخليفة المأمون بنفسه بقسوة شديدة، وأحرق قرى بأكملها مما أحدث حركة دعر وحركة تقية^(٤) هذه الانتفاضات العديدة تعبد إلى الأذهان انتفاضات المصريين ضد الفرس واليونان والرومان، وهو دليل على استمرارية شعب مصر، وعلى أن شوكتهم ظلت قائمة، أي أن مصر الأصلية ظلت مستمرة ومنتردة.

ومع الوقت استطاعت الأمة المصرية أن تمتص الهجرات العربية اجتماعا وجنسيا وحضاريا وتهديها وتمدينها وتحويلها من الرعي إلى الزراعة، ومن التجوال إلى الاستقرار،

(١) محمد العرب موسى المصدر السابق، ص ١٧٢

(٢) د. سيد الكاشف ص ١٧٥

(٣) محمد العرب موسى المصدر السابق، ص ١٨٠-١٨١

(٤) المقرري، الحطط ج ١، ص ٧٨

ومن القبلية إلى الوطنية وهذا ما عباه المقريزى فى مقدمة رسالته، البيان والأعراب بقوله «إعلم أن العرب الذين شهدوا فتح مصر أيادهم الدهر، وجهلت أحوال أكثر أعقابهم»^(١)

إن صحامة المحيط المصرى ديموغرافيا فى ذلك الوقت لاتقل عن ستة ملايين نسمة كانت كفيلة بابتلاع هذه الغزوات والهجرات وامتصاصها دون أن تحرف النمط الأصيل تحريفا جوهريا أو مبالغا فيه^(٢) وظل المصريون فى مجموعهم محفظين بسماتهم الأساسية كشعب واحد متجانس، رغم اختلاف الدين، وذلك يرجع إلى قدرة مصر الخارقة على التمسير وعلى تبدل العناصر التى لاتلائم سيجها الخاص، ولم تنقص ثلاثة قرون على دخول العرب مصر حتى كانت الروح القبلية قد ذابت فى بحر المدنية المصرية.

إن القضاء على القبلية فى مصر خلال هذه الفترة الوجيزة وظهور المجتمع المدنى الموحد من أكبر الأدلة على استمرارية مصر ووحدة تاريخها.. لقد حافظت مصر على كيانها ووحدتها السياسية بحكم: قوتها الذاتية، وتراثها الخاص ومواردها الوفيرة، وبحكم عوامل الجغرافيا السياسية، وثقلها الاستراتيجى والحضارى فى المنطقة.

لذلك وبصرف النظر عن القوة العددية للقبائل العربية أو المستعربة التى وفدت على مصر ومع عدم الإخلال بأهمية بعض العناصر الحضارية والسلوكية التى جلبتها معها هذه القبائل فإنه مما لاشك فيه أن الحياة فى وادى النيل كانت أكثر تلبوا واستقراراً من الناحية الاجتماعية فهنا كان مجتمع متكامل له رصيده الهائل من التعبيرات الثقافية والسياسية والإدارية عبر آلاف السنين مما يجعله أكثر عى وتنوعا من النواحي الثقافية والوجدانية والحضارية من مجتمع القبائل الرحل الصحراوية بحيث يصبح الاستتاج المنطقى هو أن ما يصبه هذا المجتمع فى الواقعين عليه هو أكثر بكثير مما يصبه الوافدون عليه فيه وأن الغلبة فى التفاعل الحضارى بين ما هو مستقر وما هو وافد دائما للعناصر الحضارية الأكثر عى وتنوعا، والتى تمثل نمطا متسقا عميق الجذور، والدليل على ذلك هو أن هذه القبائل

(١) محمد العرب موسى، المصدر السابق، ص ١٨٨

(٢) د. جمال حمدان، المصدر السابق، ص ٣١٩

بعد هجرتها إلى مصر تغيرت كيفيا من البداوة والترحال إلى الاستقرار الحضارى، ومن الرعى إلى الزراعة^(١)

ويتهى طاهر عبد الحكيم إلى نتيجة هامة مفادها أن اعتناق المصريين للإسلام وتحولهم من اللغة القبطية إلى اللغة العربية لا يشكل انقطاعا نفسيا بينهم وبين تاريخهم، ويرفض أن يكون ذلك سببا كافيا لفقدان وحدتهم كأمة، فلم تترتب عليه أية نتائج تمس وحدة المجتمع أو تؤثر على الوحدة السياسية للبلاد.

لقد تحلى سكان الجزيرة العربية مثلا عن عبادة الأصنام واعتنقوا الإسلام، ولم يكن ذلك سببا للحكم بأن ثمة انقطاعا نفسيا قد حدث بينهم وبين تاريخهم، كما لم يؤثر ذلك على موقع عمرو القيس كواحد من أهم شعراء الجزيرة العربية رغم أنه عاش في زمن الجاهلية

وعلى ذلك يمكن القول أن أغلب الفاتحين لمصر إما تمصروا، أو بقوا معرولين تماما عن الحياة الأهلية المصرية، يعيشون على الحراج أو المكوس والرسوم كحكام، أو على أنشطة طفيلية هامشية كأفراد، وبقيت الدولة المصرية أسبق في وجودها وحضارتها من بقية جميع البلدان المجاورة

استمرارية أم انقطاع:

ما من باحث جاد تعرض لتاريخ مصر أو حضارتها دون أن يصر على عنصر الاستمرارية في كل مقوماتها ومقدراتها، ابتداء من الأرض إلى الناس ومن الجنس إلى الاقتصاد ومن أعلى النظم السياسية والاجتماعية إلى أصغر دقائق وتفصيل العادات والتقاليد اليومية بل والأمثال والمأثورات الشعبية . إلخ - على الأقل حتى نهاية القرن الثامن عشر - ولكي نضع معادلة الاستمرارية والانقطاع في ميراثها الصحيح لا بد أن ندرك أولا أنها على

(١) د طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص ٩٥

بساطتها الأولية والأساسية معادلة مركبة معقدة متعددة الجوانب^(١) مع الأخذ في الاعتبار أن القبطية تعد حلقة الوصل الحقيقية بين القطبين الأساسيين الفرعوني والمعاصر^(٢)

متى وكيف حدث ما يسمى بالإتقطاع:

كان من أهم أسباب ضعف الدولة الفرعونية انحلال القوة العسكرية والسياسية - ابتداء من الأسرة العشرين - والاعتماد على الجنود المرتقة، وتسلل الأجانب إلى المراكز الهامة في الإدارة والمجتمع، والسماح للإغريق بإقامة المستوطنات في الدلتا ومباشرتهم الأنشطة التجارية، وظهور ديانة سيراپيس، الأمر الذي يسر دخول الاسكندر إلى مصر بسهولة كبيرة، ثم تبع ذلك دخول اللغة اليونانية والثقافة الإغريقية، إلى المدن الرئيسية، وفي ظل الحكم الروماني تعايشت حملة تيارات فكرية على السطح وفي الخفاء بجانب المفاهيم والمعتقدات الإسرائيلية.

ولما أصدر الإمبراطور ثيودسيوس عام ٣٨٠م أمره باعتماد المسيحية كدين رسمي وحيد للإمبراطورية الرومانية، كان هذا الأمر إشارة انطلاق لتدمير رموز الديانات والثقافات التقليدية القديمة في الأقاليم الرومانية ومنها مصر، ولم تقف النقمة عند حد التحريب والحرق والتدمير لكل المعابد، بل تجاوز ذلك إلى أعمال الإرهاب والاضطهاد والتعذيب للكهنة والعلماء الوثنيين وضرب مئات المعابد والمكتبات في مصر^(٣)

ويضيف شفيق غريال إلى ذلك أن الإغريق واليهود ومن إليهم من الغرباء رووا عن المصريين مازووا، وكانت الصورة التي رسموها صورة شعب متعهم عبوس عيد محافظ، يكره كل ما هو غريب عنه، أيضا فالصورة التي وردت عن مصر والمصريين في العهد القديم، ومواجهات الحروب الصليبية انطبعت في عقل كل طفل وكل رجل وأمرأة في العالم المسيحي جيلا بعد جيل، بحيث لا يمكن أن تحل محلها أية صورة أخرى تخالفها،

(١) د. جمال حمدان المرجع السابق، ج ٤، ص ٥٥١

(٢) د. جمال حمدان المرجع السابق، ج ٤، ص ٥٦٧

(٣) محمد العزب مرسى المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.

وإدوارد جيوب. إضمحلال الإمبراطورية الرومانية، ج ٢، ص ٢٤٧-١٥١.

رد على ذلك انها ترد في كتب مقدسه على أساس ما كان لتلك الصورة اليهودية من أثر في عقل الملايين من اليهود والمسيحيين وفي موقفهم العقلي والعاطفي لا من مصر الفرعونية فحسب، بل من مصر عموماً^(١)،^(٢)

إن موقف الكتب المقدسة تجاه مصر الفرعونية - بتأثير الصور التوراتية - إنها مصر الطغيان وخروج إسرائيل من مصر والسنوات السبع العجاف وتآله فرعون وسوء سلوك امرأة العزيز.. يحتل تمزقاً في الروح المصرية حسب تعبير د لويس عوض.

ولكى تتقل مصر من الوثنية إلى التوحيد كان ينبغي أن تتكرر لتاريخها القومي القديم، وأن تستوعب في الكيان المسيحي الشامل داخل الإمبراطورية البيزنطية، أو في الكيان الشامل للإمبراطورية العربية والعثمانية بعد ذلك، في عبارة أخرى القضاء على اجزات الثقافة المصرية القديمة.

وحدة التاريخ المصري

ومد بناء الدولة الحديثة في مصر في القرن الماضي بدأت تسفر درجة درجة فكرة القومية وفكرة المواطنة على أساس الإلتواء القومي والوطني، وبالتالي أمكن للمصري بالتدريج أن يستحضر تاريخه القديم داخل وجدانه الوطني بصورة موضوعية^(٣). ويعبر عن الاستمرارية التاريخية لهذا الوطن كحقيقه جغرافية واجتماعية وحضارية، وفعلًا عبر عن هذا الاتجاه بصدق وبموضوعية عدداً من أفضل المثقفين الممارسين منهم رفاعة الطهطاوى وشفيق غريال والمثال مختار وجمال حمدان وطاهر عبد الحكيم ومحمود عوده ونعمات فؤاد ونزيه الأيوبي ومحمد العزب موسى وفوزى منصور وغيرهم

يقول د جمال حمدان في عبارة صافية وبلغية أن وحدة التاريخ المصري تميزت بالاستمرارية في كل مقوماتها. أرض وجنس وبمط إنتاج وثقافة، كانت الحضارة المصرية

(١) محمد شفيق غريال: تكوين مصر عبر العصور، الهيئة العامة للكتاب، ص ٢٨، ٧٢

(٢) محمد عرب موسى: حكماء وادى النيل، كتاب اليوم، ط، ٩٠، ص. ١٣

(٣) د لويس عوض، دراسات في الحضارة، المستقبل العربي، ط، ٨٩، ص ١٣٥-١٣٤

المادية تسير في استمرارية نادرة عبر القطاع الأكبر من التاريخ المصري، تغطي ما بين اكتشاف الزراعة حتى دخول الحضارة الغريبة، واستمرت فرعونيه الهيكل والبناء حتى منتصف القرن التاسع عشر. في الريف اللاتندسكيب الحضارى عبارة عن أكوام طينية ترفع القرية وتحميها من الفيضان، حله فرعونية تعلوها حله قبطية فغربية، وقد يتابع على نفس الرفعة بلا تخرج معبد فرعونى فكيبه قبطيه فمسجد (مسجد أبو الحجاج بالأقصر) إرسابات جغرافية تاريخيه، تراكم عمودى دون تغيير نوعى فى السيج الداخلي نفسه، واستمرار نظام الري الحوصى والمركب الزراعى من ميا إلى محمد على، أكثر من خمسة آلاف سم، وبالمثل أدوات الزراعة وفنون الزراعة بكل أنواعها وتفاصيلها، وفصول السنة الزراعية والتقويم الزراعى بأسمائه الفرعونيه كانتباق طيعى من البيئة النيلية الفلاحية^(١).

والإضافات إلى التركيب الجنى لمصر والتدفقات الدموية لم تغير جذريا أو جديا من جوهرها الأصلى، فظلت الوحدة الأثنية أو الجنسية، أى وحدة الدم والأصل، والتجانس القومى هى القاعدة جنسا ولغة وديا، أمة متماسكة وطنيا، متجانسة لغويا ولهجة

ويمكن القول أن الموقع الصحراوى وفر للوحدة المصرية الحماية الطبيعية الآمة ومنع إغراق الحضارة المحلية فى طوفان التيارات الأجنبية، فكانت الصحراء ماصة لأغلب الصدمات الخارجيه. وكل الحكام الغزاة ابتداء من البطالسة حتى الأتراك تركوا نظم الإنتاج والحياة المادية والحياة اليومية كما هى دون تدخل، وتركوا إدارة الزراعة والرى للمصريين، بل عجزوا عن تغيير المركب الحضارى القاعدى أو تعديله أو حتى الإضافة إليه إضافة تذكر، فلقد كانت هذه كلها فى مجموعها هى الحضارة النيلية الأصلية، التى صنعها البيئة من قبل، وكان المصريون سادتها إلى الأبد

ويعبر د محمود عوده عن إتفاقه مع رؤية د. حمدان عن استمرارية التاريخ المصري، ويصيف أنه لم يطرؤ على العناصر الأساسية التى شكلت الطابع الجسماعى للقرية المصرية تعبير جذرى قبل منتصف القرن التاسع عشر، وملامح التكوين الخراعى ظلت ماثله بشكل

(١) د جمال حمدان، المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٥٣-٥٦٥

لافت، ليس في مجتمع القرية فقط، وإنما في المجتمع المصري بشكل عام، طوال هذه الفترة من خلال استمرار نفس التنظيم الاجتماعي لإستملاك الفئات^(١).

وفيما يتعلق بالمحتوى الثقافي ظلت الأيديولوجية الثيولوجية هي السائدة، تستهدف في المحل الأول تكريس النظام الاجتماعي القائم عبر الصيغ الدينية، وظلت السلطة السياسية احتكارا مطلقا لرأس الدولة مستندا من الناحية المادية على احتكار ملكية وسائل الإنتاج وخاصة الأرض، ومستندا من الناحية الفكرية على علاقته بالسماء حسب الصيغ الدينية المختلفة، كما بقيت الدولة جهازا بيروقراطيا ذا ذراعين إحداهما إداري والآخر عسكري، كلاهما مهمته الأساسية تأمين استمرار هذا النظام الاجتماعي واستخلاص الخراج^(٢).

كذلك ظلت استمرارية الهيكل الأساسي للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المصري عبر العصور، والوحدة السياسية المطردة بلا انقطاع تقريبا. أيضا المركزية السياسية العالية بل العارمة تمثل قمة الاستمرارية ولتأكيد هذا المفهوم يقول جمال حمدان: قديما كان الفلاحون عبيد فرعون، ثم عبيد السلطان ، وإذا كان محمد علي قد غد آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد، فبعد الناصر من بعده أول المماليك الجدد وآخر الفراعنة العظام، كما كان العالم يطلق على آخر حكام مصر السابقين علنا وبصفة عادية فرعون مصر الأسود.

وفي الجانب الاجتماعي يلاحظ استمرارية كثير من العادات والتقاليد والممارسات والطقوس، والأمثال، والاحتفالات والأعياد (وفاء النيل، الغطاس، شم السيم) وكلها من تراث البيئة المحلية وترتبط وثيقا بالنهر ودورة الفيضان السنوية، ولكل منها طقوسه الجماعية المحددة. وعادات الزواج والولادة والأفراح والمآتم والدفن، وزيارة القبور، وبقايا الديانة الشعبية والرهبة والطرق الصوفية، دون تغير أو تحوير أو إضافة أحيانا^(٣) وعلى العموم ظل النيل ضابط إيقاع الحياة الاجتماعية، ومنظم دورة الحياة اليومية ومفتاح دولاب النشاط

(١) د محمود عوده الفلاحون والدولة، ص. ١١٧-١٢١

(٢) د طاهر عبد الحكيم، المصدر السابق، ص. ١٣٠

(٣) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٥٧٨-٥٧٩

علاقة اللغة المصرية القديمة باللغة العربية:

يقول أحمد مختار عمر في مصر من القصص الفريدة التي لا تتكرر كثيراً في التاريخ ،
ويكفي أن نعلم أن مصر قد تنبعت عليها حكاهم أجناب على امتداد تاريخها الطويل من
هكسوس وآشوريين وفارسيين ويونان ورومان دون أن يتمكن أحداً منهم فرص لغته على
مصر والقضاء على اللغة الوطنية المصرية تماماً، إلى أن جاء العرب فتمكنوا من فرص
لغتهم، وإحلالها محل القبطية، ثم استطاعت العربية بعد ذلك أن تصمد أمام تيار الغزو
الأجنبي سواء كان تركيا أو فرنسا أو إنجليزياً فما أسباب ذلك؟

يذهب البعض إلى أن اللغة المصرية القديمة تعتبر حامية تصنيفاً، لكن البعض الآخر
من الفيلولوجيين يعتبرها لغة انتقالية بين العامية والسامية، حيث تيس اشتراك أكثر من عشرة
آلاف كلمة بين المصرية القديمة واللغة العربية^(١) ويؤكد د فليب حتى هذا التشابه بين
اللغتين، ويخلص إلى أنهما من لغة أم واحدة. ومع هذا الاستخلاص نجد كمل من الأثرى
أحمد كمال ود. سليم حسن، والمؤرخ محرم كمال. فقد وجدوا أن ٦٥ بالمائة على
الأقل من اللغة المصرية القديمة تشابه مع اللغة السامية، وهذا يفسر استمرار الكثير من
المفردات والتعابير المستخدمة حالياً في مصر، وخاصة في اللغة الدارجة^(٢)

وتضيف د نعمات فؤاد أن كثيراً من الألفاظ في اللغة العامية وأسماء المدن ألفاظ
قبطية، رغم أن بعضها كان قد اختفى تسعة قرون بفعل اليونان الذين وصعوا لها أسماء
يونانية، لكن بفضل الجهد القومي الذي عبأه الإباشوده، هزمت اللغة اليونانية وتراجعت،
ومازالت العامية المصرية التي هي لغة الكثرة، ولغة الحياة اليومية، فيها الكثير من اللغة
المصرية القديمة واللغة القبطية^(٣).

وفي هذا الاتجاه يذكر محمد العرب موسى أن اللغة المصرية القديمة التي تكتب
باليهروغليفية تضم كثيراً من الأصوات والصيغ والمفردات السامية، وهذا لا يدل فقط على

(١) د جمال حمدان المصدر السابق، ص ٢٩٧

(٢) د طاهر عيد الحكيم المصدر السابق، ص ١٠٢

(٣) د نعمات فؤاد شخصية مصر، عالم الكتب، ص. ٢٩-٣١

مجرد الاقتباس، بل الأرجح وجود أصل مشترك بينهما^(١)، ومفردات كثيرة مشتركة بين اللغة المصرية القديمة واللغة العربية الفصحى سواء المهجورة أو المستعملة الى اليوم، وسواء أكانت تنطق بصها أو مع تغيرات طفيفة، نتيجة لإختلاف اللهجات المكانية ومنها أفعال وأسماء مختلفة

وقد لمس كثير من العلماء ذلك التشابه القوي بين اللغة المصرية القديمة واللغات السامية، التي بلغت رقيها في اللغة العربية الفصحى، ومن هؤلاء برستيد وأحمد كمال وأحمد نجيب، ويدهب المؤرخ التركي أحمد رفيق أن بين اللغة المصرية القديمة واللغات السامية في مفرداتها وصرفها ونحوها مشابه كثيرة تسوع القول أنها من أصل واحد، ويتفق معه في ذلك جوساف لوبون في كتابه عن الحضارة المصرية

وعلى ذلك يمكن القول أن انتشار اللغة العربية في مصر كظاهرة اجتماعية تاريخية - جاء نتيجة عملية تطورية في وسائل التعبير المصري بصها أكثر منه انتقالا من لغة أخرى، بالإضافة إلى أنها كانت لغة الحكام والدواوين، أيضا بسبب دخول أغلب المصريين إلى ديانة الإسلام

ويعزز هذا الإستحلاص أن بعض اللغويين يرى أن الحجازيين اقتبسوا ما أصبح يعرف بالحروف العربية من الحروف البطية، المشتقة بدورها من الحروف الآرامية المصحدة من الحروف السريانية، التي ترتبط بصله وثيقة بالحروف الفيبقية التي ينتهي أصلها عند الابجدية الهيروغليفية^(٢)

وإحتمالا ظلت البنية الفوقية متوافقة مع البنية الأساسية، حتى الدعوة للتوحيد التي أتى بها الإسلام لم تكن غريبة على النظام المصري السياسي والإداري والقضائي، الذي قام على المركزية، فالتوحيد كانت له مصادر في الديانة الآتوبية، التي سبق أن تسربت إلى القبائل الآسيوية، ثم عادت إلى مصر مرة أخرى والتجانس الأيديولوجي يشير إلى الشيوعية المستقرة منذ العصور الفرعونية، حتى الإسلام السني مروراً بالمرحلة القبطية^(٣)

(١) محمد العرب موسى وحدة تاريخ مصر، ص ١٤٣ وما بعدها

(٢) بيومي قنديل حاصر الثقافة في مصر، ص ٨١

(٣) طاهر عبد الحكيم المصدر السابق، ص

الوطنية المصرية والقومية العربية - ثنائية متكاملة:

ومن المهم هنا أن نسجل أن عددا هاما من الباحثين يرى أن كل إقليم يطوى على خصوصيات تاريخية - مجتمعية، داخل المحرى الرئيسى العام للتاريخ الاجتماعى - الحضارى السياسى العربى^(١) وأنه ليس مما يصير قضية الوحدة العربية أن يكون لكل قطر من أقطارها الإقليمية شخصيته التاريخية المتبلورة بدرحة أو بأخرى، داخل الإطار العام المشترك، لهذا التوع والتباين فى التكوينات، إنما يشرى المجتمع والتعاون العربى، ويصيف إليه، ويجعله متعدد الجوانب والأبعاد، وليست كلمة الإقليمية تقيض للقومية، فمصر والقومية العربية ثنائية متكاملة

والواقع أن على القومية أن تحترم الوطنيه وتقربها، بمثل ما أن على الوطنية أن تعترف بالقومية وتقربها. ولعل المطلوب ليس هو تذويب الوطنية فى القومية بقدر ما هو ترويضها بها وعلى أية حال فإن الطريق الصحيح إلى القومية إنما يبدأ من الوطنية، يعديها ولا يعرفها، ففى البدء كانت الوطنية ثم اتسعت واتسدت وامت إلى القومية فلا تناقض مطلقا بين الوطنية المصرية، والإلتواء إلى الأمة العربية^(٢) وأنت لا يمكن أن تكون وحدويا طيبا دون أن تكون وطنيا نارا جيدا^(٣) والكلام عن شخصيه مصر لا يعنى إقليميه صيقه. فضلا عن شوقيه شعبويه، ولا يصح الوطنيه فى مواضعه صد القومية^(٤)

هل حقق العقل المصرى قطيعة إيستمولوجية مع نفسه ؟

من العبث تجاهل أن مصر بالغة العراقة، أو إنكار تاريخها القديم، وتنسى تاريخ وحضارة مجتمعات أخرى، بأعتباره تاريخا لمصر^(٥) فالتفكير بواسطة ثقافة ما معناه التفكير من

(١) مركز دراسات الوحدة العربية تقديم كتاب الدولة المركزية فى مصر، ١٩٨٩

(٢) د قزاد مرسى نظره ثابيه إلى القومية العربية كتاب الأهالى رقم ٢٠ ص ٦٢

(٣) د جمال حمدان شخصيه مصر - الجزء الأول، ص ٢٣ - ص ٢٥

(٤) حديث لفرىس جمال عبد الناصر بحريده نيويورك تايمز فى ٢٣ ١٩٧٠ نشرته الأهرام بعد ذلك يومين

(٥) د سريه الايوبى الدولة المركزية فى مصر ط ٨٩ ص ٢٠١

خلال منظومة مرجعية، تتشكل أحداثياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتها التي لها خصوصيتها. وهكذا فإذا كان الإنسان يحمل معه تاريخه - شاء أم كره - كما يقال، فكذلك الفكر يحمل معه - شاء أم كره - آثار مكوناته، وبصمات الواقع الحضارى الذى تشكل فيه ومن خلاله^(١)

لذلك يعنى لنا أن نتساءل مع الجابرى - لماذا حقق العقل المصرى قطيعة إيسيمولوجية مع نفسه، أى مع الشروط التى تحلى فيها أول مرة، والتى على أساسها تكون. وكيف يمكن إعادة بناء ذلك الموروث الثقافى^(٢) بالشكل الذى يجعل تراثنا القديم يدخل فى الإطار المرجعى للنظر إلى الأشياء والكون والإنسان والمجتمع، محافظة منا على تماسك خصائص الشخصية الوطنية، والسياق التاريخى الحضارى القومى لأمتنا؟

ولانسى فى هذا المقام محاولة الطهطاوى - وغيره - ربط تاريخ مصر قبل الإسلام بتاريخها الحديث، وإشادته بتاريخ الحقبة الفرعونية، وإستلهامه القدوة من ذلك التاريخ تحت تأثير ما شاهده من إهتمام علماء الآثار فى فرنسا بتاريخ مصر القديم^(٣) وحماس لويس عوض فى هذا الشأن بتأكيد أدب مصر الأساسيه هى بيته فرعونيه، وإعتباره أن هذه المسأله أولية فى فكرة الدولة القومية^(٤)

حضارة مصر من صنع الفلاحين :

لقد لعب الفلاح المصرى دورا أساسيا فى قصة الحضارة المصرية، إذ يعتبر فى الحقيقة خالق هذه الحضارة الأول، فالحضارة المصرية القديمة كانت حضارة زراعية عناصرها الأرض والليل والمناخ، ولكن الإنسان هو الذى مرج يس هذه العناصر بحيث يمكن إعتباره هو نفسه بعدا رابعا فى هذا الثالوث الحضارى، بل هو فى الواقع أكثر العناصر

(١) د محمد عابد الجابرى. تكوير العقل العربى ط ٨٥ ص ١٣ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٥

(٢) د نعمات أحمد فواد شخصية مصر ط ٦٨ ص ١٢ وما بعدها

(٣) الأعمال الكاملة لرفاعة رابع الطهطاوى ج ١ ص ١٥١ ، ٣٧٩ ، ٤٠٧

(٤) د لويس عوض دراسات فى الحضارة دار المستقبل العربى ص ١٣٣

إيجابية فالفلاح المصرى هو الذى أرسى أسس الحضارة المروغونية العريقة وهو الذى تمهد لها عمله وإنتاجه عشرات القرون، وإليه يرجع الفضل المباشر فى كل المنجزات العظيمة التى دحرت بها تلك الحضارة^(١)

إن النظم الاقتصادية والاجتماعية والمعايير الأخلاقية والآداب والفنون، وبإختصار معظم مظاهر الحضارة فى مصر القديمة من نتاج البيئة الزراعية، أى من صرع الفلاحين المصريين، نتيجة لإبداعاتهم الجماعية أو الفردية، والريف هو الذى أمد مصر بمعظم أو كل كهنتها ومهندسيها وأطبائها وفنانيها ومثاقفيها، فالفلاح المصرى هو الذى شاد بفكره ويديه كل هذه المنجزات العارضية.

أياً كان الأمر، لا يمكن بحث إستمرارية أو إنقطاع تاريخ مجتمع معين إلا انطلاقاً من التكوين الاجتماعى الإقتصادى لهذا المجتمع، ويتيسر شديد يمكن القول أنه لم يحدث تغير يذكر فى أساس هذا التكوين إلى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً.

لقد ظلت المجتمعات القروية فى مصر، وحتى القرن التاسع عشر، بمثابة وحدات مكتفية ذاتياً للإنتاج الزراعى، وحيث كان يتم إستهلاك أو إنتزاع الفائض الذى تنجده هذه الوحدات الاجتماعية المكتفية ذاتياً بواسطة سلطة الدولة المركزية، التى ظهرت بوصفها المالك الملقى لكافة الأراضي، سلطة تملك فرص الضرائب والسحرة

إن الافتراضات الأساسية التى تنطوى عليها هذه الدراسة لاتحرج عن محاولة تعميم البنية الأساسية للإنتاج والإستغلال قبل الرأسمالى، على الوضع الذى كان قائماً للنظام الإقتصادى والاجتماعى فى مصر حتى منتصف القرن ١٩ ، وأنه مهما كانت التغيرات التى تمحضت عن نوى نظام الملكية الفردية للأراضي الزراعية، أو التى تمثلت فى إحلال مجتمع القرية وتضخمه، أو تطور القطاع الصناعى فى الإقتصاد كنتيجة لتغفل الرأسمالية الحديثة منذ الإحتلال البريطانى، فإن إنتزاع فائض الإنتاج وفائض العمل الزراعيين يظلا العصر الأساسى لإعادة الإنتاج الاجتماعى فى مصر حتى خمسينات القرن الحالى وفق الحظ الآتى^(٢).

(١) محمد العرب موسى المصدر السابق، ص ١١٩

أولاً .

إن إنتاج الفائض الإجتماعى يتم أساساً فى القطاع الزراعى من الإقتصاد، والتسليم الفردى والقومى يعتمد على الإمتصاص الحصرى لعائد الإنتاج الزراعى.

ثانياً

الإنتاج الزراعى يجرى وفق عناصر محددة بواسطة أشكال قبل رأسمالية للإنتاج وإعادة الإنتاج. على سبيل المثال إنتاج القيم الإستعمالية بواسطة الأسر الممتدة ومن أجل إحتياجاتها، وتبادل المصافع والأشياء المفيدة وليس تبادل السلع، وإهمال التوسع فى نظام السوق الداخلية، وإستخدام فنون إنتاج - تقنية - بالغة القدم

ثالثاً .

إن تداول فائض الإنتاج الزراعى محدد بأشكال رأسمالية، فهو على نطاق التجارة الخارجية محكوم بنظام السوق، وعلى نطاق التجارة الداخلية، محكوم بتنظيمات رأسمالية الدولة التى تحدد الحدود الدنيا والقصى للأسعار، وأشكال التوزيع من خلال التعاونيات.

رابعاً :

كافة الأشكال فى الإنتاج والإستهلاك والتوزيع الخاصة بالإنتاج الزراعى تشكل الأساس الذى ينهض عليه إعادة الإنتاج الإجتماعى للطبقات الحصرية الوسطى والعليا.

خامساً .

إن تغيراً أساسياً فى الطابع الإجتماعى للقرية لم يطرأ خلال النصف الأول من القرن ١٩ حتى عهد سعيد، وكانت أراضي الحراخ التى كانت تمثل الأعلىية مسجلة بأسماء الجماعات ومورعة على السكان، وكان شيخ البلد ثم المدير هو الذى يعين المستفيع الجديد بالأرض التى يتركها المعوى وظلت ظاهرة التوزيع الدورى للأرض فى صعيد مصر طوال النصف الأول من القرن ١٩، حيث الملكية المشتركة للأراضي المحيطة بقرية من القرى، والتقسيم الذى يجرى كل عام لهذه الاراضى بين الأسر كذلك لم يحدث أى تغير فى

(٦) د محمود عودة الملاحون والدولة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ٧٩ ص ٩٧

نظام الضرائب وجمعها من القرى حتى عهد سعيد، حيث كانت الضرائب تفرض على القرية ككل، وكان شيخ البلد مسئولاً عن جمعها، إلى الحد الذي دفع كلوت بك إلى وصف هذا النظام بأنه نظام راسخ للتصامن بين أهل القرية

سادساً :

لم يؤد تراكم الديون على الفلاحين بالحكومة إلى إلغاء المسئولية الجماعية، بل أدى إلى إستحداث نظام العهدة، وهو الذى كان يتمثل فى إرغام كبار الموظفين على القيام بهذه المسئولية نيابة عن قرى بأكملها، أى النظر إلى القرية بوصفها وحدة مالية مثله مثل نظام الإلتزام، وكان الميرى لا يقسم بالمدادين وإنما بالقرى

سابعاً :

الأشغال العامة كانت مسئولية جماعية، حيث كان يتم تجنيد الفلاحين للآزمين لإصلاح الجسور عن طريق شيخ القرية ومسئولية الفلاحين عن أداء عمل الفلاحين الهاريين.

إذن يمكن من خلال المعطيات التاريخية السالفة أن نصل إلى أن العناصر الأساسية التى شكلت الطابع الجماعى للتكوين المصرى لم يطرأ عليها تعير جذرى قبل منتصف القرن التاسع عشر. ويقتى أن نحاول تقديم تحليل إجتماعى لمظاهر التفكك التاريخى الذى طرأ على هذا التكوين، من خلال تفكيك ملكية الدولة للأراضى الزراعية، وشكل التغيرات التى طرأت على وطيمة الدولة المركزية فى قيامها بمهامها الإقتصادية والإجتماعية الجديدة، ضمن الإطار التاريخى العام للنظام الرأسمالى، والتطور التامتكافىء.

ل ل ل

الفصل الخامس

الدولة المركزية في تاريخ مصر الحديث

تمهيد :

في ظل الحكم الإسلامي احتفظت مصر بأكثر من مظهر من مظاهر الإدارة البيزنطية السابقة، واستمر حكم مصر كوحدة واحدة، وكان لوالى مصر تحت اشراف الخليفة جميع السلطات التنفيذية على البلاد التى تدعمت بكونه رئيسا للصلاة وقد تمتع الوالى بحرية كبيرة فى الإدارة كما كان القضاء وإدارة الجند من اختصاصه، فضلا عن إدارة الشرطة، وقد تميز الحكم فى هذه الفترة بالمركزية العالية، وأحكم الولاة أو السلاطيس دائما قبضتهم المركزية الشديدة على البيروقراطية

وفى العصر الفاطمى (٩٧٣ - ١١٧١م) كانت الخلافة تتضمن تركيزاً للسلطات، من أجل فرض النظام العادل فى المجتمع، فالخاكم اعتبر رمزا مبلورا للدولة، وأنه المستبد العادل الذى يوفر الحير للجميع كانت الدولة الفاطمية أكبر تاجر وأكبر مستهلك، ملكت المخازن والقياسر والأفران والخمائم والبيوت الشعبية، وفرصت الأسعار الحيرة، وضربت الإحتكارات وقامت بكثير من المصادرات لممتلكات كبار القوم. ولعب الاحتسب دوراً هاماً فى الحياة العامة، فضلا عن قيام الدولة بدورها فى صيانة وتوسيع شبكات الري كانت الخلافة الفاطمية تجميع الأمور الاقتصادية والاجتماعية والدينية، فهى لم تكن دولة محسب بل وحركة أيضا، فوحدت بين الدولة والهيكل الدينى بشكل لم يكن معروفاً من قبل فى الإسلام وهكذا فقد إتخذ التطور فى تقسيم العمل الاجتماعى فى مصر شكل نمو العمل الإدارى البيروقراطى، والتمصير الواسع للهيكل الإدارى، وكان الملاحون مظمين فى مشتركات قروية، والحرفيون مظمين فى طوائفهم الحرفية، ومن حلقات التنظيم البيروقراطى العام.

وفي الحكم العثماني - المملوكي إستمرت مصر ولاية واحدة، يسيطر عليها الوالي أو الباشا الذي يعينه الباب العالي مباشرة لمدة سنة واحدة. ولاشك أن قصر مدة الوالي جعله يشدد من قبضته المركزية على البلاد، لكي يضمن أكبر قدر من الهب المظم لنفسه وللخزينة خلال هذه المدة القصيرة كان هناك إضافة إلى السلم الوطني الحكومي العثماني سلم وظيفي سلطوي للمماليك، الذي مثلوا القوة العسكرية في مصر واحتلوا عدة وظائف كالأمراء والكشافين . إلخ وبعد تاريخ مصر في تلك الفترة تاريخا للصراعات المتتالية بين أعضاء الهيراركية المملوكية، وبينهم وبين ممثلي الباب العالي في مصر في سبيل السيطرة على البيروقراطية المصرية واستغلال الأرض والثروة فيها

وكانت العلاقات داخل النظام الإداري وبين العاملين فيه حافلة بمختلف أنواع الصراعات كالصراع بين أهل السيف وأهل القلم أو الصراع بين أصحاب الرتب وأصحاب الوظائف أو الصراع بين القصر والبيروقراطية. إلخ

ومع ذلك يغى أن لاسي آندا أن السلطة السياسية (المصب) قد إستمرت هي المدخل الرئيسى إلى الثروة الاقتصادية، وإن النظام ظل هيراركيا بهمة أساسيه

ولم يكن نظام الإلتزام الذى ساد في هذه الفترة بدى أهمية كبرى في الحد من مركزية الحكومة، والنظام لم يكن إقطاعيا مفككا، لأن المماليك لم تكن لهم حقوق الملكية، إنما كانوا يحصلون على مجرد رخصة لإستخدام الأراضي فيما يتصل بوظائفهم وكان من حق السلطان الذى أعطى الرخصة أن يستردها مرة أخرى لأكثر من سبب، وقد عاش معظم الملتزمين في القاهرة^(١)

١. د مريد الأيوبي المصدر السابق ص ٤٦ ٤٧

المركز المسيطر الذى تمتعت به الدولة المصرية كان الوسيلة الرئيسية فى التحول الرأسمالى :

ويمكن القول إن عصر محمد على مثل بداية انتقال التكوين المصرى إلى مرحلة جديدة، فيها أصبح النمط الرأسمالى للإنتاج والإدارة هو الغالب، بأحداث تغييرات جوهرية داخل العلاقة المشتركة كلها، شملت المشترك الأعلى والمشاركات الفلاحية القاعدية، وباستخدام أساليب وأدوات شرقية تستمد أصولها من التكوين المصرى ذاته

لقد لعبت دولة محمد على دوراً رئيساً إيجابياً فى القيام بالمهام الاقتصادية،^(١) وباستخدام الأساليب الواجب إتباعها قسراً، أهمها القضاء على المترمين، وبقرطة العلماء وتصفية قياداتهم، وإحتكار الأرض والعائض، وباستخدام دورات السحرة وعمليات المصادرة المتكررة وإدارة البيروقراطية المدنية والعسكرية لأرض مصر وإستغلالها كجسر رئيسى من عمليات التحول الرأسمالى

فى الأصل لا يوجد فى الدولة الشرقية أى فصل مبدئى من الناحية النظرية بين الناحية القائمة بتوجيه الإدارة الاقتصادية، وبين أجهزة الدولة القائمة بالنشاط السياسى والإدارى والقمعى ومنذ محمد على بدأت مصر فى التحول الرأسمالى من خلال إتصاف داخل الدولة، بأن تحولت العشيرة الحاكمة إلى أوستقراطية مالكة كبيرة، وبدلاً من أن تكون الدولة فحسب معبرة عن مصلحة الطبقة المالكة، كانت هى التى أوجدتها، ووفرت لها التراكم الضرورى، لكي تجرى عملية الإنتاج الرأسمالى وتجدده موسماً وإستمرت الطبقة

(١) قام الدولة بإعادة تنظيم الزراعة وتنظيم الضرائب، وتوسيع رقعة الأرض، وتعهد العديد من الأعمال العامة ومشاريع الرى الدائم، وكسبيل إضافى لتصة الفائض تحتكر الدولة التجارة الداخلية والخارجية. كان القطاع الصناعى يستخدم عام ١٨٣٣ قوة عاملة قدرت بحوالى ٢٦٠,٠٠٠ عامل أحير فى الوقت الذى لم يكن سكان مصر قد وصلوا إلى أربعة ملايين نسمة، و ٣٠ مصنع لنخل والسيج، ٨٠٠ فرن لإنتاج المعدات وقطع الغيار، وأسطول نقل بحرى لنقل الصادرات والواردات، المهم إن هذا التحول الإقتصادى لم يس فقط دون الإنتاج إلى رأس المال الأجنبى، وإنما بالاستعداد المتعدد لهذا الرأس المال (د. محمد دويدار الإقتصاد المصرى بين التحول والتطوير، ص ١٥٧)

الحاكمة تغدى قوتها الاقتصادية عن طريق الحبل السرى الذى ربطها بالدولة حتى عام ١٩٥٢ على الأقل

إن بداية تفكك المشترك الأعلى أى تقسيم وتخصيص أجهزة الدولة المختلفة مع تميّطها أمر يؤدى إلى فصل الطبقة المالكه عن جهاز الدولة، ويلورة النظام الطبقي، ويمثل أهم وسيلة لتحقيق ذلك فى أن الدولة أحدثت تنقل حقها فى الأرض إلى أفراد من النخبة الحاكمة عن طريق الجفالك والأبعاد والأساسى والمعهد بعد أن دام هذا الحق فى يديها مد عهد المراجعة إذن الإلتواء إلى الدولة وبيروقراطيتها كان الوسيلة الرئيسية التى توصل إلى ملكية الأرض، قبل تحويل الأرض إلى سلعة فى السوق الرأسمالى

أما مجتمعات غرب أوروبا فقد إنتقلت إلى الرأسمالية من أسمل، عبر تصاعد التماير الطبقي داخل الملاحين والحرفيين، ولم يكن للدولة دور حاسم أو مركزى فى صيرورة الإنتقال، إنما لعبت دورا فى تشكيل المناخ الملائم والحماية والدعم

فى مصر - بدءا من محمد على التحول تم من أعلى، أى من الطبقة الحاكمة والدولة تبادر وتنظم وتقوم بوظائف مركزية مباشرة، وبالتالي لا مكان للثورة البرجوازية والإنتقال تم من أعلى، بسمات آسيوية، من خلال بيروقراطية الدولة لإعادة تكوين وتنظيم الطبقة الحاكمة إجتماعيا وسياسيا، لإرساء أسس التطور الرأسمالى، بالإعتماد المكشف على مؤسسات الدولة والعنف السياسى أى من خلال إستعادة الدولة دورها الوظيفى فى عملية الإنتاج، وهى فعلت ذلك بصورة أقوى مما سبق بالإبتكار على معرفة تقنية وتنظيمية أكثر تقدما من خلال تنظيم إقطاع المائص عن طريق تنجيز الزراعة، والتوسع فى الزراعة السلعية. وتوحيد شحن البيروقراطى والمنتج الرأسمالى، وتداخل التنظيم الإدارى للزراعة والصناعة، وممارسة الإحتكار التجارى الزراعى فى الريف والحضر، وأخيرا محاولة السيطرة على المداخل التجارية البحرية فى البحر الأحمر والخليج العربى والشام^(٩)

(٩) صلاح أبو نار ندوة إشكاليات التكوين الإجماعى بمركز البحوث العربية ١٩٩٠

التراكم البيروقراطي ومركزة الفائض :

عندما تولي محمد على السلطة لم يكن الشكل الخراجي نقياً ومكتسلاً، لأن نظام الإلزام ونظام الأوقاف كان يسمح لجزء من الفائض الزراعي بالتسرب إلى جيوب الوسطاء، ومعنى ذلك - كما يشرح محمود عودة - إن الدولة لم تكن تتمتع بحق كامل في إستنزاف مجمل فائض الإنتاج، وفائض العمل في الزراعة لذلك فإن إهتمام الدولة بضمان الإستيلاء على الفائض كان الدافع^(١) وراء القضاء على الممالك وإلغاء الإلزام ومصادرة أراضي الأوقاف والنوسية، ومسئولية الجماعة القروية المباشرة عن دفع الضرائب إلى الدولة دون وساطة، ونقل الزراعة من الإقتصاد الإكتصالي إلى إقتصاد المحاصيل النقدية، ويقرر سياسة الإحتكار وفرض التسعير الجبري ومركزية وسائل التسويق إلخ

ولزيادة التراكم أولى محمد على الري إهتماماً كبيراً، وتطلب ذلك بالضرورة قدراً كبيراً من المركزية لبناء وترميم وتجديد شبكة الري، وإدخال نوع الري الصيفي العميقة، والتوسع في الري الدائم وأقام القناطر الخيرية وغير ذلك من أعمال إقتضت جهداً تنظيمياً كبيراً في توظيف عمال السخرة وتشغيلهم^(٢)

وفي مرحلة تالية ومع زيادة الضغط الخارجي إصطبر إلى التحالف مع الأرستقراطية البيروقراطية المتنامية ابتداء من عام ١٨٣٧^(٣) وقام بتوزيع مساحات من الأقطان بلغت أكثر من ٩,٥ مليون فدان على أفراد جهاز السلطة والعشيرة الحاكمة والحاشية العسكرية والأرستقراطية الإدارية، في شكل شماليات وأبعاديات وعهد ووسايا - كانت نواة لنشؤ الملكية العقارية بعد ذلك -^(٤) والواقع أن هذه الهيئات الملكية كانت في أساسها وظائف

(١) د. مريه الأيوبي الدولة المركزية في مصر ص ٣٣

(٢) د. مريه الأيوبي المصدر السابق ص ٤٨.

(٣) د. نزيه الأيوبي المصدر السابق ص ٣٤

(٤) راجع جابريل باير تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة الهيئة المصرية العامة للكتاب

د. رؤوف عباس النظام الإجتماعي في مصر في ظل المفكرات الزراعية الكبيرة، ط ١٩٧٣

د. لويس عوض تاريخ الفكر المصري الحديث ج ١

عامة لإستصلاح الأراضي وتحصيل الضرائب. فهي لم تكن مكرمة بالملكية، إنما مقابل
إنتزاع فائض الإنتاج الزراعي، وإنتزاع فائض العمل، وتأمين الإستقرار السياسي والإجتماعي
لنظام الحاكم

محمد علي باشا الدولة الحديثة

تاريخيا كان المشترك الأعلى - في التكوين المصري - يجمع في ذاته بين سلطة جهاز الدولة الحاكم، وحقوق الحقة المألكة، ليشكل بذلك وحدة مدمجة متكاملة في ذات الوقت، وكان رأس الدولة هو رمز لوحدة البلاد والأمة والأرض.

ويقوم المشترك الأعلى بمهام اقتصادية وإجتماعية وإدارية وفكرية وعسكرية لاغنى عنها للمجتمع، فدون تنظيم الرى الإصطناعى وإدارة شبكته وصيانتها ومراقبة الفيضان وتنظيم توزيع المياه ودون صيانة الجسور من العبث، ودون رد عرورات البدو النهابين. إلخ يحصل الخراب والوار المادى والبشرى على البلاد لذلك كان جهاز الدولة يملك حق توزيع الفائض الإقتصادى بين فئاته وأفراده طبقاً لتقسيمات تحددها التقاليد وتوارس القوى المكونة له

هذا الإندماج بين جهاز الدولة والنخبة المألكة ألقى الحاجة إلى المؤسسات التمثيلية (المجالس النيابية)، فيبدو المشترك الأعلى الذى يجمع بين كل من السلطة والقوة فى شكل قوة حاكمة إستبدادية، خاصة وإن المشتركات القاعدية (الفلاحية) مبعثرة ومنعزلة ولاتشكل قوة ظاهرة متماسكة توارى قوة الدولة وقد إستمر المشترك الأعلى الذى تهيكل فى كيان (الطبقة - الدولة) قائما بدوره التاريخى حتى بدء تحول محمد علي فى الإتجاه الرأسمالى من أعلى، الأمر الذى أدى إلى فصل الطبقة المألكة عن جهاز الدولة عام ١٨٣٧ تقريبا والبدء فى تيمط جهاز الدولة

الإبقاء على الجهاز الإدارى مصرىاً :

وتعلم أن حكم الباب العالى نجح فى عتمة الأقاليم اليربطية المركزية الى خضعت له خلال الإندماج بين القبائل العثمانية والسكان الروم غير أن هذا لم يحدث فى مصر، فلم يعمس وادى النيل، بل نصرت الأوجاقية والمماليك: هالسيادة العثمانية لم تغير الجهاز الإدارى القائم قبلها، بل أبقت عليه فاستمر يواصل عمله ويستعمل اللغة العربية، مع قصر اللغة التركية على فرمانات و المراسلات، واستمر سائر القضاء من العلماء المصريين.

وكان بقاء الجهاز الإداري مصرياً - لغة وأفراداً - من أهم العوامل التي حفظت لمصر شخصيتها في ذلك العصر، وكونت إطاراً مبنياً للدرعة الإستقلالية، وذلك نظراً للدور الرئيسى الذى يقوم به هذا الجهاز فى الوظائف الاقتصادية للدولة

بداية الدولة الحديثة :

كان جهاز الدولة السابق مكوناً من عدة هيئات مشتركية متداخلة - لكل منها إمتيازاتها ومهامها - وكانت مركزية الدولة عبارة عن التوازن الناتج من الصراع لإعادة تقسيم موارد البلاد بينها، على شكل إعادة توزيع حقوق الحماية وإسحاق التحول البورجوازي توحيد جهاز الدولة، بإيجاد نظام منمط واحد، وإنشاء السلطة العامة المجردة من التشخيص^(١).

وفى هذا الإتجاه قام محمد على بالتصفية الجدية لأغلبية الممالك عام ١٨١٦ (دبح ألف مملوك) وبرز اختصاصاتهم وألغى تشكيلهم المشتركى. وبإلغائه الإلتزام فقدوا سيطرتهم على النشاط الزراعى، كذلك لم يعودوا يشرفون على الجمارك الداخلية. وبمصرسة الإدارة لم تعد لهم حقوق خاصة فى الدواوين. وبإيجاد جيش الفلاحين المصريين فقد الممالك إمتياز العمل العسكرى، لذلك يمكن القول أن مذبحه القلعة لم تكن عملية سيامية فحسب، بل كانت من صميم التحول الإجتماعى الإقتصادى، أدت بصرية واحدة إلى إلغاء التوحيد المشتركى بين المهام الاقتصادية والعسكرية والإدارية، وهو ذلك التوحيد المعسود فى أن جيشاً أحياً يسيطر على الدولة والإنتاج فى آن واحد^(٢).

وسمت خطوات هامة فى هذا الإتجاه فى ظل محمد على عن طريق تفكيك المشترك الأعلى، بمعنى تقسيم وتخصيص أجهزة الدولة المختلفة، وتبسيطها بجعل أجراء منها متشابهة، أيضاً من خلال بلورة نظام حديث للدولة من شأنه أن يؤدى إلى «فصل الطبقة المالكة» عن جهاز الدولة، لتولى الطبقة المالكة - بهذه الصفة - المهام الاقتصادية

(١) د. بربى الأبرى المصدر السابق ص ٧٤

(٢) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ٢٤٧ - ٢٤٨

دور البيروقراطية المصرية :

لقد حققت دولة محمد علي ما حققته بالاعتماد على جهاز بيروقراطي ضخم (٧٧ ألف موظف) يستوعب جميع الأنشطة تقريباً لقد كانت البيروقراطية المصرية الرحم الذي خرج منه حين الثورة القومية، وقدمت أساساً لبقاء مصر مصرية، ووفرت قدراً من الإستمرار للمجتمع بناصره الاقتصادية وهيكله المتكامل، ثم كان هناك «الأفندية» وهم الإداريون المكلفون بجمع الإيرادات، وصفوتهم العليا مسلمون يطلق عليهم «روزنامجية»، يحفظون سجلات المساحة والقرى وما عليها من حراج وعوائد

وإطلاق محمد علي - وقد إستقرت له الأمور - في إقامة بنية الدولة المصرية الحديثة، فهو الذي بث روح النظام والتحديث والتطور في هيئات الحكومة وفروعها، الجيش والبحرية والتعليم والبرى والشئون الخارجية إلى غير ذلك وتأسست الدواوين بحسب الحاجة إليها الواحدة تلو الأخرى، حتى عام ١٨٣٧ حين وضع التنظيم الرئيسى لها بعد إصداره قانون السياسة وإستمر في إدخال جميع التعديلات القانونية والتنظيمية في هيكل الدولة لكي تتماشى مع الحاجات الاقتصادية والعسكرية الجديدة، واتخذ في ذلك منحى تكنوقراطياً بحثاً في تنظيم الدولة ^(١)

لكل ذلك ليس من شطط التعبير القول محاراً في هذا الخصوص بأنه في البدء كان الدولة، حسب التعبير الدقيق الذي قاله طارق البشرى

وقد تضمنت عملية التكوين هذه إصمخال مكانة الفئة التركية - الشركسية الحاكمة وعلو شأن المصريين الأصلاء في مؤسسات الدولة، فضلاً عن توسع البيروقراطية وتخصصها وزيادة طائعتها الرسمي

الخطوات الإجرائية لتطوير جهاز الدولة :

أولاً لعب إستخدام العنف دوراً رئيسياً في إيجاد درجة كبيرة من المركزية الحديثة والتوحيد القومى على أسس جديدة

(١) د نزيه الأيوبي المصدر السابق ص ٧٩

ثانياً لعبت الروابط العشائرية دوراً كبيراً في تركيز السلطة السياسية في أيدي الوالى نفسه، وأخضعت الإدارة لها تماماً، إذ كان أبناء محمد على وأفراد أسرته وبلائطه يتولون المناصب الكبرى. وقامت السلطة المركزية للدولة بعد أن كانت ممرقة بين سلطات البيوت المملوكية المتنازعة.

ثالثاً تشكلت عدة مجالس إدارية إسمغارية، وأسست الوزارة الأولى عام ١٨٣٧ . وتم تقسيم البلاد إلى مديريات على رأسها موظفون طيعون للمركز، بدلاً من الكشف المماليك

رابعاً أُلغيت إختارات الفرق العسكرية. وأصبح الجيش مجرد الأداة المسلحة في يد السلطة السياسية المركزية، وليست إحدى مكوناتها مع تجديد أبناء الفلاحين المصريين بالقرعة العامة بعد أن كانوا يستبعدون من الأعمال العسكرية

خامساً صدرت سلسلة من اللوائح والقوانين الوضعية في مختلف المجالات لتنظيم شئون الإدارة في مجال المعاملات أصدر محمد على تشريعات إلغاء الإلتزام ومنح الأبعاديات والشفالك. وفي مجال التنظيم الإداري أصدر تشريعا بتقسيم البلاد إلى مديريات ومراكز وأخطاط، وأصدر قانون السياسة عامة بتنظيم السلطة التنفيذية وإنشاء الدواوين وفي مجال القانون الجنائي أصدر محمد على عام ١٨٣٠ قانون الفلاح وهو خاص بجرائم الفلاحة وشئون الزراعة، كما أصدر عام ١٨٤٤ قانون سياسة اللالحة وهو خاص بجرائم الموظفين، ومنعهم من الخوص في الشئون السياسية، وحددت حقوق المواطنين إزاء رجال الإدارة، وحماية الأموال والمنشآت العامة من الإعتداء

وبدلاً من أن تكون المؤسسات الدينية مراكز تخريج المتعلمين الذين يعملون في سلك البيروقراطية وأن تكون الحسابات الأميرية شراً مستعلقاً إلا من طائفة الرورنامجية، أقيمت المدارس العلمانية وأوفدت البعثات العلمية

سادساً شغل المصريون والمسلمون المناصب الإدارية والعسكرية الدنيا والمتوسطة، بعد أن كانت حكراً على الأتنيات الإخيه الحاكمة والديميين فقط. وأدى هذا إلى أن

تصبح مباشرة العلاقات بين الجهاز الإدارى المركزى والعامه، بعد أن ألغيت جماعات المنتزعين وصراقيهم ومشايخهم الخصوصيين

سابعاً . حددت الفئات الصربية، وأخصصت لإدارة مركزية واحدة، وبذلك خضع الجميع لضرائب موحدة

ثامناً . كان إستقلال الدولة عن تركيا معناه الحيلولة دون عودة النظام السابق، مع ما به من إلزام، وإعتراف بحق السلطان العثماني على رقعة الأراضي المصرية كذلك لعب صدور العملة المصرية دوراً في تأكيد الذاتية المصرية.

تاسعاً : إن تحديث أجهزة الحكم في ظل محمد علي وتقوية الهيكل المركزى للدولة، وتشديد الوشائج الرابطة بين القمة والمستويات الإدارية المختلفة، قد جعلت من البناء الحكومى أداة فعالة وقوة محركة في نظام محمد علي وسياسته، أكثر مما كان عليه الحال في المراحل التاريخية السابقة. (١)

بدء العلاقات المباشرة بين الدولة والأفراد :

مع محمد علي يبدأ أيضاً تفكيك الهيكل المشتركى الأساسى (المشترك القروى) أى الوحدة الإنتاجية الأساسية في الريف، والنموذج المحورى الذى يتشكل طبقاً له الهيكل الإجماعى كله، وكذلك الطوائف الحرفية والتجارية والمؤسسات البدوية، والأوجاقات والملل والطرق الصوفية.

كذلك يبدأ تدويب الأشكال الخاصة للتنظيمات الدنية الإجتماعية الدنية في المواطنة العامة أو في التنظيم الإجماعى الشامل

كذلك تدهورت الإستقلالية الكبيرة السابقة للطرق الصوفية بإستيلاء الدولة على الأوقاف أو سيطرتها عليها ويصيف د نور فرحات أنه من الناحيتين الإجتماعية والسياسية خُطت مصر في عهد محمد علي خطوات كبيرة نحو أن يصبح التنظيم الإجتماعى قائماً على

(١) أحمد صادق سعد المرجع السابق ص ٢٥٥ - ٢٥٧

فكرة الدولة الحديثة، تقوم فيها العلاقات السياسية بين الدولة والمحكومين مباشرة، دون وساطة الجماعات الإجتماعية القرعية، وهكذا أخذت الأدوار الإجتماعية والقانونية لجماعات مثل . الإحياء، والطوائف، والجماعات الدينية، فى التلاشى، ليحل محلها الفرد والدولة كوحدات قانونية أساسية لاواسطة بينها^(١)

المنحى التكنوقراطى - النخبوى فى تنظيم الدولة :

على أنه يلاحظ أن محمد على قد إتحد معى «تكنوقراطياً» بحثاً فى تنظيم الدولة، ولم يعطى أهمية للعنصر البشرى فى تسيورها، فى حين استعار عدداً كبيراً من الأساليب الفنية الأوروبية العصرية فى تنظيم الدواوين والنظارات، ظل منطق الإدارة عنده مطلقاً شرقياً فى معظم ملامحه يقوم على السلطة الأبوية

فى مجال الزراعة قام بإدخال الرى الدائم بدل رى الحياض وبناء القناطر وشق الترع وتوزيع الدورة المحصولية توزيعاً رشيداً وإدخال محاصيل جديدة أو محسنة، لكنه أعاد نظام الاستقطاع الخراجى فى صوته النقية، وفرص أقصى أنواع الجباية والسخرة على الملاح، الذى أصبح يواجه الدولة مواجهة مباشرة دون وسيط.^(٢)

ومن ناحية أخرى سرعان ما تنكر محمد على للفتات المصرية الشعبية التى أتت به إلى الحكم (مبايعه العلماء والأعيان والنجار عام ١٨٠٥) فأنفرد بالسلطة مفضلاً الإستعانة بحبة من العناصر التركية - الشركسية فى الجيش والإدارة والعناصر الأوربية والبحر -متوسطة فى مجال الصناعة والتجارة. وانطبق الأمر نفسه على قمة الجهاز الحكومى فلم يكن من بين ورائه مصرى واحد، وكذلك كان على رأس كل المديرية المحلية مدير تركى

(١) د نور فرحات المصنع والشرعية والقانون كتاب الهلال العدد ٤٢٦ ص ١٣٤ د. سمير

عمر إبراهيم. الحياة الإجتماعية فى مدينة القاهرة الهيئة العامة للكتاب ص ١٨٨.

(٢) د بريد الأيوبى الدولة المركزية فى مصر ص ٨١

المؤسسة الدينية في الدولة الحديثة :

وللدولة المركزية دور وتأثير فكري على المؤسسات الدينية وحركة المثقفين لأنهم موظفوها، أيضا كأنعكاس للمهام الاقتصادية، وللطبعة شبه الآسيوية، هذه الطبعة وتلك المهام تحدد باستمرار أبنية العلاقة بين الدولة وبين المنتجين، وتصنع هؤلاء في وضع القصر إزاءها، فتسهل عليها أن تعيد حقهم بالفكر الرسمي وفي الوقت نفسه كون الدولة أقرب إلى الفكر الرجوازي والطبقات الشعبية أبعد عنه، أمر يقيم باستمرار حاجزا من عدم القدرة الاستقلالية التبادلية بين الطرفين.

والمعروف أن الإسلام لا يقر وجود مؤسسة دينية من حيث المبدأ، وقد كان نشاط الفقهاء وتنظيماتهم ومقارهم يتمتع بهامش كبير من الاستقلال عن الدولة خلال التاريخ السابق، وبدأ الاتجاه يتعكس منذ محمد علي بشكل خاص، عندما أخذ الحاكم يعين نقيب الأشراف، ثم تبع ذلك السيطرة الحكومية على الطرق الصوفية، إلى أن اتتمت عمليات التحديث والإصلاح التي أجريت على الأزهر برقطة قيادته وخاصة منصب شيخه وبهذا أقيمت مؤسسة دينية وضعت تحت السيطرة الإدارية والسياسية الحكومية، وأصبح استخدام الدين لتحقيق أغراض الحكومة أمرا متشرا ومتكررا^(١)

والواقع أن سقوط نظام الالتزام والاستيلاء على أراضي الأوقاف الخيرية أدى إلى تلاشي الدور السياسي لهؤلاء الفقهاء، وذلك من خلال تصفية أساسهم الاجتماعي ومركزهم السياسي، نظرا لكون بعض علماء الأزهر ملتزمين، والبعض الآخر نظار أوقاف، وبسبب الصدام الذي خاضه محمد علي مع السيد عمر مكرم، وقيام الدولة الحديثة ونظام التعليم الجديد والبعثات^(٢)

كان هؤلاء المبعوثون يقرءون الكتب الفرنسية ويشاهدون الحياة الفرنسية، وعند عودة هؤلاء نشروا كتباً في غير ما تخصصوا فيه من فنون، ومع المدوسين الفرنسيين الذين استفادهم «محمد علي» جاءت أفكار «فولتير» و«مونتسكيو»، واستقدم محمد علي بعثة

(١) أحمد صادق سعد، المصدر السابق، ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٢) د علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر، دار الثقافة الجديدة، ص ١٥١

فرنسية من أتباع «سان سيمون» لتنظيم مرافق الدولة في النواحي الهندسية والطبية والتعليمية، وكانت هذه المدرسة متأثرة بأراء سان سيمون في تنظيم المجتمع على أساس يحل فيه العقل محل الدين.^(١)

الطبيعة الانتقالية لدولة محمد علي :

كان للتحويل الرأسمالي في ظل محمد علي حدوده وتناقضاته، وظل التكوين المصري محتفظاً بكثير من السمات الانتقالية: ولا تعود المشكلة إلى عدم إستكمال التحويل فقط، بل أن العناصر الشرقية قد كانت جزءاً من التحويل نفسه، فمها إنطلق وبواسطتها سار، وكانت النتيجة هي بقاء القطب الشرقي والقطب الرأسمالي في التكوين المصري

وفي الوقت نفسه فإن خصوصية التحويل الرأسمالي ذاته، والظروف الدولية التي أحاطت به، لم تضع له حدوداً فقط، بل جعلته مربوطاً بمصيره الشرقي، يرتد إليه بصورة متكررة في هذا المجال أو ذلك، ويتلون دائماً بلونه في كليته.^(٢)

إن بقاء القطب الشرقي في التكوين المصري يفسر كيف أن عملية التحويل الرأسمالي قد تمت بوسائل شرقية، تختلف كل الاختلاف عن تلك التي إستعملتها الثورات البرجوازية في أوروبا الغربية وظلت الدولة والجيش والبيروقراطية هي المحاور الأساسية للنظام. واستغلت الدولة المشترك القروي كأداة لهذا التحويل بإعتباره (وحدة ضريبة متصامنه، ووحدة للعمل المسخر المطلوب).^(٣)

المهم وبصفة خاصة هو بداية تشكيل المشترك الأعلى، أولاً بمعنى تقسيم وتخصيص أجهزة الدولة المختلفة، وإنشاء هيكل إداوية منمطة للسلطة الإداوية، وثانية بمعنى البدء في بلورة نظام طبقي حديث، من شأنه أن يؤدي إلى فصل الطبقة المالكة عن جهاز الدولة

(١) دكرها فايد، العلمانية الشائقة والأثر، الزهراء للإعلام العربي، ص ١٠٤

(٢) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ٢٦٨

(٣) د بريد الأيوبي المصدر السابق ص ٧٥ ، ٧٦

سقل حقها فى رقة الأرض إلى أفراد من النخبة المتسيدة أى من خلال الإنقسام النسيى بين الدولة والطبقة، وذلك بتحويل العشيرة الحاكمة إلى طبقة مالكة كبيرة.

وإنشاء السلطة العامة المجردة من الشخصائيه، وتقسيم البلاد إلى مديريات على رأسها موظفون مطعون للمركز، وإلغاء إمتيازات الفرق العسكرية، وأصبح الجيش هو الأداة المسلحة فى يد السلطة السياسيه المتمركزة وليس أحد مكونات هذه السلطة وهو جيش شعبى وطنى وليس مجموعة من الأجناب المترقة

وصدرت مجموعة كبيرة من القوانين واللوائح فى مختلف المجالات ذات طابع علمانى، وأقيمت المدارس العلمانية، وفتحت فرص الترقى العسكرى والإدارى والإجتماعى للجميع، وأخضع الكافة لضرائب موحده^(١)

لقد إرتبط مفهوم الدولة عنده بالسيادة وإخضاع المنظمات الوسيطة، وإعتماد مبدأ المواطنة بدلاً من الهويه الدينيه أو العرقية، وما يفترضه ذلك من مساواة قانونية بين أفراد الوطن فى الضرائب والتجيد والفرص

وكما يقول طارق البشرى إن من يطالع التاريخ المصرى ليكشف فى وضوح إن ثمة تلازماً تاريخياً بين بداية تكوين الجماعة الوطنيه المصريه فى العصر الحديث وبين ساء الدولة الحديثه فى عهد محمد على^(٢)

ومع ذلك كان لتحويل الرأسمالى فى ظل محمد على حدوده وتناقضاته، وظل السق المصرى محتفظاً بكثير من السمات الإنتقاليه. فكان من أهم النتائج السلبيه للتحويلات التاريخيه التى قام بها محمد على أنقال كاهل الفلاحين بالضرائب، ونقل الزراعة من الإقتصاد الإكتفائى إلى إقتصاد المحاصيل القدييه بهدف التصدير، وإصمحلل الصناعات الصعيوة، من ناحيه أخرى بدأ نظام محمد على بتكوين طبقة كبار الملاك العقاريين فى الريف المصرى، وهذه هى عناصر سياسته فى التركيم الرأسمالى

(١) د بيه الأيوبي المصدر السابق ص ٧٤

(٢) د بيه الأيوبي المصدر السابق ص ٧٧

ملايسات إنهيار دولة محمد على :

فى أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر بلغت الدولة المصرية - بقيادة محمد على - أوجها سواء فى مجال الباء الداخلى والنشاط الإقتصادى أو فيما يتعلق بإتساع مصر الهائل خارج حدودها التقليديه (السودان، جزء كبير من شبه الجزيرة العربية، سوريا الكبرى) إرتكازاً على جيش قوى فعال، ودولة تتحكم بالكامل فى جميع مصادر الفائض، وإقتصاد يتمحور حول الذات، تفوقه دولة مركزية استطاعت أن تفتس الكثير فى مجال المعرفة والتكنولوجيا. تقع جغرافيتها السياسية بين الغرب والشرق، وعلى مفترق القارات الثلاث (١)

وقد رأت الدول الأوروبية أد ممارسات دولة محمد على وسياساتها تتعارض وتتناقض مع مصالحها وأهدافها، لذلك إتجهت تلك الدول إلى صرب الدولة المصرية، وفتح الثغرات فى إقتصادها المسمى، وصبط تحركها العسكرى والسياسى عبر المنطقة الآسيوية، تمهيداً لإدخال مصر فى منطقة نفوذها.

وجاءت أول الخطوات العملية بإصدار الإتفاق الإنجليزى العثمانى الموقع فى ١٦ أغسطس ١٨٣٨ فى نطقة ليمان الذى إستهدف تحطيم كل الأساليب الإحتكارية للدولة داخل الإمبراطورية العثمانية، وبالدرجة الأولى دولة محمد على، فقد نصت تلك المعاهدة على السماح لرعايا بريطانيا بالإنتجار فى المنتجات الزراعية والصناعية فى جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية دون قيد أو شرط، وتلى ذلك مباشرة المواجهة العسكرية التى شتها جيوش وأساطيل بريطانيا والسما وبروسيا وتركيا عام ١٨٤٠ ، وإنهت بتحجيم الدولة المصرية وتمكين جيشها وصناعاتها، وفتح البلاد لتغلغل رأس المال الأجنبى بهدف السيطرة على إقتصادها تدريجياً

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا، لماذا لم تصمد دولة محمد على أمام حصار وضغط دول أوروبا الصناعية، وإنهارت سريعاً أمام الهجوم العسكرى لدول التحالف الأوروبى، الذى فرض عليها سياسة الباب المفتوح؟

(١) د أنور عبد الملك نهضة مصر ص ٢٣ - ٢٤

يرى البعض أنه لو كان محمد على قد سمح للبرجوازية المصرية الوليدة أن تنمو وتردهر وتشاركه مشروعه وطموحاته وسلطته فربما ظل الصرح الذى شاده قائماً، ولاستند كما كان يسعى له على الأكتاف العريضة للبورجوازية، ولما إنهار بمثل هذه السرعة، كنتيجة لقمعه الطبقة الاجتماعية الوحيدة القادرة تاريخياً آمداً على الدفاع عن مجراته وإفاده من الهريمة العسكرية، ألا وهى البرجوازية الوطنية.^(١)

والواقع إنه نتيجة التكوين التاريخى المصرى، وسيطرة الدولة المركزية فى أغلب المراحل على رقبة الأراضى ومصادر الفائض، كان من الصعب نمو طبقة برجوازية بالمعنى الدقيق فى الفترة السابقة على محمد على. فنادراً ما كانت السلطة الحاكمة تحترم الملكية، وكان التجار عرضة دائماً لمصادرة ثرواتهم أو إعتصابها عن طريق الضرائب والديون التى كانت تفرض فرضاً، وكثرة تغيير النقود وغشها، فضلاً عن تحول طريق التجارة، وإضطراب الأمن^(٢)

فى عبارة أخرى أدى ضعف إمكانيات تراكم رأس المال الفردى ومجالات إستخدامه، وتأخر قون الإنتاج المستخدمة وعدم سيادة نظام الإنتاج السلمى بسبب عدم تطور التقسيم الاجتماعى للعمل، وصيق نطاق السوق الوطنى، إلى تأخر ظهور بورجوازية قومية فى الفترة السابقة على محمد على، لذلك لم يكن غريباً قيام محمد على بإلغاء نظام الإلتزام وتصفية جماعة المتبرمين والتجار، بهدف السيطرة الكاملة على جميع مصادر الفائض الإقتصادى، وإحداث التراكم العام من خلال الدولة.

أما البداية الحقيقية لظهور البورجوازية المصرية كطبقة فكانت من خلال الدولة نفسها، ابتداء من فصل الطبقة المالكة عن جهاز الدولة ابتداء من ١٨٣٧ - ١٨٣٨ والذى يأخذ مداه بعد ١٨٤٢، أى مع الخضوع لشروط معاهدة لندن، فنشأة البورجوازية المصرية جاءت موازية للتعبية الإستعمارية لذلك فالفرصة التى تتكلم عن إمكانية تحالف محمد

(١) د فورى مصور خروج العرب من التاريخ دار الفارابى، ص ١٣٣، طبعة ١٩٩١

(٢) د محمود متولى الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ص ٢٨ ١٩٧٣

على مع البورجوازية الوطنية تتناقص مع السياق العام لحركة التكوين المصرى، ولم يتوافر
أبدأ شروط تحقيقها فى ذلك الوقت.

الوضع الإنتقالى للتكوين الإجتماعى الإقتصادى المصرى :

تحولت مصر من النمط الآسيوى - فى مراحله المتقدمة إلى شكل إنتقالى للنمط
الرأسمالى منذ منتصف القرن ١٩ ، دون المرور بالعبودية أو الإقطاع، ثم بقيت فى الطور
الإنتقالى

فقد قامت الدولة بدور رئيسى منذ نهاية محمد على وخلال عهدى سعيد وإسماعيل
بإستخدام وسائل وأدوات أدت إلى إضمحلال المشترك القروى، وإخفائه كوحدة إنتاجيه،
أو كجزء متكرر فى المركب الذى يتكون منه التكوين المصرى، والإنتجاه إلى شكل
إنتقالى للنمط الرأسمالى، وبقيت مصر فى الوصيه الإنتقاليه لاهى رأسماليه تماماً، ولاهى
شرقيه تماماً حتى اليوم إنما تجمع بين النسقين ضمن التكوين المصرى، الجمع بين نمطين
كلاهما غير كامل السمات والخصائص، وبقاء الإنتاج الصغير فى شتى المجالات والقطاعات
كظاهرة بارزه يعنى أن التكوين المصرى يفرزه باستمرار^(١)

فابتداء من منتصف القرن ١٩ زالت عمليه إعادة التقسيم السنوى للأرض بين الفلاحين
بعد الفيضان، وإستقرت نوعاً بعد الإصلاح وورثته من بعده على خيارته ورفعت مسئولية
شيخ القرية عن تقديم العمالة السخرة للأشغال العامه، وألغيت مسئولية القرية الجماعية
فى دفع الضرائب، وفى حلال الثلث الثالث من القرن ١٩ يخفى المشترك القروى كوحدة
إنتاجيه، أو كجزء متكرر فى المركب الذى يتكون منه التكوين المصرى، بقانون ملك
الزمام ١٨٦٧ ، ثم إعتراف الدولة بالملكه الخاصة للأرض، وبسبب ثقل دين الدولة
لرأس المال الأجنبى تقدم الدولة سلسلة من التنازلات، تنتهى إلى تحويل الأراضى إلى سلعة،
وزيادة تغلغل رأس المال الأجنبى فى الإقتصاد المصرى وتحل محل المشترك القروى الوحده
الرأسماليه بأحجام مختلفه، والوحده الأسريه الحرفيه ووحدة الإنتاج الصغير

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ٣٥٣ - ٢٨٦ - ٣١٦

وتصبح الوحدة الإنتاجية لعائلة الفلاح عند اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى محلاً لتغيرات كيفية، فهي وإن ظلت تقوم على عمل أفرادها، أصبحت تنتج سلعاً للسوق العالميه (كالقطن مثلاً) وتستخدم فى حدود معينه أدوات وفتون إنتاج لم يكن يعرفها الريف: الآلات والكماويات واليدور المنتقاء، يضاف إلى ذلك أن هذه الوحدة الإنتاجية تقوم بشراء جزء من السلع الإستهلاكية من السوق.. على هذا نجد أن اندماجها فى السوق الرأسمالية يجعلها تحت سيطرة رأس المال كظاهرة إجتماعية، وإن كان رأس مال لا يظهر فى داخل الوحدة الإنتاجية نفسها، بشكل كامل أو سائد لمصط إجتماعى. ومن ناحية أخرى تختلف هذه الوحدة كيفية عن الوحدة الإنتاجية التى كانت موجودة فى الريف المصرى قبل اندماجها بالسوق الرأسمالية).^(١)

إن التفكك التاريخى الذى طرأ على شكل النمط الخراجى أو الاسوى - سواء فى مجال فائض الإنتاج الروراعى أو فائض العمل أو نظام الطوائف والحرف. ، أدى إلى اختلاط وتمفصل وتشابك عدة أنماط من الإنتاج .. وهى وصعية إنتقالية تثير كثيراً من الأزمات والإحتقاقات والتدهور خلال أشكال المواءمة والتعديل التى تهيء بها أساليب الإنتاج المحلية نفسها للتعایش مع أسلوب الإنتاج الرأسمالى المسيطر

الوضع الإنتقالى أفرزه بالدرجه الأولى تحلل المشترك القسوى المصرى :

وبتحلل المشرك وإختفائه نهائياً لم يعد هذا النمط موجوداً فى مصر فى واقع الأمر، غير أن بقاياه، وآثاره مارالت قائمة مع ذلك فى جميع الميادين الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، ويمكن القول إن المشتركة موجودة رغم إختفاء المشرك.

لقد إعترف عدد كبير من الباحثين بالنمو غير الكامل والمشوه للرأسمالية، وداخلها مع أشكال متعددة من علاقات قبل الرأسمالية، وإستمرار عناصر مختلفه. سواء فى عملية الإنتاج ذاتها، أو علاقات الإنتاج التى ترجع إلى أساليب إنتاجيه قبل الرأسمالية، تتداخل

(١) د محمد دويدار دراسات فى الاقتصاد المالى - المكتب المصرى للحديث ص ٣٧٧

وتفاعل وتتمفصل مع الأسلوب الرأسمالي المسيطر، إلى جانب وجود حجم ضخم من منشآت المال الصغير والقزمى فى الزراعة والصناعة والتجارة

وشكلت الهياكل العشائرية والمؤسسات الدينية والتنظيمات الصوفية المستقلة (٦٧) طريقه الآن تصمم أكثر من مليون مواطن) تمركرات دفاعيه مشتركه فى وجه الرأسماليه المهاجمه، فوجودها يمث الحياة فى التركيب شبه الأسوى ويعلق الدائره

ولم تحل تنظيمات من نمط حديث - مجتمع مدنى - محل الهيكل المشتركى الشامل بعد تفككه وتحلله، فلم تصبح الأحزاب والنقابات والتعاونيات والمحليات والروابط المهنيه ظاهرة شاملة عامة لها دور فعال حقيقى فى المجتمع، أو بقيت تلك التنظيمات غير مستقله تحت السيطرة المباشرة للدولة المركزيه الأبوية.

لقد سلكت كل من البرجوازية المصريه والحركه الشعبيه دروباً حافظت بأشكال ما على هذه الوصيه الإنتقاليه: فلم تأخذ البرجوازية القوميه المصريه على عاتقها مهمه إتمام التحول الرأسمالى فى مصر، ولم تقم الحركه الشعبيه بإنجاز مهام الثورة الديمقراطيه لأسباب موضوعيه ودائيه. وعلى ذلك يمكن القول أن الوضع الإنتقاليه المزمه، هى بالتحديد سبب الأزمة العامه التاريخيه للتكوين المصرى الحالى مد منتصف القرن ١٩ حتى اليوم. (١)

ولقد ترتب على الوضع الإنتقالى للتكوين الإجتماعى المصرى نتيجه هامه إنعكست على نمو الطبقات فى مصر هى عدم تبلور الطبقات فى مصر كنتيجه لطبيعه هذا المجتمع الإنتقالى، فالقواصل بين الطبقات فى هذا التكوين غير حاده وغير قاطعه بسبب بقايا النمط الشرقى فى الإنتاج. (٢)

وترتب على ذلك الوضع تدريجه المتخمين وتحزأتهم إلى مجموعات صغيره نكره مهمشه مقهوره، إتبع أشكال السلبيه مثل ترك الأرض والهجرة إلى المدن، الهبات العوغيه، وتشكل أغلب تيارات الفكره الشعبيه الحاليه أنواع من الطوباويات والأحلام فى إنتظار

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ٣٥٤

(٢) أحمد صادق سعد. المصدر السابق ص ٣٥٧

مخلص أو معجزة خارقة، وإن استمرار تلك الطوباويات على ما هي عليه ليست فقط تعبيراً عن استمرار الدائره (شبه الرأسمالية شبه الآسيوية) بل هي من العوامل الحاسمة في غلق الدائره نفسها.

ذلك هو التحدى التاريخي الصعب الذى واجهته حركه يوليو ١٩٥٢ ، في محاولتها تحطى المرحلة الإنتقالية وإحداث تنميه مستقلة، والذى كان يتمثل فى البحث عن النمط الإنتاجى الذى يمكن من خلال ما يملكه من سلطة وفورة فى التشكيلة الإجتماعية أن يخطط بوعى لتلك التنمية ويقود مسيرتها

أزمة المجتمع الإنتقالى :

جوهر الخصوصية للتكوين المصرى - منذ منتصف القرن ١٩ - إنه مجتمع إنتقالى من الواحى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .. وبالتالي أصبح يواجه أزمة حضارية، فهو لم يعرف الإقطاع بشكله الكلاسيكى، ولم يعرف بعد مرحلة الرأسمالية الكاملة. كما إنه عرف بجانب ذلك شكلاً من أشكال التخطيط المركزى أو رأسمالية الدولة، بحيث أدى ذلك إلى وجود أشكال متجاورة للإنتاج، بعضها رواسب من أشكال قديمة وبعضها حديث مهيمن. وتتداخل هذه الأشكال المعقدة، وتوجد بجانب بعضها البعض ويعترب على هذه التشكيلة تنوع أشكال الإنتاج، وإعادة ترتيب البية الإجتماعية، وظهور تيارات فكرية مختلفة

ومن أهم خصوميات المرحلة الإنتقالية الحالية أن التغيرات الحاسمة فى بناء التكوين المصرى لم تتم فى شكل تطور تلقائى، إنما تتم كرد فعل لمؤثرات ومدخلات خارجية .. تسمى الهيكل الإقتصادى والبناء السياسى والنسق الثقافى - أو تحت ضغط أزمنة سياسية وإجتماعية إقتصادية تؤدى بالتشكيلة الإقتصادية الإجتماعية المصرية إلى مزيد من الإرباط بنظام السوق العالمى، ويتخذ التعبير شكل الإضافة المصطنعة، أو التطور غير المتساوى المتطلب

ويضيف د. أحمد رايد إلى ما سبق أن التركيب الجديد فى البناء الإجتماعى بدلاً أن تقوم على تقسيم إجتماعى متماسك ومتكامل، تقوم حالياً على تجاور وتداخل

المكونات الأساسية لبناء الاجتماعي، ووجود أشكال متعددة للإنتاج يظهر بينها قدر كبير من التداخل والتفصيل. والتناقض بين البناء التحتي والبناء العلوي، التناقض بين الريف والحضر، التناقض بين مستويات التطور في الوحدات الاجتماعية المكونة للمجتمع

ويترتب على ذلك عدم ظهور فعل اجتماعي له صفة الإتساق والاستمرارية، ويظهر بدلاً منه فعل تناقض فيه الأهداف والوسائل والمواقف، ويتسم باللامعيارية، ولا يمكن التنبؤ به إلا في ضوء هذه الخصائص

وتؤثر كل هذه الظروف على البناء السياسي وتشكله، وتؤدي الصرخة لاستمرار المركزية، بحيث تصبح القوة والممارسة السياسية مركزه في أيدي جماعة أو جماعات من الصمغ تعرض نفسها على البناء فرصاً^(١)

الشعبوية هي التعبير السياسي عن التكوين الإنتقالي الجدور التاريخية التي تولد الشعبوية - محدداتها التاريخية-

تنمو الشعبوية عادة خلال مرحلة المتغيرات السريعة المعتمدة على إحتراف الرأسمالية لتكوينات فلاحية، وهدمها لنظم أو بنيات تقليدية قديمة، ذات بُعد قومي تاريخي، وتحطيم روابطها التقليدية الراسخة المستقرة، فتصاعد ردود فعل الحركات الشعبوية، بأشكال مختلفة، خصوصاً مع ضعف البرجوازية المحلية، التي غالباً ما تتحول إلى الكومرادرورية

وربما الشعبوية بقاعدتها الفلاحية وجماعية البرجوازية الصغيرة، هو الذي يحدد إيديولوجيتها، وسيكولوجتها الاجتماعية، وتوسع الشعبوية ركيزتها الاجتماعية عبر كسب المجموعات الهامشية إلى جانبها، وإظهار عيوب نماذج التطور القريه

إذن الشعبوية توجد وتنتشر خلال المراحل أو الفترات الإنتقالية، أثناء إلحاح التكوينات أو التشكيلات الاجتماعية التقليدية في النمط الرأسمالي - بكل المضاعف والأزمات المترتبة على عملية التحويل هذه - ويكون هدف الحركات الشعبوية التاريخي هو البحث

(١) د أحمد رابيد. المرجع السابق ص ٢٢٦ ص ٢٣٨

عن سبيل قومي خاص متميز للحياة والتحرر، يتخطى الإطار الرجوازي، يختلف عن النموذج الذي سلكته، ومارالت تسلكه الدول الأمبرياليه

والمفاهيم الشعبية عادة تشكل من تقاطع تيارين فكريين أساسيين التراث الثقافي القومي التقليدي، والتأثيرات الخارجية الصادرة عن الدول الرأسمالية والحضارة الغربية، وهو جمع تسمى الشعبوية لإستخدامه في حل مشاكل المجتمع بأشكال وصيغ مختلفة^(١)

ويرى البعض أن الشعبوية - كأيديولوجية وحركة إجتماعية - ستعيش فترة تاريخيه ميمره وطويلة سيباً، خلال بهوض حركة التحرر الوطني، تعكس مشاعر الشريحة المهمشه- عادة الرجوازية الصغيره - من المجتمع الذي بحرى قمعها من قبل رأس المال الكبير وعموماً نجد أن هذا التيار الفكري قد لاقى إنتشاراً واسعاً في كثير من مجتمعات العالم الفقير، ويلعب حالياً دوراً مؤثراً في الحياه الإجتماعيه والسياسيه لهذه البلاد

والطبقات والجماعات الشعبيه في بلادنا من النادر أن تعبر عن نفسها بنفسها بنظرية متسقة متكامله، فأيديولوجيتها تتضمن مجموعه من الشائيات، التي تسدر متناقضه، لكنها مرتبطه بسبب الإزدواجيه الإقتصاديه الإجتماعيه في التشكيلات الإقتصاديه الحاليه، وتتملكها تيارات متنازعه ومصالح متناقضه، لأنها متجذره في وعي الفلاحين، وجماعيه الرجوازيه الصغيره، ذوى الطبعه الإزدواجيه غير المتبلوره، وبسبب التكوين الإجتماعي المتعدد

(١) جذور الفكر الشعبوي مرجعها تصور العامة، وبخاصة الفلاحين، إن حضور الحاكم العادل العطوف سيؤدي إلى توافر حيرات العيش والحياه بالنسبه إليهم ولهذا الفكر الشعبوي رواج قديمه تعود بأسولها إلى الفتره الفرعويه (تأسل شكاي الصلاح المصيح)، كما أن لها تعبيرات في الثقافه الشعبيه الإسلاميه، والثقافه الشعبيه الضمايه ومحور الفكر الشعبوي الحديث هو الإيمان بأن الشعب هو مكن القيم النيله والكفاءات الحقيقيه، والفكر الشعبوي بُعد «توريحي» يتوخى توفير ضرورات الحياه للجميع. وإدخال حرف الواو هنا يسمح لنا بالتمييز بين الصيغه العاديه (الشعب) وبين هذا المفهوم السياسي الذي يخص حركات تجمع عدد من الطبقات الشعبيه بما وراء رعيه له كاريما، وإما وراء إيديولوجيا مائمه غير طبقية تلعب على عواطف الجماهير (الأيوبي ص ٨٨)

العناصر. الأمر الذى يتضح من الإطلاع على برامج وسياسات وممارسات الجماعات والحركات المشغلة بالعمل السياسى والحزبى فى بلادنا منذ مطلع هذا القرن (١)

ويصيف د. سمير أمين إلى هذه الملامح أن الشعبوية تحتوى تيارات إنعكست فيها آمال الجماهير الشعبية الفقيرة ضحايا الظلم، فاختلط نقد الجماهير الشعبية للحكم، مع تعابير لأمالها نحو مجتمع تسود فيه العدالة بل والمساواة. واتخذت هذه الأمانى فى بعض الأحيان شكل تيارات طوباوية، حيث تتعلق الأبصار بالفكرة القدية فكرة المهدوية، والإمام الذى سيملا الأرض عدلاً ونوراً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً، أو العيش فى كنف وصاية الدولة الأبوية، والإيمان بالخير الآتى على أيدي المسيد العادل، ومن حيث التقلب بين فترات العنف الفاضب، والسكوت الإسلامى

وتساعد التيار الإسلامى الحالى دليل على تواجد ثقافته تقليديه ترفض، ووجود قوى اجتماعية تريد التغيير، دون إستطاعه مواجهة تحديات العصر أو بلوره الرويه، أو تقديم البديل الفعال الإيجابى

(١) أهم عيوب العمل الحزبى المرتبطة بطبيعة التكوين الاجتماعى والمرحلة الإنتقاليه هي. الإنكفاء إلى الماضى، وتبنى أيديولوجيه إطلاقية فوق زمانيه لا تاريخيه، مع التبشير بمظلومه قيم طوباويه معروله عن حركة الأحداث والعلاقات الاجتماعيه أو إتباع سياسة رد الفعل والرفض السلى والإثارة والإحتجاج. كموقف دفاعى عن الأمد. دون العمل على الحشد والتنظيم وتربية الكادر وقبادة الصراع اليومى، أو بجده فى الإنتقاليه فى صياغه برامج المستقبل وقد حاولت رعايه كثير من هذه الأحزاب العمل على إيجاد صله مباشرة مع الجماهير - دون وساطه هياكل ومؤسسات اجتماعيه وسياسيه - اعتماداً على كاريزما الزعيم أو الإمام، الأمر الذى كان يسهل فى النهايه عملية تصليتها بمجرد صرب هذه الزعامه. هذه العيوب كانت موجوده ولارالت بالنسبه لجميع الحركات الاجتماعيه والسياسيه، سواء وضعت نفسها ضمن خانة اليمين أو اليسار أو بينهما، ويشكل أكثر ملموسيه فجده مثلاً. حركة مصر القضا مررت بمراحل القرعونه والفاشيه والإسلاميه والإشتراكيه وأخيراً اندمجت فى التحالف الإسلامى. وجماعات الجهاد التى تضم حوالى عشرة فصائل. وكان المؤتمر الخامس لحركة الإخوان سنة ١٩٣٩ قد حدد توجهها العام بأنها دعوه. سلميه وطريقه سية وحقيقه صوريه ومنظمه سياسيه وجماعه رياضييه ورابطه علميه ثقافيه وشركه إقتصاديه وفكره اجتماعيه

ويؤكد أحمد صادق سعد أن الفكرية الشعبوية كانت عاملاً أساسياً في وسط خلايا النسيج الاجتماعي المصري، وفي توحيد القوى الوطنية، والمحافظة على الهوية المصرية وشخصيتها، وأفكارها الطوباوية هي إنعكاس لآمال عامة، فيها الشعور بالعجز إزاء المشكلة الاجتماعية، ويمثل المجتمع الأمثل في نظرها لافئ إنجاز مرحلة متقدمة للمط الرحاوازي، وإنما في نوع من العودة إلى ما قبل النظام الرأسمالي، في مجتمع تسوده المساواة بين أفراد يملكون مالاً قليلاً، ولا يسيطر عليهم الاحتكار الكبير^(١)

وبشكل عام لم تكن الشعبوية أحلاماً أديبه عدد مجموعته من المفكرين، إنما كانت حركة ذات تأثير قوى وذات قيمة اجتماعية، ودعمت التغيرات الإيديولوجية الاجتماعية والثقافية والسياسية، وواجهت مهمات تاريخية، هي المحافظة على الخصائص القومية، وفي ذات الوقت إحداث تحولات لها توجهات طوباوية، وبدلك إكسيت لوباً وطنياً مميزاً، في محاولة لتخطي المرحلة الرأسمالية، وإستطاعت أن تحقق إنجازات، ومازالت تستطيع أن تنجز، ويستطرد أحمد صادق سعد أن الشعبوية تجربته لابد منها من الناحية الموضوعية التاريخية، ولا يمكن تخطيها، وإنما يمكن الإستفادة منها بالعمل الجماهيري السياسي لأجل إختصار عهدها^(٢)

ويكشف لنا د سمير أمين أهم عيوب هذا التيار بقوله أنه على العموم لم يتضح مفاهيم فعالة، سواء من أجل تحليل الواقع الاجتماعي أو من أجل رسم استراتيجية للعمل، فضلاً عن أن التطورات اللاحقة أثبتت تناقضاته، وحدوده التاريخية، وعجزه عن تقديم بديل فعال. ورغم ذلك فإن هذه الحركات تتمتع بقدرة سلبية، فهي تستطيع أن تمجر النظام وتهدمه، ومع ذلك ليس هناك ضمان بأنها تستطيع أن تتحول بالتدريج وبالضرورة إلى تلورات بديله إيجابية حقيقية^(٣).

أيضا يمكن القول أن الشكل الشعوي في السلطة يتمثل في إنجاز الإصلاحات من فوق، مع مساندة شعبية من تحت دون إطلاق حرية المبادرة للجماهير، ومن هنا قابلية

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ٣٥٩

(٢) أحمد صادق سعد قضايا فكرية، أكتوبر ٨٦ ص ١٨

(٣) د سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، ص ١٨٩، ٢٠٦

هذه التجارب للإقلاّب (انظر التجربة الناصرية والتجارب البعثية)، وعلى العموم فإن الهدف الاستراتيجي للغرب الآن هو محاولة التخلص من بقايا النزعات الشعبوية وإستئصالها من العالم الثالث.^(١)

(١) د. سمير أمين، نقد الدولة الوطنية، ص ١٤٤، ١٢٥.

الدولة الناصرية

تمهيد تاريخي :

في خلال الحرب العالمية الثانية قوى السلط البريطاني على البلاد سياسياً وإقتصادياً، وزاد التدخل السافر في شئون مصر الداخلية، وارتفعت سبة الأسعار نحو ثلاث أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب، ثم إنتهت الحرب بإغلاق كثيراً من المصانع الصغيرة، وإستغنت الجيوش الأجنبية عن حوالى مائة ألف عامل، وبلغ إرتفاع نفقات المعيشة نسبة ٧٠٠ ٪ / وإنخفض بالتالى متوسط دخل الفرد، وارتفعت نسبة الضاليس التجارية، وفي الريف كان ٥٠ ٪ من الملاك يمتلكون حوالى ٣٤ ٪ من مجموع الأراضي، مع تهديد بريطاني بعدم شراء القطن المصري

أدت هذه الأوضاع إلى إشتداد ساعد الحركة الوطنية، وتطور الكفاح الإقتصادي والإجتماعي من أجل تحسين الظروف المعيشية، وإرتبط ذلك بإحتدام المشكلة الفلسطينية. وإبتداء من عام ٤٧ إستمرت حركة إضرابات واسعة شملت إضراب البوليس عام ٤٨، ومع زيادة الضغط الشعبي ألغت حكومة الوفد معاهدة التحالف مع بريطانيا، وإنفجر الكفاح المسلح ببدن القناة عام ٥١، وإفعل حريق القاهرة الشهير في يناير ٥٢ بهدف تصفية الحركة الوطنية والإطاحة بحكومة الحاس وإعلان الأحكام العرفية، وعبرت أزمة الحكم عن نفسها بتعاقب خمسة وارات من يناير ٥٢ حتى يوليو من نفس العام.^(١)

ومع تمكك النظام السياسي وشلل الحياة الإقتصادية وجمود الإنتاج المحلي، بدأت القطاعات الأكثر وعياً من البرجوارية المحلية تشعر بالخطر وتخشى العواقب . تلك هي الأرضية التاريخية التي إستدعت قيام رأس المال المصري بمحاولة إعادة تنظيم نفسه سياسياً من خلال السيطرة على أجهزة الدولة، بفرض إستكمال قوته في مواجهة الملكية العقارية الكبيرة ورأس المال الأجنبي^(٢)

(١) طارق البشري. الحركة السياسية في مصر ٤٥ - ٥٢ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢

(٢) ط ث شاكر- قضايا التحرر الوطني في مصر دار الفارابي ١٩٧١

هذا الاتجاه إستلزم إجراء تغيير التنظيم السياسى فى مصر، وطرح مصير دولة الملكية العقارية الكبيرة فى تحالفها مع رأس المال الإنگلىزى. مستخدماً المؤسسة العسكرية (عمود الإرتكاز الأساسى فى الدولة) ومستهدفاً هدفاً ثلاثياً.

(أ) القضاء على الملكية العقارية الكبيرة

(ب) تحقيق نوع من الإستقلال السياسى فى مواجهة رأس المال الدولى

(ج) تمكين رأس المال المصرى - كقوة إجتماعية - من الأداء المجمع من خلال سلطة الدولة^(١) مع العمل على مركزة السلطة، وفك تعبئة القوى الشعبية وإعادة إدماجها فى العالم السياسى للبيروقراطية العسكرية الحاكمة، بإستخدام الهيمنة الأيديولوجية والفعاليات الأمنية.

وشهد عام ٥٤ صراعات عنيفة إمتدت آثارها داخل السلطة، حيث تمت تصفية الجناح اليمى والجناح اليسارى فى القيادة، وتدعيم كتلة الوسط، وبذلك إستقرت طبيعة السلطة ممثلة بمختلف فئات الرأسمالية المحلية مع وزن وفاعلية وتأثير متميز للبرجوارية المتوسطة بشكل عام، حيث تمثل المحور الرئيسى للتحالفات والثقل الأساسى داخل السلطة والقوة المحركة للحياة السياسية والإقتصادية. وحرص الرئيس جمال عبد الناصر طوال فترة قيادته على أن يعبر بشكل عام عن توازن القوى للفتات المحتصة من البرجوارية المصرية^(٢)

لقد كان النظام الناصرى يمثل البرجوارية المتوسطة أساساً ويعتمد على البرجوارية الصغيرة كقاعدة إجتماعية لحكمه، وهذا الواقع لاينفى الإستقلالية النسبية للجهار البيروقراطى الذى كان يشخصه عبد الناصر كقائد كاربرىمى

فى مرحلة أولى تحاطب الدولة -بعد أن قامت بإصدار قانون الإصلاح الزراعى الأول- رأس المال المحلى والأجبنى، للمساهمة فى النشاط الإنتاجى، وإستفدت السلطة كل الوسائل والسبل الممكنة لإقناع رأس المال الخاص بالإسهام فى التنمية القومية،

(١) د محمد دريندار. قضايا فكرية العدد ٣ ، ٤ ص ٩١ ، ١٩٨٦

(٢) ط ث شاكر قضايا التحرر الوطنى فى مصر دا القارامى ص ٨ وما بعدها

على أساس المخطط الجزئي، وقدمت الإغراءات والتشجيع والضمانات دون أن تلقى أى إستجابة^(١)

وكرر فعل لرفض الغرب تمويل مشروع السد العالي يتم تأميم شركة قناة السويس، ويرر التناقض مع رأس المال الأجنبي في صورته الإستعمارية التقليدية، وينتهي الأمر بعدوان عام ٥٦ وبسبب التوازنات الدولية الملائمة - في ذلك الوقت - يمثل العدوان الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى، وتضرب الدولة رأس المال الأوروبى، وينتج عن ذلك تمصير المشروعات الأجنبية، ثم تأميمها، ويبدأ قطاع الدولة يفرض وجوده من خلال المؤسسة الاقتصادية

وفى إبريل ٥٨ أصدرت الدولة قانون تنظيم الصناعة، لمد أصحاب الشأن بالمعلومات والبيانات الإحصائية والبحوث والمخرائط اللازمة لإنشاء الصناعات والتوسع فيها، وأنشأت الهيئة العامة لدعم الصناعة لإقراض المنشآت الصناعية وتمويلها، لكن إكتساب الرأسمالية كلها فى الشركات الجديدة لم يتجاوز ١,٤ مليون جية نسبة العشر تقريباً، وعندما أصدرت الدولة فى يناير ٥٩ قانون تحديد الأرباح فى محاولة منها لتعبئة بعض الأرباح الخاصة من أجل التمية عمدت الرأسمالية المصرية إلى بيع الأسهم والسندات للتخلص منها، وسحبت الأصول عن طريق عقود الإستيراد والتوريد والمقاولات ولجأت إلى تهريب الأموال خارج البلاد.

ورغم توسع بنك مصر فى صاعات عديدة لكنها كانت جميعاً صناعات خفيفة إستهلاكية، وعندما هدد البنك ببيع محفظته المالية فى البورصة قررت الدولة فى فبراير ١٩٦٠ تأميم كل من بنك مصر والبنك الأهلى تعبيراً عن حمية التراكم العام

والعجيب أن تظل الرأسمالية المحلية حتى عام ١٩٦١ - وقبل التأميمات مباشرة - مصرة على تصفية القطاع العام، فلا هى تقوم بالتسمية، ولا هى ترتضى للقطاع العام الوليد

(١) د فؤاد مرسى حمية الحل الإشتراكي دار الكتاب العربى ص ٦٧ وما بعدها رد محمود متولى. الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ص ٢٦٢ وما بعدها ود محمد دويدار: الإقتصاد المصرى بين التحالف والتطوير ص ١٨٤ وما بعدها

أن يواصل مهمته في التمهيد، عندئذ لم تجد الدولة أمامها مفرّاً من إتخاذ إجراءات يوليو ١٩٦٩^(١).

إذن كانت تأهيمات الستينات الواسعة ونشأة القطاع العام تعبيراً عن حتمية التراكم العام، بعد تدهور وركود معدلات التراكم الرأسمالي الخاص، أى تعبيراً عن أزمة التطور الرأسمالي في بلادنا، ومن هنا كان تصدى «الدولة البرجوازية» بنفسها لمسئولية تنمية الفائض الإقتصادى لتحقيق التنمية الإقتصادية ضرورة تاريخية^(٢).

ويمكننا أن نلخص قيمة الثروات التى إنتقلت ملكيتها إلى الدولة كممثلة للمجتمع من طبقة الرأسمالين طبقاً للجدول التالى

بيان	الثروة المصادرة بالجنيه
الرأسمالية الزراعية	٢٠٣,٧٩١,٣٥٠
الرأسمالية الصناعية والتجارية	١٧٣,٦٠٢,٨٧٥
الرأسمالية العقارية	٥٦,٥٠٠,٠٠٠
الحراسة المصادرة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
الجملة	٤٥٣,٨٩٤,٢٢٥

أى أن الثروة المصادرة بلغت أكثر من ٤٥٣ مليوناً من الجنيهات وأسعار سنة ١٩٦٤/٦٣، كانت تدر دخولا قدرها ١٦٠,٤٤٨,٨٦٥ مليون جنيه سنوياً وهذا الدخل كان يعود على طبقة واحدة

(المصدر: د محمود متولى الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ص ٣١٠)

ومن العوامل التى ساعدت على أن تحسم السلطة موقفها من قضية التنمية رفض الغرب تمويل مشروع السد العالى - الذى كان يعد رمزاً لهيمنة النظام - وأدى إلى سلسلة من الفعل ورد الفعل (تأهيم قناة السويس، العدوان الثلاثى، تمصير ممتلكات الأعداء . إلخ)

(١) للتفصيل راجع (١) فؤاد مرسى حنية الحل الإشتراكي وزارة الثقافة ص ٦٧ - ٩٤ (٢) محمود متولى الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ص ٢٥٦ وما بعدها

(٢) عادن غنيم النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ص ٢٠٢ - ٢٠٣

بذلك أثمرت المعركة الوطنية عن خلق نواة قطاع رأسمالية الدولة، الذى يهيمن على النشاط الإستخراجى والصناعى ونشاط الخدمات الأساسية والطاقة والنشاط المصرفى والتأمين والتجارة الخارجية وجزءاً من التجارة الداخلية^(١).

إن الإقدام على هذه الخطوة لم يعم من منطلقات نظرية بحثة إنما بعد نحو ثمانى سنوات من الوصول إلى السلطة، وبعد إستفاد كافة الوسائل التقليدية، وكخطوة ضرورية عملية لإنقاذ النظام نفسه، فكانت قرارات التأميم ١١٧ - ١١٨ لسنة ٦١ حصر الرأىة فى تكوين قطاع الدولة، وبذلك إستعادت الدولة - الأيوبية - ثانية دورها التقليدى على طول التاريخ المصرى، فى مباشرة المهام الإقتصادية الحيوية والأساسية للنشاط الإنسانى والتحكم فى عملية تكرار الإنتاج وتوزيع الفائض، فإمتدت مهامها من مجرد حصار لتنظيم سلطة القوى الحاكمة إلى ضبط وتنظيم ونمعة المدخرات القومية اللازمة لتمويل إستثمارات الخطة. لمواجهة ضعف مدخرات القطاع العائلى، وإحجام القطاع الخاص عن إستخدام مدخراته بالصورة التى تلتقى مع المصالح القومية، وإمتد نفوذ الدولة إلى معظم القطاعات (قطاع الدولة، والقطاع العام، المشروعات المختلطة، القطاع التعاونى). (وشمل تنظيمها الإنتاج والتبادل والتوزيع والخدمات ومجالات الثقافة والتعليم والفنون.. إلخ

تاريخياً لعبت الدولة دائماً فى كل فترات قوتها دوراً حيوياً بل محورياً فى حياة الريف ساعد على تحقيق تمييزات جذرية، وعجل من معدل تحقيقها. وفى الخمسينات والستينات من هذا القرن قامت بذلك من خلال أداتها الرئيسية «التشريع»، والسيطرة على التنظيمات الصاوية، مؤثرة بذلك على علاقات الإنتاج فى الريف بجوانبها المختلفة^(٢) بدأت بمصادرة أملاك الأسرة المالكة، وإلغاء أراضى الوقف الأهلى، ثم تنظيم ملكية الأراضى الزراعية على عدة مراحل متدرجة خلال المدة من ٥٢ - ١٩٦٩ ، وتنظيم العلاقة بين المالك

(١) ط ت شاكر قضايا التحرر الوطنى دار القارى ص ١٠٣

(٢) راجع المرسوم بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى والتشريعات المكملة والمعدلة له، والقانون ٣١٧ لسنة ٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية، والقانون ١٠٠ لسنة ٦٤ بشأن تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها، وقانون الرواة رقم ٥٣ لسنة ٦٦ وقانون افرى رقم ٧٤ لسنة ٧١ ، وقانون حماية نهر النيل رقم ٤٨ لسنة ٨٢ . إلخ

والمستأجر، وتنظيم المبادلات التي تكون الوحدة الإنتاجية الزراعية طرفاً فيها سواء عند الحصول على المدخلات الزراعية أو عند تمويل وتسويق المنتجات من خلال التنظيم الإداري التعاوني التي تشرف عليه، وأخيراً قيامها بمشاريع الري الكبرى وإستصلاح الأراضي

وبعد عشرين عاماً من سياسة الإفتتاح الإقتصادي والمالي نجد أن الدولة لازالت تتحكم في ٧٠ / من الموارد الإستثمارية و ٨٠ / من التجارة الخارجية و ٩٠ / من النظام المصرفي و ٦٥ / أو ٦٠ / من التهمة المضافة في القطاع الصناعي ونسبة مماثلة أو مقاربة في عدد كبير من القطاعات ^(١) ولأزال الدستور المصري لسنة ٧٩ ينص بالمادة ٢٤ منه على سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها وفقاً لحطة التنمية التي تصنعها الدولة

بعبارة أخرى لقد نجحت الدولة المركزية في إقامة القطاع العام من خلال تأمين المنشآت الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية الكبيرة، وبعض المصالح الأجنبية ومن خلال الفائض المتحقق من الأراضي المستولى عليها، ومن خلال الدعم الذي حصلت عليه من دول المنظومة الاشتراكية، ولم يكن هناك غير سلطة الدولة تتجر قدراً من التراكم العام للارم لتطور قوى الإنتاج، وإطلاق طاقات القطاعات المتوسطة والصغيرة

وفي هذا الإطار حدث تقدم إقتصادي ملموس خلال الفترة ٥٦ - ١٩٦٦ ، ودعم هذا النمو من ثقة النخبة الحاكمة بعها، وفي مقدرتها على الإسجار وزادها إقتناعاً بالضرورة الموضوعية للدور للدولة في التوجيه الإقتصادي وتحرير النمو من المعوقات الخارجية والداخلية ^(٢)

طبيعة علاقات الإنتاج في فترة الستينات :

وصفت مجموعة الإجراءات التي إتخذتها الدولة خلال فترة الستينات بأنها إجراءات

(١) د سعيد النجار حريدة الأهرام ٥/٢٠ ١٩٩٠

(٢) د ابراهيم العيسوي مستقبل مصر كراسات الثقافة الجديدة ص ٣٦ - ٣٧

إشتراكية، والمفترقة ذاتها وصفتها الموائيق الرسمية بأنها فترة تحول إشتراكى، فهل كانت حقاً علاقات الإنتاج إشتراكية؟

ثمة فريق يرى بأنها وإن لم تكن علاقات إنتاج إشتراكية فإنها علاقات إنتاج «لرأسمالية»، بينما يرى فريق آخر بأنها كانت علاقات رأسمالية دولة - تحالف البرجوازية البيروقراطية فى المدن وأغنياء الفلاحين فى الريف - بينما يرى فريق ثالث أنها لم تكن سوى نمط إنتاج بيروقراطى ومركزة بالغة للإقتصاد بيد الدولة على نحو متواصل مع تقاليد المركزية الممتدة خلال تاريخ مصر.

وهناك فريق رابع يرى إنها كانت مجرد «علاقات إنتقالية»، لاهى بالرأسمالية ولاهى بالإشتراكية، وإنما يمكن إن تصبح رأسمالية أو إشتراكية حسب طبيعة الظروف الموجودة واتجاهات تطورها

ويرى إبراهيم العيسوى أن كل هذه الآراء تحتوى على عنصر من الحقيقة، فهى بالقطع لم تكن علاقات إنتاج إشتراكية أو بسبيل التحول إلى إشتراكية، إذ أن مثل هذا النوع من العلاقات لا يكفى لقيامه وسيادته مجرد تحول الملكية من شكلها الخاص إلى شكلها العام، دون وجود خطة قومية

إنما العامل الحاسم فى تحديد طبيعة علاقات الإنتاج ومستقبلها هو مدى سيطرة المنتجين المباشرين على السلطة السياسية - الطبيعة الإجماعية والسياسية للدولة - وعلى ظروف عملهم، وإنهاء الفصل بينهم وبين وسائل الإنتاج، وسيطرتهم على العملية الإنتاجية، وعلى التصرف فى الفائض الإقتصادى بأنفسهم، ويتوقف هذا كله على ما إذا كانت سلطة المنتجين على الإنتاج وأجهزة الدولة فى تزايد أو تناقص، وعلى ما إذا كانت حركتهم المستقلة تدعم أو تقيد، وعلى ما إذا كانت الفئة التى تزعم تمثيلهم وحماية مصالحهم معرولة عنهم وتضع نفسها فوقهم أو تسعى باستمرار لتشجيع مبادرتهم وإشراكهم فعلياً فى اتحاد القرارات^(١)

وبتعبى د العيسوى إلى القول بأن هذه الشروط لم تتوفر خلال فترة الستينات، بفعل

(١) د إبراهيم العيسوى: المصدر السابق ص ٤٠ - ٤٣

العلاقات الاجتماعية المتخلفة والمتوارثة جيلاً بعد جيل، وبفعل محاصرة نشاط العناصر المسيية ويضيف إن علاقات الإنتاج فى القطاع العام خلال فترة الستيات كانت علاقات إشتراكية من حيث الشكل، لأنها إتخذت من الملكية العامة قوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط القومى ومشاركة العمال فى الإدارة والأرباح إطاراً لها، وهى رأسمالية مضمومة لأن السيطرة الفعلية على الإدارة ظلت للبيروقراطيين والتكنوقراطيين، والضباط المسرحين من الخدمة، بل وأيضاً لبعض العناصر الرأسمالية القديمة من أصحاب المشروعات التى تم تأميمها الذين لم يكن ممكناً التحلى عنهم لدرائتهم وخبرتهم.

كيف طبق الإصلاح الزراعى المصرى^(١)

أولاً: قامت السلطة الناصرية بإجراء إصلاحها الزراعى بمبادرة فورية، عن طريق سن حملة تشريعات، تحدد حجم الملكية الزراعية، وتنظم علاقات القوى الاجتماعية المختلفة فى الريف، وذلك على سبيل التدرج خلال الفترة من ٥٢-٦٩. واعتمد تنفيذ الإصلاح على الأجهزة والأسلوب النظامى الإدارى المعتدل، وشمل تعديل شكل الملكية مساحات بلغت حوالى ٩٥٠ ألف فدان

ثانياً: قام الإصلاح على عدة محاور تمثل أساساً فى شل الفرع الإستقراطى لكبار ملاك الأراضى، ووضع حد أقصى لسقف الملكية الزراعية بلغ خمسين فداناً، مع العمل على توسيع قاعدة الملكية الطبقية فى الريف وفى نفس الوقت إقامة صلات وعلاقات تحالف مع الطبقتين البرجوازيين الصغيرة والمتوسطة، ضمن إطاراات ومؤسسات الدولة

ثالثاً: استمرت هيمنة الدولة على التنظيمات التعاونية الزراعية والسيطرة على أجهزة الائتمان بهدف توسيع قاعدة السوق الداخلية، وتعبئة الفائض الزراعى لإحداث

(١) راجع فوزى عبد الحميد الإحصاوى، تجربة الإصلاح الزراعى فى مصر، ص ١١٣-١٢٣، طبعة ١٩٧٣.

تراكم مالى داخلى، مستخدمة فى ذلك تحديد شكل التركيب المحصولى، وتسويق محاصيل التصدير (القطن والأرز أساساً) والتحكم فى اسعار الشراء والتصدير

رابعاً: استطاعت القطاعات الاجتماعية المتوسطة فى الريف - حليف السلطة - بتأثير علاقاتها مع الأجهزة العاملة فى الحقل الزراعى والبيروقراطية من السيطرة الكاملة على مؤسسات القرية المختلفة، وأمكنها شراء أراضي كبار الملاك الزائدة، وإحلال أسلوب الإنتاج الرأسمالى القائم على استخدام الآلات الحديثة والعمل المأجور، وتكثيف زراعة البساتين والحضروات، وتربية المواشى وصناعة الألبان. وزاد ثراؤها من خلال وجود نظام الائتمان بضمان المحصول والحصول على خدمات وتسهيلات الجمعيات التعاونية، والخدمة الآلية بأسعار التكلفة، وتراكم المتأخرات، وعدم خضوع الاستغلال الزراعى وتربية المواشى للضريبة النوعية والأرباح التجارية، وسيطرتها على سوق تأجير الآلات الزراعية واستخدام حالات الإيجار بطريق المزارعه . إلخ

خامساً: وفى المقابل استخدمت الدولة الجمعيات التعاونية كأداة استراتيجية لتنفيذ سياستها العامة فى الزراعة، وتعبئة مستحقاتها من الفائض الزراعى

سادساً: ابتداء من الخمسينات بدأ معدل زيادة الإنتاج من القمح يقل عن معدل زيادة السكان، وحدث تدهور فى إنتاج محصول الدرة الشامية الفداء الهام لسكان الريف، وبالتالي اتجهت الدولة إلى استيراد الحبوب من السوق الخارجى

سابعاً: وإذا كانت البرجوازية البيروقراطية قد احتكرت السلطة فى المدينة، فإنها تركت الريف تتعرض فيه سلطة أعضاء الفلاحين ومتوسطيهم، الذين سيطروا على جميع مفاتيح الإدارة المحلية، واحتكروا لأنفسهم غالبية الخدمات الحكومية لسكان الريف وكانوا القوة السياسية الفعلية الوりطة لكبار ملاك الأراضى فى التنظيمات السياسية التى أقامتها السلطة الجديدة، إلى جانب صلاتهم القروية والعائنية مع النخبة العسكرية^(١).

(١) د جمال مجدى حنين، البناء الطبقي فى مصر، دار الثقافة للطباعة النشر، ص ٤٣

نمط تطوير الصناعة

يلاحظ من الإطلاع على قائمة استجازات أعمال قطاع الصناعة الصادر عام ٧٢/٧١ زيادة تنوع المنتجات الصناعية (١١٣ منتج صناعي) شملت المنتجات الغذائية والغزل والنسوجات والسجائر والملابس الداخلية والبطاطين والأنواع المختلفة من الورق وإطارات السيارات والأسمدة والمظلمات الصناعية وفحم الكوك ومواد البناء وحديد التسليح والصلب المحصوص والصاج ومسبوكات الصلب والمواسير والمراحل البخارية والجرارات والثلاجات والغسالات والأوناش ومحولات قوى وأجهزة الراديو والتليفزيون والكاسلات والبطاريات والأتوبيسات وسيارات الركوب واللوارى والسفن والناقلات إلخ

ومن حيث درجة التعقيد شمل النشاط الصناعي صناعات التعدين والكهرباء والغار والصناعات التحويلية ومنذ نهاية الخمسينيات رادت الأهمية النسبية للصناعات الأساسية، لكن هذا الاتجاه خفت حدته منذ عام ١٩٦٧، والطابع الغالب على البناء الصناعي هو الطابع الاستهلاكي، مع الإهتمام بالسلع الاستهلاكية المعمرة (السيارات والثلاجات والغسالات وأجهزة التكييف والتليفزيون. إلخ) وهي سلع كماله تهتم أساساً أفراد الطبقة المتوسطة، اتجه البناء الصناعي إلى توفيرها، في وقت بدأت تزايد الصعوبات بالنسبة لتوفير السلع الغذائية الضرورية لأفراد الشعب

أيضا تم استكمال جهاز الإنتاج الصناعي في إطار نمط من إحلال الواردات، يتضمن في نهاية الأمر صورا عديدة من التبعية بالنسبة لنمط الإستهلاك^(١)، واستيراد المدخلات الصناعية من مواد أولية ومدخلات نصف مصنوعة، تشكل عينا على ميزان المدفوعات وتقوى الروابط مع النظام العالمي.

وظل تحار الجملة يحتلون مركزاً احتكاريّاً في عملية توزيع السلع، ويسيطرون سيطرة شبه كاملة على السوق الداخلية، واتسع نشاط مقاولي الباطن الذين يشتغلون لحساب القطاع العام^(٢)، وآلت العديد من الشركات المؤممة إلى الدولة بكامل مساهميتها وطرق

(١) د. محمد دويدار، الاقتصاد المصري التحلف والتطوير، ص ٥٠١ - ٥١١

(٢) ط ت شاكر، قضايا التحرر، دار القاراني، ص ١٢٦ - ١٢٨

إدارتها العائلية السابقة مثل: شركة عثمان أحمد عثمان، شركة حسن علام، شركة مختار إبراهيم، شركة العبد . إلخ

ومن بداية الستيات أصبح الجهاز البيروقراطي يشفيه المدني والعسكري هو القاعدة المؤسسية التي يعتمد عليها النظام الناصري خصوصاً في ظروف غياب الكادر السياسي - وأصبح قوة إجتماعية ذات وزن كبير في تقرير شكل ومصموم الحياة الإقتصادية والسياسية في البلاد. وظهر بين تلك الطبقة البيروقراطية اتجاهان رئيسيان:

الأول يرى أن العلم والتكنولوجيا هما السلاحان الرئيسيان لقمهر التخلف ويؤمن بدور الصفوة من التكنوقراط، ويستبعد دور الجماهير الإيجابية ويخشى الديمقراطية. والأشترائية عنده هي حل عمل لقضية تكنلوجية، وهذا يفصى موضوعياً إلى رأسمالية الدولة البيروقراطية

الثاني. يؤمن بدور القطاع الخاص الرأسمالي وبضرورة تشجيعه، ويحاول وضع القطاع العام في خدمة القطاع الخاص والتطور الرأسمالي^(١)

ومع الوقت أصبحت العلاقة بين الجهاز البيروقراطي وبين الرأسمالية الزراعية في الريف والرأسمالية الصناعية والتجارية في المدينة علاقة تداخل وتشابك وتفاعل^(٢) ثم تحت ضغط هزيمة ٦٧ تبدأ تلك القوى في العمل بشكل مباشر على استدعاء البرجوارية التقليدية وتعيد لها امتيازاتها، وتمد الحسور مع رأس المال العربي ثم رأس المال الدولي.

وباندماج الإقتصاد المصري في الإقتصاد الرأسمالي العالمي أصبح التقسيم الإجماعي للعمل في بلادنا خاضعاً للتقسيم الرأسمالي الدولي وتعمق تشربه. وتكامل حلقات فقدان السيطرة على شروط تجدد الإنتاج، بسبب الاعتماد على الخارج وهذا التعمق للتبعية يتم من خلال التحول من القطاعات الإنتاجية والإنتاجية إلى الإقتصاد الريعي متمثلاً في زيادة الاعتماد على ريع البترول بما يتضمن استخراجاً من الاعتماد على تكنلوجية مستوردة، ريع تصدير القوة العاملة المصرية للخارج، ريع الموقع المتمثل في السياحة، وريع قناة

(١) عادل غنيم. المصدر السابق، ص ٢٠ - ٢١.

(٢) سامية إمام المصدر السابق، ص ٨٧.

السويس، وبيع الفائدة من الودائع، بالإضافة إلى الإعتماد على الخارج فى المنتجات الصناعية، خاصة اللازمة لتحدد الإنتاج، والإعتماد على الخارج حتى فى تجديد إحتاج القوة العاملة المصرية للفداء ٦٠٪^(١)

التنمية المستقلة فى النموذج الناصرى :

وصف البعض النموذج الناصرى بأنه كان يمثل رأسمالية الدولة، ليمكن رأس المال المصرى كقوة إجتماعيه من الأداء المجمع من خلال سلطه الدولة، عندما عجز الأداء الفردى المجرأ عن إستكمال البناء الصناعى^(٢) وقال البعض الآخر إن الدولة الناصريه مارست الوصايه الإداريه وكانت دولة أبويه، وقامت بإعادة إقسام أو توزيع الثروه من أعلى وهذا يور أن نطلق على النموذج إشتراكيه الدولة^(٣).

ويرى فريق آخر أن تركيبه التكوين المصرى تفسر كيف أن عمليه التحويل الرأسمالى قد تمت من أعلى بوسائل شرقيه، تختلف عن تلك التى إستعملتها الثورات البرجوازيه فى أوروبا العربيه فقد ظلت الدولة والجيش والبيروقراطيه هى المحرك الأساسى للنظام، وأن الدولة إعتمدت فى التنمية على التراكم البيروقراطى^(٤).

وفى رأى أحد مظهرى مدرسه التنمية أن الطابع البرجوازى الوطنى للدولة الناصريه يفسر عدم إختيار إستراتيجيه فك الإرتباط مع نظام السوق العالمى، بل محاوله تحسين شروط التعامل معه داخل التقسيم الدولى للعمل، إستجابه لضغط الجماهير الشعبيه، وموقف الجناح الراديكالى للبرجوازيه الصغيره داخل النظام^(٥).

والحقيقه أنه حينما قام إنقلاب يوليو ١٩٥٢ لم يكن لدى رجال الثورة أيديولوجيه

(١) د. محمد دويدار، الاتجاه الرسمى للإقتصاد المصرى، ص. ١٦٠، ١٧٨-١٧٩

(٢) د. محمد دويدار المشكله الزراعيه والطور الرأسمالى فى مصر: قضايا فكريه أكتوبر ٨٦ ص ٩٢.

(٣) د. عمرو محى الدين. إشتراكيه الدولة والنمو الإقتصادى فى مصر فى ربيع قرن ص ٣٢٥.

(٤) د. أنور عبد الملك، د. محمود عوده، أحمد صادق سعد

(٥) د. سمير أمين أزمة المجتمع العربى. دار المستقبل العربى ص ٢٥.

واضح أنه نهج نظري محدد، للإستعانة به في تفسير وتفسير الواقع المصري، ذلك إنه بإستثناء المبادئ الستة الشهيرة، كانت هناك فقط أحلام التحرر الإقتصادي وتصنيع مصر وبناء تميمها المستقلة

وقد إعتمد رجال الثورة على ما يمكن تسميته بمنهج التجربة والخطأ والتحالفات والتوازنات، وخلال عمليات التجريب المختلفة - من أجل بناء إقتصاد وطني - كانت الناصرية توصل إلى حلول ومبادئ معينة، شكلت ما يمكن أن يسمى بمبادئ الإقتصاد الناصري^(١).

لقد بدأت عمليات التنمية والتصنيع في الخمسينات من الهيكل الإقتصادي والإجتماعي الذي كان سائداً قبل عام ١٩٥٢ ، وبإستثناء التغير الذي حدث في شكل السلطة وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، كان الهيكل السائد يغلب عليه طابع الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، مع تركيز النسبة الكبرى للإستثمار في يد القطاع الخاص الذي إتسم بغلبة الرأسمالية العقارية والتجارية، وإلى حد ما الرأسمالية الصناعية.

وقامت الدولة بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ولجنة التخطيط القومي، وبذلك محاولات لتشجيع التصنيع، إنطوت على دعم القطاع الخاص الصناعي، وإشتراك الحكومة في مشروعات صناعية معه، أيضاً بذلت محاولات لسد الثغرة القائمة بين الإستثمارات المحلية والمدخرات المتحققة من خلال دعوة رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للإتسياب إلى داخل مصر، وصدر بذلك القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذي يعطي ضمانات واضحة لرأس المال الأجنبي، إلا أن الرأسمالية العالمية لم تستجب للدعوة بسبب التوجهات الوطنية المستقلة لرجال الدولة.

ومن هنا فقد لجأت مصر خلال فترة الخمسينات إلى طلب القروض العامة الخارجية لسد فجوة الموارد المحلية، وحرصت على تنويع مصادر إقتراضها الخارجي وإحداث نوع من التوازن في تعاملها الخارجي مع التجمعات والتكتلات الإقتصادية

لقد قبلت المساعدات الفنية الأمريكية (مشروع القطر الرابع) ورادت القروض التي

(١) د. ومزي زكي، الإعتماد على الذات دار الشباب عام ٨٧ ص ١٥٠

حصلت عليها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، بالإضافة إلى فائض المحاصيل الزراعية الأمريكية التي إنتهى آخر إضاق بشأنها في ١٩٦٦/٦/٣٠ .

كما شهدت تلك الفترة أيضاً زيادة تعامل مصر مع دول أوروبا الغربية في مجال القروض أيضاً بدأ التعاون الإقتصادي المصري السوفيتي في يناير ١٩٥٨ شمل مجالات فيه وصناعيه وتجارية وتمويلية بلغت ٦٠ / من حجم المعونة الإقتصادية والفنية السوفيتية المقدمه إلى بلدان إفريقيا^(١)

ومهما يكن من أمر، فإن تلك القروض وما يترتب عليها من أعباء لم تكن تمثل ضغطاً مرعباً للإقتصاد المصري، فقد كان معظمها يذهب لبناء المصانع وخلق الطاقات الإنتاجية وتقوية مشروعات البنية الأساسية. كما أن قدره مصر على خدمة تلك الديون كانت قوية آنذاك، بفضل ما شهدته هذه الفترة من تحكم الدولة في قطاع التجاره الخارجيه، تصديراً وإستيراداً، ومن ثم التحكم في طرق إستخدامات النقد الأجنبي والرقابه على الصرف.

وبسبب سحب الولايات المتحدة والبنك الدولي وعودهما بتمويل مشروع السد العالي لعدم قبول مصر الخضوع للشروط السياسيه التي رافقت هذا الوعد - تم تأميم قناة السويس ١٩٥٦، التي أضافت مورداً هاماً من موارد النقد الأجنبي لمصر.

وأعقب ذلك حدوث العدوان الثلاثي على مصر، وفرض الحصار الإقتصادي عليها، حيث قامت بريطانيا بتجميد الأرصده الإستراتيجيه، وفرضت الولايات المتحدة رقابتها على إحتياجات مصر من الدولارات الأمريكية، وعمدت فرنسا إلى إجراءات مشابهه

فكان رد مصر هو تمصير الممتلكات البريطانيه والفرنسيه، ثم امتدت عمليات التمصير إلى جميع أوجه النشاط والمؤسسات التي كانت تحت سيطرة الأجانب وبذلك سيطرت

(١) أهم تلك المساعدات إنشاء السد العالي، وبناء محطة القوى الكهربائيه في أسوان، مجمع الحديد والصلب والكوك والمطروقات بحلولان، مجمع الفوسفور والألومنيوم بنجع حمادى، كهرة الريف، وإستصلاح ٣١٠ ألف فدان، ترسانه بناء السفن بالإسكندرية، مصنع إلكترونيات بينها، مصانع الأسمت والكيماويات والأدويه بالقاهره، مصانع المرل بدمياط، بالإضافة إلى القروض الماليه والمساعدات العسكريه والتبادل التجارى، ومعاهد التدريب المهني والفنى والبعثات العلميه ومعامل تكرير البترول بالسويس والإسكندرية.

مصر على جانب هام من الفائض الإقتصادى الذى كان يستحوذ عليه هؤلاء الأجانب ويحولونه للخارج

الدولة هي الممول الأكبر لمشروعات التنمية :

كان تحرير هذا الفائض ومركزته تحت سلطة الدولة الوطنية ووضعها فى خدمة التنمية، هو أحد السمات الأساسية التى تميزت بها فترة الإقتصاد الناصرى. وهذه السمة جعلتنا نستخلص أنه لا يمكن الفصل بين معركة التحرر الوطنى والتحرر الإقتصادى، وبين بناء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

وحينما وضعت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لمصر (١٩٥٩/٦٠ - ١٩٦٤/٦٥) كان المقرر أن يتم تمويل الجزء الأكبر من الإستثمارات عن طريق المدخرات المحلية، حيث تقور أن يمول ثلثا الإستثمارات عن طريق التمويل المحلى على أن يمول الثلث الباقي من المصادر الخارجيه. على أن تجربه السبع الأولى للتنفيذ ١٩٥٩/٦٠ قد كشفت النقاب عن أحجام القطاع الخاص عن التجاوب مع أهداف الخطة، فلم يقد بتوجيه مدخراته إلى المشروعات المدرجه بها، رغم الضمانات^(١) التى كانت تكفلها الدولة له آنذاك.

هنالك تصل القيادة السياسيه إلى نتيجة هامة، وهى أن تنفيذ الخطة بإعتباره هدفاً قومياً، لن يمكن الوصول إليه إلا إذا أمكن تعبئة مدخرات القطاع الخاص، أو على الأقل الشطر الأعظم منها، وتوجيهها إلى القنوات الإستثماريه للخطة. وهذا يقصر لنا حركة التأمينات الكبرى التى تمت فى عام ١٩٦١/٦٠ وعام ١٩٦٣ - والتى أدت إلى إنتقال ملكية قطاعات الإنتاج الهامة وقطاع المال (البنوك وشركات التأمين) إلى ملكية الدولة، كما أحكمت سيطرتها على شركات المقاولات وبيوت تصدير القطن وشركات التجاره الخارجيه، وقامت بتأميم شركه شل للبترول . إلخ. وبذلك تدعمت القدره الذاتية التمويليه لمصر

(١) د. رمزي زكى: المصدر السابق ص ١٥٢

لمواجهة تنفيذ أهداف الخطه من خلال تعبئه الفائض الإقتصادى المحلى ومركزته، ووضع تحت سيطرة الدولة الوطنية.

ويرى الكثيرون أنه أمكن تحقيق الجزء الأعظم من الأهداف القومية المدوجه بالخطه مع إرتفاع درجة الإعتماد المصرى على الدات، فى تمويلها، حيث بلغت نسبة التمويل المحلى لإجمالي الإستثمارات المنفذه حوالى ٧٤ ٪ . أما النسبة الباقية ومقدارها ٢٦ ٪ فقد أمكن تأمينها من مصادر التمويل الخارجى.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن عبء هذه القروض لم يكن يمثل لمصر آنذاك حرجاً فى تعاملها الخارجى، رغم أن مصر قد تحملت خلال تلك الفترة كوارثه قطن ١٩٦١، وإستنزاف حرب اليمن ووقف واردات القمح الأمريكى. فقامت بدفع أعباء خارجيه إستثنائية كبيره، بخلاف خدمة ديونها الخارجيه بل أن مصر خلال تلك الفترة قدمت معونات وقروض كبيره لمساعدة حركات التحرر الوطنى.

وهكذا كانت خبرة مصر فى مجال التمويل والقروض الخارجيه أبان فترة الخطه الخمسيه الأولى، ومنها يتبين لنا أن المدينيه الخارجيه لمصر التى تحققت خلال تلك الفترة قد تمت فى إطار من الإستقلال السياسى والحرص على تحقيق التحرر الإقتصادى، ووضع القروض الخارجيه فى خدمة بقاء التنميه. ومن هنا فقد كانت تلك القروض أداة لكسر طوق التبعية، وأداة لتغيير هيكل الإقتصاد المصرى فى نظام يأخذ بالتخطيط كوسيله لتحقيق التنميه الشامله^(١).

ثم تعرضت الدولة الناصريه فى يونيو ١٩٦٧ لهجومه صهيويه وامبرياليه شرسة، وتحاصر عملية التنميه. وتخطط القوى الامبرياليه لتحطيم هذه التجربة النهضويه، كما حطمت من قبل تجربه محمد على سنة ١٨٤٠م ويؤدى العدوان إلى ضياع حقول بترول سيناء، وعائد قناة السويس، وتدهور حصيلة السياحه، وضعف نمو الصادرات المصريه، نتيجة تباطؤ جهود التنميه والإستعداد لحرب ١٩٧٣، بالإضافة إلى دفع أعباء الديون الخارجيه التى حان موعد سدادها^(٢).

(١) د. رمى دكى المصدر السابق ص ١٥٥

(٢) د. رمى دكى، المرجع السابق، ص. ١٥٦

ويضيف د. رمزي ركي أنه حينما توفي الرئيس عبد الناصر لم تكن صورة ديون مصر الخارجية منتهية، وكانت في حدود معقولة وامتد (١.٦ بليون دولار)، والحق أن استمرار قدرة الدولة على ضبط ايقاع الحركة في قطاع التجارة الخارجية فضلا عن الصامس الدولي الذي حظيت به مصر في تلك الفترة كان وراء رسم معالم هذه الصورة الهائلة لديون مصر الخارجية، بالرغم من ضراوة الظروف آنذاك، ثم تنقلب الأوضاع رأسا على عقب في العصر المسمى بالانفتاح، الذي أدخل مصر إلى التبعية

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت تنفيذ الحطة القومية الأولى نجد أن الدخل القومي زاد نسبة ٣٧,١ / عما كان عليه في سنة الأساس، بمعدل مستوى بلغ ٩,٧ /، أي تجاوز معدل زيادة السكان الذي بلغ خلال سنوات الحطة ٢,٨ / في المتوسط، و زاد عدد العاملين مليونا ونصف تقريبا بسنة ٢٢,١ / وحول السد العالي ٨٢٦ ألف فدان من رى الحياض إلى الرى الدائم، وأضاف إليها ٨٥٠ ألف فدان جديدة و زاد عدد المتعلمون بسنة ١٣٢ / عام ١٩٦٦ أعهم في ١٩٥٤ فبلغوا ٤,٥٠٢ مليوناً، وفي كل شهر كانت تبنى مدرسة، فبلغت نسبة الإلتحاق في مرحلة التعليم الإلزامي ٦٩,٧ / وفتحت أسراب العلم لأبناء الشعب دون مقابل، و زادت الخدمات الصحية والسكنية، وأعيد تنظيم العلاقات القائمة بين العمل ورأس المال بما يضمن للعمل مكانته التي تتفق مع دوره في عملية الإنتاج، وأعيد توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات ذات الدخل المحدود، أيضا تحديد أثمان السلع والخدمات، وإيجارات الأراضي الزراعية والمساكن ويضيف أن أهم إنجازات الدولة الناصرية هو تكوين القطاع العام الذي كما يتجج حوالي ٩٠ / من الدخل القوي العام للبلاد، وكان في عام ١٩٥٢ لا يتجاوز ١٢ /^١

ظروف تاريخية مساعدة :

في القرون السابقة عرف الحاكم الفرد، وغرفت ألوان البطش، لكن كان ثمة تكوينات أو مظمات وسيطة متعددة ومتميزة ومتداخلة بعضها عن بعض، سواء على المستوى المحلي كالقرية والحارة والحي، أو على المستوى الحرفي كقبائل الحرفيين وطوائفهم.

(٩) جورج المصري، التنمية المستقلة، مركز الحصاد العربية، ص ٨١-٨٢

أو على المستوى الثقافي السائد وقتها كالتطرق الصوفي والطوائف والملل الدينية، أو على مستوى الدولة كوحدات الجيش ورجال الدواوين، فصلا عن الوحدات البشرية الأكبر كالقبائل والعشائر وغيرها حيثما وجدت وكلها تكفل قدرأ من التسيير الذاتي، لكل وحدة أو جماعة، وتمكن من حل كثير من مشاكل أعضائها، مما جعل لهذه الوحدات ألواناً من الضغوط الإجتماعية على السلطة المركزية، بحيث لم يكن الحاكم الفرد مطلق العنان عن مراعاة هذه الضغوط كضوابط لحركته وبهذا فإن الحاكم أو الدولة لم تكن تتعامل مع بعض أفراد متاثرين، وإنما مع مجموعات أو مشتركات قاعدية لكل منها قدرأ من التشخيص الإجتماعي، ومع تطبيقات أوجدها العرف والعادات المتطاوله المدى^(١)

ولم تكن الدولة الناصرية هي من حطمت هذه التكوينات الإجتماعية التقليدية أو أصعبها، وإنما جرى ذلك عبر الرمس السابق عليها، وجرى تحطيمها عبر حركة عامة بدأت من القرن التاسع عشر، مع حركة مواكبة لإنشاء التكوينات الحديثة على النمط العربي، فصفت تقريباً نقابات الحرفيين السابقة، وبدأت الحركة النقابية الحديثة عنى غير إتصال بسابقتها وارتباط بها، وخدمت حركة الطرق وصحوت وظائفها، وقطعت التقسيمات الإدارية الحديثة الكثير من الوحدات الجغرافية السابقة، ودمر التخطيط الجديد للحواسر الكثير من الوحدات المحلية القديمة، وهكذا^(٢)

وبدأت حركة تكوين الأحزاب على قطيعة مع التكوينات السابقة، فالأحزاب قبل عام ٥٢ لم تكن أحزاباً بالمعنى الحرفي للكلمة، بقدر ما كانت قيادات قومية تستير مجمل الأمة لتحرك قومي، من خلال النداء القومي، ولم تكن تطرح صيغ للنضال القومي أو للتطور الإجتماعي يتجاوز مصالح قياداتها، ولم تكن تملك إطارات قادرة على حشد وتعبئة وتحريك الجماهير بشكل منظم^(٣)

وإذا كانت المؤسسات الحديثة لم تستطع أن تحل محل القديم بذات قوته وانتشاره، فقد اتفق أن قام نظام ٢٣ يوليو في ظرف تاريخي يعاني من إضمحلال القديم ووهن

(١) طارق الشربى، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، مؤسسة الأبحاث العربية، ص ١٤٩

(٢) أحمد صادق سعد، المصدر السابق، ص ٢٤٤-٢٤٧

(٣) عامر عبد الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٢٨

الحديث، من تبثر الناس أفراد أشلاء بين قديم مضروب وحديث وليد، وتبثر انتماءاتهم الجمعية بين تكوينات سابقة يشد عليها الكبر، وتكوينات حديثة لم تحط بالحد المطلوب من الإعراف بها كرابط حمعى وعروة وثقى، وكان هذا من أسباب سهولة ضرب القديم والحديث معا^(١).

لذلك انسى جهاز دولة ٢٣ يوليو تنظيم وحيد فى مواجهة مؤسسات ضعيفة، وتناثر شعبى واضح، مستخدما مريح من الهيمنة الايديولوجية، والفتيت السياسى، وفك تعبئة الطبقات الشعبية، وإعادة إدماحها فى العالم السياسى للنخبة البيروقراطية^(٢).

طبيعة جهاز الدولة :

وجهاز الدولة الذى استلمته الدولة الناصرية جهاز يعود فى صياغته الحديثة إلى القرن التاسع عشر، وتكامل ساؤه عبر ذلك القرن مد حكومة محمد على، والقى على عاتقه عبء إحداث تغييرات هامة فى البنية السياسية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية وإنشاء جيش حديث وتنظيم الزراعة والتعليم . ثم هو ذاته الجهاز الذى خرج منه من ساهم فى الثورة العربية وفى قيادتها

والمتنح لحركته التاريخية يلحظ فيه قدرة الاستمرار، ومريحا من المحافظة والقابلية للتغيير والتلاؤم وقدرة على المساهمة فى غالب الإعطافات التاريخية الكبرى فى العصر الحديث، بعد أن تجرى تعبيرات محدودة فى شرائحه العليا ويهدأ أمكن أن تخرج منه قيادة يوليو ٥٢، وأن تقوده متوحدة معه فى كل ما أبجزت فى مجالى السياسة والاقتصاد

ونظرا لعلنة الطامع المهى والذى على العناصر الوسيطة فيه، غلب عليه الإلتواء إلى الطبقة الوسطى فى المجتمع، وقام هذا الجهاز - فى توجهه الغالب - بدور إيجابى فى تنفيذ القرارات السياسية للدولة بوصف جهازا تنفيذيا، تحوطه فى ذلك حماسة الانتماء للمهام الوطنية المطروحة، وحو الممارك السياسيه الذى شاع فى هذه الفترة، وشعارات

(١) طارق البشرى، المصدر السابق، ص ١٥٠

(٢) محمد احمد السعيد، قصايا فكرية، عدد ٣، ص ١٩٠

الهيوى الاجتماعى، وعدالة توزيع الدخل ، وذلك كله فضلا عن الهيمنة القابضة للسلطة المركزية المفردة فى أعلى المستويات التنظيمية للجهار، وقدرتها الطليقة على التشكيل والتعبير فى هياكله وأبنيه

فالجهاز الإدارى هو الموط به فى النهاية تحويل المواقف والقرارات إلى أمر واقع ووجود ماذى، فمثلا بعد أن نجاح بناء السد العالى راجع للظروف السياسية الخاصة التى أحاطت به حيث ارتبطت الكرامة الوطنية ومقاومة الاستعمار بالامتيازات التنظيمية والإدارية الخاصة التى تمتعت بها قيادته، فضلا عن الطيعة الفية أو التكنولوجية الخالصة للمشروع نفسه فهو لم يكن يؤثر بصورة واضحة على توزيع الثروة أو يمس الأوضاع الاجتماعية والمصالح المكتسبة لأية طبقة أو فئة فى المجتمع^(١)، وبفس الأمر يطبق على الحاج الذى تم فى إدارة مرقى قناة السويس، وإعادة بناء القوات المسلحة بعد يونيو ٦٧، عكس الحال فى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى

وبعد انقلاب يوليو ٥٢ ترابطت قيادة الحكومة بجهار الدولة الإدارى، فصارت تكون معه وحدة سياسية اجتماعية تنظيمية، وصارت المهام السياسية توكل بالتدريج لأجهزة الإدارة. بعد أن حرى تهذيب هذه الأجهزة وملاءمتها بقدر الإمكان مع الوظائف السياسية المطروحة

ومالئت هذه الحيريات التنظيمية أن تراكمت لتتجاوز حدود الإجراءات المتأثرة، وتصبح مجموعة من التصورات المتناسكة المدركة، ويتكون منها من بعد محمل التصميمات والهياكل الدستورية والتنظيمات السياسية ولتجمع فى سق تنظيمى سياسى ودستورى متجانس، سواء من حيث سقاطات الدولة أو نظام الحكم؛ ولأن جهار الإدارة صار يتخذ القرارات الاقتصادية ويتصرف فى الفائص الإقتصادى بأسم المجتمع، نشأت موضوعا إمكانية احتكاره للسلطة السياسية والإقتصادية

وبدأ فى هذه الفترة يعاد تشكيل أجهزة الأمن السياسى سواء فى الشرطة أو فى الجيش، لتقوم بمهام الأمن السياسى الداخلى، ولم يكن يكفى فى تطويع الدولة والمجتمع الهيمنة

(١) د. مريد صيف الأيوبي، القوة الإدارية، مركز الدراسات السياسية، ص ٢٨

على جهاز إدارة الدولة وامتلاك أجهزة الأمن، وصرب الحركة الحربية، إنما قامت أجهزة الأمن بتضييق الروافد بالنسبة لإحتمالات ظهور المعارضة للسلطة الجديدة

إن واحداً من الأصول العامة في بناء الدولة منذ يوليو ٥٢ كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو إستيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعي^(١)

وبالنسبة للسلطة القضائية فقد اطرء التقليد التشريعي على إدراج نصوص تمنع التقاضي بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة، وعلى إمكان تشكيل محاكم خاصة عسكرية أو محاكم لأمن الدولة تحكم في أنواع معينة من القضايا، ووجد في كل من دساتير ٥٦، ٥٨، ٦٤ ما يسمح بذلك

والسمة الثانية في نظام دولة ٢٣ يوليو هي المركزية الشديدة في بناء أجهزة الدولة. حتى تصل إلى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية فقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس النظام مصدراً للشرعية ومعباً للسلطة على نطاق المجتمع كله واتحد هذا التركيز أساليب عديدة من الناحية الفنية القانونية منها: سلطه تعيين كبار الموظفين في سائر القطاعات، وسلطة فصلهم عبر الطريق التأديبي، وإصدار اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية للقوانين، وسلطة إنشاء وإلغاء الهيئات العامة والمؤسسات العامة، ومنها إصدار القوانين في غيبة المجلس النيابي، وتفويضه في إصدار القوانين أحياناً مع وجود المجلس

وأن أحطر القرارات السياسية اتخذها رئيس الدولة بجهازه الحاكم دون أن يكون لتنظيمات الشعبية أثر فيها مثل تأميم قناة السويس ٥٦، تمصير الإقتصاد المصري ٥٧، الوحدة مع سوريا ٥٨، اجراءات التأميم في ١٩٦١ وكان مصاً يتمشى مع تقرير هذه السلطات ويسدها ويحوطها بالشرعية السياسية والدستورية، أن اعتمد مبدأ الاستفتاء الشعبي العام، كأصل جوهري في اختيار رئيس الجمهورية، وكأساس لشرعية النظام كله وقد ظلت مصر منذ ٥٨ تحكم بدساتير مؤلفه تصدر بقرارات من رئيس الدولة، وتعديل بقرارات منه. بحسبان أنه هو نفسه مستقنى عليه من الشعب وحائز على ما يشبه الإجماع وأنه

(١) طارق البشري المصدر السابق، ص ٩٧

في خلال ثمانية عشر عاما منذ عام ٥٢ عرفت مصر ستة من الدساتير والإعلانات الدستورية، في السنوات ٥٣، ٥٦، ٦٢، ٦٤، ٦٩ رغم الثبات الكامل لرئيس الدولة، مع التغيير الكثير في الهياكل والمؤسسات الأخرى^(١).

هذا الدمج للسلطات اتجه بالدولة إلى مركزية بالغة، تمزق ما عرف عن الدولة المصرية من تمركز في الفترة السابقة مد عهد محمد علي، كما اتجه بها إلى تركيز شديد للسلطة في أيدي قائد يقف على رأس الهرم الحاكم، بعد أن توحد الجهاز الإداري مع الثورة قيادة وتنظيما

فكانت رئاسة الجمهورية هي جهاز صبح القرار السياسي، وأحهره الإعلام تنقل إلى الجماهير والرأي العام حط الدولة السياسي، وتقوم بالدور العنبري المطلوب، وأجهزة الأمن بأنواعها المختلفة تنقل إلى القيادة اتجاهات الرأي العام وقياساتها، وأخبار المشاكل والأزمات وغيرها، واستغنى بذلك كله عن المهام الحربية أيضا شملت الوصاية الإدارية البيان القباي، واحتفت القيادات العمالية التي ظهرت في الأربعينات، وافتقدت الحركة القباية آليات التحريك الذاتي والاستقلال التنظيمي والحركة الذاتية، وابتعثت القرارات من داخلها، الأمر الذي وضع الحركة العمالية تحت سقم المطالب الاقتصادية.

وهناك الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي خُمل الانضمام إليها إجباري بص القانون، ثم تكامل البيان التعاوني من الجمعيات المحلية صعودا إلى الجمعيات المشتركة وجمعيات المحافظات حتى الاتحاد التعاوني وفي نفس الوقت تعددت جهات الرقابة على الجمعية التعاونية، فحصصت للرقابة الإدارية سنة ٦٠ و لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات سنة ٦١ ولمحالف المحافظات بقانون الإدارة المحلية، ثم ترد رقابة المؤسسة التعاونية التي تتبعها الجمعية، ثم للوزير المحلي، أما الصحافة فقد امتت بقانون تنظيم الصحافة الصادر برقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠

وبهذا العرض، تبدو الصورة التي تكامل بها النظام السياسي في دولة الستينات ومما بلغت النظر أن رئيس الدولة لم يعد حاكما فردا فقط، إنما صار فردا يحمل على كتفيه

(١) طارق البشري، المصدر السابق، ص ١٠٧ - ١١١

أمة بحالها، من السياسات الخارجية إلى السياسات العربية إلى السياسة الداخلية، ومن الأمن إلى رفيف العيش، وتوحدت السياسة مع الإدارة فى شخصه^(١)

آليات العمل :

إن رئيس أى جهاز يعتمد فيما يتخذه من قرارات وفيما يأذن بتنفيذه منها، على مادة ومعلومات تأتيه من المستويات الأدنى منه، وامرأء الرئيس على قمة المسئوليات المدمجة يتر خطورة أن يعمل هو نفسه عن ملاحقة الواقع، أو أن يحاصره جهازه

لذلك تميل الرئاسة المفردة - فى الغالب - إلى ساء الهياكل التنظيمية فى اشكال وقتية، بحيث تتغير وتتعدد فى كل حين، فلا يبقى جهاز هام على حال واحد تستقر له فيه أدوات العمل بما يجعله مسيطرا ، أو بما يجعله قادرا على حصار الرئيس وتمكينا من اسيعاب سلطته وتميل الرئاسة الفردية أيضا إلى انشاء الأجهزة المتماثلة أو المتوازية، لأن ذلك يتر بينها قدرا من الحلاف يسمح للرئاسة بمراقبة كل منها، مع الاطمئنان إلى سلامة المعلومات التى ترد إليه، وحتى لا يصير أى جهاز منها كيانا صاعطا عليه وهذا يفسر الظاهرة التى اصطلح على تسميتها بمراكز القوى المهم أن تفرد الرئاسة استيعاب تعددا فى الأجهزة ذات المهام الواحدة وتداخلها فى اختصاصاتها، وتعارضا وتصارفا فى أنشطتها، يعوقها فى أداء وظائفها الأساسية.

مخاطر تركيز السلطة :

إن الظاهرة التنظيمية التى تميزت بها الدولة فى السبعينات هى اندماج الوظيفة السياسية فى الأجهزة الإدارية، ما لبث أن تخصصت وآلت إلى اندماج الوظيفة السياسية فى أجهزة الأمن ومتى تحقق هذا الدمج بين أجهزة الأمن والضبط وبين المهام السياسية، يكون من الطبع أن تصطبغ السياسات بالطابع الأمنى، فصلا عن التأثير بمعدات العمل التى تتصف

(١) طارق البشرى، المصدر السابق، ص ١٣٩-١٤٥.

بالحدود والقلق والريب والظنون، ثم الإسراع باستخدام الوسائل المادية التي تتسم بالعنف والمظاهرة^(١)

إن أجهزة الأمن في استيعابها للوظائف السياسية اعتقلت نظام ٢٣ يوليو فيما اعتقلت من قوى المعارضة السياسية، فلم يقدر النظام أن يتجاوزها ودعم هذا الأمر التراطبات التنظيمية للدولة والمجتمع على تلك الصورة الهرمية الواحدة، التي تتصاعد تصاعداً سريعاً تميل حاداً، إلى حيث تعهد بانحاد القرارات، ودفع السياسات رعاة فردية وحيدة، والتصوير الإعلامي للقيادة الفردية بأنها تقف في أعلى الأعالى، لا يشارف هامتها من هامات الرحال أحد، ولا جهار ولا جماعة ولا تنظيم، فاستقر في التكوين السياسي والمناخ السائد في الحقبة كلها أن كل مقادير السلاسل والسياسات المسعة والتوجهات المفسدة، كلها معلقة بمصير رجل واحد، وصارت داته ووجوده المادى من يؤر الصراع المحتوم دفاعاً وهجوماً، وبحولب القمة إلى عمود ارتكاز تتحول فيها حريمة الأعيال إلى هدف شديد الإغراء للإعداء

وأعطى إحتلال الأراضى بعد ٦٧ فرصة للولايات المتحدة أن تعرض مقايضة سيناء فى مقابل بصلية الناصرية، ومشروع الاستقلال والهوى القومى الذى قام عليه نظام ٢٣ يوليو، وأمكن بسهولة من صرب الدولة الناصرية وتصفية إنجازاتها لمجرد وفاة رئيس الدولة صاحب تلك السياسات

ولاعتقاد المصريين على السلطة الأبوية، وأن رئيس الدولة هو صاحب الشرعية، جرى العدول فى السبعينات عن السياسات أو الانجازات السابقة، بالأسلوب ذاته الذى كان يحرى به التعبير من قبل من خلال مؤسسة الرئاسة، كمؤسسة وحيدة تسيطر عليها قبضة واحدة، وتتجمع لها كل خيوط التحريك فى الدولة والمجتمع، لأنه لم توجد كيانات تنظيمية شعبية يمكن بها فعل شيء^(٢)

(١) طارق السرى، المصدر السابق، ص ١٦٤ ١٦٥

(٢) طارق السرى، المصدر السابق، ص ١٨٦ ١٩٦

أوجه التشابه بين نظام محمد علي والدولة الناصرية .

بعد استعراض أهم ملامح نظام محمد علي والدولة الناصرية، يطرح التساؤل الهام الذى يقدمه د الأيوبى وموضوعه هل كانت دولة محمد علي والنظام الناصرى محاولة لاستحماح ملامح المجتمع الهيدروليكى - البيروقراطى، أحياء لثراث سياسى عريق، ولملامح خصوصية مصرية متميزة، أم كانت محاولة جديدة لبناء اقتصاد رأسمالى مستقل، وإن استخدمت فيه الدولة كأداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف؟^(١)

ويرى د سمير أمين أن كلا التجربتين استخدمتا الفائص الإقتصادى للريف المصرى، بهدف التعجيل بعملية التصنيع وتحديث الإقتصاد والدولة وأن المشروعان متشابهان، من حيث الثقة المطلقة فى التقنية، ولكن دون إدخال تعميم ثورى على العلاقات الإنتاجية والإجتماعية وكانت الارستقراطية الحاكمة المحلية فى عهد محمد علي تميل إلى تفادى التحالف مع البرجوازية المحلية الناشئة، وأقامت تحالفا آخر مع الارستقراطية البيروقراطية والمصالح التجارية الأجنبية هذا التحالف هو الخط الذى اتبعه محمد علي بالفعل، وأدى إلى تحول مصر إلى تشكيلة طرفية فى النظام الرأسمالى العالمى^(٢) أيضا يلاحظ أن عبد الناصر كان حذرا من الجماهير الشعبية، وحاول بناء اقتصاد وطنى مستقل له توجهات شعبية، لكن دون مشاركة من القوى اليسارية، وكلاهما حاول تحقيق التنمية بالإعتماد على الجهار البيروقراطى والحبسة التكنوقراطية وعلى ذلك انفجرت التناقضات الداخلية بعد الهزيمة العسكرية سنة ١٩٤٠ فى حالة محمد علي وسنة ١٩٦٧ فى حالة جمال عبد الناصر وكانت سياسة الانفتاح الإقتصادى فى السبعينات معبرة عن كوميونادورية مماثلة للكمونادورية التى تمت فى عهد الحديوى. وفى ظل الاحتلال البريطانى .

وفى حين كان هناك برجوازيان أحدهما وطنية والأخرى أجنبية فى عهد محمد علي وماتلاه، نجد أنه توحد الآن طبقة برجوازية واحدة يتنازعها اتجاهان. أحدهما وطنى يسعى إلى تحقيق درجة من الاستقلالية فى إطار النظام العالمى، والثانى كوميونادورى يقبل شروط التنمية فى سبيل تحقيق مصالحه

(١) د سمير أمين أزمة المجتمع العربى، ص ١٢٦-١٢٨

وفى النظامين كان الاهتمام منصبا على تحديث الدولة - كسلطة وإدارة - والأخذ بالعلوم الإقتصادية والعسكرية الحديثة، بشكل برجماتى ونقى، يصرح الاهتمام بالعلوم الإنسانية الفنون والآداب والفلسفة والتاريخ والنظم السياسية، ودون حل لمشكلة الأمة وتعليل ممارسات الدولة فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية- الناتجة عن تعميم ملكية الدولة - دون مشاركة حية فعالة من الجماهير

ولم تنبثق فلسفة للتطوير، تمثل مشروعا متماسك الأطراف يجمع نظرة إيجابية لعلوم الطبيعة وعلوم المجتمع. واستند حكم محمد على إلى مجموعة من العلماء يكتفون بالتأويل السلفى التقليدى والمدرسى المغلق على نفسه هذه الإددواجية فى الثقافة هى انعكاس لطبيعة الكوثر الاجتماعى الإنتقالى، لعدم تكملة البنية الرأس مالية، واتحادها طابع وأسمالية الأطراف التابعة^(١)، فأصبحت أمور الثقافة والتعليم خلطا دون صهر من عناصر المعاصرة البرجماتية ومن عناصر التأويل السلمى المحافظ، وتعايش فى العهدين النمودجيين الغربى والإسلامى، واستخدم الأسلوب التوفيقى بين التراث والحضارة الحديثة^(٢).

أيضا يمكن القول أن الدولة فى عهد محمد على وعبد الناصر كانت هدفاً استراتيجيا لرأس المال الدولى الذى قام بضربها واحتراقها مستهدفا إعادة تشكيلها، وقلب دورها التاريخى من دولة أبوية، تسعى إلى التنمية الداخلية إلى أداة تابعة، تخضع لآليات وعلاقات السوق الخارجى

(١) د سمير أمين، أزمة المجتمع العربى، ص ١٣٠-١٣١

(٢) د رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة كتاب الهلال، ص ٢٠ - ٢١

سياسة الانفتاح وتغيير طبيعة الدولة

يرى الأيوبي أن طبيعة التطورات الداخلية والإقليمية في الأساس هي التي أدت بالدولة المصرية إلى تطويع أساليبها من أجل المحافظة على الإطار العام للظام الدولاني فيها. أى لكي تحافظ على نفسها في صوء ظروف كثيرة متغيرة

إن الانفتاح سياسة كبرى طورتها الدولة المصرية للمحافظة على نفسها. وبالأخص على دورها الدولاني في الاقتصاد والمجتمع. في ظل ظروف داخلية وإقليمية ودولية متغيرة. تغييراً عن تحويل داخلي في بنية الدولة المصرية، ويسوق دليلاً على ذلك ما يلي

(١) إن الحركة الإيديولوجية الأساسية الداعية إلى الانفتاح جاءت من داخل المؤسسة الحكومية بمبادئها السياسية وقطاعها العام. ولم تأت بصورة يعند بها من جانب القطاع الرأسمالي المحلي

(٢) إن المستفيد الرئيسى من الانفتاح حتى الآن هو المؤسسة الحكومية التي تمكنت بهذا التحول الإقتصادى من الحفاظ على قبضتها الرئيسية على الإقتصاد. ومن الإستمرار في وظائفها الضبطية والرقابية.

(٣) إن القطاع الرأسمالي الصناعى المصرى ليس له تاريخ معروف في المطالبة بالحرية الإقتصادية. وهو لم يستعد من تطبيقات سياسة الانفتاح إلا مؤحراً جداً. بل يرى البعض أنه قد بدأ بالفعل يتحد موقفاً غير مرحب بسياسة الانفتاح. التى عمقت الصلة بين القطاع الحكومى وبين الرأسمالية العالمية، تاركة القطاع الصناعى الوطنى خارج اللعبة إلى حد بعيد

ويتأيد هذا التحليل بدراسة وفيه لعادل غنيم يرى فيها أن الدولة المصرية في ظل سياسة الانفتاح - تلعب دوراً رئيساً في عمل آلات التبعية والاستغلال الرأسمالى الأجنبي والمحلى على السواء أى فى انتاج، وإعادة انتاج البيان الطبقي الرأسمالى المتحلف القائم حالياً. وهو يرى أن الدولة كانت أداة التغييرات الهيكلية الإقتصادية^(١) والإجتماعية والسياسية

(١) د نرية الأيوبي، المصدر السابق، ص ١٤٦

في السبعينات؛ ويضيف أنه ليس صحيحاً ما يقال عن تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية للبلاد في ظل الانفتاح - وسيادة آليات السوق الرأسمالية المحلية العالمية غاية الأمر أن وظيفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية قد أصابها تغير عميق، فبعد أن كانت الدولة في الستينات هي الأداة الاستراتيجية لخدمة الفئات الاقتصادية، وعنصراً أساسياً في عملية الإنتاج الاجتماعي، وفي توسعه المملوك - أي في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستقلة - أصبحت أداة رأس المال الدولي والمحلي في استنزاف الفئات الاقتصادية وفي تهديدها، بل وفي نهب أصول المجتمع الإنتاجية ذاتها وتبديدها.

فقد تحولت الدولة (الرأسمالية) في ظل الانفتاح من مؤسسة اجتماعية إنتاجية، إلى أكبر مؤسسة استهلاكية في المجتمع. كما أصبحت الدولة وسيطاً مالياً بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي^(١)

والصورة المستمدة من هذا التحليل هي صورة رأسمالية دولة تتحلل تدريجياً عن سيطرتها على السوق وعن استقلاليتها الوطنية، عن طريق كثرة ارتباطاتها بالقطاعات الرأسمالية والمنتجة المحلية، وتعميق ارتباطاتها بالرأسمالية العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى تغيرات طبقية مهمة، وكذلك إلى تغيرات هيكلية أساسية، وتحويلات بالغة الخطورة في دور الدولة في المجتمع

هذه المحولات الخطيرة لا تتم إذا بمعزل عن جهاز الدولة، بل أن الدولة هي التي تلعب الدور الرئيسي في عملية إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والطبقي - التاسع - وفي عمليات تجديده، كما أن الدولة هي التي تلعب - ترايد - دور الوسيط الشط يس الرأسمالية المصرية والرأسمالية الدولية، وتتغير - بطبيعة الحال - في أثناء هذه التطورات،

(١) عادل غيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، ص ١٣٥

طبيعة الكتلة الحاكمة التي تفرد الدولة في هذا النموذج، فتصبح الصدارة فيه للرأسمالية التجارية والمالية المرتبطة عصبيا بالرأسمالية العالمية^(١)

وهكذا ترى أن الدولة لا تزال هي المحرك الرئيسى للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع

آليات تحويل الدولة :

ومن حيث الحركة السياسية تمكنت الدولة وقيادتها الحاكمة من أحداث هذه التحولات عن طريق عمليات صراع وتحالف معقد ينعكسها فيما يلى :-

(١) فى بداية السبعينات استطاع النظام الساداتى المحافظة على بقائه من خلال حركة التصحيح فى مايو ١٩٧٩، ثم بمقتضاها التخلص من قيادات التيار الناصرى، والإطار العام للرأسمالية الدولة الوطنية ثم مكنت حرب أكتوبر ١٩٧٣ القيادة الجديدة من إخماد أهم مظاهر حركة التدمير الشعبى والوطنى

(٢) فى منتصف السبعينات كانت القيادة الجديدة للدولة قد اكتسبت درجة عالية سببا من الاستقلالية عن القوى السياسية والاجتماعية المعبرة عن الحقبة الناصرية، سمحت لها بطرح قوانين الانفتاح عام ٧٤ ٧٥، وإجراء تحويلات جريئة على التحالفات

(١) يوجد تداخل واضح بين عالم الاقتصاد وعالم السياسة فى الخمسينات كانت الطبقة الوسطى هى عماد وقاعدة ومحور التحالفات التى عقدتها السلطة الناصرية وفى الستينات تشكلت جماعات من البيروقراط والتكوقراط والمهيس والعسكريين تفقدت مصائب ومراكز داخل جهاز الدولة والقطاع العام قاموا بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعى والتأميمات والتصنيع وتمصير البنوك والشرركات وكانت توجد علاقة تداخل وتشابك بينهم وبين الرأسمالية الزراعية فى الريف وفى منتصف الثمانينات شملت التحالفات عناصر الرأسمالية القديمة وعناصر الرجوعية البيروقراطية وعناصر طفيلية، مع اندماج جهاز الدولة فى تلك الشراكة المتعددة الأطراف، مع تحويل جهاز الدولة لخدمة هذا التحالف، وأصبح الدولة أداة لاستصدار التشريعات والقرارات التى تمكن من تحقيق هذه المصالح التفصيلي راجع سامية سعيد إمام، من يملك مصر، دار المستقبل العربى، ط ١٩٨٦

الحارحية للدولة المصرية، كان من أهمها تلك الروابط بمجموعة الدول الاشتراكية،
وبدعيمها مع الدول العربية

(٣) في النصف الثاني من السبعينات تبدأ قيادة الدولة في السماح بدرجة من التوعية
في التنظيمات السياسية، هدفها إعادة ترتيب الصفوف والتحالفات الداخلية، لتكوين
أعصر حجه ممكنة لتطويق التيارات الناصرية والاشتراكية منابر وأحزاب
٦٦ ٧٧. من جهة أخرى يتم تشجيع التيار الإسلامي، أيضا كساد الهدف
خلق إطار جديد يشجع رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر

لكن انتفاضة يناير ١٩٧٧ تؤدي إلى مزيد من الحذر في تطوير النظام الحزبي،
وتسجده الدولة إلى ابتكار أساليب جديدة لأحكام قيصمها على المجتمع، وتوجيه
التحولات الاقتصادية فيه، والتعاون المباشر بين القطاع العام الصناعي ورأس المال
الأجنبي

(٤) ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات يتضح أن التحالف مع إسرائيل لم يؤد إلى
تحقيق موائمتها المتوقعة، أو إلى تحقيق الرفاهية داخل الاقتصاد المصري، كما
يتضح للحركة الإسلامية إنها تستخدم في لعبة لاتخدم مصالحها الذاتية، ويزيد
التدمير الشعبي وتكثر المصادمات الطائفية، وتضعف الحركات الإسلامية من عمليات
المع. بما في ذلك إغتيال السادات في أكتوبر ١٩٨١^(١)

والقطة الأساسية التي يجب التأكيد عليها من خلال هذه التطورات هي أن الدولة لم
تترجح ولم تقلص دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إنما عدلت من أشكاله
وأساليبه وأن التطورات التي اتخذت شكل التعددية والافتتاحية الاقتصادية هي تغييرات
نابعه وليست أصيلة. كان هدفها تطويق قوى المعارضة، وتحقيق التحالف مع رأسمالية
الدولة والرأسمالية العالمية وليس الدولة السائدة، ألين من الناحية الوظيفية من الدولة
الناصرية، إنما هي مختلفة عنها في الأساليب فقط، ومن مظاهر ذلك الإسراف في استخدام

(١) نريد الأيوبي، المصدر السابق، ص ١٤٩

أسلوب الاستفتاء الشعبى، وإصدار القوانين بقرار رئاسى فى غير محلها، وحل مجلس الشعب بلا مبرر وحيه، والحظر على تكوين كثير من الأحزاب، والتمسك بقوانين الطوارئ، مع اللجوء إلى تعريفات مطاطة لفكرة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى^(١)

الدولة فى الحقبة الساداتية :

تواكبت سياسة الانفتاح المعلنة فى عام ٧٤ مع تشديد قبضة السادات وحكومته على المجتمع، فالتحررية الاقتصادية قد اقترنت إذا بتسلطية سياسية، واللامركزية الاقتصادية بمركزية سياسية. ولاشك بداية فى أن منصب «الرئيس» إنما يحيط صاحبه دائماً بقدر كبير من المهابة والسلطة لأسباب تاريخية متعلقة بتقاليد نظام الحكم فى مصر، وتتضمن مصوص الدستور المصرى اختصاصات واسعة لرئيس الجمهورية ذات صفة رئاسية وإدارية وتشريعية وقضائية وسياسية واختصاصات مرتبطة بحالة الطوارئ، فضلاً عن أن الدستور يعطى له حق تحديد السياسات العامة للدولة. وكان للسادات فى عام ٨١ الألقاب الرسمية التالية: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، القائد الأعلى للقوات المسلحة، الرئيس الأعلى لقوات الشرطة، رئيس الهيئة القضائية، رئيس الحرب الوطنى، ممرض عام فى جميع المحاللات العسكرية والإقتصادية ومسيطر على مجلس الصحافة

ويتم إحكام القبضة المركزية على النظام عن طريق تبعية معظم الهيئات والمؤسسات والشركات العامة للوزارات المركزية، كما يتم تجميع الوزارات ذات الاختصاصات المتقاربة فى مجموعات، الأمر الذى يسمح بمزيد من التوجيه والتنسيق

وفى بداية الثمانينات كان فى مصر ثلاثين وزارة وحوالى ٩٥ هيئة ومؤسسة عامة، فضلاً عن شركات الدولة وقد زاد عدد الموظفين من ١٢٠٠ ألف فى نهاية الستينات إلى ٢٨٧٦ ألف^(٢) فى بداية الثمانينات (باستبعاد الشركات العامة التى كان يعمل فيها حوالى ١٤٠٠ ألف)

(١) د نريه الأيوبى. المصدر السابق، ص ١٥٠ - ١٥٢

(٢) د نريه الأيوبى. المصدر السابق، ص ١٥٤

ومعنى ذلك أن الدولة في بداية الثمانينات كانت توظف حوالي ٩ / من حملة السكان،
وبسعة بقدر ٢٥ من إجمالى القوى العاملة فى البلاد

كذلك تنامى الإلحاق السوى على الأحرار والمرتبات الحكومية من ٤٠٤ مليون حيه
فى نهاية الستينات إلى ١٣٤٤ مليون حيه فى بداية الثمانينات، وقصر الإنفاق الحكومى
السوى أيضا (باستبعاد الأحرار والموتات) من ١٦٥٨ مليون حيه فى نهاية الستينات إلى
٥٣٩٥ مليون حيه فى بداية الثمانينات

ويلخص الأيوبى طبيعة الدولة الساداتيه بعبارة بيعة بقوله : إن الوظائف الرقابية والسلطوية
للدولة فى الحقبة الساداتيه كانت أقوى وأبرر بكثير من وظائفها التسبوية والإقتصادية
المدعاه أو بعبارة أخرى كانت الحكومة أقوى من اللازم فيما لا يلزم. واصعب من اللازم
فيما يلزم. لعجزها وتقصيرها عن توفير الظروف والأطر والإجراءات الكاملة بتظيم جهود
التميه الشاملة فى البلاد وتشيطها^١

فالدولة المصرية فى السبعينات لم تتنازل عن سيطرتها على المجتمع، وإنما سوعت
وعدلت فى أساليب هذه السيطرة وسياسة الانفتاح الإقتصادى - أهم السياسات العامة
لهذه الحقبة - بطورت تحت تأثير حركة الدولة فى تحالفها مع رأس المال الدولى
ماكثر مما تطورت تحت تأثير حركة الرأسمالية الصناعيه المحليه

معنى ذلك أن برحوازية الدولة المصرية اختارت أساليب حديدية مختلفه للاستمرار فى
سيطرتها على الدولة. وفى استعادتها من مواردها الإقتصادية وقد مرت عملية التحول
هذه عبر مجموعه من الخلافات والصراعات، على قمة السلطة وبين الوزراء والوزارات
المختلفة وبين قيادات القطاع العام وعلى صفحات الجرائد والمحلات، وفى أروقة القابات
واحتماعات الهيئات والمنظمات المختلفه واستخدم الصراع أحيانا لغة الخطاب السياسى
الصارى. أو الصرب على وتر المشكلات الإقتصادية ومشاعب الجماهير، أو متطلبات
المصريه والإتحايد، أو ضرورات الأمر الواقع المحليه والإقليمية والدولية، وغير ذلك من
رموز ومساحلات ايدولوجية

(١) د بريد الايوسى، المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧

كذلك استخدمت شرائح النخبة الحاكمة وقطاعاتها اساليب السياسات البيروقراطية المحتملة، من إعادة التنظيم وإعادة التحالف، والتفاوض والتجاهل، والتصفية والمنع والاندماج إلخ. وذلك قبل أن تتضح لنا الصورة المتصحة الآن. وتوجهت النخبة الحاكمة في أثناء هذه العملية إلى قطاعات مختلفة من الشعب وطبقاته، في أوقات مختلفة أو في الوقت نفسه ولكن بلغة مختلفة، واستخدمت التغيرات الداخلية لتبرير تحولات مهمة في السياسة الخارجية كما استخدمت الظروف الإقليمية والدولية لتبرير تغييرات أساسية في الداخل

المهم كان الاعتماد الرئيسى في أحداث كل هذه التغيرات هو على أجهزة الدولة وعلى تكو قراطيتها وإداريتها، أو على البيروقراطية المدنية والعسكرية والأمنية وعلى قيادات القطاع العام من التكو قراط والموظفين وعلى أجهزة جهاز الدولة في المجال الإعلامى والتشقيقى، بل وأحياناً الدينى، واتبعت في هذا الصدد كذلك السياسات البيروقراطية المعروفة من فصل وتعيين وترقيع وتحفيز وتشجيع وترهيب واحتواء وإعادة إنشاح الأمر الذى يصيب المجال هنا عن التفصيل فيه رغم أهميته^(١)

ليس التحول نحو الإنفتاح إذا تعبيراً عن إنشاح الرأسمالية المحلية، بل هو فى الأساس تعبيراً عن حركة ورأسمالية الدولة المصرية فى المرحلة الراهنة وهى حركة لا تتناول هذه الدولة بمقتضاها عن تحكمها فى الإقتصاد - فاللدولة لا تزال فاعل إقتصادى فى البلاد بل تعبر من أنماط هذا التحكم وأساليبه، عن طريق تقليص دورها التاموى، والاقصاى على دور إقتصادى تشارك فيه رأس المال الأحرى، مع السعى إلى زيادة الموارد الربعية للدولة بصفة خاصة وللمجتمع ككل بصفة عامة أما الموارد الربعية المخصصة للدولة فهى تسمح بالاستمرار فى تقديم حد أدنى من الخدمات العامة، فى التعليم والصحة - لا يمكن التحلى عنهم لأغراض الأمن السياسى والإجتماعى أما الموارد الخارجية المتحققة للأفراد أو المجتمع ككل (كنحويلات العاملين فى الخارج وبعض دخل السياحة) فهذهها تشجيع

(١) راجع (١) عبد الله إمام، إنشلاب ١٥ مايو، (لقد اكتملت) دار الموقف العربى ٨٣، (٢) د. إمامى فديلى، صناعة السياسة الإقتصادية فى مصر، (٧٤-٨٩)، كتاب الإقتصادى، العدد ١٩٨٩، (٣) د. غالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر، كتاب الأهالى، رقم ٩٥

مريد من قطاعات المجتمع على أن تبحث عن بديل آخر يحقق لها مطلبها عوضاً عن الدولة

ولاشك في خطورة الموتر الإقتصادى والسياسى لمثل هذا الوضع، فهو من ناحية يوسع ويعمق من تبعية الدولة لرأس المال العالمى، وهو من ناحية أخرى يؤدى إلى الإقتصاد بصورة خطيرة على مصادر غير مضمونة لاتحكم للدولة فيها - ويمكن أن تكون أداة ضغط وتأثير خارجى - ومعروف أنها فى سبيلها إلى الإضمحلال على أية حال..

مؤشرات تزايد اعتماد الإقتصاد المصرى على الخارج ١٩٧٣-١٩٨٠.

١٩٨٠	١٩٧٣	المؤشر
٤٤.٩	١٨.٣	الميل المتوسط للإستيراد /
١٥٦٦.٤	٣٥٦.٦	قيمة الواردات الغذائية بالمليون جنيه
٧٠	٥٤	نسبة القمح المستورد الى إجمالى المستهلك منه /
٧.٦٠٧.٣-	٤.٤.٣	عجز الميزان التجارى بالمليون جنيه
١٦.٥	١٠.٢	نسبة عجز الميزان التجارى الى الناتج المحلى الإجمالى %
٥٠.٨	٦٣.٧	معدل تغطية الصادرات وشاملة البترول لاجمالى الواردات %
١٧.٧	٦٣.٧	معدل تغطية الصادرات بدون البترول لاجمالى الواردات %
٤٨.٠	٣١.٠	نسبة التمويل الأجنبى لإجمالى الاستثمار
١٧.٠	٢.١	حجم الديون الخارجية القائمة بمليار جنيه
١٠٦.٠	٥٢.٠	نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلى الإجمالى
٢١.٤	١٦.٢	معدل خدمة الدين / من إجمالى الصادرات

(المصدر: د رمزى زكى، أزمة مصر الإقتصادية ص ٢٦٩، مكتبة مديولى ط ١٩٨٣)

حقاً أن أحداً لا يبايع فى أن الحصاد المعلى لسياسة الانفتاح الإقتصادى خلال الفترة ٧٧ - ١٩٩٠ قد تمخض عنها ارتفاع واضح فى معدل نمو الناتج القومى، حيث قدر هذا المعدل بحوالى ٨.٢ / سنوياً بالأسعار الثابتة وهو معدل مرتفع بلا شك، ولكن هذا النمو كان محملاً بسمات سيئة اضرت بأوضاع مصر الداخلية والخارجية.

□ فمن ناحية أولى، لوحظ أن هذا النمو المرتفع لم يكن مقترناً بتغيرات هيكيلة تنقل

بنيان الاقتصاد المصرى إلى وضع أفضل عن ذى قبل. بل جاء هذا النمو مصحوباً بنمو طفيلى فى قطاع خدمات المال والتجارة وقطاع الإسكان الفاحش، هذا فى الوقت الذى غيم فيه الركود على قطاعات الإنتاج السلى (الزراعة والصناعة) باستثناء البترول.

□ ومن ناحية ثانية، كانت مصادر هذا النمو نابعة من مجالات ذات طبيعة مؤقتة، ولا تقع تحت سيطرة صانع القرار المصرى. إذ كانت هذه المصادر مركزة فى إنتاج وتصدير البترول بمعدلات مرتفعة، وزيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، وتزايد إيرادات السياحة وقناة السويس، فضلاً عن زيادة حجم القروض الأجنبية.

□ ومن ناحية ثالثة: اقترن هذا النمو بتفاوت حاد فى توزيع الدخل والفروة القومية، وذلك بزيادة تركيزها فى أيدي اصحاب عوائد حقوق التملك (الأرباح، الفوائد، الربح) على حساب تدهور نصيب كاسى الأجور والمرتبات وقد خلق هذا التفاوت تفاوتاً مماثلاً فى مستويات المعيشة

□ ومن ناحية رابعة، لوحظ أن الانفتاح الإقتصادى الذى جرى تربيته على أساس جذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، لم يكن إلا انفتاحاً لنمو الرأسمالية المحلية ذات الطابع الطبقى. حيث أن الجزء الأعظم من الاستثمارات التى تمت فى ضوء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ كانت من أموال مصرية، وأن الجزء الغالب من الاستثمارات الأجنبية قد تركز فى قطاع البنوك والتجارة والفدلة، التى ترتفع فيها معدلات الربح بمصر بشكل لا نظير له فى دول العالم الأخرى

□ ومن ناحية خامسة، إقترن هذا النمو الإنفتاحى بتراجع واضح لدور التخطيط القومى وإنكماش ملموس فى حجم القطاع التعاونى، وبتمو متزايد لقوى السوق العشوائية فى عمليات تخصيص وتوزيع الموارد. ونظراً للتفاوت الحاد الذى حدث فى توزيع الدخل القومى، فإن هيكل الطلب الكلى الذى إنسى على هذا التوزيع المتفاوت، قد أثر على اتجاهات الاستثمار. وذلك بزيادة تركيزها فى مجال الحاجات الكمالية والترفيه لدوى الدخل المرتفعة على حساب إهمال اضاع الحاجات الأساسية للجماهير.

□ ومن ناحية سادسة، اقترن هذا النمو المفتح بتعريض الاقتصاد المصرى لرياح شديدة من المسافسة الأجنبية، فتعرض النشاط الإنتاجى، للقطاع العام والقطاع الخاص، المنتج، لتدهور واضح، مما انعكس فى تزايد المحزون السلعى للقطاع العام وفى غلق كثير من الوحدات الإنتاجية فى القطاع الخاص

□ ومن ناحية سابعة، اقترن هذا النمو باختلال واضح فى التوازن الإقتصادى الداخلى، الأمر الذى ملمسه فى الإرتفاع المتواصل للأسعار، نظرا للعجز المتزايد للموارد العامة للدولة، كسجة لكثرة الإعفاءات الضريبية وعدم تعبئة الموارد الضريبية الممكنة، فضلا عن زيادة اتساع فوات التصحيم المستورد

□ ومن ناحية ثامنة، ثبت أن هذا النمط من النمو الانفتاحى كان تربة خصبة لاستثناء الفساد فى المجتمع المصرى فمع النمو السرطانى الذى حدث فى نشاط القطاع الخاص الطفيلى، ومع تزايد نشاط رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الربح السريع، ومع تراخى سلطة الدولة فى إدارة وتوجيه عجلة النشاط الإقتصادى، كان من الطبيعى أن تزايد الدخول الطفيلية لبعض الفئات الإجتماعية من خلال عمليات السمسرة والمصاربة والتهريب والرشوة، وأن تتراكم الثروات بالملايين لدى أفراد هذه الفئات ولعل فى المحاكمات التى أحرها المدعى العام الاشتراكى ما يشير إلى خطورة هذه الظاهرة

□ ومن ناحية تاسعة، حدث فى غمار هذا النمو المفتح، تحويل يُعَد به للموارد من القطاع العام والحكومى إلى القطاع الخاص، وكان نتيجة ذلك تزايد النصيب السبى للقطاع الخاص فى إجمالى الاستثمار القومى من أقل من ١٠ / فى بداية فترة الإنفتاح إلى حوالى ٢٠ / فى الآونة الأخيرة ولايماع أحد فى نمو القطاع الخاص طالما كان نشاطه انتاجيا، يُزيد من الناتج المحلى والدخل القومى وفرص التوظيف لكن لوحظ أن النمو الذى حدث فى نشاط هذا القطاع كان أغله طفيليا (فى الإستيراد - والمقاولات، وأعمال الوكالة للشركات الأجنبية، والمصاربة، وتجارة العملة، بل ومن أعمال النصب والإحتيال، إلخ) كما تم تمويل معظمه من خلال القطاع العام ومدحرات الشعب بالسوك

□ ومن ناحية عاشرة، إقترب سياسة الانفتاح الإقتصادى بتعريض مصر لصغوط خارجية

واصبحة، تمثلت في «الروشتة» المعروفة التي يطلب صندوق النقد الدولي اتباعها في السياسة الاقتصادية المصرية وعناصر هذه الروشتة، تتعلق بسياسات سعر الصرف والتجارة الخارجية، وسياسات الأسعار والدعم والأجور والتوظيف، والسياسات النقدية والإئتمانية والمالية، إلى آخره وبذلك عُلّت يد صانع القرار الإقتصادي في كثير من الأمور

□ وأخيراً، جاء هذا النمط الانفتاحي محملاً بديون خارجية ثقيلة، وصلت إلى ٦٢ مليار دولار حسب تقدير البنك الدولي عام ١٩٨٩، ويتزايد واضح ومستمر في عجز الميراث التجاري، ويتدهور شديد في سعر الصرف للحبب المصري وكل ذلك انعكس في تزايد تبعيتنا الإقتصادية للعالم الرأسمالي، ومن ثم تعاظم حساسيتنا لأنية تطورات وهزات في هذا العالم^(١)

فبعد أن كانت وظيفة الدولة الإقتصادية الأولى هي تحقيق التراكم الرأسمالي العام، أصبحت في ظل الانفتاح أداة استراتيجية لتحقيق التراكم الرأسمالي الخاص، والتحلي عن التخطيط المركزي كأسلوب لإدارة الإقتصاد القومي، وعن دور القطاع العام كقاعدة للتنمية الإقتصادية المستقلة، والاعتماد على آليات السوق الرأسمالية في تخصيص الموارد، وإطلاق العمل لرأس المال المحلي والأجنبي، والاندماج العضوي في السوق الرأسمالية العالمية، وتسليم قيادة الإقتصاد الوطني لرأس المال الدولي، ولعبت الدولة دور الوسيط الشط بين السوق النقدية والمالية المحلية، والسوق النقدية والمالية الدولية^(٢)

لقد أصبحت وظيفة الدولة الكومبرادورية منذ السبعينات ازاحة الحواجر الفاصلة بين الإقتصاد المحلي والسوق العالمي، باستدماجها الإقتصاد المحلي لقواعد التراكم العالمي، والخصاص مايقع في نطاق حدودها فهذه القواعد، من خلال تنظيم وتشكيل الطبقات وصياغة التحالفات، وقهر القوى المعارضة^(٣)

(١) د رمزي ركني، أزمة مصر الإقتصادية، مكتبة مدبولي، ص ٢٦٤-٢٧٠

(٢) عادل غنيم المصدر السابق

(٣) د أحمد رايد، الدولة في العالم الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص ١٤٢ - ١٤٥

نحو تنمية مستقلة ذات مضمون شعبى

ينظر الفكر السورى - التقليدى - إلى التنمية على أنها مجرد نمو اقتصادى يسير فى اتجاه واحد، مستهدفا النموذج الرأسمالى كما تحقق فى الغرب الرأسمالى، وبالتالي فإن مشكلات التخلف وعقبات النمو يجب أن تقاس بشروط هذا النموذج، وأن تجرى عملية إسقاط ميكانيكى للخبرات والمشكلات التى واجهت تحقيق هذا النموذج فى الغرب على الواقع المصرى على أن هذا الإسقاط كان يصح نظريا لو افترضنا أن التكوين الاقتصادى الاجتماعى المصرى هو نفس التكوين الذى بدأت منه الدول العربية فى تحقيق نموذجهما.

إن المجتمعات الرأسمالية عندما بدأت نموها الاقتصادى ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر كانت قد حققت شروطا هامة تتفق مع سياق تطور هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وضعتها على مشارف النمو الذاتى المستقل مثل: انقضاء على النظام الإقطاعى، وإنهاء نظام الحرف والطوائف، وخلق الشروط اللازمة لوجود سوق العمل، والكشوف العلمية التى انعكست بشكل مباشر فى تطوير أدوات الإنتاج، أضف إلى ذلك احتلال المستعمرات واستغلالها وتحويلها إلى أسواق واسعة للتصريف ومنابع هائلة ورخيصة للمواد الخام، وخلال هذه العملية التاريخية كانت القيادة فى حركة النمو للطبقة البرجوازية الصاعدة^(١)

أما فى بلادنا فإن الظروف والخصائص التاريخية للتكوين المصرى تختلف تماما عن ظروف المجتمعات والتكوينات الرأسمالية العربية، وبالتالي فلا محل أبدا للقياس. ومن هنا فإن المشكلة التى تواجه بلادنا هى أحداث تنمية مستقلة - بقرض أشباع الحاجات الداخلية للسكان - تكمن فى اكتشاف مواطن القوة الممكنة تاريخيا لقيادة عملية التنمية، فى ظل استراتيجية شاملة وهذا يعنى من الناحية الموضوعية قيادة الدولة، التى عليها أن تتدخل

(١) د محمد دويدار د مصطفى رشدى، الاقتصاد السياسى، سنة ١٩٧٣

د احمد جامع الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، سنة ١٩٦٨

د رمى زكى فكر الأزمة، مكتبة مدبولي، سنة ١٩٨٧

صلاح العمروسى حول الرأسمالية الطفيلية، دار الفكر المعاصر، سنة ١٩٨٥

بإسم المجتمع من أجل تعبئة كافة الموارد المتاحة وتوجيهها لتحقيق أهداف التنمية الداخلية^(١)

بعبارة أخرى أن المشكلة الرئيسية التي تواجه عملية التطوير والتنمية المستقلة، للخروج من التخلف والتبعية، تتطلب البحث عن النمط الإنتاجي، الذي يمكن من خلال ما يملكه من سلطة وموقع وقوة في التشكيلة الاجتماعية أن يخطط بوعي لتلك التنمية ويقود مسيرتها، تحت شروط معينة، ويمكن للأنماط المتعددة في هذه التشكيلة أن تساهم بأدوار مختلفة في تحقيق أهداف التنمية المستقلة وطبيعي أن قيام تحالف بين هذه الأنماط لا بد له من قائد واع بمتطلبات المرحلة الانتقالية. وينتهي د رمزي إلى أن هذا القائد يحكم الواقع والتاريخ - خصوصا في بلد كمصر - لن يكون إلا الدولة والقطاع العام، من خلال سلطة وطنية شعبية، ذات طابع مؤهل لقيادة عملية الانتقال وتحقيق المشروع القومي

فالدولة الوطنية يمكنها أن تستخدم في ذلك شتى الإمكانيات التي تساعدها في أداء وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، من ذلك مثلاً مشاطها السياسي والإداري والشرعي، وسيادتها على مواردها وثرواتها الطبيعية، وحققها في مراقبة نشاط رؤوس الأموال الأجنبية، وتدخلها في قطاع التجارة الخارجية وعلاقاتها الدولية . إلخ، أيضا إحداث تغييرات هيكلية

(١) مثال لذلك الكثافة السكانية العالية لمصر إذا لم تصجر خارج الوادي إلى الصحراء، فلا معنى من أن تصجر على نفسها في الداخل - وهو إنحجار لا يمكن إلا أن يكون مدمرا - لذلك أصبح علينا واجب البدء بالعودة إلى الصحراء، بإعتبارها قضية قومية مصرية تلزم بها الدولة وبناء عليه يعود إلى دور الدولة التاريخي في تنظيم توزيع المياه، حيث أصبح من الضروري ترك طرق الري الحديثة القائمة على العمر والري بالراحة) وإعتماد طريقة الري بالرش والتسقيط، مع إستخدام مياه الصرف الجوفية، وعدم هدر مياه النيل في المتوسط وهذا بلاشك إنقلاب كامل في مزايا الماء - الأرض، يمكن أن يؤدي في تقدير جمال حمدان إلى زيادة المساحة المروعة في مصر إلى ٣٠ مليون فدان، إذا استزرعنا أراضي الدولة المجاورة لوادي النيل، وحول بحيرة السد العالي، وأراضي الساحل الشمالي الغربي، ووسط سيناء، ومنخفضات الصحراء الغربية والمساحات شرق الغويزات جنوبا، وهي مساحات يمكن أن تستوعب ٢٥ مليون نسمة على الأقل

في الأبنية الاقتصادية والسياسية والعلاقات الاجتماعية وبمط تقسيم العمل الإجتماعى والدولى

وكل ذلك يحتاج إلى دولة قوية، ولهذا فإنه مالم توجد مثل هذه الدولة القوية التى ترتكز أساسا على تحالف وطنى وشعبى فاعل ومتماسك، فليس من المتصور امكان حدوث التنمية المستقلة المعتمدة على الذات^(١)

إن الدولة المصرية - رغم عيوبها وتعاوراتها وخطاياها - تراث تاريخى وانجاز قومى هائل، نظرا للدور الحصارى - التعموى الذى اضطلعت به فى مراحل عديدة من التاريخ، وهى تواجه الآن ومنذ عدوان ١٩٦٧ محاولات مستمرة من قوى مختلفة لإضعاف دورها الإقتصادى الاجتماعى واختراقها وخلخلة مؤسساتها وتمكيك منظومتها، واستئراف بيها التحتية وتهميشها ويبقى على القوى الوطنية والديمقراطية أن تسعى من خلال جبهة وطنية عريضة، العمل لاستعادة دور الدولة القوى فى قيادة تنمية شاملة تعتمد على الذات، ومبينة على إشباع الحاجات الاجتماعية الداخلية فى المقام الأول، وهذا الأمر يتطلب بالضرورة نظاما آخر لقياس مدى مساهمة مختلف المنتجين فى خلق الثروة الوطنية، وبمكس مصالح التحالف الوطنى الشعبى

(١) د رمى زكى الاعتماد على الذات، دار الشباب، ١٩٨٧

د محمد دويدار استراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، ١٩٨٠

د سمير أمين أزمة المجتمع العربى، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥

د إبراهيم العيسوى إلتحار سكانى أم أزمة تنمية؟ دار المستقبل العربى، ١٩٨٥

الدولة وتماثلاتها عبر التاريخ

المشاعية البدائية - قبل الدولة

تشير كتابات الأهرام الدينية إلى أنه كان للأقاليم مجالس من المشايخ في الفترات السابقة للتاريخ، ولم يكن لرؤساء هذه الجماعات امتيازات تذكر، ولم يزايدوا عن أن يكونوا أوائل بين اكفاء أو أنداد والأغلب أن هذه المجالس كانت تحكم القرى، وقادت عمليات تجفيف المستنقعات، وتنظيم حماية القرى من الفيضان ومن الأعداء.

وفي ذلك المجتمع النهري الفيضي كانت تلك الزعامة أو القيادة مجرد أداة للتكامل الأيكولوجي بين البيئة والنهر من خلال ما يسمى العمل الجماعي، التعبئة العامة للسخره، الصعيد الإخباري. بهدف الإنقاذ العام من خطر الفيضان وحيث النهر وساء الجسور والنواظم والقاطر وحرر القوات والمصارف، ورد العدوان وصد الغزوات عن الوادي. ثم استدعى زيادة الفائص الإقتصادي، وتطور تقسيم العمل الاجتماعي وجود فئات من التكنوقراط والكهنة والإداريين والعسكريين. ومع تحول هؤلاء إلى نياله أرسقراطية في الأقاليم، انقلت امتيازاتهم الوظيفية إلى استغلال اجتماعي باستغلالهم على فائص الإنتاج، أيضا تحول الطوطم إلى إله محلي، وأصبح حاملوا الألوية كهنة هذه الآلهة، وهكذا اتحدت الوظائف الاقتصادية والدينية في وحدة واحدة حاکمة

مصر الفرعونية

الدولة كتمير عن كيان جغرافي سياسي نشأ في مصر الفرعونية منذ فجر التاريخ كضرورة اجتماعية إقتصادية متعلقة بالمجتمع الفيضي، وتبورت هياكلها قبل أن تبلور في معظم البلدان المحيطة بها. سواء أهدأ الدولة من المنظور التاريخي العريق أو من المنظور القانوني المؤسسي وخصوصية النمط المصري تمثلت تاريخيا - منذ الفراعنة - في طابعه المكتمل، من حيث وجود طبقة حاکمة دولانية خراجية تعمل على مركزه الفائص من خلال الدولة، مع تماسك البناء القومي في إطار جغرافي إيكولوجي محدد، وإيديولوجية حاکمة قوية تعمل كعنصر فعال في إعادة تكوين المجتمع، بالإضافة إلى قيام تلك الدولة

الإبوية بتنظيم الري وأدارة شبكته وصيانتها، ومراقبة الفيضان والقيام بالإشغال العامة ورد غزرات البدو، مع السيادة المطلقة في كل الأحوال على إقليمها ومواردها (بإستثناء قصرات الصنف والإحتلال).

لقد استطاعت الدولة المصرية أن تحقق تماسك التكوين الإجتماعى المصرى فى مجموعة كضابط للتوارث الكلى لهذا التكوين باعتباره سقما كاملا آلاف السنين وحتى اليوم . واستمدت تلك الدولة الأنوية شرعيتها من قيامها بحملة من المهام الإقتصادية والإجتماعية والدفاعية فى ظل ايدىولوجية ثيوقراطية. وكان التأكيد على مفهوم «ماعت» يعنى أن الملك ملتزم أمام الآلهة بالعدالة بين الناس، كانت التعرؤية كنظام فوقى تركز على ثلاثة أعمدة أساسية هى البيروقراطية والثيوقراطية والارستقراطية العسكرية

العصور الوسطى

لم يطرأ على العاصر الأساسية التى شكلت الطابع الجماعى للقرينة المصرية تغيير جدى قبل منتصف القرن التاسع عشر، وملامح التكوين الحراجى ظلت ماثلة بشكل لافت فى المجتمع المصرى بشكل عام طوال تلك الفترة من خلال استمرار نفس التنظيم الإجتماعى السياسى لاستملاك الفائض وظلت السلطة السياسية احتكارا مطلقا لرأس الدولة (سواء كان الحاكم فرعون-بطليموس- والى) مستندا من الناحية المادية على احتكار ملكية وسائل الإنتاج، وخاصة الأرض، ومستندا من الناحية الفكرية على علاقته بالسماء حسب الصيغ الدينية المختلفة. كما بقيت الدولة جهازا بيروقراطيا ذا ذراعين أحدهما إدارى والآخر عسكرى. وكلاهما مهمته الأساسية تأميس استمرار هذا النظام الإجتماعى واستخلاص الحراج وكانت مركزية الدولة عبارة عن التوارث الناتج عن الصراع لإعادة تقسيم موارد البلاد، فيما بين الجماعات المالكة والحاكمة وإعادة توزيع حقوق الحماية وعلى أساس التجمعات القروية تتعاقب الدول دولة الفراعنة ودولة البطالسة ودولة الرومان ودولة العرب ودولة المماليك دون أن يتغير شئ من أساسيات التركيب الإجتماعى الإقتصادى لهذا المجتمع

وفى العصر الأيوبي المملوكى (١١٧١-١٥١٧م) يرتبط الجهاز الحاكم بمصالح

التجارة العابرة الأحية، أى سمط إقتصادى اجتماعى مخالف لطبيعة الإنتاج المشتركى المصرى السائد تقليديا، وفى تعارض مع أصول العلاقات التاريخية الصحيحة للتكوين المصرى، بأحداثه التواء فى النشاط الإقتصادى أدى إلى إردهار التجارة الحارحية على حساب القدرة الإنتاجية الحقيقية لمصر فى الزراعة والصناعة الحرفية والتجارة الداخلية وكان هذا بدوره يقتضى أن يريد إغترابه وقهره، وأن تكون الكفة الراححة للسلطة فى الجساح العسكري للبيروقراطية الحاكمة

كان الممالك عيدا من أصول رعوية، من إثنيات آسيوية وأوربية، ثم يستطيعوا التكيف مع ظروف الحياة الزراعية المستقرة، أعراق من حيث اللغة ونوع العلاقات المشتركة، عيدا للسلطين، مهمتهم اقدفاع بالعصف المسلح عن إمتيازات الحكام، والإستيلاء على نصيب البيروقراطية من فائض العمل. يعيشون على الحراج والمكوس، غرساء تماما عن الشعب الذى يحكمونه عربة كاملة؛ ومع ذلك إستطاعوا البقاء فى الحكم قروبا طويلة. بسبب دورهم فى الحروب المقدسة التى شوها صد الغزاة الصليبيين والمغول والعثمانيين، للحيلولة دون استنزاف الموارد الداخلية الى خارج البلاد على صورة جزية. وكانت وحدة المشترك الأعلى الحاكم مية على إتران غير ثابت، تمزقه التناقضات العنيفة، ولم تكن ثمة وحدة إرادة، إلا إراء المتحيين الماشرين من الملاحين

فى هذه الفترة لعب أسراء الحيش دورا متريدا فى تولية العرش الأيوبرى. وفى العصر المملوكى كان إختيار السلطان الجديد يتم بموع من الإتحاب يراعى فيه مركز القوة الفعلى. وظهر حق الإقلاب المسنح. وحق إعتبال السلطان لمروحا بالمساواة بين القرائص رعات من التسعة والأربعين سلطانا على عرش السلطة ١١ فقط. رحلح ٢٤ وقتل ١٣

أما البيروقراطية المصرية المكونة من الكتبة والجناء والمعممين، فقد حافظت على توارن التنظيم المركزى واشغل وسط أمواج الإضطرابات والبراغات المسلحة، وأمسكت بين أيديها برمام الدواويس العديدة (القضاء الأتقاء بيب المال، الحبة، نقابة الأشراف، الأحباس، الانشاء، بطارية الحيش، الخ) وإستطاع الحكام الأيوبيين والمماليك غالبا تطويع المعممين تحت حاجهم لمحاربة الشيعة. ولتأكيد سلطانهم. واتحد السلاطين من العربان موقفا مردوحا. فهم يحدونهم لخدمة نظامهم كقوة مساعدة ضد الفلاحين. ومن جهة أخرى

وأو فيهم قوة ماضيه. فاتبعوا سياسة فرق تهد مع قبائلهم. واستعلوا النزاعات الدائرة بينهم.

إن حقيقة هذا العصر تبين لنا كيف أن الدفاع عن الشراب الوطني وإن كان على أيد رجعية - يمكن أن يشل إلى حد كبير المقاومة الداخلية الناتجة عن الصراع الاجتماعي^(١) ويؤدي صعود دولة البرتغال كدولة بحرية، وتحول طريق التجارة الخارجية عن مصر بعد هزيمة الأسطول المصري في معركة ديو إلى إزدياد ضعف الدولة، ودخول العثمانيين مصر، ورح فائضها وتجريدها من أهم قوة إنتاجية تملكها وهي مجموعة مهرة الحرفيين والصناع ومنذ القرن السادس عشر تدخل مصر في حالة غيوبة حضارية بسبب زيادة ركود هيكلها الاجتماعي^(٢)

الدولة الحديثة

بلور محمد علي النظام الحديث للدولة، ولجأ إلى المعنى التكنوقراطي - النخبوي. أكد على المركزية فقصى على الهيئات المشتركة التقليدية المساواة، بتفكيك الهيكل المشترك الأساسي، والطوائف الحرفية والمشاركات البدوية والملل والتظيمات الدينية. وبدأ تلاشي الأحياء والطوائف، ومن هنا بدأت العلاقة المباشرة بين الدولة المركزية والفردي لإستجماع القوة الاقتصادية والسياسية قام بتصفية المترمين وكبار التجار وصفي الحرف الصغيرة، وبرقط علماء الأهر، وأقام مؤسسة دينية تحت سيطرته الإدارية وأصدر قانون السستماسة لتظيم السلطة التنفيذية وأبشأ الدواوين سنة ١٨٣٧ وبدءا من محمد علي تكونت الدولة المصرية في معاه المعاصر المرتبطة بمكرة السيادة والوطنية وبناء المؤسسات المنظمة الموحدة وتأكيد المفاهيم القانونية والإدارية

ونقل الزراعة من الإقتصاد الإكتفائي إلى إقتصاد المحاصيل بهدف التصدير، واستعلت الدولة المشترك القروي كأداة لجمع الفائض والتراكم، وتعاملت معه كوحدة صربية

(١) د أحمد صادق سعد المصدر السابق، ص ٣٨٥

(٢) د فزاد مرسى المصدر السابق، ٤٣

متصامته ووحدة للعمل المسحر المطلوب كانت البيروقراطية هي الرحم الذى خرج منه حين البرجوازية المصرية. وبدأ يتكون كبار الملاك العقاري في الريف المصرى من خلال تكوين الجمالك ومنح الأبعاد والأواشى وأطيان العهدة وأطيان المسموح لشيوخ القرى. اعتمد محمد على في تحالفاته على الجهاز البيروقراطى والتجبة التكوينية، وبدأ بتكوين كبار الملاك العقاري في الريف. ووثق علاقاته مع المصالح التجارية الأحبية، وبشكل عام ظلت الدولة والجيش والبيروقراطية هي المحاور الأساسية لنظام وفي عام ١٨٤٠ قام التحالف الأوروبي بضرب دولة محمد على. وإنتهى الأمر بتحصين الدولة المصرية، وتفكيك جيشها وصاعقتها. وفتح البلاد لتلغلل رأس المال الأجنبى، بهدف السيطرة على اقتصادها، وإدخال البلاد في تقسيم العمل الدولى

الدولة الناصرية

سبق القول أن الدولة المصرية في معاشها المعاصر - المرتبطة بفكرة المواطنة والسيادة وبناء المؤسسات الممثلة وتأكيد المفاهيم القانونية والإدارية تعود جذورها إلى بدايات القرن التاسع عشر. ومما تشكلت الرأسمالية المصرية بحاجتها الليبرالية وحاجتها الداعية إلى استمرار تدخل الدولة

وبعد الحرب العالمية الثانية أدى تفكك النظام السياسى وشلل الحياة الاقتصادية في مصر إلى طرح مصر دولة الملكية العقارية في تحالفها مع رأس المال الإنجليزى، واستدعى ذلك قيام رأس المال المصرى بمحاولة إعادة تنظيم نفسه سياسيا من خلال السيطرة على أحهرة الدولة ومركزة السلطة لمواجهة الملكية العقارية الكبيرة ورأس المال الأجنبى

وفي عام ١٩٥٢ انتصر الحاح الثانى الذى أخذ بالتأميم والتصنيع والتخطيط في ظل وضع سياسى على درجة عالية من التمركز والاستقلال. وتنازل فيه العهد الدولانى والعهد الشعبوى

وفي عام ١٩٥٤ يتم تصفيه الحاح اليمى والجناح اليسارى في قيادة حركة يوليو، ويتم بدعم كتلة الوسط، وتستقر طبيعة السلطة لمختلف فئات الرأسمالية المحلية، مع وزن وتأثير متميز للبرجوازية المتوسطة، حيث تمثل المحور الرئيسى لتحالفات والقوة المحركة

للحياة السياسية والاقتصادية. مع الاعتماد على الحوارية الصغيرة (في الريف والمدينة) كقاعدة إجتماعية للحكم هذا الواقع لا يفي بالاستقلالية السبية للجهاز البيروقراطي الذي كان يشخصه عبد الناصر كقائد كاريزمي

وفي الستينات تشكلت جماعات من البيروقراط والتكوقراط والمهنيين والعسكريين تملكت ماصب ومراكز داخل جهاز الدولة والقطاع العام من خلال تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي والتأمينات والصنيع وتمصير البنوك والشركات وكانت توحد علاقة تداخل وشابك بينهم وبين الرأسمالية الزراعية في الريف

وأدت النتائج المحققة في مشاريع التنمية الى تقوية مواقع الدولة. وإصغاء المزيد من الاستقلالية عليها في مواجهة المجتمع. وحصل شروطا اتاحت إعادة توحيدها وثبتت مواضعها خلال الحقبة الجدرية. ثم صممت لها استراتيجية بعد تصكك المشروع الوطني الجدرى وقد لعب عدوان عام ١٩٦٧ دورا حاسما في اسقاط المشروع الوطني للتنمية. كذلك أدت ممارسات الدولة ضد القوى الراديكالية. واختيارها نمط التنمية الاستهلاكية. وسقوط طبقة التكوقراط والبيروقراط إلى تعميق الاندماج في تشكيلات النظام العالمي. مما مهد للمرحلة التالية

الدولة السادسة

وفي منتصف السبعينات شملت التحالفات عاصر الرأسمالية القديمة وعاصر البرحوارية البيروقراطية وعاصر طفيليه. مع اندماج جهاز الدولة في تلك الشراكة المتعددة الاطراف. مع تحويل جهاز الدولة لخدمه هذا التحالف. وأصبحت الدولة أداة لاستصدار التشريعات والقرارات التي تمكن من تحقيق هذه المصالح. وتقوم الدولة الكومرادية بضمان التكيف للعولمة. مع استحبابها بالتدريج من مسئوليتها عن النشاط الإقتصادى والتنمية الإجتماعية. ودعمها الملكية الخاصة كبديل للملكية العامة. ومجموع هذه السياسات واضح في أنه يؤدي إلى تصفية الدولة الوطنية والسياسات السموية. ولاشك أن نهات النظام السوفيتي ساعد على خلق ظروف اضافية مناسبة تماما لتحقيق أهداف الرأسمالية العالمية. وعلى ذلك يمكن القول ان الإطار المؤسسي للكتلة الرئيسية التي تهيمن على السلطة يتكون من العاصر الرأسمالية الكبرى مع نمثل قوى للفئات ذات الطابع الطميلي. ومن التكوقراط

ومديرى القطاع العام ذوى التوجهات الرأسمالية التى تشابكت مصالحهم مع مصالح
العاصر الرأسمالية الطفيلية ويتربع على قمة السلطة رئيس الجمهورية له سلطات واسعة
وهيمنة كبيرة على كل السلطات الأخرى فى الدولة

ويتم تقليص دور القطاع العام إلى أدنى حد سواء عن طريق تحويل جزء منه إلى
القطاع الخاص، عن طريق البيع أو المشاركة، أو عن طريق إنهاء سيطرته على بعض
المحالات والصاعات، كذلك تغيير نظام إدارة القطاع العام بما يسلبه أية إمكانية للقيام
بدور قيادى فى عملية التنمية

وبشكل عام يتم الآن - تحت علم الأمم المتحدة بآليات مختلفة تفكيك الأنظمة
والمؤسسات الاجتماعية التقليدية فى بلدان عديدة وإعادة هيكلتها - وفق النموذج الغربى-
وإجراء تعديلات لمرور قوى جديدة ، تتكيف وتتلاءم مع سياسات ومصالح النظام العالمى
الجديد، الأمر الذى يثير مواقف وردود أفعال هامة، من الصعب أن تتأ فى هذه اللحظة
بتأثيرها

ل ل ل

مقدمة	أ
نحو إطار نظري	١
□ المفهوم النظري للتكوين الاجتماعي	٢
□ خصوصية التكوينات الاجتماعية والاقتصادية	٤
□ الأساس النظري لمفهوم الخصوصية التاريخية	٦
□ عادة يقصد بالخصوصية	٧
■ الدارسات المصرية ونقطة البداية	٩
□ الاتجاه المبني (الإيكولوجي)	١١
□ الاتجاه الاجتماعي	١٦
□ أحلاف التكوين المصري عن النظام الإقطاعي المصري	٢٢
□ مصر ظلت تشكيلة فلاحية حراجية تحت سيطرة دولة مركزية	٢٨
□ خصوصية علاقات الإنتاج في مصر الحراجية	٣٠
□ مناقشة حول مصطلح النمط الأسوي	٣١
□ هل الطريق الأوروبي هو الطريق الوحيد للتقدم؟	٣٣
□ المركزية الأوروبية ودورها في تشويه تاريخ الشرق	٣٦
□ إشكالية العلاقة بين الغرب المتمدين والشرق المتخلف	٣٨
□ التواصل التاريخي لا يعنى التلمية	٤٢
□ الخصوصية والإبداع	٤٣

الفصل الأول خصوصية التكوين الإقتصادى الاجتماعى المصرى . . . ٤٥

- ٤٥ □ العصر المطير والصيد
- ٤٦ □ عصر الجفاف والانتقال إلى الزراعة
- ٤٧ □ مصر هبة مشتركة من النيل والمصريين
- ٤٨ □ تطور الحضارة الزراعية
- ٤٨ □ أصل محلى أو مستورد :
- ٤٩ □ خصائص العلاقات الاجتماعية فى المرحلة البدائية :
- ٥٢ الثورة الزراعية الأولى
- ٥٣ الثورة الزراعية الثانية الحقبة الفرعونية
- ٥٥ □ تشكل التكوين الاجتماعى الإقتصادى المصرى
- ٥٥ عهد تشيب المظ واستقراره
- ٥٨ من الإقتصاد الافتراضى إلى العنيفة وإلى الحرية
- ٦٠ ملكية الأرض
- ٦٣ الطبيعة المشتركة للتكوين المصرى
- ٦٥ جماعات البدو التجارة الخارجية - المبودية المعممة
- ٦٩ الملامح الأساسية للإقتصاد الفرعونى
- ٧١ المستوى العنى لأدوات العمل
- ٧٥ علاقة المصرى القديم مع بيئته
- ٧٤ الريف مصدر الثروة
- ٧٦ تحلل المشترك القروى
- ٧٧ عدد سكان مصر القديمة
- ٧٨ الخلاصة

٨١	المفصل الثاني الدولة المصرية القديمة
٨١	□ مراحل نشأة الدولة المصرية القديمة
٨٣	• الأمة والدولة أيهما أسبق
	• هل توافقت شروط وجود الأمة
٨٤	في التكوين الإجتماعي المصري القديم
٨٦	□ الأساس النظري لنشأة الدولة المصرية
٨٦	• الدولة الهيدروليكية الوطنية
٨٨	• الأساس الإجتماعي لنشأة الدولة المصرية القديمة
٩٠	• حروب التوحيد
٩٣	□ هيكل نظام الدولة الفرعوني
٩٥	• فرعون
٩٧	• ماعت مصدر الشرعية
٩٨	• البيروقراطية
٩٩	• رجال الدين
١٠٠	• المؤسسة العسكرية المصرية في عصر الإمبراطورية
١٠٢	• مصاعف ساعدت على إحكام سيطرة الدولة المركزية
١٠٣	□ تناقضات المجتمع الفرعوني
١٠٤	• الصراع الإجتماعي العلوي
١٠٥	• الصراع الإجتماعي بين السلطة والشعب
١٠٧	• الثورات والفترات الانتقالية
١٠٨	• الثورة الإجتماعية الأولى في مصر الفرعونية
١١٢	□ اعترااب الدولة
١١٢	• استخدام الممرقة الأجانب :
١١٥	• برج فائض مصر للحارح
١١٥	• الحياة الوطنية للكهنة

الفصل الثالث البناء الأيديولوجى فى النظام الفرعونى ١١٩

- الإنتطاعات الأيديولوجية والأساطير
- ١١٩ .. مقدمة للأديان فى الفكر المصرى القديم
- ١٢٠ .. الأسطورة فى الفكر المصرى القديم
- ١٢٥ .. السمات الخاصة التى تميز الإيديولوجية الدينية المصرية
- المصرى القديم
- ١٢٧ .. إستلهم تصوراتها الدينية الأولى من طبيعة بلده
- ١٢٨ .. المصريون أصحاب أقدم سمر للتكوين بقصر الوحود ونشأته
- ١٢٩ .. تلور الأيديولوجية الدينية
- ١٣٢ .. المصرى القديم إعتبر الدين مسألة شخصية تتعلق بصميره
- ١٣٤ .. الديانة الشعبية
- ١٣٦ .. الديانة الرسمية
- ١٣٧ .. وظيفة الدين المسمى
- ١٣٨ .. المؤسسة الدينية فى عصر القديمه
- ١٤٠ .. أرمه العمارة
- ١٤٥ .. سقوط كهنة آمون
- ١٤٧ .. برديات الإحتجاج
- ١٤٨ .. لمحة عن الأدب المصرى القديم

الفصل الرابع حضارة مصر الزراعية ١٥١

- مرحلة بناء الحضارة
- ١٥٢ ..
- مرحلة التأثير الحصارى
- ١٥٢ ..

- ١٥٣ .. □ مرحلة الانكفاء الدائى .
- ١٥٤ . □ دور مصر المسيحية .
- ١٥٥ . □ استمرارية التاريخ المصرى .
- ١٥٧ . العصر البطلمى .
- ١٥٨ . العصر الرومانى .
- ١٥٩ . فتح العرب لأرض مصر .
- ١٦٥ . □ وحدة التاريخ المصرى .
- ١٦٤ . متى وكيف حدث ما يسمى بالإنقطاع .
- ١٦٧ . علاقة اللغة المصرية القديمة باللغة العربية .
- ١٧٠ . الوطنية المصرية والقومية العربية - ثنائية متكاملة .
- ١٧٠ . هل حقق العقل المصرى قطعه إستراتيجية مع نفسه ؟
- ١٧١ . حصار مصر من صنع الملاحين .
- ١٧٥ . الفصل الخامس الدولة المركزية فى تاريخ مصر الحديث .
- ١٧٥ □ الدولة فى ظل الحكم الإسلامى .
- ١٧٧ . المركز المسيطر الذى تمتعت به الدولة المصرية .
- ١٧٩ . التراكم البيروقراطى ومركزة الصالح .
- ١٨١ □ محمد على باني الدولة الحديثة .
- ١٨٢ . بداية الدولة الحديثة .
- ١٨٣ . دور البيروقراطية المصرية .
- ١٨٣ . الخطوات الإحرائية لتطوير جهاز الدولة .
- ١٨٥ . بدء العلاقات المباشرة بين الدولة والأفراد .
- ١٨٦ . المحيى التكويناى -- الحوى فى تنظيم الدولة .
- ١٨٧ . المؤسسة الدية فى الدولة الحديثة .
- ١٨٨ . الطبيعة الانتقالية لدولة محمد على .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٦٤ ١٩٩٣
التوقيع الدولي 9 - 4601 - 00 - 977

مطابع روزاليوسف الجديدة

مصر الفرعونية بين الماضي والحاضر

هذا الكتاب يتناول نشأة التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري، بخصائصه العامة وعلاقاته وآلياته، أيضا يتعرض لأصل نشأة الدولة الأثرية في مصر، مع تحليل دورها وتأثيرها العارم في السياسة والاقتصاد والمجتمع، وكيف أنه في إطار العلاقة المحورية بين الدولة المركزية والتكوين المصري لعبت المؤسسة الدينية القديمة دورها الهام المكمل في تشييد علاقات الإنتاج، ضمن منظومة مشتركة متكاملة لها خصوصيتها بهدف السيطرة على الفائض.

أيضا تحاول هذه الدراسة أن تبين الأساس الأيكولوجي الاجتماعي الذي إرتكزت عليه إستمرارية وحدة التاريخ المصري، خلال عشرات القرون، مع التأكيد في كل الأحوال على ثراء الحضارة المصرية الفرعونية وقيمتها كحضارة زراعية، وتأثيرها الإيجابي على الحضارات التالية.

أما الجزء الأخير من الدراسة فيخصص للدور الذي تلعبه الدولة حديثاً لازاحة الحواجز الفاصلة بين التكوين المصري والسوق العالمي وما يترتب على ذلك من تسرب الفائض والموارد والقوة العاملة، وردود الفعل على هذا التحول ..

دار الثقافة الجديدة

تصميم الغلاف : عصمت داوود شوقي

مكتبة دار الثقافة الجديدة



0205484

To: www.al-mostafa.com